إحقاق الحق

في الرجوع إلى المذهب الحق

«١»

بسم اللّٰه الرحمن الرحيم

إحقاق الحق

في الرجوع إلى المذهب الحق

تأليف

أبي عزير عبد الإله يوسف اليوبي الحسني

الجزائري

تقديم

فضيلة الشيخ	فضيلة الشيخ
د. محمد محمود أبو رحيم	أ. محمد إبراهيم شقره

تقديم

فضيلة الشيخ الدكتور محمد أبو رحيّم

الحمد للَّه رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين أما بعد:

فلقد تحققت نبوءة نبيّنا ﷺ بغربة الإسلام كما بدأ، آملين أن نكون ممن تحققت فيهم هذه الغربة لنسعد بطوبى.

وكم أثلج صدري صوت أبي عزير وهو يتكلم معي بحرارة تحبس في ثناياها دمعة الأمل بظهور فئة الغرباء في زمن تداعي الأمم إلى قصعتها. ثم جسَّدها في كتابه: «**إحقاق الحق في الرجوع إلى المذهب الحق**».

قرأته فوجدته قيّماً في بابه، قيّماً في مادته، قيّماً في أدبياته؛ تناول فيه قضايا متعددة مازَ فيها بين منهج الحق ومنهج الباطل، بدءاً من التقليد والتعصب والاتباع والبدعة والسنَّة، وخصائص المنهج الرباني مقابلاً بمنهج أصحاب المقالات والفرق والأدعياء.

حشد فيه أقوال العلماء من مظانها بأمانة، وانتصر لمنهج الغرباء بقوة في زمن عزَّ فيه النصير فأصاب الحق وطبق المفصل.

وقد ظهرت شخصيته ـ رعاه اللَّه ونفع به ـ في هذا السفر، ظهور العالم فيما يكتب ولم يكتب، يصول بقوة الدليل من غير تكلف ولا

عنت، وينصر الحقّ من غير عدول عنه بتعصب مذموم أو تقليد أعمى.
فكان بحق مثال الباحث العدل والداعي الحق بصبر وثبات.

فجزاه اللَّه عنا كل خير

والحمد للَّه رب العالمين

وكتب

أبو حذيفة/ محمد أبو رحيِّم

٤ رمضان ١٤٢٥

تقديم

فضيلة الشيخ الأستاذ محمد إبراهيم شقره

بسم اللَّه وكفى

وسلام على عباده الذين اصطفى... أما بعد

فكم كانت سعادتي وأنا أسمع صوت الأخ «أبو العزير» وهو يلامس سمعي، يأتيني من وراء السهوب، والبحار، والجبال، يتهادى، في أدبٍ من مغرب الشمس يعرفه المرء ـ الذي يعرف للأدب حقه ـ حتى ولو كان يسمعه للمرة الأولى، ولم يكن قد رأى صاحبه من قبل فإنَّ للأدب في صوت الإنسان الحسن الأدب، رنَّةً خاصة يعرفها منه من كان يحب الأدب، ويشغف بمن كان عنده من الأدب ما يكون يشبه الرَّحم يصله بهم، على غير نفعٍ يرجوه فيه، أو منَّةٍ تكون منه إليه، هذا إلى أنَّ النفس التي تنزع بصاحبها إلى خير الأدب أو أدب الخير، تملك من الحسن ما يمكِّنها من النفاذ بالصوت لمعرفة صفة صاحب الصوت، من يكون؟

وقد ملك عليَّ صاحب هذا الصوت نفسي إعجاباً وحباً حين وقع صوته في أذني لأمرين: كنيته العجيبة الفريدة، ومعلوم أن العزير الذي ورد ذكره في سورة البقرة تلميحاً، وفي سورة التوبة تصريحاً، من أسماء بني إسرائيل، لكنه كأنما أراد بكنيته به أن يقول، نحن أحقُّ بأنبياء

بني إسرائيل، وصالحيهم منهم، وقد أذكرني صنيعه هذا بصنيع أخٍ آخر كنَّى نفسه: «بأبي إسرائيل»، وما أراد إلا أن يثبت أنَّ أحقُّ بإسرائيل العبد الصالح عليه الصلاة والسلام من اليهود آخذاً نفسه في ذلك بسنَّة المصطفى ﷺ، حين وجد يهود في المدينة يصومون العاشر من محرم فصامه وقال نحن أحق بموسى منهم.

وهذا هذا هو الفقه قلَّما تجد له مثيلاً أو نظيراً حتى عند الدعاة وطلاب العلم.

أما الثاني منهما فهو وقوفه ـ وهو في بلاد غير بلاد المسلمين ـ على فقه جيد في مسائل الإيمان، التي أفلتت من عقول أدعياء العلم، وأقبلت عليه تغريه بنفسها في بلاد لا يجد لنفسه فيها نصراء ينصرونه، ولا ظُهراء يظاهرونه، فوضع هذا السفر العزيز، على نحوٍ ربما عجز عنه أدعياء العلم، الذين ورَّثوا أنفسهم علم السابقين الفائزين من أعلام علماء هذه الأمة الأخيار، وأخذوا ينسبون لأنفسهم بأُسلوب يخجل منه حتى من لا حياء عنده، يصده عن سفاسف الأمور، ونقائص الأخلاق، والأفعال.

وقد نظرت في هذا السفر، فكان مني به إعجاب كبير، لست أملك إخفاءَه، بل لو كان مني إخفاء له لعُدَّ خيانةً لا يحبُّها اللَّه ولا رسوله، ولا جماعة المسلمين، فإن كان شيءٌ من نصحٍ يخطر بالبال، أزجيه إليه، على شسوع المكان فإني قائلٌ له: دُم علىٰ ما أنت عليه، من وصلك قلبك بأصول الإيمان التي أَعلت من شأن هذه الأمة في الأرض زماناً، وبنت لها مُبوَّأَ صدقٍ في الآخرة عند مليك مقتدر،

وجمعتها على كلمة سواء، ونزعت من قلوبهم وهنَ الفكر، وأوشاب المعرفة، وأخلصتها بخالصة ذكرى الدار، ولم يكن لهم من همٍّ يغدون فيه وبه يروحون إلَّا همُّ الدعوة، التي أحاطوها بألسنتهم وسيوفهم، نشراً للحقّ والعدل، وحمايةً وكلاءةً للحمى الذي أراد اللَّه سبحانه أن يكون لهذا الدّين في الأرض، ليجمع اللَّه عليه الأسباب والمقاصد، على نسقٍ لا يعرف الجور في تطبيق أحكامه، ولا الغثاثة في توضيح عقائده، ومبادئه، ليكون بكلِّ هذا من المحاسن، الدّين الخالد، الذي تسّعد به البشرية كافَّة، ولا يكون دينٌ سواه، يَظَلُّ هو الظُّلَّة الواقيتَهم من كسفٍ تسَّاقط من فوقهم، والحُلَّة الحاميَتَهم من ورائهم ومن قدَّامهم، وهذا لا يتسنَّى للأمة إلَّا إذا قام فيها طائفةٌ تعرف حقَّ هذا الدّين عليها، بفقهه على الوجه السليم الأمين، الذي عرفته الأمة في الصدر الأول «**من يرد اللَّه به خيراً يفقهه في الدين**».

وقد ماز هذا الكتاب النفيس نفسه بسماتٍ أسفرت عن قدرة علمية فائقة، وكأني بهذا الكتاب يحكي شيئاً من ارهاصات الساعة، دعني أقل: إنه شيءٌ من ارهاصات علامة من علامات الساعة الكبرى وهي: طلوع الشمس من المغرب، وغروبها في مشرقها، وهذا التحول يشير صراحة إلى تغير نواميس الكون، وتبدُّل مسيرة آياته، وأحسب أنَّ كتاب الأخ «أبو العزير» نمط من أنماط الحياة البشرية الفكرية العلمية التي دخلها التحوُّل والتغير، والذي بدا لي في هذا هو: أنَّ قبساً علمياً ظهر جلياً مرئياً في هذا الكتاب الفريد، الذي محضه مؤلِّفه أبو العزير نصحه وجهده، وهو مقيم في بلاد الغرب، فوافى الناس في بلاد الشرق

على أحسن ما يمكن أن يُتَصوَّر أن يكون إنتاجاً علمياً فكرياً يَصْعُبُ أن يكون مثله يطلع على الشرق من المغرب، كشف عنها قلم الأخ الفاضل «أبو عزير» وقد مضى على وجوده في الأرض الفرنجية وقتٌ طويلٌ، يكاد يقطع المرءُ معه أنه زمنٌ كفيلٌ أن ينسيَ «أبو العزير» وغيره ـ من أتراب المستوطنين تلك الأرض ـ فكرهم ولغتهم، لولا أنَّ منَّ اللَّه سبحانه عليهم، بحبِّهم وإخلاصهم لدينهم ولغة قومهم وتاريخ أمتهم، فعاشوا في غربتهم بهذه المقومات، على وِصلَةٍ متينة، كانت غربتهم بها، أشبه ما تكون بنقلة كانت للواحد منهم من مدينة أو قرية من مدن وطنهم أو قرية من قُراه إلى مدينة أخرى من مدن أو قرية من قراه، والأهم من هذا استقامتهم على أمر دينهم في تكلم الأرض الفرنجية، وتمسكهم بعقيدة التوحيد الواضحة الميسَّرة السَّهلة، على نحو يصلهم بالعهد الأمين الأول وليس أدلَّ على هذا من هذا الكتاب، الذي أنتجه لنا قلم الأخ «أبو العزير» المهاجر المقيم، ولو كان كل مهاجر مثله، لحسن عندنا أن تكون هجرة واسعة عامة، فيكون بهذه الهجرة وفيها من الفوائد الكثير الكثير، ولكن أنَّى يكون هذا وسيِّئَات الهجرة لا حصر لها ولا عدَّ، إلَّا أن تكون بها للمهاجر نجاةٌ لدمه وروحه، من جَوْر السلطان وعسفه، وكفى، وهو كثير في أرض المسلمين وذاك يحزن أيمَّا حزن.

من هذه السمات التي رأيتها في هذا الكتاب:

أولاً: حسن الربط بين النصوص التي ينقلها من الكتب التي يرجع إليها في الاختيار التوثيقي الأمين، حتى لكأنها تبدو نصاً واحداً لإمامٍ أو عالمٍ واحد.

ثانياً: تحرِّي الأمانة في النقل، وهذه سمةٌ تزيد من قيمة هذا السفر الجليل، وتضع الكاتب «أبو عزير» في مصاف الكتبة الأُمناءِ، وتنفي عنه صفةَ الانتحال من مرتزقة الحرف، الذين شُهِرُوا وعرفهم الناس حتى وهم يستخفون.

ثالثاً: النُّصرة القويةُ الجاهرة بالحقِّ، لمذهب السلف الصالح، منذ أن كان وعرف النَّاس في أحوال النبي ﷺ، وكلماته، ودعوته الناس إلى الحقِّ الذي أنعم اللَّه به على العباد، عَرَفَ ذلك من عرف، وجَهِلَ ذلك من جهل، فجاء كتاب الأخ «أبو العزير» على ودادٍ رغيب للعقل المؤمن، المريد الحق والهدى. في زمانِ أضحى العلم شيئاً يُتَكَسَّب به على فاقةٍ، حتى في الخُلُقِ، والكثير من أهل العلم متكسِّبون، وذلكم ـ لعمر الحقّ ـ هو أَسوأُ التكسب، وقد مُنيت بلادنا بنفرٍ من هؤلاء، جحدوا فضل اللَّه عليهم، وأرادوا قطع اليد التي أحسنت إليهم يوماً، وأرادوها بشرٍّ عند أولياء الشيطان.

رابعاً: حسن الاختيار للجملة العلمية، التي لا تُلبس على المعنى المراد منها، وتقديمه النَّصَّ الأصليَّ لهذه الجملة أو تلك إن كانت تقود إلى المعنى المراد بأَوضحَ من الجملة التي تكون من صنعه هو، وهذا من حسن فقه الأخ المؤلف جزاه اللَّه خيراً، ودقة إحاطته بالموضوع الذي كتب، وهذا من قبل ومن بعد، من توفيق اللَّه له، وفتحه عليه، وبخاصة في مثل هذا الموضوع، الذي أصبح شغل المسلمين في كل أقطارهم، وجلُّهم أوتوا من الجهل، ما لم يأْذن به اللَّه لهم، وليس واحدٌ منهم يعذر به إلَّا أن يكون في مقام الجهالة، التي أحكم هو على نفسه

أبوابها، فلم يعد بقادر على أن يزحزح واحداً منها، وهذا من زيادة البلاءِ، علماً بأن هذا الأمر من صنيع أنفسهم واختيار عقولهم، فكيف يكون لهم عذر يقبلون به على اللَّه، وليس لهم عند اللَّه عِذْرَةٌ، يُناطبها عنهم إثم، أو تُمحى خطيئة.

وما كان أحرى بهذا الموضوع نفرٌ، يزعمون أنَّ بصائر العلم في جوف أقلامهم، تلوح للناظرين في الحروف التي يرسمها مدادها، حتى إذا ما رأَوها أُلهموا معانيها من غير نظر متعمِّق فيها، فإن معانيها تعانقها، ولا يجدون في قلوبهم تحوُّلاً عنها، فإن قد ألقي في أرواعهم أن الحقّ على نحو ما رأَوها للوهلة الأولى، فقد أولاهم اللَّه من ولايته ونصرته، ما لم يكن لغيرهم حتى في زمان الصِّديقين، أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وعلى إخوانهم الأحبارِ المحسنين من المبشرين بالجنة وسائر الصحابة أجمعين.

وكان بحسب الأخ «أبو العزير» أن يقف فيما كتب عند الأسلوب القرآني السهل الذي عرفه الصدر الأوَّل، فما كادوا يزيدون عن الكلمات التي جمعت في الآية أو الآيات، فإن زادوا فإنما هي كلمات قليلة، أشبه ما تكون بتأويل الحرف بالحرف، أو الكلمة بالكلمة، أو الجملة بالجملة، بما لا يزيد عن الحروف التي فيها، أما أن يكون بمثل أو على مثل ما صار إليه بالتأويل الباغض، التي عرفت العقيدة فيه صراعاً جنونياً أوجب أن يجرَّ إلى نشوء الفرق والجماعات، فكان ذلك محض خيال.

وأنا على يقين بأنَّ هذا العرض الذي قدَّمه الأخ «أبو العزير» في

مؤلَّفه على حسنه ـ مبنىً ومعنىً، لفظاً وفحوى، توليفاً وترتيباً ـ سوف لا يجد القبول إلَّا عند من يعرف حقَّ اللَّه ورسوله وحقَّ دينه الحنيف وسائر المسائل والأبعاض المتعلقة بالعقيدة، على نحو ما عرض الأخ «أبو العزير» أما السواد الأعظم ـ وحتى ممن يزعم أنه جهبذٌ بل سيِّد الجهابذه فيه ـ لم يعودوا يحتملون الفهم الصحيح، الذي ندموا ـ إن ندموا ـ على ما كانوا عليه من قبل فزاغوا الزيغ الآبد، وانشمروا عنه، بل وصاروا على ضدِّه، ودعوة الناس إلى هذا الضد، وانخسفت بهم فُهُومُهُم إلى حضيض الهوان، **وأصبحوا أبواقاً لأهل السوء، وسقطوا في حفرة الإرجاء المظلمة، وصارت إليهم هذه النحلة على ودادٍ وإخلاصٍ شديدين، وإن منهم تلك الفئة الزاعمة أنها محصِّلةٌ علم الألباني غفر اللَّه له. حسيبهم اللَّه، فقد جنوا على الأمة من بلايا الأهواء، وطامات الإحداثات القامعات، وكفاهم ما أذاعوا من فرقة ونزاع بين المسلمين، وما كتبوا من ذمٍّ وطعنٍ على شيوخ العلم، وكبار أهل المعرفة، والذامُّ أهل الفضل هو ذامٌّ نفسه قبل أن يذم من هو دونه في السوء، فكيف بمن ذمَّ الشرفاءَ النبلاءَ من العلماء.**

وبعد: فإن هذا الكتاب حقيقٌ بأن يُقرأ، وأن يقرأه من يعرف كيف يقرأ، وطائفتان لا ينبغي أن يقرآه، **طائفة المرجئة الجدد، وما أكثرهم وما أسوأهم، وطائفة الأمية الذين يظنون أن لهم علماً يفزعون إليه إذا ظنوا أنهم يعلمون ـ وهم والحق أحقُّ أن يتبع ـ واللَّه لا يعلمون،** وبل وما ينبغي أن يعلموا أنهم لا يعلمون، ومن الحماقة أن يُظنَّ أنهم يعلمون، بل ومن سوء الحال أن يصبحوا يعلمون، فالويل للأمة منهم،

إن علموا، وويل للأمة إن لم يعلموا، فعلى كلتا الحالين الأمة منهم في مشاقَّة، تسعى بهم إلى فيض من السوء الشارقة به حلوقهم.

وقد علمنا نفراً من هذه الأمة يدَّعون أنهم دخلوا مدرسة ابن تيمية، وأصابوا من علمه الذي ملأ صدور الأجيال التي أصابت منه، وغدوا يصاولون به الباطل، ويظاهرون به الحقّ، **واللَّه ما رأينا إلَّا إساءة لمدرسة شيخ الإسلام** رَحِمَهُ ٱللَّهُ، **إذ ركبوا متن التأويلات الجامحة التي برأت منها مدرسة ذلك الإمام العظيم، وكانت تأويلاتهم مراصد عبثٍ، وتحولاً من حسنٍ إلى قبيح وكان حرباً عليها**، وخلَّف من بعده علماً جليلاً، وفقهاً عظيماً دار مع أجيال الأمة، وأنبت في شواطئها، ووهادها، وشعابها، عقولاً جلّت عن الجهل والتُّهم، وأقلاماً حرست الأمة من الخرافات والبدع، وحمتها من الضلالات والتَّخرصات، وإلى أن تقوم الساعة.

جزى اللَّه الأخ «أبو العزير» على صنيعه هذا، وأجرى الخير على يديه وألان به قلوباً قاسية، وفتح به أعيناً عمياً، وآذاناً صماً، وأبان على يديه طريق الهدى في بلاد كتب اللَّه أن يعيش فيها، وثبَّتَ قلبه على الحقّ الذي بعث به ربُّنا سبحانه نبينا صلوات اللَّه عليه وسلامه.

٢٨ رمضان ١٤٢٥	وكتبها
١١ تشرين ثاني ٢٠٠٤	محمد ابراهيم شقره / أبو مالك

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد للَّه نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ باللَّه من شرور أنفسنا، وسيئات أعمالنا، من يهده اللَّه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلَّا اللَّه وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾ [آل عمران].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً ۚ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾ [النساء].

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾ [الأحزاب].

أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب اللَّه، وخير الهدى هدى محمد ﷺ وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

المقدمة

اعلم رحمك اللَّه أنَّ الدعوة إلى اللَّه ـ تعالى ـ غنية كل الغنى عن تغيير منكر بمنكر، أو معصية بمعصية، أو دحر بدعة ببدعة، وكذلك غنية كل الغنى عن تطويع النَّاس لطاعة اللَّه ـ تعالى ـ بالعنف والتكفير والتفسيق والتسفيه.

فالدعوة إلى اللَّه ـ تعالى ـ قائمة على الهدى والعلم، والنور والخير، بالحكمة والموعظة الحسنة، وذاك هو منهج السالفين، وليس بإنكار المنكر بمنكر أكبر منه، **قَالَ تَعَالَى**: ﴿فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ ﴿٤٠﴾﴾ [الرعد]، وهذا حال كل من تشدق باسم الإسلام وكفّر المسلمين، حيث أصبحت أيّ بقعة في الأرض لا توافق فكره وهواه هي دار كفر لا تختلف عن غيرها.

لكن لابد من التبشير والبعد عن التنفير، والتيسير والبعد عن التعسير لطاعة اللَّه وطاعة رسوله إمتثالاً لقوله ﷺ: «**إنَّ اللَّهَ يحب الرفق في الأمر كلِّه**» وقوله: «**إن الرفق لا يكون في شيء إلَّا زانه، ولا ينزع من شيء إلَّا شانه**» [مسلم رقم ٦٥٤٥]، وقوله: «**إنَّ اللَّهَ رفيق يحب الرفق ويعطي عليه ما لا يعطي على العنف**» وقوله: «**من يحرم الرفق يحرم الخير**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٢٩٨٨] وقوله: «**يا عائشة! إرفقي فإن الرفق لم يكن في شيء قطُّ إلَّا زانه، ولا نزع من شيء قطُّ إلَّا شانه**» [السلسلة الصحيحة رقم ٥٢٤].

فدعوة الأنبياء قائمة على الحكمة والعقل، والدليل على ذلك قوله ـ تعالى ـ : ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ ﴿١٢٥﴾ ﴾ [النحل].

اعلم أنَّ حقيقة الدّين مداره على ثلاث أصول، لابد من إحكامها، وعدم التفريط في أيٍّ منها، وإلَّا ظهر الخلل والتصدع.

الأول: توحيد اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ بالعبادة والطاعة وهو معنى شهادة «أن لا إله إلَّا اللَّه» التي هي: «النفي» و«الإثبات».

الثاني: تجريد المتابعة لرسوله ﷺ وهو معنى شهادة «أن محمداً رسول اللَّه»، والمسمى بتوحيد المتابعة أو توحيد المتبوع.

الثالث: إتباع سبيل المؤمنين الذين هم أصحاب رسول اللَّه ﷺ ومن تبعهم بإحسان وهو «السلف الصالح».

وسلف الأمة الذي نعني به دائماً، خير الناس بعد رسول اللَّه ﷺ متضمناً القرون الثلاثة التي بعده، لقوله ﷺ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يجيء قومٌ تسبق شهادة أحدهم يمينه، ويمينه شهادته**» [البخاري رقم ٢٦٥٢].

وفي «صحيح سنن الترمذي رقم ٢٢٢١» بلفظ: «**خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، ثم يأتي من بعدهم قومٌ، يتسمّنون ويحبون السِّمَنَ، يعطون الشهادة قبل أن يسألوها**».

ثم هؤلاء ومن تشبه بهم، وسلك سبيلهم، ونهج نهجهم، لهم المنصورون على أعدائهم، قاهرون لهم، نصر علم وبيان، وسيف

وسنان، وهذه هي الطائفة التي ضمن اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ لها البقاء إلى قيام الساعة لا يضرها من خذلها.

قال ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحقّ، لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر اللَّه وهم كذلك**» وقوله ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي قائمة بأمر اللَّه، لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، حتى يأتي أمر اللَّه وهم ظاهرون على الناس**» [مسلم رقم ٤٩٢٧، ٤٩٢٨].

ومن حديث ثوبان: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحقِّ منصورين، لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر اللَّه عز وجل**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ١٠].

فهي فرقة ناجية في الدنيا من البدع، بسبب مسلكها الواضح البيّن، وفي الآخرة من النار، لقول رسول اللَّه ﷺ: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة وسبعين في النار، وافترقت النصارى على إثنين وسبعين فرقة فواحدة في الجنة وإحدى وسبعين في النار، والذي نفسي بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة، واثنين وسبعين في النار، قيل يا رسول اللَّه من هم؟ قال: هم الجماعة**» [السلسلة الصحيحة رقم ١٤٩٢ وصحيح الجامع رقم ١٠٨٢].

وفي «صحيح سنن الترمذي رقم ٢٦٤١» أنه ﷺ سئل عن الفرقة الناجية، قال: «**ما أنا عليه وأصحابي**».

فإذا تصفحنا حال الأمة اليوم، وجدنا مما حذر منه النبي ﷺ بقوله: «**وإنَّه سيخرج في أمتي أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكلب لصاحبه، لا يبقى منه عرق ولا مفصل إلَّا دخله**» [سنن أبي داود رقم

٤٥٨٤ ـ العون ـ والسنة لابن أبي عاصم رقم ١ والجامع الصحيح رقم ٢٦٤١].

فالأمر عصيب والشر مستطير، إختلاف وتباين، أدى إلى إحداث شرخ كبير وهوة عميقة سببه الافتراق، وظهور الأهواء، وإعجاب كل ذي رأي برأيه، فتن كقطع الليل المظلم.

فرق وجماعات، تلقي على نفسها أفضل الألقاب، واقعها يخالف ذلك، وهذه من سمات أهل البدع والافتراق، من الاحتباء في ثوب زور، فنرى الخوارج تسموا بالشراة وهم البغاة، والمعتزلة بالموحدين وهم المعطلون، **فكل فرقة وجماعة تلقي على نفسها أحسن الأسماء، كي تخفي خبثها وانحرافها، بتزيين الباطل وإظهاره في أحسن الأثواب،** وهذه هي طريق أهل البدع والافتراق، تكفر بعضها بعضاً بمقالات من زمن «الخوارج» و«الروافض» و«المعتزلة» و«المرجئة» إلى يومنا هذا.

وهؤلاء يصدق فيهم قول إمام أهل السنَّة، أبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل: «الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على اللَّه وفي اللَّه وفي كتاب اللَّه بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال النَّاس بما يشتبه عليهم» [من مقدمة الرد على الجهمية والزنادقة].

فهم آخذون في إدخال المتشابه وحمل المحكم عليه، حتى تأتي اللعنة فيما ابتدعوا وبه ابتعدوا، فعصوا إمام المرسلين وخالفوا سبيل المؤمنين، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ**

﴿وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ ۖ وَسَآءَتْ مَصِيرًا ﴿١١٥﴾﴾[النساء].

فبمشاقة الرسول، ومخالفة الطائفة المنصورة، التي علق الرضى والنجاة بسلوك سبيلها، والاهتداء بهديها، استحقوا صلي جهنّم وساءت مصيراً.

فالانحراف والبعد عن هذا المنهج، **هو بالزيادة فيه أو النقص منه،** وهو الغلو الذي أوقع من كان قبلنا، ومن تشبه بهم من هذه الأمة في السخط ويحسبون أنهم مهتدون، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ﴿٧٧﴾] **وقَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ وَلَا تَقُولُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْحَقَّ﴾ [النساء: ﴿١٧١﴾]. فاليهود غلوا وافتروا والنصارى غلوا وافتروا، فكلتا الطائفتين غلت وافترت على اللَّه الكذب، ـ تعالى ـ عما يقولون علواً كبيراً.

لهذا نهى النبي ﷺ أمته عن الغلو في الدّين، الذي هو سنن من كان قبلنا بسبب اختلافهم على أنبيائهم، قال ﷺ: «**إياكم والغلو في الدّين فإنما هلك من قبلكم بالغلو في الدِين**» [صحيح سنن ابن ماجه رقم ٢٤٧٣ والسلسلة الصحيحة رقم ١٢٨٣].

لكن للَّه الحمد، فإن هذه الأمة وإن وجد فيها الغلو، مثل اليهود والنصارى وتحقق الإرادة الكونية فيها، لقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ﴾ [هود: ﴿١١٩﴾]، فقد وجد من يبينه ويذمه ويحذر الناس من الوقوع فيه بما أتوا من إرث الأنبياء والرسل، ألا وهو العلم والهدى والنور في الدعوة إلى اللَّه.

هؤلاء هم خيار الأمة وصفوتها، كما قال الإمام الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل أمة علماؤها شرارها إلَّا المسلمين فإن علماءهم خيارهم» [الإيمان ص ٢٢٣ لابن تيمية].

وهم بقايا الرسل في كل فترة، كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الحمد للَّه الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب اللَّه الموتى، ويبصرون بنور اللَّه أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من تائهٍ ضالٍ قد هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم، ينفون عن كتاب اللَّه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين».

فبالعلم الذي ورثوه استحقوا اسم الطائفة المنصورة، والخير كل الخير في معرفته والشر كل الشر الجهل به، فالظلم والجهل سبب كل انحراف من لدن آدم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إلى يومنا هذا، لذا اقتضت حكمة اللَّه البالغة مجيء الأنبياء والرسل لتقويضهما وتخفيفهما، لا رفعهما بالكلية «لأن الأصل في بني آدم الظلم والجهل كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ﴿٧٢﴾﴾ [الأحزاب]» [التفسير الكبير ٥/ ٣٢٧ لابن تيمية].

لذا «كلما كان الإنسان أعظم رغبة في العلم والعبادة، وأقدر على ذلك من غيره، بحيث تكون قوته على ذلك أقوى، ورغبته وإرادته في ذلك أتم، كان ما يحصل له إن سلمه اللَّه من الشيطان أعظم، وكان ما يفتتن به إن تمكن منه الشيطان أعظم،... وأهل السنَّة في الإسلام، كأهل الإسلام في الملل وذلك كل أمة غير المسلمين، فهم ضالون،

وإنما يضلهم علماؤهم، فعلماؤهم شرارهم، والمسلمون على هدى، وإنما يتبين الهدى بعلمائهم، فعلماؤهم هم خيارهم» [الإيمان ص ٢٢٣ لابن تيمية].

ولهذا قال بعض السلف: «أهل المحبة للَّه نظروا بنور من اللَّه وعطفوا على أهل معاصي اللَّه، مقتوا أعمالهم وعطفوا عليهم ليزيلوهم بالمواعظ عن فعالهم وأشفقوا على أبدانهم من النار».

فهؤلاء على هدى وعلم ونور، فُضِّلوا على سائر الأمة، بسلوكهم منهج الأنبياء، واعتصامهم بتركة النبي ﷺ لقوله: «**إني تاركٌ فيكم ثقلين: كتاب اللَّه** فحثَّ على كتاب اللَّه، ثم قال: **وعترتي أهل بيتي أذكركم اللَّه في أهل بيتي ثلاثاً**» [مسلم رقم ٦١٧٥ والدارمي رقم ٣٣٥٩].

وفي رواية: «**إني تاركٌ فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلُّوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب اللَّه، حبل ممدودٌ من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي ولن يفترقا حتى يرد عليَّ الحوض؛ فانظروا كيف تخلفوني فيهما؟**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٣٧٨٦ و٣٧٨٨].

وفي رواية: «**تركت فيكم شيئين، لن تضلوا بعدهما: كتاب اللَّه وسنتي، ولن يفترقا حتى يرد عليَّ الحوض**» [صحيح الجامع رقم ٢٩٣٧].

ولاشك أنَّ أهل البدع والافتراق، خالفوا هذه التركة ولم يهتدوا ويوفقوا إليها، فلزمهم الضلال، وفي العاقبة الخسران، بسبب فساد طبائعهم، من استحسانٍ وتقدمٍ بين يدي اللَّه ورسوله، وقد علموا أنَّ التوحيد هو البعد عن مناقشة الرسول، والرضى بالمنقول، فإذا تصفَّحنا حال الأمة اليوم، وجدناها منقسمة على أصناف ثلاث:

ـ صنف سلك سبيل الحقّ والاستقامة، وعضَّ على ذلك بالنواجذ، وهؤلاء خيرة الأمة وصفوتها، صحابة رسول اللَّه ﷺ ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.

ـ وصنف فَرَّط في الدِّين وضيع حقوقه، حتى أصبح لا يفرق بين أوليائه وأعدائه، تركه كثوبٍ سابري ومن هؤلاء «الجهمية» و«المرجئة» و«الأشاعرة» و«الكرامية» و«...».

ـ وصنف مُفْرطٌ زائد في الدّين متجاوز لحدوده، ومن هؤلاء «الخوارج» على فرقها ومن تشبه بهم إلى يوم الدِين، و«المعتزلة»، و«الرافضة» على طوائفها.

فلنكن من الصنف الأول وهم الأعز من كل عزيز والأقل من كل قليل، الغرباء الذين حملوا لواء الطائفة المنصورة، الذابون عن الدّين كل تأويل وتحريف وانتحال المفرِطين والمفرَطين، الذين نبذوا التقليد وعملوا بالتنزيل، عمدتهم قوله ـ تعالى ـ: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ﴾ [الأعراف: ٣].

فلنعلنها حرباً لا هوادة فيها، مع أصحاب الخزي والعار والشنار، الذين أبدلوا كل سنَّة ببدعة، نتصدى لهم، ونهتك أستارهم ونكشف عوار مذهبهم، حتى ينجلي ليلهم ويأتي النهار، ويتبين الهدى من الضلال، ثم يحيا من حيا عن بينة ويهلك من هلك عن بينة.

فنقاتلهم على التأويل كما قاتل إمامنا ﷺ على التنزيل، عملاً بقوله: «**إنَّ منكم من يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلت على تنزيله**» [الحاكم في المستدرك رقم ٤٦٢١]، وهذا عين ما فعله أئمتنا أبو بكر وعمر وعثمان

وعلي مع أهل الردة والابتداع والافتراق.

فهؤلاء نحن معهم في نزاعٍ وقراعٍ بسبب خروجهم عن الجادّة، وحملهم على كل صاحب سنَّةٍ أنه لَيس من أهلها، فنبزوا الطائفة المنصورة بألقاب، ما هو بهم أليق، ولا يضر هذه الطائفة من ذلك شيء، كما لا يلحقهم من ذلك شيء.

قال الإمام أبو حاتم الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعلامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر، وعلامة الزنادقة: تسميتهم أهل السنَّة الحشوية، يريدون إبطال الآثار، وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنَّة مشبّهة، وعلامة القدرية: تسميتهم أهل الأثر مجبرة، وعلامة المرجئة: تسميتهم أهل السنَّة مخالفة ونقصانية، وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل السنَّة ناصبة، ولا يلحق أهل السنَّة إلاَّ اسمٌ واحدٌ، ويستحيل أن تجمعهم هذه الأسماء.» [أصول اعتقاد أهل السنَّة رقم ٣٢١، ٣٢٢ للالكائي وعقيدة السلف ص ٣٠٤، ٣٠٥ للصابوني].

فهذه سنة المنحرفين الزائغين عن الحقّ، أن يرموا أهل الاستقامة والأثر، بكل الألقاب المنَفِرَة، كما فعله أعداء الرسل، فهي ألقاب لرد الحقّ واهية، وإليك ما قاله الإمام الشهير عبد الرحمن بن بطة الحافظ مع أهل زمانه.

إذ حكى عن نفسه فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى: «عجبت من حالي في سفري وحضري مع الأقربين مني والأبعدين، والعارفين والمنكرين، فإني وجدت بمكة وخراسان وغيرهما من الأماكن أكثر من لقيت بها موافقاً أو مخالفاً، دعاني إلى متابعته على ما يقوله، وتصديق قوله والشهادة له.

فإن كنت صدقته فيما يقول وأجزت له ذلك ـ كما يفعله أهل هذا الزمان ـ سماني «موافقاً» وإن وقفت في حرف من قوله أو في شيء من فعله ـ سماني «مخالفاً»، وإن ذكرت في واحدٍ منها أن الكتاب والسنَّة بخلاف ذلك وارد، سماني «خارجياً»، وإن قرأت عليه حديثاً في التوحيد سماني «مشبهاً»، وإن كان في الرؤية سماني «سالمياً»، وإن كان في الإيمان سماني «مرجئياً»، وإن كان في الأعمال؛ سماني «قدرياً»؛ وإن كان في المعرفة سماني «كرامياً»، وإن كان في فضائل أبي بكر وعمر، سماني «ناصبياً»، وإن كان في فضائل أهل البيت، سماني «رافضياً»، وإن سكت عن تفسير آية أو حديث فلم أجب فيهما إلَّا بهما، سماني «ظاهرياً»، وإن أجبت بغيرهما، سماني «باطنياً». وإن أجبت بتأويل؛ سماني «أشعرياً»، وإن جحدتهما، سماني «معتزلياً»، وإن كان في السنن مثل القراءة سماني «شفعوياً»، وإن كان في القنوت، سماني «حنفياً»، وإن كان في القرآن، سماني «حنبلياً»، وإن ذكرت رجحان ما ذهب كل واحدٍ إليه من الأخبار ـ إذ ليس في الحكم والحديث محاباة ـ قالوا: طعن في تزكيتهم. ثم أعجب من ذلك أنهم يسمونني فيما يقرءون عليَّ من أحاديث رسول اللَّه ﷺ ما يشتهون من هذه الأسامي؛ **ومهما وافقت بعضهم عاداني غيره، وإن داهنت جماعتهم أسخطتُ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ، ولن يغنوا عني من اللَّه شيئاً، وإني مستمسك بالكتاب والسنَّة وأستغفر اللَّه الذي لا إله إلَّا هو وهو الغفور الرحيم**».

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا تمام الحكاية فكأنه ـ رحمه اللَّه ـ تكلم على لسان الجميع. فقلما تجد عالماً مشهوراً أو فاضلاً مذكوراً، إلَّا

وقد نبذ بهذه الأمور أو بعضها، **لأن الهوى قد يداخل المخالف، بل سبب الخروج عن السنَّة الجهل بها، والهوى المتبع الغالب على أهل الخلاف**، فإذا كان كذلك حمل على صاحب السنَّة، أنه غير صاحبها، ورجع بالتشنيع عليه والتقبيح لقوله وفعله، حتى ينسب هذه المناسب.»
[الاعتصام ١/ ٣١ ـ ٣٣].

فانظر إلى غربة أهل السنَّة في كل عصر ومصر، مع أهل البدع والأهواء، لكن هذا لنا تسلية فيه، وثبات على الصراط المستقيم، قدوتنا الأنبياء والرسل فيما أوذوا فيه من أقرب الناس إليهم، حتى رموا بالعظائم، لكن هذه سنَّة اللَّه في خلقه والعاقبة للتقوى، فلنا بهم أسوة وهم لنا قدوة في ديننا، قولاً وعملاً وأخلاقاً وسلوكاً، ومن نهج نهجهم وتقفى آثارهم كان هذا هو حاله مع أهل زمانه الأقربين والأبعدين منه.

«وقد نقل عن سيد العبَّاد بعد الصحابة [أويس] القرنيّ أنه قال: **إنَّ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لم يدعا للمؤمن صديقاً**، نأمرهم بالمعروف فيشتمون أعراضنا ويجدون على ذلك أعواناً من الفاسقين، حتى ـ واللَّه ـ لقد رموني بالعظائم. وأيم اللَّه لا أدع أن أقوم فيهم بحقه»
[الاعتصام للشاطبي ١/ ٣٣].

فانظر إلى من كان على عهد الصحابة، وشهد له بتزكية النفس وبشر بمقدمه سيد ولد آدم ولا فخر، كان هذا هو حاله مع أهل البدع والأهواء، فما بالك نحن اليوم مع الذين بعدت عنهم الشقة والْتمسوا الهدي من السفهاء، أصحاب الشبهات وليِّ النصوص، الذين يقولون في اللَّه وعلى اللَّه بغير علم ولا كتاب منير، يأخذون من كتاب اللَّه

وسنَّة رسوله ﷺ ما يوافق هواهم، ويحكِّموها على آرائهم.

قدموا حثالة أفكارهم وزُبالة أذهانهم بين يدي اللَّه ورسوله، وإذا أردنا الإصلاح بتوفيق من اللَّه، وتغيير ما ابتدعوه من أقوالٍ وأعمالٍ، ثارت ثائرتهم وقالوا غُيرت السنَّة، وهم منها أبعد ولطريقها أجهل ولهديها أنفر. فكان قولنا لهم أنَّ أهل السنَّة هم أهل اللَّه وخاصته في الأرض الذين استمسكوا بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها.

وإليك ما قاله أبو بكر بن عياش حين سئل عن السنَّة وأهلها، فأجاب بما يقسم ظهر هؤلاء المبتدعة، الذين هم عن السنَّة يهربون، وبالأهواء والبدع مستمسكون، وبالقذف والشتم في أعراض من خالفهم يلمحون، وبالشبهات يلوحون، وبالجهل وقلة العلم لمن فضحهم يثبتون.

قال رجال لأبي بكر بن عياش: يا أبا بكر من السني؟ فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «**الذي إذا ذكرت الأهواء لم يتعصب لشيءٍ منها** ـ وفي رواية ـ **لم يغضب لشيءٍ منها.**» [الشريعة رقم ٢٠٥٨ للآجري وأصول اعتقاد أهل السنة رقم ٥٣ للالكائي والاعتصام ١/ ١٢٢، ١٢٣ للشاطبي].

فانظر إلى غربة أهل السنَّة والاتباع في كل الأعصار والأمصار، «فإذا أراد المؤمن، الذي قد رزقه اللَّه بصيرة في دينه، وفقهاً في سنَّة رسوله، وفهماً في كتابه، وأراه ما الناس فيه: من الأهواء والبدع والضلالات، وتنكبهم عن الصراط المستقيم، الذي كان عليه رسول اللَّه ﷺ وأصحابه. فإذا أراد أن يسلك هذا الصراط: فليوطن نفسه على قدح الجهال، وأهل البدع فيه، وطعنهم عليه، وإزرائهم به. وتنفير الناس عنه، وتحذيرهم منه. كما كان سلفهم من الكفار يفعلون مع متبوعه

وإمامه ﷺ. فأما إن دعاهم إلى ذلك، وقدح فيما هم عليه: فهنالك تقوم قيامتهم. ويبغون له الغوائل. وينصبون له الحبائل. ويجلبون عليه بخيل كبيرهم ورجله.

فهو غريب في دينه لفساد أديانهم، غريب في تمسكه بالسنَّة، لتمسكهم بالبدع. غريب في اعتقاده، لفساد عقائدهم. غريب في صلاته، لسوء صلاتهم. غريب في طريقه، لضلال وفساد طرقهم. غريب في نسبته، لمخالفة نِسبَهم. غريب في معاشرته لهم. لأنه يعاشرهم على ما لا تهوى أنفسهم.

وبالجملة: فهو غريب في أمور دنياه وآخرته. لا يجد من العامة مساعداً ولا معيناً. فهو عالم بين جهال، صاحب سنَّة بين أهل بدع. داع إلى اللَّه ورسوله بين دعاة إلى الأهواء والبدع. آمر بالمعروف، ناهٍ عن المنكر بين قوم المعروف لديهم منكر والمنكر معروف.» [مدارج السالكين ٣/ ٢٠٨، ٢٠٩ لابن القيم].

«وباب العقل والراحة؛ هو اطِّراح المبالاة بكلام الناس، واستعمال المبالاة بكلام الخالق ـ عَزَّ وَجَلَّ ـ ، بل هذا باب العقل كله، والراحة كلها. ومن قدَّر أنه يسلم من طعن الناس، وعيبهم فهو مجنون.» [الأخلاق والسير ص ٨٠ لابن حزم بتصرف يسير].

وبعد استخارة واستشارة طويلة، وقر في قلبي أن أكتب هذا المصنف وقد كنت أحدث نفسي من زمنٍ بعيدٍ، أن أفرد كتاباً جامعاً، بين عدم الإطناب الممل والاختصار المخل، حاملاً في ثناياه، **منهاج الغرباء الحاملين للواء الطائفة المنصورة**. من فضح المقلدة وحججهم

المبيرة، عمدتهم فيها قال الآباء والأجداد والأشياخ، المخالفة للدليل والبرهان، ثم هتك أستار، وكشف عوار مذاهب أهل الأهواء والبدع والافتراق الردية، التي أسسوها على بدعٍ كلامية، أو أغراض نفسية، القصد من ورائها التربص لهذا الدّين وحملته، وإبطال حججه النقلية والعقلية، بأنه لم يعد صالحاً للبرية، ثم عرض ما نفروا عنه في ثوبه الصافي، مبيِّناً لمعالمه بصحيح المنقول وصريح المعقول.

فيكون بذلك مشاركة متواضعة، على نمط السلف الصالح؛ «**منهج الرد والعرض**» **أو** «**الهدم ثم البناء**»، علمي مسبقاً بتقصيري، وعدم استيفاء الأمر حقه وبقلة بضاعتي في العلم، لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله، وبذلك يكون مرجعاً سهل المنال لمن أراد معرفة الحقّ وسبيله، الذي هو فرض على كل أحد أن يكون من حزبه، علما أنَّ الإخلال به أو فقدانه، لا يحصّل الاهتداء والأمن يوم القيامة، ولا يكون من المصطفين الأخيار إلَّا من عبد اللَّه بما «أمر» و«شرع»، وهو معنى: إياك نعبد وإياك نستعين.

راجياً المولى ـ تبارك وتعالى ـ الإلهام والتوفيق والسداد، متقصياً طريقة سلفنا الصالح في الفهم والاتباع، وعدم التأويل مثل أهل الكلام والابتداع، نابذين تعصب وتقليد أهل الأهواء والافتراق، متمسكين بالحقِّ من حيث كان، ولو على لسان شيطان،* آخذين بواصاياهم متقصين آراءهم، وتقديم فهمهم إلَّا ما جاءت السنَّة بخلافه، عاملين

* أشير إلى حديث أبي هريرة لما كان حارس على الصدقة، «البخاري رقم ٣٢٧٥».

بواصاياهم، أن نأخذ مما أخذوا لا مؤولين باللَّي والتعطيل ولا مقلدين، شعارنا في ذلك قول الإمام الرباني شيخ الإسلام الثاني ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في «الكافية الشافية في الانتصار للفرقة الناجية ١/ ١٢١، ١٢٢»:

يا أيها الرجل المريد نجاته ... إسمع مقالة ناصح معوان
كن في أمورك كلها متمسكاً ... بالوحي لا بزخارف الهذيان
وانصر كتاب الله والسنن التي ... جاءت عن المبعوث بالفرقان
واضرب بسيف الوحي كل معطل ... ضرب المجاهد فوق كل بنان
واحمل بعزم الصدق حملة مخلص ... متجرد لله غير جبان
واثبت بصبرك تحت ألوية الهدى ... فإذا أصبت ففي رضى الرحمن
واجعل كتاب الله والسنن التي ... ثبتت سلاحك ثم صح بجنان
من ذا يبارز فليقدم نفسه ... أو من يسابق يبد في الميدان
واصدع بما قال الرسول ولا تخف ... من قلة الأنصار والأعوان
فالله ناصر دينه وكتابه ... والله كاف عبده بأمان
لا تخش من كيد العدو ومكرهم ... فقتالهم بالكذب والبهتان
فجنود أتباع الرسول ملائك ... وجنودهم فعساكر الشيطان
شتان بين العسكرين فمن يكن ... متحيزاً فلينظر الفئتان
واثبت وقاتل تحت رايات الهدى ... واصبر فنصر الله ربك دان
واذكر مقاتلهم لفرسان الهدى ... لله در مقاتل الفرسان
وادرء بلفظ النص في نحر العدي ... وارجمهم بثواقب الشهبان
لا تخش كثرتهم فهم همج الورى ... وذبابه أتخاف من ذبان
واشغلهم عند الجدال ببعضهم ... بعضا فذاك الحزم للفرسان
وإذا هم حملوا عليك فلا تكن ... فزعاً لحملتهم ولا بجبان
واثبت ولا تحمل بلا جند فما ... هذا بمحمود لدى الشجعان
فإذا رأيت عصابة الإسلام قد ... وافت عساكرها مع السلطان
فهناك فاخرق الصفوف ولا تكن ... بالعاجز الواني ولا الفزعان

وأتأسى في كتابي هذا بقول المرتضي اليماني محمد بن إبراهيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى، المشهور بابن الوزير في كتابه «إيثار الحق على الخلق» (ص ٢٧).

«وإنما جمعت هذا المختصر المبارك إن شاء اللَّه ـ تعالى ـ لمن صنفت لهم التصانيف، وعنيت بهدايتهم العلماء، وهم من جمع خمسة أوصاف معظمها: الإخلاص والفهم والإنصاف، ورابعها: وهو أقلها وجوداً في هذه الأعصار الحرص على معرفة الحقّ من أقوال المختلفين، وشدة الدّاعي إلى ذلك الحامل على الصبر والطلب كثيراً وبذل الجهد في النظر على الإنصاف، ومفارقة العوائد وطلب الأوابد.

فإنَّ الحقّ في مثل هذه الأعصار قلّما يعرفه إلَّا واحد بعد واحد. وإذا عظم المطلوب قلَّ المساعد. **فإن البدع قد كثرت وكثرت الدعاة إليها والتعويل عليها**. وطالب الحقّ اليوم شبيه بطلاَّبه في أيام الفترة، وهم: سلمان الفارسي، وزيد بن عمرو بن نفيل وأضرابهما، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ تعالى، فإنهم قدوة الطالب للحقّ، وفيهم له أعظم أسوة فإنهم لما حرسوا على الحقّ وبذلوا الجهد في طلبه بلّغهم اللَّه إليه. وأوقفهم عليه. وفازوا من بين العوالم الجمّة فكم أدرك الحق طالبه في زمن الفترة! وكم عمي عنه المطلوب له في زمن النبوة! فاعتبر بذلك، واقتدي بأولئك، **فإنَّ الحق ما زال مصوناً عزيزاً نفيساً كريماً، لا ينال مع الإضراب عن طلبه وعدم التشوّف والتشوّق إلى سببه، ولا يهجم على المبطلين المعرضين ولا يفاجىء أشباه الأنعام الغافلين. ولو كان كذلك ما كان على وجه الأرض مبطلٌ ولا جاهل، ولا بطال ولا غافل**. وقد أخبر اللَّه ـ تعالى ـ

أن ذرء جهنم هم الغافلون، فإنَّ للَّه وإنا إليه راجعون. ما أعظم المصاب بالغفلة. والمغتر بطول المهلة».

«واعلم أنَّ من المدارك المهمة في باب التصنيف، **عزو الفوائد والمسائل والنّكت إلى أربابها تبرؤًا من انتحال ما ليس له، وترفّعاً عن أن يكون كلابس ثوب زور، وهذا من بركة العلم وشكره**، لذا نرى جميع مسائل هذا الكتاب معزوّة إلى أصحابها بحروفها وهذه قاعدتنا فيما نجمعه، إلَّا ما كان من سهوٍ أو خطأ أو نسيان، ونسأل اللَّه أن يسلمنا منه». [قواعد التحديث ص ٣٨ للقاسمي بتصرف].

قال السيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ في ترجمة ـ ذكر من سئل عن شيء فلم يعرفه فسأل من هو أعلم منه: «**ومن بركة العلم وشكره، عزوُه إلى قائله**؛ قاله الحافظ أبو طاهر السِلفي: سمعت أبا الحسن الصيرفي يقول: سمعت أبا عبد اللَّه الصوري يقول: قال لي عبد الغني بن سعيد: «لما وصل كتابي إلى أبي عبد اللَّه الحاكم، أجابني بالشكر عليه، وذكر أنه أملاه على الناس، وضمن كتابه إليَّ الاعتراف بالفائدة وأنه لا يذكرها إلَّا عني.» وأن أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم حدثهم، قال: حدثنا العباس بن محمد الدوري، قال: سمعت أبا عبيد يقول: «**من شكر العلم أن تستفيد الشيء، فإذا ذكر لك قلت: خفي علي كذا وكذا ولم يكن لي به علمٌ، حتى أفادني فلان فيه كذا وكذا، فهذا شكر العلم.**

ولهذا لا تراني أذكر في شيء من تصانيفي حرفاً إلَّا معزواً إلى قائله من العلماء مبيناً كتابه الذي ذكر فيه». [المزهر في علوم اللغة ٢/ ١٦٤].

والشاهد على هذا قول نبينا الكريم صلوات اللَّه وسلامه عليه: «**لا**

يشكر اللَّه من لا يشكر الناس». وقوله: «**إن أشكر الناس للَّه أشكرهم للناس**» [إتحاف الخيرة المهرة رقم ٩٤٩١ و٩٤٩٣ والسلسلة الصحيحة رقم ٤١٦].

ولقد سميت عملي هذا بما فتح اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ علي، من نور الكتاب ونور السنَّة المطهرة وفهم سلف الأمة، وهو أصول العلم وحقيقته، الذي أمرنا بالتزامه واتباعه.

«إحقاق الحق في الرجوع إلى المذهب الحق»

راجياً المولى ـ سبحانه وتعالى ـ الإعانة والتوفيق والسداد في كل ما قصدناه، وأن لا يؤاخذنا فيما نسيناه، أو أخطأناه، ويأبى اللَّه أن تكون العصمة إلَّا لكتابه.

«وجدير أن يكون فيه ما يستدرك علي، فإن كل أسلوب ابتدىء لا يكمل إلَّا بمعاونة جماعة وتتابعهم عليه، وتكميل المتأخر لما أهمل المتقدم، ولذا كانت أوائل كل علم وأسلوب قليلة أو ناقصة فليبسط العذر الواقف على ما يستدرك فيه» [إيثار الحق على الخلق ص ٣٣ لابن الوزير].

قال البويطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت الشافعي يقول: قد ألفت هذه الكتب ولم آل فيها، ولابد أن يوجد فيها الخطأ، إنَّ اللَّه ـ تعالى ـ يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء]، فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنَّة فقد رجعت عنه» [الآداب الشرعية ١/ ٥٩٠، ٥٩١ لابن مفلح].

وهذا الذي ندين للَّه به، ونسأله أن يحيينا ويميتنا عليه، ويلهمنا

معرفته، فإنَّ الحقّ والقول به، والرجوع إليه في الحياة وبعد الممات، لهو أعظم نعمة اللَّه على العبد، كيف وهو الإنصاف الذي أمرنا أن نلتزمه قولاً وفعلاً، غضباً ورضاً، سراً وعلانيةً، إتجاه صديق أو عدو، لقوله ـ تعالى ـ : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ﴾ [النساء: ١٣٥].

وقوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْ﴾ [المائدة: ٨].

وقوله: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُواْ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾ [الأنعام: ١٥٢].

والعدل في الأقوال والأعمال هو الحقّ، فدلت نداءات الرحمن على القول به، وعدم الخروج عنه طرفة عين أبداً، وقد أفلح من عمل بهذا، فعلينا قبوله برحابة صدر، ومن حيث كان، وما بعد الحقّ إلَّا الضلال.

قال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ وأخبرني غير واحد عن أبي محمد قاسم بن أصبغ قال: «لما رحلت إلى المشرق نزلت القيروان فأخذت على بكر بن حامد حديث مسدد، ثم رحلت إلى بغداد ولقيت الناس، فلما انصرفت عدت إليه لتمام حديث مسدد، فقرأت عليه فيه يوماً حديث النبي ﷺ أنه قدم عليه قومٌ من مضر مجتابي النمار، فقال لي: إنما هو مجتابي الثمار. فقلت له: إنما هو مجتابي النمار هكذا قرأت على كل من قرأته عليه بالأندلس وبالعراق. فقال لي: بدخولك العراق تعارضنا وتفخر علينا أو نحو هذا، ثم قال لي: قم بنا إلى ذلك الشيخ، لشيخٍ كان في المسجد، فإنَّ له بمثل هذا علماً، فقمنا إليه وسألناه عن

ذلك. فقال: إنما هو مجتابي النمار كما قلت، وهم قومٌ كانوا يلبسون الثياب مشققة جيوبهم أمامهم. والنمار جمع نمرة، فقال بكر بن حماد: وأخذ بأنفه رغم أنفي للحق، رغم أنفي للحق، وانصرف.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٥٩٤].

فأسأل المولى ـ سبحانه وتعالى ـ ، أن يجعل ما كتبت ذخراً، لوالديَّ، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلَّا من أتى اللَّه بقلب سليم، وله أسأل أن ينفع بها من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

«اللَّهم اجعل عملي كله صالحاً ولوجهك خالصاً، ولا تجعل لأحدٍ شيئاً منه أبدا».

«ربِّ! أعني ولا تعن عليَّ، وانصرني ولا تنصر عليَّ، وامكر لي ولا تمكر عليَّ، واهدني ويسّر الهدى لي، وانصرني على من بغى عليَّ، ربِّ! اجعلني لك شكَّاراً، لك ذكَّاراً، لك رهَّاباً، لك مطيعاً، إليك مخبتاً، إليك أوَّاهاً منيباً، ربِّ! تقبَّل توبتي، واغسل حوبتي، وأجب دعوتي، واهدي قلبي، وسدِّد لساني، وثبِّت حجَّتي، واسلل سخيمة قلبي» [صحيح سنن الترمذي رقم ٣٥٥١ وصحيح سنن ابن ماجه رقم ٣١٠٣].

❖ ❖ ❖ ❖

وكتب: أبو عزير عبد الإله يوسف اليوبي
الحسني الجزائري
رجب ١٤١٩هـ الدنمارك ـ أورهوس ـ

الباب الأول

التفنيد

لحجج التعصب والتقليد

تمهيد

اعلم أنَّ الاختلاف الناشيء بين النَّاس من الملل الكفرية والفرق الإسلامية، يدور على أشياء أثبتتها الفطرة وجاءت الرسل لتدل عليها، «أولها: إثبات العلوم الضرورية التي يبتني الإسلام على ثبوتها، وثانيها: ثبوت الرب عز وجل، وثالثها: توحيده سبحانه وتعالى، ورابعها: كماله بأسمائه الحسنى، وخامسها: ثبوت النبوات وصحتها في الجملة، وسادسها: الإيمان بجميعهم وعدم التفريق بينهم، وسابعها: ترك الابتداع في دينهم بالزيادة على ما جاءوا به والنقص منه» [إيثار الحق على الحق ص ٢١ لابن الوزير].

فالمتأمل في الناس اليوم، يرى الملل والنحل الكفرية، أو الفرق الإسلامية، مسخوا هذه الفطرة ولم يبقوها على أصلها، بسبب الابتداع في الدّين بالزيادة فيه أو النقص منه.

فالاختلاف والتباين ناشيء عن هذا الداء العضال والسم القتال، فلما خالفوا التنزيل وأحدثوا فيه، ثم بعدت عنهم الشقة بعهد الأنبياء والرسل، ومرنة عليه قلوبهم، واستحسنوه بسبب فساد طبائعهم، وتزيين الشيطان لهم ذلك، ألفوه وتمسكوا به، وعضوا على ذلك بالنواجذ، يحسبون أنهم مهتدون.

فلما جاءت الرسل بوضع حد لهذا المسخ والانحراف، وقفوا في طريقهم بحجة أن ما هم عليه هو الدّين الذي ورثوه عن الآباء

والأجداد، بدون نظر أو حجة أو برهان، فكانت عمدتهم هذه الحجة المبيرة، من التصميم على التقليد واتباع العوائد.

قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [المائدة].

وقال تعالى: ﴿ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِنَعْبُدَ ٱللَّهَ وَحْدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا ۖ﴾ [الأعراف: ٧٠].

وقال تعالى: ﴿ قَالُوٓا۟ أَجِئْتَنَا لِتَلْفِتَنَا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَا وَتَكُونَ لَكُمَا ٱلْكِبْرِيَآءُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا نَحْنُ لَكُمَا بِمُؤْمِنِينَ ﴿٧٨﴾﴾ [يونس].

وقال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ أَلْفَوْا۟ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴿٦٩﴾ فَهُمْ عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِمْ يُهْرَعُونَ ﴿٧٠﴾﴾ [الصافات].

وقال تعالى: ﴿ بَلْ قَالُوٓا۟ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾ وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ فِى قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقْتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ ۖ قَالُوٓا۟ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الزخرف].

إنَّ في هذه الآيات ما يزجر من كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد، تلك حجتهم ومظنتهم في مخالفة الحقّ.

فلما جاء الرَّحمة للعالمين، وحمل الناس على البيضاء النقية

ليلها كنهارها، لا يزيغ عنها إلَّا هالك، رفعت الغربة عن أتباع الرسل، وأبطل مسخ الفطرة بالحجة والبيان، والسيف والسنان، فقلل من الظلم والجهل، وكشف الغمة، وأراح الأمة من منكري النبوات، وظهرت بذلك معالم الطريق، ودخل الناس في دين اللَّه أفواجاً.

ومضى على ذلك صدرٌ من الخلافة، حتى نشأ قومٌ في الإسلام لم يعرفوا الجاهلية، زين لهم الشيطان الابتداع، بالقول في اللَّه وعلى اللَّه وفي كتاب اللَّه بدون علم، فلما قتل عمر رضي الله عنه انثلم أوَّل ثلم في الإسلام، ثم بعد مقتل عثمان رضي الله عنه انثلم الثلم الثاني وهاجت الفتن، ووجدت لها آذان صاغية، لقول رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم: «**تدور رَحى الإسلام بعد خمس وثلاثين، أو ستٍّ وثلاثين، أو سبعٍ وثلاثين، ...**» [شرح مشكل الآثار رقم ١٦١١ والسلسلة الصحيحة رقم ٩٧٦].

فبدأت تظهر غربة الإسلام من جديد، بين الملل الكفرية، وحملة لوائه بين الفرق الإسلامية، شيئاً فشيئاً، هاجت الفتن، وبدأ ظهور البدع القولية على عهد الصحابة والتابعين، فهي أول البدع ظهوراً.

ظهرت مقالة معبد الجهني ومقالة الجعد بن درهم وجهم بن صفوان، وتتالت البدع كلما بعد العهد بالنبوة، إلَّا واتسعت هوة الابتداع والافتراق.

«ولهذا كلما قرب الناس من الرسول كانت بدعهم أخف فكانت في الأقوال، ولم يكن في التابعين وتابعيهم من تعبَّد بالرقص والسماع، كما كان فيهم خوارج ومعتزلة وشيعة، وكان فيهم من يكذّب بالقدر ولم يكن فيهم من يحتج بالقدر.

فالبدع الكثيرة التي حصلت في المتأخرين من العباد والزهاد والفقراء والصوفية لم يكن عامتها في زمن التابعين وتابعيهم، بخلاف أقوال أهل البدع القولية» [مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٩/ ١٤٩].

ثم ثارت بدعة التعصب المذهبي ولاح أجيجها، وافترق الناس إلى «حنفي» و«مالكي» و«شافعي» و«حنبلي» و«...» يوالون ويعادون فيها، وهم يسمعون قوله ـ تعالى ـ : ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣﴾ [الأعراف].

فظهرت الخصومة والفتن في المساجد لأجلها، فيأتي هذا ويمدح مذهبه ويذم الآخر، ويأتي الآخر ويفعل على شاكلة الأول، حتى تطاحن الناس، كما قال أبو عبد اللَّه البوشنجي:

ومن شعب الإيمان حب ابن شافع	**وفرض أكيد حبه لا تطوع**
أنا شافعي ما حييت وإن مت	**فوصيتي للنَّاس أن يتشفعوا**

ثم يأتي بعده «الحنبلي» وهو عبد اللَّه بن محمد أبو إسماعيل الهروي فيقول:

أنا حنبلي ما حييت وإن أمت	**فوصيتي للنَّاس أن يتحنبلوا**

ثم يأتي «الحنفي» فيقول:

فلعنت ربنا عداد رمل	**على من رد قول أبي حنيفة**

وبعده «المالكي» يقول:

لولا مالك كان الدِّين هالك

والرسول ﷺ يقول: «**تركت فيكم أمرين لن تضلوا ما تمسكتم بهما كتاب اللَّه وسنَّة نبيه**» [الموطأ رقم ١٧٠٨ والتمهيد رقم ٨٢٤ وصحيح

الجامع رقم ٢٩٣٧].

فتأمل وصية رسول اللَّه ﷺ ثم وصية هؤلاء، ترى البون الشاسع، علماً أن أئمة المذاهب رَحِمَهُمُ اللَّهُ، نهوهم عن تقليدهم وتقليد غيرهم، وحضوهم أن يأخذوا مما أخذوا، كما سوف نبينه بالتفصيل إن شاء اللَّه.

ثم قرأت المَثناةُ بين الناس لا منكر لها كما ذكر ذلك النبي ﷺ بقوله: «**من اقتراب** ـ وفي رواية ـ **أشراط الساعة أن ترفع الأشرار، وتوضع الأخيار، ويفتح القول، ويخزن العمل، ويقرأ بالقوم المثناة، ليس فيهم أحدٌ ينكرها**. قيل: وما المثناة؟ **قال: ما استكتب سوى كتاب اللَّه ـ عز وجل ـ**» [الحاكم في المستدرك رقم ٨٦٦٠ والسلسلة الصحيحة رقم ٢٨٢١].

والمثناة سواء كانت هذه الكتب المذهبية المفروضة على المقلدين في المعاهد، معتكفين على تبويبها وتقعيدها، والويل لمن خالفها، أو بين صحيحها من سقيمها، أو كانت هذه الدساتير الكفرية، من القوانين الوضعية، التي فرضت على الأمة بالحديد والنار، وهيأوا لها الجامعات يسمونها قوانين تشريعية، يضاهون بذلك ما أنزل اللَّه، قطع اللَّه دابرهم وأراح الأمة من بهتانهم، فأيٍّ كانت فهو ذا، فالحديث على العموم.

«**فإن اللفظة التي تحتمل معنيين لا يقتصر على أحدهما إلَّا بنص أو إجماع متيقن**» [انظر النبذ ص ٦٢ لابن حزم].

ثم تكلم الرويبضة في أمر العامة، كما بينه رسول اللَّه ﷺ بقوله: «**إن بين يدي الساعة سنين خداعة، يصدق فيها الكاذب، ويكذب**

فيها الصادق، ويؤتمن فيها الخائن، ويخون فيها الأمين، وينطق فيها الرويبضة، قيل: وما الرويبضة؟، قيل: **المرء التافه** ـ وفي رواية ـ **من لا يؤبه له** ـ وفي رواية ـ **الفويسق** ـ وفي رواية ـ **السفيه يتكلم في أمر العامة**» [شرح مشكل الآثار رقم ٤٦٤، ٤٦٦ والمستدرك رقم ٨٤٣٩ و٨٥٦٤ والسلسلة الصحيحة رقم ٢٢٥٣].

ثم نودي بدعوة التقريب بين السنَّة والشيعة [الرافضة]، كأن بيننا وبين القوم خلافاً في بعض المسائل الفرعية، وكأن شيعة اليوم، شيعةٌ مفضلة كما كان على عهد الصحابة، وتناسوا أنَّ هؤلاء فرقة باطنية، لبست ثوب التشيع زوراً وبهتاناً، بل ظاهر مذهبهم الرفض وباطنه الكفر المحض، كفَّروا الصحابة ﷺ أجمعين، قصداً منهم الطعن في هذا الدّين.

قال أبو زرعة الرازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيت الرجل ينتقص أصحاب رسول اللَّه ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك لأن الرسول حقّ، والقرآن حقّ، وما جاء به حقّ، وإنما أدى ذلك إلينا كله الصحابة، وهؤلاء [يعني: الزنادقة] يريدون أن يجرحوا شهودنا، ليبطلوا الكتاب والسنَّة، والجرح بهم أولى، وهم الزنادقة» [الكفاية في علم الرواية ص ٤٨].

ثم ظهرت بدعة التحزب فرقاً وجماعات، شعارهم الانتخابات، والاعتصامات على الساحات، واللَّه ـ تبارك وتعالى ـ يقول: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

ويقول: ﴿وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ٣٢﴾ [الروم].

وقد نهى رسول اللَّه ﷺ عن هذه البدعة بقوله: «**أوفوا بحلف الجاهلية؛ فإنّه لايزيده ـ يعني: الإسلام ـ إلَّا شِدَّةً، ولا تحدثوا حلفاً في الإسلام** ـ وفي رواية ـ **ما كان حلف في الجاهلية فتمسكوا به ولا حلف في الإسلام**» [صحيح سنن الترمذي رقم١٥٨٥ وإتحاف الخيرة المهرة رقم ٦٩١٠].

وعن جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «**لا حلف في الإسلام أيما حلفٍ كان في الجاهلية، فلم يزدهُ الإسلام إلَّا شِدَّةً**» [شرح مشكل الآثار رقم ١٦١٤].

فكثرت البدع وكثر الدعاة إليها، **دعاة على أبواب جهنم من أجابهم قذفوه فيها**، لحديث حذيفة بن اليمان رضي الله عنه قال: «كان الناس يسألون رسول اللَّه ﷺ عن الخير وكنت أساله عن الشرِّ مخافةَ أن يدركني، فقلت: يا رسول اللَّه!، إنا كنا في جاهلية وشرٍّ؛ فجاءنا اللَّه بهذا الخير، فهل بعد هذا الخير من شر؟ قال: **نعم**. قلت: وهل بعد ذلك الشرِّ من خير؟ قال: **نعم وفيه دخن**. قلت: وما دخَنُه؟ قال: **قوم يهدون بغير هديي، تعرف منهم وتنكر**، قلت: فهل بعد ذلك الخير من شرّ؟ قال: **نعم، دعاةٌ على أبواب جهنم، من أجابهم إليها قذفوه فيها**. قلت: يا رسول اللَّه، صفهم لنا، قال: **هم من جلدتنا، ويتكلمون بألسنتنا**، قلت: فما تأمرني إن أدركني ذلك؟ قال: **تلتزم جماعة المسلمين وإمَامَهم**، قلت: فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: **فاعتزل تلك الفرق كلَّها، ولو أن تعضَّ بأصل شجرة حتى يدركك الموتُ وأنت على ذلك**» [البخاري رقم ٧٠٨٤ والسلسلة الصحيحة رقم ٢٧٣٩].

فأمره النبي ﷺ أن يعتزل تلك الفرق والجماعات والأحزاب ولو ادعت أنها إسلامية، والأمور تتميز بأضدادها، ومنه أخذ الشاعر قولته المشهورة:

عرفتُ الشَّرَّ لا للشَّر لكن لتوقِّيه
ومن لا يعرف الخير من الشَّرِّ يقع فيه

ولهذا كان الصحابة رضي الله عنهم أعلم الناس، عرفوا سبيل المؤمنين مفصلة، وعرفوا سبيل المجرمين مفصلة، بخلاف من عرف إلَّا سبيل المؤمنين، دون السبيل الثاني، فيوشك أن يقع فيه، وهؤلاء هم أنفع للأمة على الإطلاق، وسبيلهم آمن من المخاوف، جمعوا كل الفضائل وخصال الخير، فأولى أن يُتشبه بهم ويُقتفى آثارهم.

وكلُّ خيرٍ في اتباع من سلف وكلُّ شَر في اتباع من خلف

وكل ما ذكرنا من البدع والأهواء، تجد يهرم عليها الكبير ويربو فيها الصغير، وإذا أردنا بتوفيق من اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ حملهم على البيضاء النقية، صاحوا في وجوهنا بقولهم: أتريدون أن تغيروا السنَّة؟! أليس هذا عين التشبه بمن كان قبلنا؟ فسلقونا بألسنةٍ حدادٍ، ونادوا في الناس غُيّرت السنَّة، فقد قيل هذا من قبل للرسل، واليوم لأتباع الرسل.

وصدق عبد اللَّه بن مسعود إذ يقول: «كيف أنتم إذا لبستم فتنة يهرم فيها الكبير ويربو فيها الصغير ويتخذها الناس سنَّة، فإذا غيرت قالوا غيرت السنَّة، قيل: متى ذلك يا أبا عبد الرحمن؟ قال: إذا كثرت قراؤكم وقَلَّت فقهاؤكم وكثرت أموالكم وقلَّت أمناؤكم والْتمست

الدنيا بعمل الآخرة» [المستدرك رقم ٨٥٧٠ للحاكم].

فاكتملت بذلك الغربة، غربة أهل الإسلام بين الملل والنحل الكافرة، وغربة الطائفة المنصورة بين الفرق والأحزاب الإسلامية، فعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء** ـ وفي رواية ـ قيل: ومن الغرباء؟ قال: **النُّزَّاعُ من القبائل** ـ وفي رواية ـ قيل: من هم يا رسول اللَّه؟ قال: **الذين يَصْلُحون إذا فسد النَّاسُ**» [مسلم رقم ٣٧٠ وصحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٣٨ وشرح مشكل الآثار رقم ٦٨٦ والسلسلة الصحيحة رقم ١٢٧٣].

قال الصنعاني رحمه الله: «فلما ثبت عنه ﷺ وتواتر تواتر معنوياً، أن هذه الأمة تتّبع بني إسرائيل حذو النعل بالنعل. فحقق ذلك بكتمه ما علمه من الحق وترك ما أمر اللَّه تعالى من قوله: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ٣﴾ [العصر] ولقد أمر اللَّه تعالى بالتواصي بالحق وعطف عليه الواصي بالصبر إشارة إلى أن من وصّى بالحق لا يسْلَم من أذى الجاهل فليوطّن المناصحُ بالحق نفسه على التواصي بالصبر وكثيراً ما ينضاف إلى ذلك الحاملِ أمرٌ دنيوي من منصب قضاءٍ أو فتيا أو اتصال بملوك الدنيا الذين ﴿ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْأَخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ ٧﴾ [الروم]، ولا يتم للمتصل بهم والخائض في ظلماتهم إلَّا التظاهر بما هم عليه من التمذهب، وإلَّا أقصوه ورماه الناس عن قوسٍ واحدةٍ، فلذلك تجد جلَّ الناس على ملل آبائهم، فما يتهود النّصراني ولا يتنصّر اليهوديُّ ولا يسلم أحدُهما وإن اتفق ذلك في أندر النادر، فليس عن بحثٍ ونظر بل الغالب أن ذلك خشيةً من السيف أو لحامل دُنيوي،

وكذلك أهلُ المذاهب على مذاهب آبائهم منذ أسس الشيطان بدعة التمذهب لا يتحنّف الشافعي ولا يتشفّع الحنفيُّ ولا يتشيع الناصبيُّ والخارجي ولا يقول بالاعتزال الجبريُّ ولا بالجبر المعتزليُّ، وإن وجدت في الألف بل الألوف فرداً واحداً فارق ما عليه آباؤه فلا يخلو عن دسيسة هوى أو غرضٍ دنيوي، وهو الغالب، إذ الأديان صارت تبعاً [للدنيا]،... ـ إلى أن قال ـ : وكذلك يزداد من يوم إلى يوم الشرُّ ويوطّن كلَّ [البلا] نفسَه على اتباع الآباء، ومن هنا رجّح الأكابر من النظّار دين العامة وهم الذين بقوا على الإيمان الفطريِّ والإتيان بالواجبات المعلومة من الدّين ضرورة، والانتهاء عن القبائح المعلومة كذلك يصدُق على جلّهم قوله ﷺ: «**أفلح وأبيه إن صدق**» قد صدقوا وأفلحوا وأقبلوا على ما يَعنيهم لا يسلكون طرائق أهل الكلام ولا يخضون في الطوامّ العظام يصلّون الجماعة خلف كلِّ متقدم من أهل الإسلام لا يبحثون عن الصفة الأخص، ولا يقولون لا يعلم اللّه من ذاته إلّا ما يعلمونه ولا يعرفون ثبوت الذوات في العدم ولا يقولون لا نعمةَ للّه على كل كافر، ولا يقولون بأن اللّه يريد الكفرَ والمعاصيَ والفسوقَ ولا يعرفون مسائل الإرجاء، ولا غير ذلك ...» [إيقاظ الفكرة ص ٥١ ـ ٥٤].

قلت: حتى هؤلاء العامة، الذين تمنى كثير من علماء الكلام الموت على دينهم، لم يسلموا اليوم من هذا الداء العضال؛ «التقليد والتعصب»، وانجروا وراء المقلدة والمتعصبة للمذاهب ودانو بذلك، فالعامي اليوم هو المقلد المتعصب، إما لهوى نفسي أو لشبهة الآباء والأجداد، خاصةً إذا كان حصل له بذلك منصب دنيوي، فيصعب عليه

مفارقة عمدة الآباء والأجداد، وأيم اللَّه لهم عمار الدنيا اليوم.

فإذا تبين لك هذا، عرفت أن المسلمين اليوم، أقسام أربعة:

«القسم الأول: العامة وهم الطبق الأدهم.

والقسم الثاني: المتمذهبة الجامدون على دين أساطير آبائهم وهم الداء العضال الذي لا يرجى له زوال.

والقسم الثالث: وهو من عرف الحقَّ وكتمه صيانةً لماء وجهه ومحبة لظهور جاهه، وليته اكتفى بكتم الحقّ بل قوَّم الباطلَ وأسس قواعدَه بشطارة ما عنده من الذكاء والاطّلاع.

والقسم الرابع: وهم الأعزُّ من كل عزيز والأقل من كل قليل: من عرف الحقَّ ونبذ تقليد الآباء واتّبع الكتاب والسنَّة حيث كانا وسار بسيرهما متوجّهاً إلى باب الهدى قارعاً له بإخلاص النية وتوطين النفس على اتباع الحقّ حيث كان والدورانِ مع الكتاب والسنة حيث دارا، مقدّماً بين يدي مطلوبه ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴿٩٩﴾﴾ [الصافات]، ﴿رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴿٨٣﴾﴾ [الشعراء] طالباً للهداية ممن عليه الهدى مكتفياً بالتسمّي بالمؤمن والمسلم عِوَضاً عن الحنفي والشافعيِّ مذهباً أو غير ذلك والأشعريِّ اعتقاداً أو العدليِّ أو نحو ذلك باذلاً لنُصح المسلمين داعياً إلى الكتاب والسنَّة فهؤلاء هم ورثةُ الأنبياء وهم حجج اللَّه على خلقه» [إيقاظ الفكرة ص ٥٧، ٥٨ للصنعاني باختصار].

فالسائر إلى اللَّه، لابد أن يوطّن نفسه على قدح الجهال فيه، فيجعل الكتاب والسنَّة درعاً صابغاً، وفهم السلف سيفاً صلتا، ويقتحم

هذه الجموع الكثيرة، التي خيَّلَ لها الشيطان أنها على الحقِّ، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿**إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُواْ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ** ٣٠﴾ [الأعراف]، وإن كَلُمَ ففي سبيل اللَّه.

لأن «المحامي عن السنَّة الذابَّ عن حماها كالمجاهد في سبيل اللَّه تعالى يعد للجهاد ما استطاع من الآلات والعدة والقوة كما قال اللَّه ـ سبحانه ـ: ﴿**وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ**﴾ [الأنفال: ٦٠]، وقد ثبت في الصحيح أن جبريل عَلَيْهِ السَّلَامُ كان مع حسان بن ثابت يؤيده ما نافح عن رسول اللَّه ﷺ في أشعاره فكذلك من ذب عن دينه وسنته من بعده إيماناً وحباً ونصحاً له ورجاء أن يكون من الخلف الصالح الذين قال فيهم رسول اللَّه ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين**» والجهاد باللسان أحد أنواع الجهاد وسبله. وفي الحديث: «**أفضل الجهاد كلمةُ حقٍّ عند سلطان جائر**» وقد أحسن من قال في هذا المعنى شعراً:

جاهدت فيك بقولي يوم يختصم	**الأبطال إذ فات سيفي يوم يمتصعُ**
وإنَّ اللسان لوصَّالٌ إلى الطرق	**في الحقِّ لا تهتديها الذُّبَل السُّرُع**»

[إيثار الحق على الخلق لابن الوزير ص ٢٤].

والغريب بدينه لا يستوحش بقلة السالكين، فقد ثبت بالحديث الصحيح هم الأقل من كل قليل، كما قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «اتبع طرق الهدى ولا يضرك قلة السالكين، وإياك وطرق الضلالة ولا تغتر بكثرة الهالكين» [الاعتصام ١/ ١١٧ للشاطبي].

وعليه السير في السبيل، لا يحيد عنه طرفة عين كما قال اللَّه

تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقال تعالى: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ وَلَوۡ شَآءَ لَهَدَىٰكُمۡ أَجۡمَعِينَ ٩﴾ [النحل].

«وقصد السبيل: طريق السنَّة، ومنها جائر يعني إلى النار وذلك الملل والبدع، وعن مجاهد: قصد السبيل: أي المقتصد منها بين الغلو والتقصير، وذلك يفيد أن الجائر هو الغالي أو المقصر، وكلاهما من أوصاف البدع.» [الاعتصام ١/ ٧٦، ٧٧ للشاطبي].

«ولا ينبغي أن يستوحش الظافر بالحق من كثرة المخالفين له، كما لا يستوحش الزاهد من كثرة الراغبين ولا المتقي من كثرة العاصين، ولا الذاكر من كثرة الغافلين، بل ينبغي منه أن يستعظم المنة باختصاصه بذلك مع كثرة الجاهلين له الغافلين، وليوطن نفسه على ذلك فقد صح عن رسول اللَّه ﷺ أنه قال: «**إن هذا الدين بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطوبى للغرباء**»، فنسأل اللَّه أن يرحم غربتنا في الحق ويهدي ضالنا ولا يردنا من أبواب رجائه ودعائه وطلبه محرومين، إنه مجيب الداعين، وهادي المهتدين وأرحم الراحمين.» [إيثار الحق ص ٢٩، ٣٠ لابن الوزير].

وإذا تأملنا كيف ردَّ الحق أهل البدع والافتراق؟ مخالفي الرسل وأتباع الرسل، أتباع المذاهب الأربعة الجامدون عليها، وأصحاب الطرق الصوفية، دعاة الحلول والإتحاد، ودعاة الحزبية، أصحاب الشهوة البرلمانية، الذين يَدَّعون الرجوع بالأمة على ما كانت عليه من مجدٍ وعزةٍ، لكن بمخالفة السبيل، ومشايخ الضلالة الذين همهم التّملق للسلطان وتزيين باطله، ودعاة الإلحاد والتغريب الذين اتخذوا

إسلامهم جُنَّة، وجدناها تدور على أربعة وجوه.

لأنَّ «الدّين على درجات: كفٌّ عما نُهي عنه، وعمل بما أمر به، واعتراف بالحقّ، واعتقاد له وعلم به، ومخالفة الهوى للحقّ في الكف واضحة، فإن عامة ما نهي عنه شهوات ومستلذات، وقد لا يشتهي الإنسان الشيء من ذلك لذاته، ولكنه يشتهيه لعارض، ومخالفة الهوى للحق في العمل واضحة، لما فيه من الكلفة والمشقة.

الأول: أن يرى الإنسان أن اعتراف بالحقّ يستلزم اعترافه بأنه كان على باطل، فالإنسان ينشأ على دين أو اعتقاد أو مذهب أو رأي يتلقاه من مربيه ومعلمه على أنه حق فيكون عليه مدة، ثم إذا تبين له أنه باطل شق عليه أن يعترف بذلك، وهكذا إذا كان آباؤه أو أجداده أو متبوعه على شيء، ثم تبين له بطلانه، وذلك أنه يرى أن نقصهم مستلزم لنقصه، فاعترافه بضلالهم أو خطأهم إعتراف بنقصه، حتى أنك لترى المرأة في زماننا هذا إذا وقفت على بعض المسائل التي كان فيها خلاف بين أم المؤمنين عائشة وغيرها من الصحابة أخذت تحامي عن قول عائشة، لا لشيء إلَّا لأن عائشة امرأة مثلها، فتتوهم أنها إذا زعمت أن عائشة أصابت وأنَّ من خالفها من الرجال أخطأوا، كان في ذلك إثبات فضلية لعائشة على أولئك الرجال، فتكون تلك فضيلة للنساء على الرجال مطلقاً، فينالها حظ من ذلك، وبهذا يلوح لك سر تعصب العربي للعربي، والفارسي للفارسي، والتركي للتركي، وغير ذلك. حتى لقد يتعصب الأعمى في عصرنا هذا للمعري!.

الوجه الثاني: أن يكون قد صار له في الباطل جاه وشهرة

ومعيشة، فيشق عليه أن يعترف بأنه باطل فتذهب تلك الفوائد.

الوجه الثالث: الكبر، يكون الإنسان على جهالة أو باطل، فيجيء آخر فيبين له الحجة، فيرى إنه إن اعترف كان معنى ذلك اعترافه بأنه ناقص، وأن ذلك الرجل هو الذي هداه، ولهذا ترى من المتتسببين إلى العلم من لا يشق عليه الاعتراف بالخطأ إذا كان الحقّ تبين له ببحثه ونظره، ويشق عليه ذلك إذا كان غيره هو الذي بيَّن له.

الوجه الرابع: الحسد؛ وذلك إذا كان غيره هو الذي بين الحقّ فيرى أن اعترافه بذلك الحقّ يكون اعترافاً لذلك المبيّن بالفضل والعلم والاصابة، فيعظَّم ذاك في عيون الناس، ولعله يتبعه كثير منهم، وإن لتجد من المنتسبين إلى العلم من يحرص على تخطئة غيره من العلماء ولو بالباطل، حسداً منه لهم، ومحاولة لحط منزلتهم عند الناس.» [القائد إلى تصحيح العقائد ص ١٢، ١٣ للمعلمي].

فإذا تبيّن أنَّ هؤلاء المبتدعة من المتمذهبة ومن سواهم، يداخلهم الهوى في مخالفة الحقّ وعدم الاعتراف به، بأربعة أمور: «الكبر» و«الحسد» و«الشهوة» و«الغضب»، فهي أصل أصول الكفر، التي انحرفت بها الملل والنحل الكفرية، والطوائف الضالة من الأمة الإسلامية، فقياس إبليس الفاسد، بسبب الحسد والكبر، وكفر اليهود بسبب الحسد، وتعنت قريش بسبب الكبر، ونفاق عبد اللَّه بن أبي بن سلول بسبب الغضب لأجل الملك، وضلال النصارى بسبب الشهوة، وأهل البدع والافتراق من هذه الأمة، ومنهم المتمذهبة الجامدون على أساطير الآباء أو الأجداد أو مشايخ الضلال، إنما داؤهم من هذه

الأربعة.

فلنفند شبه هؤلاء المقلدة والمتعصبة المفرطة، نهتك أستار باطلهم ونكشف عوار مذهبهم، بالحجة الدامغة، مستعنين باللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ ، فنقول وباللَّه تعالى التوفيق:

ما حد التقليد والتعصب في اللغة والإصطلاح؟.

ـ **التقليد لغة**: «هو جعل القلادة في العنق.» [الصحاح للجوهري ٢/ ٥٢٧ واللسان ١٢/ ١٧٣].

ـ **أما إصطلاحاً**: «هو الرجوع إلى قولٍ لا حجة لقائله عليه.» [جامع بيان العلم ص ٣٩٣ لابن عبد البر].

«وهو العمل بقول الغير من غير حجة.» [إرشاد الفحول ص ٣٩١ للشوكاني].

«قال ابن الهمام في التحرير: التقليد هو العمل بقول من ليس قوله إحدى الحجج بدون حجة أي إتباع من ليس بحجة بدون حجة.

وقال القفال: هو قبول قول القائل وأنت لا تعلم من قاله.

وقال أبو حامد والمنصور: هو قبول القول من غير حجة تظهر على قوله، وقيل: هو قبول قول الغير دون حجة، أي حجة القول.

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: والأولى أن يقال: هو قبول رأي من لا تقوم به الحجة بلا حجة. «فكأن المقلد جعل ذلك الحكم الذي قلد فيه المجتهد كالقلادة في عنق من قلده.» [إرشاد الفحول ص ٣٩١، ٣٩٢].

ذكر ابن عبد البر عن ابن خويز منداد المالكي قال: «التقليد معناه في الشرع: الرجوع إلى قول لا حجة لقائله عليه، وهذا ممنوع منه في

الشريعة، والاتباع ما ثبت عليه الحجة.

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: كل من اتبعت قوله من غير أن يجب عليك قبوله لدليل يوجب ذلك فأنت مقلده، والتقليد في دين اللّه غير صحيح، وكل من أوجب عليك الدليل إتباع قوله فأنت متبعه، والاتباع في الدّين مسوغ والتقليد ممنوع.» [جامع بيان العلم ص ٣٩٣ لابن عبد البر].

قال الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التقليد عند جماعة العلماء غير الاتباع؛ لأن الاتباع هو أن تتبع القائل على ما بان لك من فضل قوله، وصحة مذهبه، والتقليد أن تقول بقوله وأنت لا تعرف وجه القول ولا معناه وتأبى من سواه، أو أن يتبين لك خطأه فتتبعه مهابة خلافه وأنت قد بان لك فساد قوله، وهذا محرم القول به في دين اللّه سبحانه وتعالى.» [جامع بيان العلم ص ٢٩٣].

قال الإمام ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «التقليد هو اعتقاد الشيء لأنَّ فلاناً قاله ممن لم يقم على صحة قوله برهان، وأما اتباع من أمر اللّه باتباعه فليس تقليداً، بل هو طاعة حق للّه تعالى.» [الإحكام ١/ ٤١].

ـ التعصب لغة: «من العصبية: أن يدعو الرجل إلى نصرة عَصَبَتِه، والتَّأَلُّبِ معهم، على من يناويهم، ظالمين كانوا أو مظلومين. وتَعَصَّبَ: أي شدَّ العصابة.» [اللسان ١/ ١٦٦، ١٦٧ والقاموس ١/ ١٤٠].

ـ أما إصطلاحاً: «بأن تجعل ما يصدر عن شخص ما من رأي، ويروى له من الاجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد.» [أدب الطلب ص ٧ للشوكاني].

وقال آخرون: «هو شيمة من شيم الضعف، وخلة من خلل

الجهل، يبتلى بها الإنسان فتعمى بصره وتغشى على عقله، فلا يرى حسناً إلَّا ما حسن في رأيه، ولا صواباً إلَّا ما ذهب إليه أو من يتعصب له.» [مقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم ص ٨٣].

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قصيدة له عن التقليد في «جامع بيان العلم وفضله ص ٣٩١،٣٩٠ باختصار»:

يا سائلي عن موضع التقليد خذ	**عني الجواب بفهم لب حاضر**
واصغ إلى قولي ودن بنصحتي	**واحفظ على بوادري ونوادري**
لا فرق بين مقلد وبهيمة	**تنقاد بين جنادل ودعاثر**
فإذا اقتديت فبالكتاب وسنَّة	**المبعوث بالدّين الحنيف الطاهر**
ثم الصحابة عند عدمك سنَّة	**فأولاك أهل نهي وأهل بصائر**
وكذلك إجماع الذين يلونهم	**من تابعيهم كابراً عن كابر**
إجماع أمتنا وقول نبينا	**مثل النصوص لدي الكتاب الزاه**
وإذا الخلاف أتى فدونك فاجتهد	**ومع الدليل فمل بفهم وافر**
وعلى الأصول فقس فروعك لا	**فرعاً بفرع كالجهول الحائر**
والشر ما فيه - فديتك - أسوة	**فانظر ولا تحفل بزلة ماهر**

❊ ❊ ❊ ❊

الفصل الأول

التقليد والتعصب سبب الافراط والتفريط في الدين

اعلم أنَّ التقليد والتعصب، من أعظم أسباب الغلو بالزيادة في الدّين أو النقص منه، ومن أهم العوامل المؤدية إلى الابتداع والافتراق وظهور الأهواء، والنزوح عن الدّين وسلوك سبيل المجرمين، الذين اتخذوا القرآن عضين، فبه عاند أعداء الرسل الوحي، وأغشى على قلوبهم وأبصارهم على معرفة الحقّ، وهو الذي أصم آذانهم لاستماع الحقّ والانقياد له، كما قيل: «حبك للشيء يعمي ويصم»، وهم اليوم الحاجز المنيع أمام أتباع الرسل ـ «الغرباء» ـ ، وكم عانوا من تشريدٍ وتقتيلٍ وتعذيبٍ وتسفيهٍ بسببه!.

فهو الورم الخبيث، والداء العضال، والسم القتال، الذي لا يرجى زوال أصحابه، وبسببه طعنت الأمة في ظهرها، واستهانت بيضتها، وتداعت عليها الأمم الكافرة من بين أيديها ومن خلفها، وعن أيمانها وعن شمائلها، كما تداعت الأكلة إلى قصعتها، واستحلت محارمها، وانكسرت شوكتها.

فمن يوم مقتل عمر رضي الله عنه، وخروج الخوارج على عثمان وعلي ـ رضي اللَّه عنهما ـ ، إلى يومنا هذا والأمة في وهنٍ وضعفٍ، بسبب تعصب أهل الأهواء والبدع والافتراق لأرائهم وباطلهم، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴿١٠٣﴾ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف].

فكل من جره تقليده وتعصبه، إلى مخالفة نصوص الوحي فهو داخل في هذه الآية، «وإن كان اختلف السلف في تعيين هؤلاء الأخسرين أعمالاً، فقيل اليهود والنصارى، وقيل: كفار مكة، وقيل الخوارج، وقيل: الرهبان أصحاب الصوامع، **والأولى حمل الآية على العموم**» [فتح القدير ٣/ ٣٩٦ للشوكاني].

لأنَّ العبرة بعموم الألفاظ لا بخصوص الأسباب، فكل من حمله هذا الداء على «الافراط» أو «التفريط» فهو داخل في هذا الذم، والكل على حسب حاله في الإخلال، وخاصةً إذا علمنا أنَّ الأمة حذت حذو بني إسرائيل في الافتراق بسبب التعصب للأهواء، فمن تشبه بهم في التعصب والتقليد، لحق بهم والكل على قدر التشبه.

فما خرجت الخوارج إلَّا بغلوٍ وتعصبٍ، وما غلت الروافض إلَّا بتقليدٍ وتعصبٍ، حتى حملهم هذا الكيد لهذه الأمة، في السر والعلانية، مع أهل الكفر والإلحاد.

فمن زمن مقتل الخليفة الراشد عثمان ﵁، الذي كان بسبب ابن السوداء مؤسس دين الرفض الذي أشعل نار الفتنة وأجَّجها، إلى زمن أكابر مجرميهم ابن العلقمي وإدخاله للتتار وتقتيل الأمة واستئصال بيضتها، ثم إلى زمن زندقة وإلحاد الخميني في أرض الحرمين، فما من فتنة أو كيدٍ للأمة، إلَّا وتجد وراءها هؤلاء، من قريب أو من بعيد، ولا زالوا ويزالوا على ذلك بسبب الافراط في تعصبهم المقيت، يتربصون بهذه الأمة الدوائر عليهم دائرة السوء.

فما عطلت المعطلة، وجسمت المشبهة، وسفسطت الفلاسفة،

وألحدت الملاحدة، وقرمطت القرامطة، ورقصت الصوفية، وفرطت المرجئة، وأدخلت كل كافرٍ وزنديقٍ في هذا الدّين، حتى إبليس اللعين جعلت إيمانه كإيمان الملائكة المقربين، إلَّا بهذا الداء اللعين، الذي بسببه أسخط عليهم رب العالمين، وقالوا كما لا ينفع مع الكفر طاعة، لا يضر مع الإيمان معصية، مادام الإنسان عندهم يقول «لا إله إلَّا اللَّه»، فهو معه الإيمان الكامل، لا يزول عنه وإن عمل الكبائر، بل وإن ترك المباني الخمس كالصلاة والصيام وزكاة.

تركوا الدّين كثوب رقيقٍ سفيقٍ، وفتحوا الباب للزنادقة ليصولوا ويجولوا بطعنهم في الدّين، فإن ظهر منهم الكفر البواح، قالوا نحن لا نقصد هذا، إنما هي حرية الفكر والتعبير، نحن نقول «لا إله إلَّا اللَّه»، نحن مؤمنون، وجعلوا هذه الكلمة جُنَّة لينفثوا سمومهم، ثم يأتي هؤلاء المفَرطة بسبب تقليدهم ليدافعوا عنهم، ويقولوا كيف تكفروهم؟ هؤلاء يقولون «لا إله إلَّا اللَّه»، وما علم هؤلاء النَّوْكَى أنَّ الإيمان بلا إله إلَّا اللَّه **حقيقة مركبة من «اعتقاد» و«انقياد»**، لكن تعصبهم وتقليدهم المفرط للبدع والأهواء حملهم على القول بها.

فأهل البدع والأهواء والافتراق، يعظمون شيوخهم، ويرفعوهم إلى منزلة العصمة، فيجعلوا أقوالهم هو الدّين، ولا يُفهم إلَّا من جهتهم، فتجد أحدهم لا يتورع في رد الآية والحديث الصحيح، ويتورع في رد أقوالهم، فجرى التقليد والتعصب في عروقهم، لا يرون حسناً إلَّا ما حسنه شيوخهم، ولا قبيح إلَّا ما قبحه شيوخهم.

قدّسوا أقوالهم، وقدموها بين يدي اللَّه ورسوله، ويرون ما

تمسكوا به هو حق اليقين، الذي عجزت عنه الأنبياء والرسل، فيروا أقوالهم واجتهاداتهم هو قول الفصل، ولا يسع أيٌّ أحد الخروج عنه، فقبحاً وسحقاً لورمٍ خبيثٍ فعل بأصحابه هذه النكاية، أوردهم مورد الردى.

ومنهم من بلغ به الأمر إلى عبادتهم واتخاذهم أرباباً من دون اللَّه، وأنهم يتصرفوا في ملكوت الرحمن كيف شاءوا، ويعلمون الغيب، ويعلمون متى يموتون، ومنهم من قال لا يموتون إلَّا برضاهم، ومنهم من قال إنَّ لأئمتنا بحراً من العلم وقفت الأنبياء والرسل على شاطئه، فانظر إلى قبح فعالهم، كيف أغشى أبصارهم وأصم أذانهم على معرفة الحقّ بدليله، لكن نقول العاقبة للمتقين، ولا عدوان إلَّا على الظالمين.

ثم نبغت نابغة اليوم، تدعي القدسية في مشايخهم، تسمى «الأحباش»، حقيقتهم أوباش رَعاع النَّاس، وقعوا في خيرة الأمة، بالسَّب والتفسيق والتكفير، بدون دليل أو برهان، إلَّا الافتراء والهذيان، فدانوا لساداتهم وكبرائهم بالطاعة المطلقة التي لا تنبغي إلَّا لرسول اللَّه ﷺ، فسوف تتقطع بهم هذه الأسباب، وسيعلم الظالمون أيّ منقلب ينقلبون، قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة].

فكل من اتخذ غير قول اللَّه ورسوله ضياءً، فقد اتخذ نداً، سواء كان

قول شيخه أو أبيه أو جده، أو من يعظمه، أو ما استحسنه هواه، لأنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ يقول: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمْعِهِۦ وَقَلْبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةً فَمَن يَهْدِيهِ مِنۢ بَعْدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣].

فسم اللَّه الهوى «إله»، وهؤلاء ما عظموا أقوال مشايخهم وساداتهم وكبرائهم على قول اللَّه ورسوله، إلَّا لداعي العظمة والرهبة التي في قلوبهم، وإن لم يصرحوا بذلك.

وكل من تعصب لشخص أو جماعة يوالي ويعادي فيها، دون الصحابة ﭫ، فهو من الذين شاقوا اللَّه ورسوله، الموعدون لصلي جهنم وساءت مصيراً، ومن رأى هؤلاء، يرى فيهم من هذا القبيل، بسبب الحجة المبيرة من تقليد وتعصب مفرط، وحقيقة هؤلاء فرقة باطنية جديدة، اجتمع كل الشر فيها.

فيزعم شيخهم أنَّ القرآن الكريم أنشأه جبريل، وليس هو كلام اللَّه، وهذا هو قول الأشاعرة، فهم مرجئة جهمية في الإيمان، جبرية في القدر، قبورية في الاستغاثة وطلب قضاء الحوائج، يطعنون في الصحابة، ويكَّفرون علماء أهل السنَّة والجماعة، فهم استمرارية لتلك الفرق المناوئة للإسلام وأهله، الذين لبسوا ثوب حب أهل البيت زوراً وبهتاناً.

فانظر إلى التقليد والتعصب كيف فعل بأصحابه؟ كم من فرق وأهواءٍ ومذاهبٍ أنشئت بسببه؟! هذا الداء الذي استعصى علاجه، أدى إلى استحسان البدع والشبهات، وتعطيل نصوص الوحي، ومخالفة الصدر الأول من هذه الأمة، والسخرية من السنَّة وأصحابها، وإباحت

الفروج، وسفك الدماء، وتشتيت شمل الأمة وجعلها فريسة سهلة لأعدائها، أهان أعلام الأمة وشردهم، وسبب الوحشة بين المسلمين.

فالإمام أبو محمد بن حزم لما تبرأ من التقليد والتمذهب، ودعى إلى القول والعمل بالدليل، لم يستطيعوا أن يناظروه بسبب جهلهم وتقليدهم، فوشوا به للسلطة، فحرقت كتبه، ثم قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فإن تُحرِقُوا القِرطَاسَ لا تَحرِقُوا الَّذي

تَضَمَّنه القِرطَاسُ بَل هو في صَدرِي

يسير معي حيثُ استَقَلَّتْ رَكائِبِي

وينزلُ إن أنزل وَيُدفَنُ في قَبري

دَعُونيَ من إحراقِ رقٍّ وَكَاغَدٍ

وقُولُوا بعلم كَي يَرَى النَّاسُ مَن يَدرِي

وقُولُوا بعلم كَي يَرَى النَّاسُ مَن يَدرِي

فَكَم دُونَ مَا تَبغُونَ للَّه من سِتْرِ

وسجن الإمام ابن تيمية لما خالف الأئمة وأتباعهم، لأجل مسألة، وكم جرت له من مناظرة مع أهل البدع لأجل تعصبهم، فأنبوا عليه السلطة، والعقيدة الواسطية لخير دليل على ذلك، وعزر تلميذه ابن القيم وطيف به في الأسواق، كل ذلك تعصباً وتقليداً للأهواء.

والمتعصبة والمقلدة، يتخبطوا بين مرض «الشهوة» و«الشبهة»، وإن كان الأول يرجى زواله بسبب الانفطام من تلك الشهوة، فأما مرض الشبهة لا يرجى له زوال، ولهو أخطر داء لمن أصابه، لا يترك

عرق أو مفصل إلَّا دخله، خاصة إذا اقترن معه منصبٌ دنيوي فذاك البلاء العظيم، فهذا الداء العضال هو الذي حزب الأحزاب على النبي ﷺ، وخرَّج الخوارج، وشيَّع الروافض ونصب النواصب، فتسأسأت أهواؤهم، بسبب التقليد والتعصب.

قال رسول اللَّه ﷺ: «**وإنه سيأتي أقوامٌ تتجارى بهم الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه، فلا يبقى منه مفصل إلَّا دخله**» [أبو داود رقم ٤٥٨٤ ـ عون المعبود ـ والسنة لإبن أبي عاصم رقم ١].

قَالَ تَعَـالَىٰ: ﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞ ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

قال عبد اللَّه بن عباس رضي الله عنه: «تبيض وجوه أهل السنَّة والجماعة وتسود وجوه أهل البدع والفرقة» [تفسير ابن كثير ١/ ٥١٨ والدر المنثور ٢/ ١١٢ للسيوطي].

اللَّهم جنبنا هذه الأهواء والأدواء، وبيِّض وجوهنا في الدنيا والآخرة.

قال أبو العتاهية:

والناس يبتدعون في أهوائهم بدعاً فقد قعدوا بهن وقاموا

❖ ❖ ❖ ❖

الفصل الثاني

الأدلة على النهي عن التقليد والتعصب

أولاً: الأدلة من القرآن الكريم:

قد وبخ اللَّه تعالى الذين يعرضون عن اتباع الحقّ وقبوله والانقياد له، بالحجة المبيرة، تقليد الآباء والأجداد، والسادات والكبراء، الذين ضلوا وأضلوا عن سواء السبيل، متبعون آراء وأقيسة فاسدة، حجبتهم عن رؤية الحقّ، فأخذتهم العزة بالإثم فضلوا ضلالاً بعيداً، جادلوا أنبياؤهم بالباطل، واستكبروا استكبارا، حملهم هواهم وشبهاتهم وتعصبهم، على رد الحقّ والازدراء من أهله، فكانت عاقبتهم خسرا، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُوا۟ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۗ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٧٠﴾﴾ [البقرة].

قال القرطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال علماؤنا: وقوة ألفاظ هذه الآية تعطي إبطال التقليد» [الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٤٢].

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهذه الآية من الذم للمقلدين، والنداء بجهلهم الفاحش، واعتقادهم الفاسد ما لا يقادر قدره» [فتح القدير ١/ ٢١٣].

قال محمد رشيد رضا رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولو كان للمقلدين قلوب يفقهون بها لكانت هذه الحكاية كافية بأسلوبها لتنفيرهم من التقليد، فإنهم في كل ملة وجيل يرغبون عن اتباع ما أنزل اللَّه استئناساً بما ألفوه مما آلفوا آباءهم عليه، وحسبك بهذا شناعة، **إذ العاقل لا يؤثر على ما أنزل اللَّه**

تقليد أحد من الناس وإن كبر عقله وحسن سيره، إذ ما من عاقل إلّا وهو عرضة للخطأ في فكره، وما من مهتد إلّا ويحتمل أن يضل في بعض سيره، فلا ثقة في الدّين إلّا بما أنزل اللَّه، ولا معصوم إلّا من عصم اللَّه.» [تفسير المنار ٢/ ٧٣].

قال ابن أبي العز الحنفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فمن اتبع دين آباءه بغير بصيرة وعلم، بل يعدل عن الحقّ المعلوم إليه، فهذا اتبع هواه،... وهذه حال كثير من الناس من الذين ولدوا على الإسلام، يتبع أحدهم أباه فيما كان عليه من اعتقاد ومذهب، وإن كان خطأ ليس هو فيه على بصيرة، **بل هو من مسلمة الدار، لا مسلمة الاختيار، وهذا إذ قيل له في قبره: من ربك؟ قال: هاه هاه، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته.**

فليتأمل اللبيب هذا المحل، ولينصح نفسه، وليقم معه، ولينظر من أي الفرقين هو؟ واللَّه الموفق.» [شرح الطحاوية ص ٢٤٦، ٢٤٧].

قال السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه شبه لرد الحقّ واهية، فهذا دليل على إعراضهم عن الحقّ، ورغبتهم عنه، وعدم إنصافهم، فلو هدوا لرشدهم، وحسن قصدهم، لكان الحقّ هو القصد. ومن جعل الحقّ قصده، ووازن بينه وبين غيره، تبين له الحقّ قطعاً، واتبعه إن كان منصفاً.» [تيسير الكريم الرحمن ١/ ٨٨].

قال سيد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فالآية تندد بتلقي شيء في أمر العقيدة من غير اللَّه، وتندد بالتقليد في هذا الشأن، والنقل بلا تعقل ولا إدراك.» [في ظلال القرآن ١/ ١٥٥].

اعلم أنَّ التقليد المذموم المحرم، إنما هو التقليد في الباطل،

سواء كان عقيدة أو منهاجاً أو سلوكاً؛ في الأحكام «الاعتقادية العلمية» و«العملية»، والتقليد في الحقّ، فهو ممدوح من كل جوانبه، ولا يسمى تقليداً بأيت حالٍ من الأحوال، بل هو حقيقة الاتباع لا تقليد، لذا نجد من أصول أهل السنَّة والجماعة، قولهم: **نتبع ما كان عليه سلفنا الصالح**، وهو ما يعبرون عنه بعدة صيغ، «**نتبع ولا نبتدع**» وأصل الأعمال «**مبدؤها على الاتباع وعدم الابتداع**»، أو كما قال الشاعر:

وكلُّ خيرٍ في اتِّباع من سلف وكلُّ شرٍّ في ابتداع من خلف

فسلف الأمة الذي نعني به دائماً، الصحابة ﵃، والتابعون ومن سلك سبيلهم إلى يوم الدّين، فهؤلاء كانوا على اتباع الكتاب والسنَّة، يدورون معهما حيث دارا، والمتبع لهم والمقتدي بهم وبمنهاجهم، إنما هو متبع للهدى والنور، خاصة إذا علمنا أن اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ حثَّ على الاقتداء بهم وسلوك سبيلهم، وتوعد من أعرض عنهم وبغير خير يذكرهم صلي جهنم وساءت مصيراً، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا ١١٥**﴾ [النساء]، فلنكن كما قال الشاعر:

وتشبَّهوا إن لم تكونوا مثلهم إنَّ التشبُّه بالكرام فلاحُ

قال ابن درباس ﵀: «وأكثر أهل الزيغ القول على من تمسك بالكتاب والسنَّة أنهم مقلِّدون. وهذا خطأ منهم، بل هو بهم أليق، وبمذاهبهم أخلق، إذ قبلوا قول ساداتهم، وكبرائهم فيما خالفوا فيه كتاب اللَّه وسنَّة رسوله وإجماع الصحابة ﵃.» [الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٤٣ للقرطبي].

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وليس قول أهل الأثر في عقائدهم: إنا وجدنا أئمتنا وآباءنا والناس على الأخذ بالكتاب والسنَّة وإجماع السلف الصالح من الأمة، من قولهم: إنا وجدنا آباءنا وأطعنا سادتنا وكبراءنا بسبيل؛ لأن هؤلاء نسبوا ذلك إلى التنزيل وإلى متابعة الرسول؛ وأولئك نسبوا إِفْكَهم إلى أهل الأباطيل، فازدادوا بذلك في التضليل.» [الجامع لأحكام القرآن ٢/ ١٤٣].

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا۟ إِلَىٰ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ وَإِلَى ٱلرَّسُولِ قَالُوا۟ حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ ۚ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿١٠٤﴾﴾ [المائدة].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: إذا دعوا إلى دين اللَّه وشرعه، وما أوجبه، وترك ما حرمه قالوا: يكفينا ما وجدنا عليه الآباء والأجداد من الطرائق والمسالك. ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ ...﴾ أي: لا يفهمون حقاً ولا يعرفونه ولا يهتدون إليه، فكيف يتبعونهم والحالة هذه، لا يتبعهم إلَّا من هو أجهل منهم وأضل سبيلاً.» [تفسير ابن كثير ٢/ ١٤٩].

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي ذلك دليل على قبح التقليد، والمنع منه، وقد صارت هذه المقالة التي قالتها الجاهلية نصب أعين المقلدة وعصاهم التي يتوكئون عليها إن دعاهم داعي الحق وصرخ لهم صارخ الكتاب والسنَّة فاحتجاجهم بمن قلدوه ممن هو مثلهم في التعبد بشرع اللَّه، مع مخالفة قوله لكتاب اللَّه أو لسنَّة رسوله، هو كقول هؤلاء، وليس الفرق إلَّا في مجرّد العبارة اللفظية، لا في المعنى الذي عليه تدور الإفادة والاستفادة، اللَّهم غفراً.» [فتح القدير ١/ ٢١٣ و ٢/ ١٠٤].

قال محمد رشيد رضا رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أي: وإذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل اللَّه تعالى في القرآن من الأحكام المؤيدة بالحجج والبينات، والمبنية على قواعد درء المفاسد وجلب المصالح دون العبث والخرافات، وإلى الرسول المبلغ لها، والمبين لمجملها، قالوا حسبنا ويكفينا ما وجدنا عليه آباءنا من عقائد وأحكام، وحلال وحرام، قال تعالى رداً عليهم ﴿أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ أي: أيكفيهم ذلك ولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئاً من الشرائع الإلهية، ولا يهتدون سبيلاً إلى مصالحهم الدينية والدنيوية؟ وإنما يُعرف ما يكفي الأفراد والأمم وما لا يكفي بالعلم الصحيح الذي يميز به بين الحقّ والباطل، والاهتداء إلى الأعمال الصالحة والفضائل، وأين من هذا وذاك،... ـ إلى أن قال ـ:

هذه الآية والآية المشابة لها في سورة البقرة ـ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَآ أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآ أَوَلَوْ كَانَ ءَابَآؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْـًٔا وَلَا يَهْتَدُونَ ١٧٠﴾ [البقرة] ـ هما أظهر وأوضح ما ورد في الكتاب العزيز من الآيات في بطلان التقليد، ولكن كثيراً من الناس قد ضلوا بالتقليد عن حجة القرآن، وهدي النبي ﷺ، حتى عادوا وهم في حجر الإسلام شراً مما كانت عليه الجاهلية في حجر الأصنام.

الآيات القرآنية الدالة على بطلان التقليد في الدّين كثيرة جداً، وكذلك الأحاديث النبوية وأقوال علماء السلف الصالحين، وإنما تقررت بدعة التقليد في القرن الرابع أي بعد القرون الثلاثة التي وصفها النبي ﷺ بأنها خير القرون، وشر التقليد ما فرق الأمة شيعاً، وجعل الاختلاف في الدّين عندها ديناً، بانتساب كل شيعة وطائفة إلى رجل

يلتزمون أقواله أو أقوال من يدعون اتباعه في كل مسألة وإن خالفت نصوص الكتاب والسنَّة وما كان عليه جمهور الصحابة والتابعين، هذا مع العلم بأن اللَّه ذم المتفرقين المختلفين في الدّين، وبرأ رسوله منهم وتوعدهم بالعذاب العظيم، وأمر بأن يرد ما تنازع فيه المؤمنون إلى اللَّه ورسوله منهم لا إلى أقوال الناس غير المعصومين، وجعل وظيفة الكتاب الحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه، وبين أنه لا يحمل على الاختلاف فيه إلَّا البغي والضلال.

ثم إن كتاب اللَّه تعالى قد أوجب العلم بالدّين، والتقليد ليس بعلم كما ثبت بالإجماع والعقل» [تفسير المنار ٧/ ١٧٠، ١٧١].

قال السعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولو كان في آبائهم كفاية ومعرفة ودراية، لهان الأمر. ولكن آباءهم لا يعقلون شيئاً، أي: ليس عندهم من المعقول شيء. فتباً لمن قلَّد من لا علم عنده صحيح، ولا عقل رجيح، وترك اتباع ما أنزل اللَّه، واتباع رسله، الذي يملأ القلوب علماً وإيماناً وهدى وإيقاناً.» [تيسير الكريم الرحمن ١/ ٣٠٣].

قال سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يركن أحد إلى شرع نفسه، أو شرع أبيه، وبين يديه شرع اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ، إلَّا وهو لا يعلم شيئاً ولا يهتدي!» [في ظلال القرآن ٢/ ٩٩١].

فالتقليد والتعصب يصم الآذان ويعمي الأبصار، ويترك صاحبهما في دوامة الظلمات، ويقوداه إلى مسالك الغواية، فيوالي ويعادي في ضلاله، بل يسفه ويكفر من خالفه، وهذا سببه الإعراض عن الأصلين السلفيين «الفطرة» و«الشرع» على فهم سلف الأمة؛

وتمسك بآراء أهل السفسطة والكلام، فتكون النتيجة تخبطاً وتذبذباً وانحرافاً في الدنيا، وهلاكاً وخسراناً وندماً في الآخرة.

ولهذا نجدهم منبوذون حتى مع أنفسهم، كل يوم هم في حالة من التعصب، مناقضون أنفسهم بأنفسهم، مكثري التنقل، وهذه هي حالة كل مقلد متعصب، معرض عن الهدى والنور.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِي ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠ ﴿٦٦﴾ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ﴿٦٧﴾ ﴾ [الأحزاب].

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكان في هذا زجر عن التقليد، وأما السبيل الذي ضلوا عنه، هو التوحيد» [الجامع لأحكام القرآن ١٤/ ١٦٠بتصرف يسير].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال طاوس: ﴿سَادَتَنَا﴾ يعني: الأشراف ﴿وَكُبَرَآءَنَا﴾ يعني: العلماء، رواه ابن أبي حاتم أي اتبعنا السادة وهم الأمراء من المشيخة وخالفنا الرسل واعتقدنا أن عندهم شيئاً وأنهم على شيء فإذا هم ليسوا على شيء» [تفسير ابن كثير ٣/ ٦٨٦].

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمراد بالسادة والكبراء هم : الرؤساء والقادة الذين كانوا يمتثلون أمرهم في الدنيا، ويقتدون بهم، وفي هذا زجر عن التقليد شديد، وكم في كتاب اللّٰه العزيز من التنبيه على هذا، والتحذير منه، والتنفير عنه، ولكن لمن يفهم معنى كلام اللّٰه، ويقتدي به، وينصف من نفسه، **لا لمن هو من جنس الأنعام في سوء الفهم، ومزيد البلادة وشدّة التعصب.**» [فتح القدير ٤/ ٣٨٣].

فهذه صرخة حق، توقذ من كان في سباة الجهل والتقليد المفرط، وأيّم اللَّه ليتصدع بها الجماد، فضلاً عن من كان له قلب، فليت شعري! يفهم هؤلاء المقلدة من المتحزبة، أصحاب الشهوات والشبهات الواهية في رد الحقّ والاعراض عنه، والإزدراء من أهله، الذين دانوا لقاداتهم وكبرائهم، بالطاعة المطلقة التي لا تنبغي إلّا لرسول اللَّه ﷺ، تشبهوا بالنصارى في اتخاذ الأحبار والرهبان أرباباً من دون اللَّه.

حذوا حذو أهل الكتاب في الافتراق والضلال، أدخلوهم متاهات التحزب، وزينوا لهم الباطل، وموهوا عليهم، أنَّ الانتصار والرفعة تأتي عن طريق الانتخاب، فاستحسنه هؤلاء المقلدة الهمج الرَعاع، أتباع كل ناعق، فإلى اللَّه المشتكى من غربة الحقّ وأهله.

قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَكَذَٰلِكَ مَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ فِي قَرۡيَةٖ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتۡرَفُوهَآ إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّقۡتَدُونَ ﴿٢٣﴾ ۞ قَٰلَ أَوَلَوۡ جِئۡتُكُم بِأَهۡدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمۡ عَلَيۡهِ ءَابَآءَكُمۡۖ قَالُوٓاْ إِنَّا بِمَآ أُرۡسِلۡتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ ﴿٢٤﴾﴾ [الزخرف].

قال القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي هذا دليل على إبطال التقليد، لذمه إياهم على تقليد آبائهم وتركهم النظر فيما دعاهم الرسول ﷺ» [الجامع لأحكام القرآن ١٦/ ٥٠].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولقد زلَّ ـ بسبب الاعراض عن الدليل والاعتماد على الرجال ـ أقوام خرجوا بسبب ذلك عن جادة الصحابة والتابعين، واتبعوا أهواءهم بغير علم فضلوا عن سواء السبيل. ولنذكر لذلك عشرة أمثلة:

أحدها: وهو أشدها ـ قول من جعل اتباع الآباء في أصل الدّين

هو المرجوع إليه دون غيره، حتى ردوا بذلك براهين الرسالة، وحجة القرآن ودليل العقل فقالوا: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ﴾ [الزخرف: ٢٣] فحين نبِّهُوا على وجه الحجة بقوله تعالى: ﴿قَٰلَ أَوَلَوْ جِئْتُكُم بِأَهْدَىٰ مِمَّا وَجَدتُّمْ عَلَيْهِ ءَابَآءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤] لم يكن لهم جواباً إلَّا الإنكار، اعتماداً على اتباع الآباء واطراحاً لما سواه، ولم يزل مثل هذا مذموماً في الشرائع، كما حكى اللَّه عن قوم نوح عليه السلام بقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً مَّا سَمِعْنَا بِهَٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ۝٢٤﴾ [المؤمنون] وعن قوم إبراهيم عليه السلام بقوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ ۝٧٢ أَوْ يَنفَعُونَكُمْ أَوْ يَضُرُّونَ ۝٧٣ قَالُوا۟ بَلْ وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا كَذَٰلِكَ يَفْعَلُونَ ۝٧٤﴾ [الشعراء] إلى آخر ذلك مما في معناه، فكان الجميع مذمومين حين اعتبروا واعتقدوا أنَّ الحق تابع لهم ولم يلتفتوا إلى أنَّ الحقّ هو المقدم.» [الاعتصام ٢/ ٣٧٧، ٣٧٨].

قال الشوكاني رحمه الله: «وهذا من أعظم الأدلة الدالة على بطلان التقليد، وقبحه، فإن هؤلاء المقلدة في الإسلام إنما يعملون بقول أسلافهم، ويتبعون آثارهم، ويقتدون بهم، فإذا رام الداعي إلى الحقّ أن يخرجهم من ضلالة، أو يدفعهم عن بدعة قد تمسكوا بها، وورثوها عن أسلافهم بغير دليل نير ولا حجة واضحة، بل مجرد قال، وقيل لشبهة داحضة، وحجة زائفة، ومقالة باطلة، قالوا: بما قاله المترفون من هذه الملل: إنا وجدنا آباءنا على أمة، وإنا على آثارهم مقتدون، أو بما يلاقي معناه معنى ذلك، فإن قال لهم الداعي إلى الحق: قد جمعتنا الملة الإسلامية، وشملنا هذا الدّين المحمدي، ولم يتعبدنا اللَّه، ولا تعبدكم،

وتعبد آباءكم من قبلكم إلَّا بكتابه الذي أنزله على رسوله، وبما صحَّ عن رسوله، فإنه المبين لكتاب اللَّه الموضح لمعانيه، الفارق بين محكمه، ومتشابهه، فتعالوا نرد ما تنازعنا فيه إلى كتاب اللَّه، وسنة رسوله كما أمرنا اللَّه بذلك في كتابه بقوله: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩]، فإن الرد إليهما أهدى لنا، ولكم من الرد إلى ما قاله أسلافكم، ودرج عليه آباؤكم، نفروا نفور الوحوش، ورموا الداعي لهم إلى ذلك بكل حجر، ومدر، كأنهم لم يسمعوا قول اللَّه ـ سبحانه ـ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوۡلَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذَا دُعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ لِيَحۡكُمَ بَيۡنَهُمۡ أَن يَقُولُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۚ﴾ [النور: ٥١]، ولا قوله: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [النساء]، فإن قال لهم القائل: هذا العالم الذي تقتدون به، وتتبعون أقواله هو مثلكم في كونه متعبداً بكتاب اللَّه، وسنة رسوله، مطلوباً منه ما هو مطلوب منكم، **وإذا عمل برأيه عند عدم وجدانه للدليل، فذلك رخصة له لا يحل أن يتبعه غيره عليها، ولا يجوز له العمل بها**، وقد وجدوا الدليل الذي لم يجده، وها أنا أوجدكموه في كتاب اللَّه، أو في ما صح من سنَّة رسوله، وذلك أهدى لكم مما وجدتم عليه آباءكم، قالوا: لا نعمل بهذا، ولا سمع لك، ولا طاعة، ووجدوا في صدورهم أعظم الحرج من حكم الكتاب، والسنة، ولم يسلموا لذلك، ولا أذعنوا له، وقد وهب لهم الشيطان عصي يتوكئون عليها عند أن يسمعوا من يدعوهم إلى الكتاب، والسنة، وهي: أنهم يقولون: إنا إمامنا الذي قلدناه، واقتدينا به أعلم منك بكتاب اللَّه، وسنَّة رسوله،

وذلك لأن أذهانهم قد تصورت من يقتدون به تصوراً عظيماً بسبب تقدم العصر، وكثرة الأتباع، وما علموا أن هذا منقوض عليهم مدفوع به في وجوههم، فإنه لو قيل لهم: إن في التابعين من هو أعظم قدراً، وأقدم عصراً من صاحبكم، فإن كان لتقدم العصر، وجلالة القدر مزية حتى توجب الاقتداء، فتعالوا حتى أريكم من هو أقدم عصراً، وأجل قدراً، فإن أبيتم ذلك، ففي الصحابة ﷺ من هو أعظم قدراً، من صاحبكم علماً، وفضلاً، وجلالة قدر، فإن أبيتم ذلك، فها أنا أدلكم على من هو أعظم قدراً، وأجل خطراً، وأكثر أتباعاً، وأقدم عصراً، وهو: محمد بن عبد اللَّه نبينا، ونبيكم، ورسول اللَّه إلينا، وإليكم، فتعالوا، فهذه سنته موجودة في دفاتر الإسلام، ودواوينه التي تلقتها جميع هذه الأمة قرناً بعد قرن، وعصراً بعد عصر، وهذا كتاب ربنا خالق الكل، ورازق الكل، وموجد الكل بين أظهرنا موجود في كل بيت، وبيد كل مسلم لم يلحقه تغيير، ولا تبديل، ولا زيادة، ولا نقص، ولا تحريف، ولا تصحيف، ونحن، وأنتم ممن يفهم ألفاظه، ويتعقل معانيه، فتعالوا لنأخذ الحق من معدنه، ونشرب صفو الماء من منبعه، فهو أهدى مما وجدتم عليه آباءكم، قالوا: لا سمع، ولا طاعة، إما بلسان المقال، أو بلسان الحال، فتدبر هذا، وتأمله إن بقي فيك بقية إنصاف وشعبة من خير، ومزعة من حياء، وحصة من دين، ولا حول ولا قوة إلى باللَّه العلي العظيم.» [فتح القدير ٤/ ٦٩٠، ٦٩١].

قال سيد قطب رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهي قولة تدعو إلى السخرية، فوق أنها متهافته لا تستند إلى قوة، إنها مجرد المحاكاة ومحض التقليد، بلا

تدبر، ولا تفكر، ولا حجة، ولا دليل. وهي صورة مزرية تشبه صورة القطيع يمضي حيث هو منساق، ولا يسأل إلى أين يمضي، ولا يعرف معالم الطريق.» [في ظلال القرآن ٥/ ٣١٨٢].

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد احتج العلماء بهذه الآيات في إبطال التقليد، ولم يمنعهم كفر أولئك من الاحتجاج بها، لأن التشبيه لم يقع من جهة كفر أحدهما وإيمان الآخر، وإنما وقع التشبيه بين التقليدين بغير حجة للمقلد، كما لو قلد رجلاً فكفر، وقلد الآخر فأذنب، وقلد الآخر في مسألة دنياه فأخطأ وجهها، كان كل واحدٍ ملوماً على التقليد بغير حجة؛ لأن كل ذلك التقليد يشبه بعضه بعضاً وإن اختلفت الآثام فيه.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٨٤، ٣٨٥].

فلنكتفي بهذا، فإن الآيات الدالة على بطلان التقليد والتعصب كثيرة، تدل على سوء منقلب أصحابهما، فقد أخبر اللَّه تعالى، أن تقليد الآباء والأجداد، والسادة والكبراء، والتعصب لطرقهم وأقوالهم التي ابتدعوها، كان من الأسباب الرئيسية لإعراض الأمم السالفة، عن هديه ووحيه، وأنهم اتخذوه عبادة وحجة لإبطال ما جاءتهم به أنبياؤه، دونما تدبر ولا تفكر ولا تعقل، وإنما هو الإصرار على الباطل والتمادي فيه، لقد أشربته قلوبهم وتألهوه وجعلوه شريعة متبعة، من خالفها أسخطوا عليه، تلك دعواهم ومظنتهم في مخالفة الحقّ.

نعم هذا هو الحقّ الذي ليس بعده إلَّا الضلال، وأن من تمسك بعمدة الآباء والأجداد، والقادة والكبراء، وقلد دينه الرجال، فإن أحسنوا أحسن، وإن أساءوا أساء، وأصبح إمعة يوالي ويعادي في أقوالهم، فمن

فعل هذا؟ فقد تخصل بخصلة من خصال الكفر المذمومة، وحاد عن الجادة، وسلك بنفسه طرق الردى، فذلك هو الخسران المبين، **وأيّم اللَّه لبهيمة تقاد أفضل من مقلدٍ ينقاد.**

قال أبو العتاهية:

كم من أسير العقل في شهواته	**ظفر الهوى منه بعقلٍ ضائعٍ**
والحقُّ في المجرى أغرّ محجَّلٌ	**تلقاك غرّته بنورٍ ساطعٍ**
ماخير من يدعى ليحرز حظه	**من دينه فيكون غير مطاوعٍ**

❖ ❖ ❖ ❖

ثانياً: الأدلة من السنَّة المطهرة:

«عن عدي بن حاتم، قال: أتيت النبي ﷺ؛ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «ياعديُّ! إطرح عنك هذا الوثن»، وسمعته يقرأ في سورة [براءة]: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾، قال: «**أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً؛ استحلوه، وإذا حرموا عليهم شيئاً؛ حرموه.**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٣٠٩٥].

وأورده ابن جرير الطبري في تفسيره بلفظ، «قلت: يا رسول اللَّه: إنا لسنا نعبدهم. فقال: **أليس يحرمون ما أحل اللَّه فتحرمونه، ويحلون ما حرم اللَّه فتحلونه**؟ قلت: بلى. قال: **فتلك عبادتهم.**» [جامع البيان ٤/ ١٤٨].

وزاد السيوطي عزوه في الدر المنثور لابن سعد وعبد بن حميد وابن المنذر وابن حاتم وأبي الشيخ وابن مردويه والبيهقي.[انظر الدر ٣/ ٤١٥].

عن أبي البختري رضي الله عنه قال: «سأل رجل حذيفة رضي الله عنه فقال: أرأيت قوله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١] أكانوا يعبدونهم؟ قال: لا، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه وإذا حرموا عليهم شيئاً حرموه» [شعب الإيمان للبيهقي رقم ٩٣٩٤ والدر المنثور ٣/ ٤١٥].

وعند ابن جرير الطبري بلفظ: «قال: أما إنهم لم يكونوا يصومون ويصلون لهم، ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا

عليهم شيئاً أحله اللَّه لهم حرموه، فكانت تلك ربوبيتهم.

وقال ابن عباس: زينوا لهم طاعتهم. فلم يأمروهم أن يسجدوا لهم، ولكن أمروهم بمعصية اللَّه فأطاعوهم، فسماهم اللَّه بذلك أرباباً.

وقال أبو العالية: استنصحوا الرجال، ونبذوا كتاب اللَّه وراء ظهورهم.» [جامع البيان ٤/ ١٤٨].

قال الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قوله تعالى: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]:

«قال شيخنا ومولانا خاتمة المحققين رضي اللَّه عنهم ـ : قد شاهدت جماعة من المقلدة الفقهاء، قرأت عليهم آيات كثيرة من كتاب اللَّه تعالى في بعض مسائل، وكانت مذاهبهم بخلاف تلك الآيات، فلم يقبلوا تلك الآيات، ولم يلتفتوا إليها، وبقوا ينظرون إليّ كالمتعجب: يعني كيف يمكن العمل بظواهر هذه الآيات، مع أن الرواية عن سلفنا وردت على خلافها؟ ولو تأملت حق التأمل وجدت هذا الداء سارياً في عروق الأكثرين من أهل الدنيا» [تفسير الرازي ١٦/ ٣١].

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١]:

«وفي هذه الآية ما يزجر من كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد عن التقليد في دين اللَّه، وتأثير ما يقوله الأسلاف على ما في الكتاب العزيز والسنَّة المطهرة، فإن طاعة المتمذهب لمن يقتدي بقوله ويستن بسنته من علماء هذه الأمة مع مخالفته لما جاءت به النصوص،

وقامت به حجج اللَّه وبراهينه، ونطقت به كتبه وأنبياؤه، هو كاتخاذ اليهود والنصارى للأحبار والرهبان أرباباً من دون اللَّه، للقطع بأنهم لم يعبدوهم بل أطاعوهم، وحرموا ما حرموا، وحللوا ما حللوا، وهذا صنيع المقلدين من هذه الأمة، وهو أشبه بمن شبه البيضة بالبيضة، والتمرة بالتمرة، والماء بالماء، فيا عباد اللَّه ويا أتباع محمد بن عبد اللَّه ما بالكم تركتم الكتاب والسنَّة جانباً، وعمدتم إلى رجال هم مثلكم في تعبد اللَّه لهم بهما وطلبه منهم للعمل بما دلا عليه وأفاده، فعلتم بما جاءوا به من الآراء التي لم تعمد بعماد الحق، ولم تعضد بعضد الدّين، ونصوص الكتاب والسنَّة، تنادي بأبلغ نداء، وتصوّت بأعلى صوت بما يخالف ذلك ويباينه، **فأعرتموهما آذناً صماً، وقلوباً غلفاً، وأفهاماً مريضة، وعقولاً مهيضة، وأذهاناً كليلة، وخواطر عليلة**، وأنشدتم بلسان الحال:

وما أنا إلاَّ من غزية إن غوت غويت وإن ترشد غزية أرشد

فدعوا أرشدكم اللَّه وإياي كتباً كتبها لكم الأموات من أسلافكم، واستبدلوا بها كتاب اللَّه، خالقهم وخالقكم، ومتعبدهم ومتعبدكم، ومعبودهم ومعبودكم، واستبدلوا بأقوال من تدعونهم بأئمتكم وما جاءوكم به من الرأي بأقوال إمامكم وإمامهم، وقدوتكم وقدوتهم، وهو الإمام الأول: محمد بن عبد اللَّه ﷺ.

دعوا كل قول عند قول محمد فما آمن في دينه كمخاطر

اللهم هادي الضالّ، مرشد التائه، موضح السبيل، إهدنا إلى الحقّ وارشدنا إلى الصواب، وأوضح لنا منهج الهداية.» [فتح القدير

٢/ ٤٤٣، ٤٤٤].

قال العلاَّمة المعلمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأما من أبى إلَّا الجمود على أقوال آبائه وأشياخه والانتصار لها، فيوشك أن يدخل في قول اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿ ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة: ٣١] وقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيۡتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٖ وَخَتَمَ عَلَىٰ سَمۡعِهِۦ وَقَلۡبِهِۦ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِۦ غِشَٰوَةٗ فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِ ﴾ [الجاثية: ٢٣].»

[القائد إلى تصحيح العقائد ص ٢٤٨].

فانظر كيف كفروا وحادوا عن طريق الصواب، أذعنوا لما هو باطل، وسلكوا مسلك الطاعة بدون دليل، ولا حجة ولا برهان، فأوردهم التعصب والتقليد، مورد الكفر والضلال، ونزوح عن الجادة، فتقطعت بهم هذه الأسباب يوم القيامة، وخسروا أنفسهم، وكانوا كما قال اللَّه ـ تعالى ـ : ﴿قَالَ ٱدۡخُلُواْ فِيٓ أُمَمٖ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِكُم مِّنَ ٱلۡجِنِّ وَٱلۡإِنسِ فِي ٱلنَّارِۖ كُلَّمَا دَخَلَتۡ أُمَّةٞ لَّعَنَتۡ أُخۡتَهَاۖ حَتَّىٰٓ إِذَا ٱدَّارَكُواْ فِيهَا جَمِيعٗا قَالَتۡ أُخۡرَىٰهُمۡ لِأُولَىٰهُمۡ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ أَضَلُّونَا فَـَٔاتِهِمۡ عَذَابٗا ضِعۡفٗا مِّنَ ٱلنَّارِۖ قَالَ لِكُلّٖ ضِعۡفٞ وَلَٰكِن لَّا تَعۡلَمُونَ ٣٨﴾ [الأعراف].

فقد «سمى النبي ﷺ إتباع من دون النبي ﷺ في التحليل والتحريم عبادة، وكل من قلد مفتياً يخطىء ويصيب، فلابد له ضرورة من أن يستحل حراماً ويحرم حلالاً، وبرهان ذلك تحريم بعضهم ما يحله سائرهم، ولابد أن أحدهم مخطىء. أفليس من العجب إضراب المرء عن الطريق التي أمره خالقه بسلوكها، وضمن له بيان نهج الصواب فيها.

وأمره أن يكون همه نفسه لا ما سواها، فيترك ذلك كله؛ ويقصد إلى طريق لم يؤمر بسلوكها، ولا ضمن له نهج الصواب فيها، بل قد نهي عن ذلك وعيب عليه، ولامه ربه عز وجل على ذلك أشد الملامة! مع أن الذي قلدوه ينهاهم عن تقليده، فمن أضل من هؤلاء!» [الإحكام ٢/ ٢٩٣، ٢٩٤ لابن حزم].

اعلم أنَّ ما من عالم إلَّا وتذهب عليه سنن، والكل يصيب ويخطأ، ولا ملام عليهم، لأنَّ هذا من خصائص الجنس البشري، ولقد أمرنا وأمرهم اللَّه، التعبد بالدليل من نبعه الصافي الكتاب والسنَّة، ندور معهما حيث دارا، ولم يتعبدنا بأقوال العلماء واجتهاداتهم، ومن رضى بذلك، فقد رضى لنفسه الزلل والسقط، كيف والآيات تندد بالمنع من ذلك؟!، فمن أبى إلَّا الجمود على ذلك فهو مُلام، ولا يحصل له الاهتداء والأمن يوم القيامة.

حكى البيهقي رَحِمَهُ اللَّهُ في «السنن ١٠/ ٣٥٦» عن الأوزاعي: «من أخذ بنوادر العلماء خرج عن الإسلام.» وروي عنه أنه قال: «يترك من قول أهل مكة المتعة والصرف، ومن قول أهل المدينة السَّماع وإتيان النساء في أدبارهم، ومن قول أهل الشام الحرب والطاعة، ومن قول أهل الكوفة النبيذ.» [انظر التمهيد ٤/ ٣١٦، ٣١٧ لابن عبد البر].

وحكى رَحِمَهُ اللَّهُ أيضاً: عن إسماعيل بن إسحاق القاضي قال: «دخلت على المعتضد فدفع إليَّ كتاباً نظرتُ فيه، وقد جمع له الرُّخَصَ من زلل العلماء وما احتج كل منهم. فقلتُ: مصنِّف هذا زنديق. فقال لم تصح هذه الأحاديث قلت: الأحاديث على ما رويت ولكن من أباح

المُسكر لم يبح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء والمسكر وما من عالم إلَّا وله زلَّةٌ ومن جمع زلَلَ العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه، فأمر المعتضد بإحراق الكتاب.» [السنن الكبرى رقم ٢٠٩٢١].

فليت شعري! ينزجر بالآيات آنفة الذكر، النَّوْكَى الجامدون، من المتمذهبة والمتحزبة والمتصوفة بالرقص والغناء، أتباع كل ناعق، الذين خالفوا التنزيل بأقوالٍ مبتدعة ردية، ليس لها مستند من الكتاب أو السنَّة النبوية، نزَّلوا ساداتهم ومشايخهم ورؤساءهم منزلة العصمة، أخرجوهم عن الخصائص البشرية، دانوا لأقوالهم وسفسطاتهم بمحض التقليد والتعصب.

وهؤلاء لم يلجأوا إلى ركن وثيق بل إلى أوهنها، كما قال اللَّه ـ تعالى ـ : ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلۡعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتۡ بَيۡتٗاۖ وَإِنَّ أَوۡهَنَ ٱلۡبُيُوتِ لَبَيۡتُ ٱلۡعَنكَبُوتِۖ لَوۡ كَانُواْ يَعۡلَمُونَ ٤١﴾ [العنكبوت].

ولا أعظم نداً، أن تسمع قول اللَّه ورسوله ثم تقول قال فلان، ولذا كان يقول الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عجبت لأناسٍ يرون الإسناد وصحته يَدَعُونه، ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره».

ليت تعبّد هؤلاء بأقوال سفيان، بل تعبدوا بأقوال من هم دونه بكثير، قومٌ لا يحسنوا صفة غسل النبي، ولا صفة صلاة النبي، ولا صفة صوم النبي، ولا ...، بل يحسنون السفسطة والكلام، والقول على اللَّه بدون علم ولا كتاب منير، فإلى اللَّه المشتكى من غربة الإسلام وأهله اليوم.

أنبئونا أيُّ الفريقين أحق بالأمن؟ فريقٌ عبد اللَّه بالتنزيل ووالى وعادى على ذلك، وفريقٌ نفر منه نفور الوحوش، وإن حصل له أخذ شيء منه، لأجل الاعتضاد لا الاعتماد، بسبب مرض «الشهوة» و«الشبهة»، عمدتهم قال فلان، قال فلان، تشبهوا بالذين اتخذوا الأحبار والرهبان أرباباً من دون اللَّه، فأنبئونا إن كنتم صادقين؟!.

قال أبو العتاهية:

والحقُّ أبلَجُ لا خفاء به ... مُذ كان يبصرُ نورَه الأعمى

ثالثاً: الأدلة من أقوال سلف الأمة:

١ـ «عن زيد بن خالد الجهني: أنه رآه عمر بن الخطاب، وهو خليفة ركع بعد العصر ركعتين فمشى إليه، وضربه بالدرة وهو يصلي، فقال له زيد: يا أمير المؤمنين اضرب فواللَّه لا أدعهما إني رأيت رسول اللَّه ﷺ يصليهما.» [التمهيد ٥/ ١٠٦ لابن عبد البر].

وقد صح عن عائشة قالت: «ما ترك رسول اللَّه ﷺ ركعتين بعد العصر في بيتي*» [أخرجه أحمد ٦/ ٥٠ وأبو عوانة ١/ ٣٨١ وابن أبي شيبة في المصنف ٢/ ٣٥١ والتمهيد ٥/ ١٠٧ لابن عبد البر].

٢ـ عن القاسم بن محمد أن رجلاً قال: «عجبت من عائشة حين كانت تصلي أربعاً في السفر ورسول اللَّه يصلي ركعتين؟ فقال له القاسم بن محمد: عليك بسنة رسول اللَّه ﷺ، قال: من الناس من لا يعاب» [التمهيد ٤/ ٥٤٧ لابن عبد البر].

ـ عن صفوان ابن محرز القارىء، أنه سأل عبد اللَّه بن عمر عن الصلاة في السفر، فقال: «ركعتان، من خالف السنة فقد كفر».

قال ابن عبد البر رحمه الله: «الكفر هاهنا كفر النعمة وليس بكفر ينقل عن الملة، كأنه قال: كفر لنعمة التأسي التي أنعم اللَّه على عباده بالنبي ﷺ، ففيه الأسوة الحسنة في قبول رخصته كما في إمتثال عزيمته»

---

* أشير إنَّ مما تعارف عليه الناس أنَّ الصلاة بعد العصر منهي عنها نهياً مطلقاً، والصواب أنَّ النهي مشروط بدخول الإحمرار إلى الشمس، أما كونها بيضاء نقيَّة فلا كراهة في أدائها لقوله ﷺ: «لا تصلوا بعد العصر إلَّا والشمس بيضاء نقية».
فالكراهة في حالة الإحمرار، إلَّا صلاة بسبب.

[التمهيد ٤/ ٥٥١].

٣ـ «أفتى أبو موسى الأشعري في إبنة وابنة إبن وأخت، ثم قال عن ابن مسعود إنه سيوافقني في هذا، فقال ابن مسعود: لقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين» [الإحكام لابن حزم ٢/ ٧١ و٣٠١ وجامع بيان العلم ص٣٥٥ لابن عبد البر].

٤ـ «عن أيوب قال: قال عروة لابن عباس ألا تتقي اللَّه ترخص في المتعة فقال ابن عباس: سل أمك يا عروة، فقال عروة: أما أبو بكر وعمر فلم يفعلا فقال ابن عباس: واللَّه ما أراكم منتهين حتى يعذبكم اللَّه، نحدثكم عن النبي ﷺ وتحدثونا عن أبي بكر وعمر؟

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: يعني متعة الحج، وهو فسخ الحج في العمرة» [جامع بيان العلم ص٤٩٢ لابن عبد البر].

ـ وفي رواية: «أراهم سيهلكون، أقول: قال رسول اللَّه ﷺ، ويقولون قال أبو بكر وعمر!.» [جامع بيان العلم رقم ١٣٣٥].

ـ وفي رواية: «يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول اللَّه ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟»

ـ وفي رواية: «أما تخافون أن يخسف اللَّه بكم الأرض أقول لكم: قال رسول اللَّه ﷺ وتقولون قال أبو بكر وعمر.» [الإحكام ٢/ ٧١ لابن حزم].

٥ـ «قال أبو الدرداء من يعذرني من معاوية أحدثه عن رسول اللَّه ﷺ ويخبرني برأيه، لا أساكنك بأرض أنت بها.» [جامع بيان العلم ص٤٩٢ لابن عبد البر].

٦ـ «عن عبيد اللَّه بن الحسين، قال: قالت الخوارج لعمر بن عبد العزيز: نريد أن تسير فينا بسيرة عمر بن الخطاب، قال عمر بن عبد العزيز: قاتلهم اللَّه، ما أردت دون رسول اللَّه إماماً.» [الإحكام ١/ ٦٢٤ لابن حزم].

ولو تتبعنا أقوال سلفنا الصالح، في نبذ التقليد والعمل بالدليل، لكانت سفراً ضخماً، لكن خشية الإطالة، اكتفينا بما قدمنا واللَّه هو الهادي إلى سبيل الرشاد.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ معقباً على قول ابن عباس رضي اللَّه عنهما: «رحم اللَّه ابن عباس، كيف لو رأى قوماً يعارضون قول رسول اللَّه ﷺ بقول أرسطو، وأفلاطون وابن سينا والفرابي وجهم بن صفوان وبشر المريسي وأبي هذيل العلاف وأضرابهم؟» [الصواعق المرسلة ١/ ٢٢٤].

٧ـ «عن عبد اللَّه بن عمر رضي اللَّه عنهما:إذ أمر بالمتعة في الحج، فقيل له: أبوك نهى عنها فقال: أيهما أولى أن يتبع، كلام اللَّه أو كلام عمر؟» [الإحكام ٢/ ٧١ لابن حزم].

رحم اللَّه ابن القيم لو كان موجوداً في زماننا، ورأى قوماً يعارضون قول رسول اللَّه ﷺ، بأقوال الملحدين والعلمانيين والدجالين والحزبيين، دعاة الحداثة والفكر الحر، أمثال لينين، وستالين، والخميني و...، الذين أفسدوا في الأرض، حتى ترى اليوم من يريد أن يظهر للناس ويكتشفونه، يُعرض عن قول رسول اللَّه ﷺ، بحجة أنَّ هذا لا ينفعهم اليوم أمام ما تعلموه من المبادىء الالحادية، والسفسطة اليونانية، أو ما أشبهها، وإذا رأوا أناس لا يتقدمون بين يدي

اللَّه ورسوله، صاحوا في العامة إنَّ هؤلاء يريدون أن يرجعوا بكم إلى العصور الظلامية، فإلى اللَّه المشتكى.

فبهذا الداء العضال؛ «**التقليد والتعصب**»، أعرضوا عن سبيل الهدى والنور، وتمسكوا بسبل الضلال والردى، فجانبوا الحقّ وشهروا بأصحابه، واتهموهم في دينهم وعرضهم، ونسبوا إليهم السفاهة وقلة الفهم والرأي، وحطوا من منزلتهم أمام الناس وكان كما قيل: رمتني بدائها وانسلت، لكن أبى اللَّه إلَّا أن يتم نوره ولو كره الكافرون.

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «اتقوا الرأي في دينكم. قال سحنون: يعني البدع.

وخرج ابن وهب عن عمر أنه قال: إن أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم أن يحفظوها، وتفلتت منهم أن يعوها، واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم، فإياكم وإياهم.» [جامع بيان العلم رقم ١١٢٠، ١١٢١].

قال أبو بكر بن أبي دواد رحمه الله: «أهل الرأي هم أهل البدع، وهو القائل في قصيدته في السنة:

ودع عنك آراء الرجال وقولهم   فقول رسول اللَّه أزكى وأشرح

وعن الحسن قال: «إنما هلك من كان قبلكم حيث تشعبت بهم السبل، وحادوا عن الطريق، فتركوا الآثار وقالوا في الدّين برأيهم فضلوا وأضلوا.» [جامع بيان العلم ص ٤١٦ و ٤١٩].

ولاشك أنَّ هذه الأراء والأهواء، سببها التقليد والتعصب، فانظر إلى ذم السلف لكل ما هو مشين ومهين ولا يكاد يبين، فبالانحراف عن

الأصلين السلفيين «الفطرة» و«الشرع»، والتشبث بأفكار وأراء أهل الكلام، التي هي عبارة عن زُبالة الأذهان وحثالة الأفكار، أنشئت البدع والأهواء، وأعجب كل ذي رأي برأيه.

عن عبد اللَّه بن مسعود ﵁ قال: «ألا لا يقلدنَّ أحدكم دينه رجلاً، إن آمن آمن، وإن كفر كفر، فإنه لا أسوة في الشر.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٨٩].

وأما وصايا أئمة المذاهب في إتباع السنَّة وترك أقوالهم المخالفة لها، وعدم التعصب لها، أكثر من أن تحصى، ولو جمعت لكانت سفراً ضخماً، والمتتبع لأقوالهم يجدهم لا يفرقون في التقليد والتعصب الذي يتعلق بمسائل الاعتقاد، أو المسائل الفقهية ـ **«الأحكام العلمية» أو «العملية»** ـ.

فالسلف ما كانوا يفرقون بين «الأصول» و«الفروع»، إنما هو تقسيم المتأخرين وعلى رأسهم المعتزلة، فمنهجهم مطرد في ذم التقليد والتعصب في جميعها، ولم يجعلوا أقوالهم يوماً هو المصدر الذي يتحاكم إليه الناس، بل شنعوا على من يأخذ بأقوالهم ولم يعلم من أين أتوا بها، بل أرشدوا وحثوا الأمة على العمل بالآية والحديث، وإن خالفت أقوالهم واجتهاداتهم، لأنهم عَلموا أنَّ الاحاطة بالسنَّة كلها، شيء صعبٌ وهو من ضرب المحال.

لأنَّ علماء الأمة تفرقوا في الأمصار وما أدركه أحد منهم، غاب عن الآخر، وهذا من كمال علمهم وورعهم، وذاك ظننا بهم رحمهم الله أجمعين، فما نراه اليوم من تناحر وتباغض، وولاء وبراء في أقوالهم،

هم برآء منه، ويوم القيامة يكون قولهم، كما قال اللَّه تعالى: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ ٱلَّذِينَ ٱتُّبِعُواْ مِنَ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُواْ وَرَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ ٱلْأَسْبَابُ ﴿١٦٦﴾﴾ [البقرة]، فهل أنتم منتهون؟.

«هكذا واللَّه يقول هؤلاء الفضلاء الذين قلدهم أقوام قد نهوهم عن تقليدهم، فإنهم رحمهم اللَّه تبرءوا في الدنيا والآخرة من كل من قلدهم، وفاز أولئك الأفاضل الأخيار، وهلك المقلدون لهم، بعد ما سمعوا من الوعيد الشديد والنهي عن التقليد، وعلموا أن أسلافهم الذين قلدوا قد نهوهم عن تقليدهم، وتبرءوا منهم إن فعلوا ذلك.» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٨٦ لابن حزم].

أولاً: الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فأقواله طافحة في الكتب، وروى عنه أصحابه أقوالاً شتى وعبارات متنوعة كلها تؤدي إلى شيء واحد، وهو وجوب الأخذ بالحديث وترك تقليد أراء الأئمة المخالفة له، فهل من عاقل ومتسجيب؟!.

١ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» [ابن عابدين في الحاشية ١/ ٦٣ والفلاني في إيقاظ الهمم ص ١٥٥].

٢ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا قلت قولاً وكتاب اللَّه يخالفه، اتركوا قولي لكتاب اللَّه، فقيل: إذا كان خبر رسول اللَّه ﷺ يخالفه، قال: اتركوا قولي لخبر رسول اللَّه ﷺ، فقيل: إذا كان قول الصحابة يخالفه، قال: اتركوا قولي لقول الصحابة.» [إيقاظ أولي الهمم ص ١٥٠ للفلاني].

٣ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «علمنا هذا رأي، من أتانا بخير منه قبلناه منه.»

[الإحكام ٢/ ٢٨٦ لابن حزم].

٤ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا ـ وفي رواية ـ حرام على من لم يعرف دليلي أن يفتي بكلامي ـ زاد في رواية ـ فإننا بشر نقول القول اليوم ونرجع عنه غدا ـ وفي أخرى ـ ويحك يا يعقوب [هو: أبو يوسف] لا تكتب كل ما تسمع مني، فإني قد أرى الرأي اليوم وأتركه غدا، وأرى الرأي غداً وأتركه بعد غد» [ابن عبد البر في الانتقاء ص ١٤٥ وابن القيم في إعلام الموقعين ٢/ ١٤٧ والفلاني في إيقاظ الهمم ص ١٥٤ والألباني في صفة الصلاة ص ٤٩].

قال الشعراني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن قلت: ما أصنع بالأحاديث التي صحت بعد موت إمامي ولم يأخذ بها؟ فالجواب: الذي ينبغي لك أن تعمل بها؛ فإن إمامك لو ظفر بها، وصحت عنده؛ لربما كان أمرك بها؛ فإن الأئمة كلهم أسرى في يد الشريعة، ومن فعل ذلك، فقد حاز الخير بكلتا يديه، ومن قال: **لا أعمل بحديث إلَّا إن أخذ به إمامي**؛ فاته خير كثير كما عليه كثير من المقلدين لأئمة المذاهب، وكان الأولى لهم العمل بكل حديث صح بعد إمامهم تنفيذاً لوصية الأئمة، فإن اعتقادنا فيهم أنهم لو عاشوا وظفروا بتلك الأحاديث التي صحت بعدهم؛ لأخذوا بها، وعملوا بما فيها، وتركوا كل قياس كانوا قاسوه، وكل قول كانوا قالوه.» [الميزان ١/ ٢٦ وصفة الصلاة للألباني ص ٤٨ للألباني].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «واعتقادنا واعتقاد كل منصف في الإمام أبي حنيفة ـ رضي اللَّه عنه ـ أنه لو عاش حتى دونت الشريعة، وبعد رحيل الحفاظ في جمعها من البلاد والثغور وظفر بها؛ لأخذ بها وترك كل

قياس كان قاسه، وكان القياس قل في مذهبه كما قل في مذهب غيره بالنسبة إليه، لكن لما كانت أدلة الشريعة مفرقة في عصره مع التابعين وتابعي التابعين في المدائن والقرى والثغور؛ كثر القياس في مذهبه بالنسبة إلى غيره من الأئمة ضرورة؛ لعدم وجود النص في تلك المسائل التي قاس فيها، بخلاف غيره من الأئمة، فإن الحفاظ كانوا قد رحلوا في طلب الأحاديث وجمعها في عصرهم من المدائن والقرى، ودونوها، فجاوبت أحاديث الشريعة بعضها بعضاً، فهذا كان سبب كثرة القياس في مذهبه، وقلته في مذاهب غيره.» [الميزان ١/ ٦٢ وصفة الصلاة ص ٤٧ للألباني].

ثانياً: الإمام مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ:

١ـ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما أنا بشر أخطىء وأصيب، فانظروا في رأيي، فكل ما وافق الكتاب والسنَّة فخذوه، وكل ما خالف الكتاب والسنَّة فاتركوه» [جامع بيان العلم وفضله رقم٨١٢ والإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٣٠٦ وإيقاظ الهمم ص ١٩٦].

٢ـ إنه كان يقول رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن نظن إلَّا ظنا وما نحن بمستيقنين» [جامع بيان العلم ص ٢٨٧ لابن عبد البر والإحكام ٢/ ٢٣٠ لابن حزم].

٣ـ قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال لي ابن هرمز لا تمسك على شيء مما سمعت مني من هذا الرأي، فإنما افتجرته أنا وربيعة، فلا تتمسك به» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٨١٣].

٤ـ «أنه أفتى في مسألة في الطلاق ألبتة أنها ثلاث، فنظر إلى أشهب قد كتبها، فقال: امحها، أنا كلما قلت قولاً جعلتموه قرآناً! ما

يدريك لعلي سأرجع عنها غداً فأقول: هي واحدة!» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٣٢٧ لابن حزم].

٥ـ عن ابن وهب قال: «سمعت مالك وقال له ابن القاسم: ليس أحد بعد أهل المدينة أعلم بالبيوع من أهل مصر، قال له مالك: من أين علموا ذلك؟

قال: منك يا أبا عبد اللَّه، قال مالك: ما أعلمها أنا، فكيف يعلمونها هم؟!» [الإحكام ٢/ ٢٨٤].

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكل من سلف من الأئمة رضي اللَّه عنهم، إنما أداهم إلى ما أفتوا به اجتهادهم، فالمخطىء منهم معذور مأجور أجراً واحداً، هذا لا يظن بهم مسلم سواه.

وأنما أن يكون عندهم علم عن رسول اللَّه ﷺ من أجله ترك الحديث المنقول ولم يبلغوه ولا نقلوه ـ فهم مبرءون من ذلك ومنزهون عنه، لأن فاعل ذلك ملعون، وأما الخطأ فليس ذلك منفياً عنهم، بل هو ثابت عليهم وعلى كل بشر،...ولكنا نقول إنهم يُصيبون ويخطئون، وكان كل ما قلوه مردود إلى القرآن والسنَّة، ومعروض عليهما فلأيهما شهد القرآن والسنَّة فهو الصحيح، وغيره متروك معذور صاحبه الذي قاله، ومأجور باجتهاده، **وأما مقلده ومتبعه فملوم آثم عاص اللَّه** عَزَّوَجَلَّ، وباللَّه تعالى التوفيق.» [الإحكام ٢٧٢/ ٢].

ثالثاً: الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأما هذا الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فالنقول عنه في ذلك أكثر وأطيب، لقد حذر وشنع على من قلده وقلد غيره، فكان سبباً لخير عظيم، فنسأل اللَّه

أن يغفر له خطأه، ويرفع له قدره، إنه سميع مجيب.

قال الإمام ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إنَّ الفقهاء الذين قُلدوا مبطلون للتقليد، وأنهم قد نهوا أصحابهم عن تقليدهم، وكان أشدهم في ذلك الشافعي، فإنه ـ رحمه اللَّه ـ بلغ من التأكيد في اتباع صحاح الآثار، والأخذ بما أوجبته الحجة، حيث لم يبلغ غيره، وتبرأ من أن يُقلد جملة، وأعلن بذلك نفعه اللَّه به وأعظم أجره، فلقد كان سبباً إلى خير كثير.» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٨١].

١ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما من أحدٍ إلَّا وتذهب عليه سنَّة رسول اللَّه ﷺ وتعزب عنه، فمهما قلت من قولٍ أو أصلت من أصل فيه عن رسول اللَّه ﷺ خلاف ما قلت، فالقول ما قال رسول اللَّه ﷺ وهو قولي» [مناقب الشافعي ١/ ٤٧٥ للبيهقي وإيقاظ الهمم ص ٢٥٥ للفلاني].

٢ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول اللَّه ﷺ، لم يكن له أن يدعها لقول أحدٍ» [إعلام الموقعين ٢/ ٢٠١ لابن القيم وإيقاظ الهمم ص ٢٦١ للفلاني].

٣ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا وجدتم في كتابي خلاف سنة رسول اللَّه ﷺ، فقولوا بسنة رسول اللَّه ﷺ ودعوا ما قلت ـ وفي رواية ـ فاتبعوها ولا تلتفتوا لقول أحد» [ذم الكلام وأهله رقم ٣٩٦ للهروي].

٤ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا صح الحديث فهو مذهبي» [إيقاظ الهمم ص ٢٦٧ للفلاني].

٥ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنتم أعلم بالحديث والرجال مني، فإذا كان الحديث الصحيح فأعلموني به أي شيء يكون كوفياً أو بصرياً أو

شامياً، حتى أذهب إليه إذا كان صحيحاً» [مناقب الشافعي ١/ ١٧٤ للبيهقي وإيقاظ الهمم ص ٢٥٩ للفلاني].

٦ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل مسألة صح فيها الخبر عن رسول اللَّه ﷺ عند أهل النقل بخلاف ما قلت، فأنا راجع عنها في حياتي وبعد موتي» [إعلام الموقعين ٢/ ٣٦٣ وإيقاظ الهمم ص ٢٦٢].

٧ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا رأيتموني أقول قولاً، وقد صح عن النبي ﷺ خلافه، فاعلموا أن عقلي قد ذهب» [آداب الشافعي ص ٩٣ لابن أبي حاتم وذم الكلام رقم ٣٩٨ للهروي وصفة الصفوة ٢/ ٥٥٦ لابن الجوزي].

٨ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل حديث عن النبي ﷺ فهو قولي، وإن لم تسمعوه مني» [آداب الشافعي ص ٩٣، ٩٤ لابن حاتم].

٩ـ قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كلُ ما قلت، فكان عن النبي ﷺ خلاف قولي مما يصح فحديث النبي أولى، فلا تقلدوني» [ابن أبي حاتم ص ٩٣ وابن عساكر ١٠/ ٣١٩ بسند صحيح].

١٠ـ قال يوسف بن يحيى البويطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «سمعت الشافعي يقول: قد ألفت هذه الكتب ولم آل فيها، ولا بد أن يوجد فيها الخطأ إن اللَّه ـ تعالى ـ يقول: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء] فما وجدتم في كتبي هذه مما يخالف الكتاب والسنَّة فقد رجعت عنه.» [الآداب الشرعية ١/ ٥٩٠، ٥٩١ لابن مفلح المقدسي].

رابعاً: الإمام أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وأما هذا العلم، فهو أكثر الأئمة إحاطة بالسنَّة وتمسكاً بها، فقد كره الرأي وبدَّع أصحابه، وكان يقول: ليس عندنا من أهل السنَّة من نظر

في الرأي، حتى يدعه، وكان يقول رَحِمَهُ اللهُ: «لا تكاد ترى أحداً نظر في هذا الرأي إلّا وفي قلبه دغل» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٣٧ والإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٢٧].

«وكان رَحِمَهُ اللهُ يكره وضع الكتب التي تشمل على التفريع والرأي» [ابن الجوزي في المناقب ص ١٩٢].

وكره التقليد ونبذه، وكان يقول رَحِمَهُ اللهُ:

١ـ «لا تقلدوني، ولا تقلد مالكاً ولا الشافعي ولا الأوزاعي ولا الثوري، وخذ من حيث أخذوا» [إعلام الموقعين ٢/ ١٣٩ لابن القيم وإيقاظ الهمم ص ٢٨١ للفلاني].

٢ـ قال رَحِمَهُ اللهُ: «رأي الأوزاعي ورأي مالك، ورأي أبي حنيفة كله رأي وهو عندي سواء وإنما الحجة في الأثر» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٧٤ لابن عبد البر].

٣ـ قال رَحِمَهُ اللهُ: «من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال» [إعلام الموقعين ٢/ ١٣٩ وإيقاظ الهمم ص ٢٨١].

٤ـ قال رَحِمَهُ اللهُ: «من رد حديث رسول اللّه ﷺ، فهو على شفا هلكة» [الإبانة ١/ ٢٦٠ لابن بطة].

٥ـ قيل له رَحِمَهُ اللهُ: «إن قوماً يدعون الحديث ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره، فقال: أعجب لقوم سمعوا الحديث وعرفوا الإسناد وصحته يدعونه ويذهبون إلى رأي سفيان وغيره، فقال: قال اللّه تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور]، وجعل يكررها ويقول: وما الفتنة الشرك لعله أن يقع في

قلبه شيء من الزيغ فيزيغ قلبه فيهلكه» [الإبانة ١/ ٢٦٠ لابن بطة].

وبعد استعراض الأدلة السابقة من أقوال أئمتنا الكرام، تبين لكل ذي لب، أن التقليد والتعصب ينافيان تجريد المتابعة للنبي ﷺ، ويصدان عن الحقّ، ويؤديان إلى افتراق الأمة شيعاً وأحزاباً، وظهور البدع وإماتة السنن، وبسببه يكثر الهرج والمرج، والموالاة والمعاداة في الأقوال والطرق*، فبلغ بهم التقليد والتعصب مبلغاً أن عبدوا أقوال الرجال، ليت شعري! كانت أقوال الصحابة والتابعين، بل منهم من عبد أقوال الفلاسفة والملاحدة، وجعلها مرجعاً ومستنداً يدين بها الخاصة والأتباع، سواء أحبوا أم كرهوا.

وهذا العمل من جنس عمل اليهود والنصارى لما انحرفوا عن الوحي، وأخذوا بأقوال الأحبار والرهبان، فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل، فمن تشبه بهم لحقه من هذا الكفر والذم كلٌ على حسب حاله.

فحكموا في دينهم الرجال، ولم يعلموا أن الرجال هم وسائل في معرفة الحكم، إن كانوا من أهله، فعرفوا الدليل وعموا وصموا، وقالوا لا نسبق مشايخنا أو سادتنا، فكثر فيهم الزيغ والضلال وقالوا منكراً من القول وزوراً، فتشيعوا وتحزبوا كل حزب بما لديهم فرحون.

وهؤلاء المتشيعة والمتحزبة، «يزعمون أنَّ إمامهم هو الشريعة، بحيث يأنفون أن تنسب إلى أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم، حتى

---

* أي: الأقوال المبتدعة، والطرق الصوفية والحزبية، و...

إذا جاءهم من بلغ درجة الاجتهاد وتكلم في المسائل ولم يرتبط إلى إمامهم رموه بالنكير، وفوقوا إليه سهام النقد، وعدوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة، من غير استدلال منهم بدليل، **بل بمجرد الاعتيادي العامي.**» [الاعتصام ٢/ ٣٧٨ للشاطبي].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس لأحدٍ أن ينصب للأمة شخصاً يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها، غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلاماً يوالي ويعادي، غير كلام اللَّه ورسوله وما أجمعت عليه الأمة، بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرقون به بين الأمة، يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون.» [مجموع الفتاوى ٢٠/ ٩١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً:** «ومن نصَّب شخصاً ـ كائناً من كان ـ ، فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل، فهو ﴿ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا ﴾ [الروم: ٣٢] وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل أتباع الأئمة والمشايخ، فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم،... وليس لأحد أن يدعو إلى مقالة أو يعتقدها؛ لكونها قول أصحابه، ولا يناجز عليها، بل لأجل أنها مما أمر اللَّه به ورسوله، أو أخبر اللَّه به ورسوله؛ لكون ذلك طاعة للَّه ورسوله.» [مجموع الفتاوى ٢٠/ ٨، ٩].

إنَّ التقليد والتعصب لقول إمام واحدٍ أو عالم واحدٍ دون غيره، بلا حجة ولا دليل ولا برهان، هو الضلال بعينه، لأنَّ كل قولٍ دون قول اللَّه ورسوله يحتج لَه ولا يحتج به، فإن وافق الحق قبلناه، وإن خالفه

نبذناه وطرحناه أرضاً.

والذي يجعل قول إمام واحدٍ أو عالم واحدٍ، هو فصل الخطاب يوالي ويعادي فيه، فقد تشبه بالمغضوب عليهم والضالين، الذين اتخذوا الأحبار والرهبان أرباباً من دون اللَّه، وكذلك بالرافضة الذين ادعوا العصمة لأئمتهم، بل ادعوا أن مفاتيح الجنة بأيديهم، وأنهم بلغوا منزلة من العلم، لم تبلغها الأنبياء والرسل من قبل، فخضعوا لهم وأطاعوهم طاعة مطلقة، التي لا تنبغي إلَّا لرسول اللَّه ﷺ، فقدموا بين يدي اللَّه ورسوله تعصبهم وإفراط تقليدهم ودانوا لهواهم، وأشربته قلوبهم حتى أخرجهم عن حظيرة الإسلام.

فهذا الداء العضال، الذي أهلك من كان قبلنا، بسبب اختلافهم على أنبيائهم، قدموا حثالة أفكارهم التي استوردوها عن طريق الفلاسفة والملاحدة، وأصحاب النظريات الكلامية، فكانت عاقبتهم بأن سخط اللَّه عليهم، وظنوا أن ذلك ينجيهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلَّا من أتى اللَّه بقلب سليم.

فعموا وصموا، ووضعوا الحواجز أمام الحق، ظناً منهم أنهم لا يستطعون الاجتهاد، وأنَّ أئمتهم كفوهم هذا، فإذا أتاهم الدليل والحجة والبرهان أعرضوا عنه، وقالوا لا نسبق أئمتنا بشيء ما رأوه حلالاً حللناه ومارأوه حراماً حرمناه، فكان فيهم شبه أهل الكتابين.

والمقلد المتعصب لا يرجع عن قول من قلده وتعصب له، ولو تبين له خطأ من قلده، فتراه يلتمس الأعذار والتبريرات بأقوال باطلة حتى لا يتجاوز قول إمامه وشيخه،كما قال القاضي الكرخي: «كل نصٍّ

خالف مذهبنا فهو منسوخ أو مؤوَّل» [كتاب تاريخ التشريع الإسلامي ص ٣٣٢ للشيخ الخضري].

وكذلك أحمد الصاوي، في حاشيته على الجلالين عند تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىۡءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴿٢٣﴾ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ [الكهف: ٢٤] (٣/ ١٠) قال: «ولا يجوز تقليد ما عدا المذاهب الأربعة، ولو وافق قول الصحابة، والحديث الصحيح، والآية، فالخارج عن المذاهب الأربعة ضالٌ مضلٌ، وربما أدّاه ذلك إلى الكفر؛ لأن الأخذ بظواهر الكتاب والسنَّة من أصول الكفر».

فانظر كيف عمل هذا الداء العضال والسم القتال بأصحابه؟!، لم يترك عرق ولا مفصل إلَّا دخله، واستيقنته أنفسهم ظلماً وعلواً أنهم ما هم عليه مخالف للكتاب والسنَّة، فجرى التقليد والتعصب في عروقهم، وأغشى أبصارهم وأصمَّ آذانهم، فتخصلوا بخصلةٍ ذميمةٍ من خصال المغضوب عليهم وخصال الضالين، وادعوا أنهم متمسكون بالعروة الوثقى التي لا انفصام لها.

قال أبو العتاهية:

ترجو النجاة ولم تسلك مسلكها ... إنَّ السفينة لا تجري على اليبسِ

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهكذا شأن جميع أرباب المقالات والمذاهب، يرى أحدهم في كلام متبوعه، ومقلده، ما هو باطل. وهو يتوقف في رد ذلك لاعتقاده أن إمامه وشيخه أكمل منه، وأوفر عقلاً، **هذا مع علمه وعلم العقلاء أن متبوعه وشيخه ليس بمعصوم من الخطأ**.»

[الصواعق المرسلة ٣/ ٨٣٦].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**وقال تعالى:** ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُواْ بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ نُؤْمِنُ بِمَآ أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَآءَهُۥ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١] بعد أن قال: ﴿وَكَانُواْ مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَآءَهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِۦ فَلَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٨٩﴾﴾ [البقرة].

فوصف اليهود: أنهم كانوا يعرفون الحق قبل ظهور الناطق به، والداعي إليه. فلما جاءهم الناطق من غير طائفة يهوونها لم ينقادوا له. وأنهم لا يقبلون الحق إلَّا من الطائفة التي هم منتسبون إليها، مع أنهم لا يتبعون ما لزمهم في اعتقادهم.

وهذا يبتلى به كثير من المنتسبين إلى طائفة معينة في العلم، أو الدِين، من المتفقهة، أو المتصوفة أو غيرهم. أو رئيس معظم عندهم في الدّين ـ غير النبي ﷺ **ـ فإنهم لا يقبلون من الدّين رأياً وروايةً إلَّا ما جاءت به طائفتهم،** ثم إنهم لا يعلمون ما تجبه طائفته. مع أن دين الإسلام يوجب اتباع الحق مطلقاً: روايةً ورأياً، من غير تعيين شخص أو طائفة ـ غير الرسول ﷺ ـ» [إقتضاء الصراط ١/ ٨٥ ـ ٨٧].

ومن الابتلاء الذي أشار إليه شيخ الاسلام، هو عين ما وقع فيه اليوم المنتسبون إلى الجماعات والأحزاب الإسلامية على كل أشكالها وألوانها، ترى الولاء والبراء في أقوالٍ حزبيةٍ بغيضةٍ، مستنكفون عن الهدى والنور، متمسكون بما أقره رؤساؤهم، سواء كان حق أم باطل.

فأخذوها وعظموها من غير رواية أو دراية، والويل لمن خالفها، فإذا وقف أحدٌ وقال: قد وجدنا في كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ ما

يخالف هذا، أشاروا إليه بالبنان وسفهوه وسلقوه بألسنة حداد ورموه بالعظائم، وأنبوا عليه العامة.

فتارةً بجهل وتخريف، وتارةً بمفرق الجمع وشق عصى الطاعة، وأيُّ طاعة!؟ طاعة عمياء لا تؤمر بالمعروف ولا تنهى عن المنكر، فادّعوا الإسلام ووحدة الأمة، وهم أول من فرق شملها، جعلوها شيعاً وأحزاباً، فاتفقوا على مخالفة الكتاب، واجتمعوا على مفارقة الكتاب، فإلى اللَّه المشتكى من غربة الاسلام اليوم وأهله.

وكل يدعي وصلاً بليلى وليلى لا تُقرُّ لهم بذاكا

ولقد شغب هؤلاء بادعاءات باطلة، أخرجوها عما أريد بها، ومنها قولهم: أنَّ اللَّه أمر بطاعته وطاعة رسوله وطاعة أولي الأمر، وهذا حق أريد به باطل. **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

فرؤساؤكم وقادتكم أين هم من أولي الأمر؟ وإن كانت الآية تناولت العلماء والأمراء، والأرجح هم العلماء، أفكبراؤكم ورؤساؤكم علماء؟! حتى تستوجب طاعتهم، كيف وهم دعاة ضلالة بحثالةِ أفكارٍ وزُبالةِ أذهانٍ كلاميةٍ، ليس لها مستند من كتاب أو سنَّة نبوية، **إنما هي سفسطات وترهات وليِّ النصوص بأرأيت، أرأيت**، فسحقاً لأرأيت، التي عصَّبتكم وحزبتكم، وجعلتكم مقلدة من غير رواية أو دراية.

«ولكن خفي على هؤلاء المقلدين أن طاعة رؤساءهم، يطاعون إذا أمروا بما أمر اللَّه ورسوله، فحينئذ تجب طاعتهم تبعاً لطاعة اللَّه ورسوله ﷺ، فأين في الآية تقديم آراء الرجال على سنَّة رسول اللَّه ﷺ

وإيثار التقليد عليها؟. ثم أن هذه الآية من أكبر الحجج عليهم وأعظمها إبطالاً للتقليد، وذلك من وجوه:

أحدها: الأمر بطاعة اللَّه التي هي امتثال أمره، واجتناب نهيه.

الثاني: طاعة رسول اللَّه ﷺ ولا يكون العبد مطيعاً للَّه ورسوله ﷺ، حتى يكون عالماً بما أمر اللَّه ورسوله ﷺ، ومن أقر على نفسه بأنه ليس من أهل العلم بأوامر اللَّه ورسوله ﷺ، وإنما هو مقلد فيها لأهل العلم لم يمكنه تحقيق طاعة اللَّه ورسوله ألبتة.

الثالث: أن أولي الأمر قد نهوا عن تقليدهم، كما صح عن معاذ بن جبل وعبد اللَّه بن مسعود، وعبد اللَّه بن عمر، وعبد اللَّه بن عباس، وغيرهم من الصحابة، وذكرناه نصاً عن الأئمة الأربعة وغيرهم. وحينئذ فطاعتهم في تلك إن كانت واجبة أبطلت التقليد، وإن لم تكن واجبة بطل الاستدلال.

الرابع: أنه سبحانه قال في الآية نفسها ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ﴾، وهذا صريح في إبطال التقليد، والمنع من رد المتنازع فيه إلى رأي أو مذهب أو تقليد.» [إعلام الموقعين ٢/ ١٦٩ لابن القيم بتصرف يسير].

لقد استفحل هذا الداء العضال في الأمة الإسلامية، ولا سيما في العصور المتأخرة، عندما استسلمت للتقليد واتباع العوائد، فكم سفكت دماء، وأبيحت فروج، وتشرد علماء ونيل منهم بسببه؟.

يقول الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبهذه الذريعة الشيطانية، والوسيلة الطاغوتية، بقي المشرك من الجاهلية على شركه، واليهودي على

يهوديته، والنصراني على نصرانيته، والمبتدع على بدعته، وصار المعروف منكراً والمنكر معروفاً، وتبدلت الأمة بكثير المسائل الشرعية وغيرها، وألفوا ذلك ومرنت عليه نفوسهم، وقبلته قلوبهم وأنسوا إليه حتى لو أراد من يتصدى للأرشاد أن يحملهم على المسائل الشرعية البيضاء النقية التي تبدلوا بها غيرها لنفروا عن ذلك ولم تقبله طبائعهم، ونالوا ذلك المرشد بكل مكروه، ومَزَقوا عرضه بكل لسان وهكذا كثير موجود في كل فرقة من الفرق لا ينكره إلَّا من هو منهم في غفلة.

وانظر إن كنت ممن يعتبر ما ابتليت به هذه الأمة من التقليد للأموات في دين اللَّه حتى صارت كل طائفة تعمل في جميع مسائل الدين بقول عالم من علماء المسلمين، ولا تقبل قول غيره، ولا ترضى به، وليتها وقفت عند القبول والرضى، لكنها تجاوزت ذلك إلى الحطِّ على سائر علماء المسلمين، والوضع من شأنهم، وتضليلهم، وتبديعهم، والتنفير عنهم ثم تجاوزوا ذلك إلى التفسيق والتكفير ثم زادوا الشر حتى صار أهل كل مذهب كأهل ملة مستقلة، لهم نبي مستقل، وهو ذلك العالم الذي قلدوه فليس الشرع إلَّا ما قال به دون غيره، وبالغوا وغلوا فجعلوا قوله مقدماً على قول اللَّه ورسوله، وهل بعد هذه الفتنة والمحنة شيء من الفتن والمحن؟.

فإن أنكرت هذا فهؤلاء المقلدون على ظهر البسيطة قد ملأوا الأقطار الإسلامية فاعمد إلى أهل كل مذهب وانظر إلى مسألة من مسائل مذهبهم هي مخالفة لكتاب اللَّه أو لسنة رسوله ثم أرشدهم إلى الرجوع عنها إلى مقاله اللَّه ورسوله وانظر بماذا يجيبونك؟ فما أظنك

تنجو من شرهم، ولا تأمن من مضرتهم، وقد يستحلون لذلك دمك ومالك، وأورعهم يستحل عرضك وعقوبتك، وهذا يكفيك إن كان لك فطانة سليمة وفكرة مستقيمة.» [الدر النضيد ص ٢٧ـ ٢٩ ضمن الرسائل السلفية في إحياء سنة خير البرية].

للَّه درُّك يا شوكاني! كأنك تكلمت على لسان الجميع، فكيف بك لو رأيت زماننا هذا؟ موج البدع وأهلها، فتن كقطع الليل المظلم، لم تترك بيت وبر ولا مدر إلَّا دخلته، وتقبلها الناس أسراب إثر أسراب، فتشيعوا وتحزبوا وفرقوا شمل الأمة، وتمنوا النجاة ولم يسلكوا سبيلها.

تاللَّه لقد جربنا ما قلت، ما إن بينا ما هم عليه المتحزبة، المقلدة والمتعصبة، من بدعٍ وأهواءٍ، حتى قالوا: «**تكفري**»، «**خارجي**»، «**ظاهري**»، «**صاحب دين جديد**»، أفٍ لكم ولما أنتم فيه، فهل أنتم منتهون يا أتباع كل ناعق؟!، فإني محذّركم ومنذركم على قول القائل:

رأيت التقليد يُميتُ القلوب ... ويورث الذل إدمانه
وترك التقليد حياة القلوب ... وخير لنفسك نبذه
وهل أفسد الدين إلَّاالملوك ... أتباع كل ناعق ودجله

لقد الْتمسوا الهدي في مقالات مشايخهم ورؤسائهم تعصباً منهم وتقليداً، فعظموها حق تعظيم، وأعرضوا عن الحقّ المبين، وتشدقوا وثاروا إلى أن قالوا: نريد أن نرجع بالأمة على ما كانت عليه من مجدٍ وعزةٍ، لكن على غير طريق سلفها الصالح، بل على طرق وبدع وضلالات ما استحسنوه في عقولهم.

فأعرضوا ونفروا من نصوص الوحي القويم، نفور الوحوش، وحكَّموا عقولهم على قولتهم الخبيثة، «طريق السلف أسلم وطريق الخلف أحكم»، فنسبوا لنفوسهم الحكمة ولم يلتمسوها من طريقها الصافي، ألا وهو كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ على فهم السلف الصالح.

لكن هم الْتمسوها عن طريق البدعة والضلالة، وأرادوا أن يقيموا للأمة مجدها على موائد البرلمانات والندوات والانقلابات، لأن بزعمهم هذا هو المسلك الوحيد الذي منه تقام الدولة الإسلامية التي طالما دندنوا عليها، ونسوا أو تناسوا أن هذه الذريعة الشيطانية والوسيلة الطاغوتية والبدعة الكفرية، من برلمان وانقلاب، عرضت على سيد ولد آدم ولا فخر صلوات اللَّه وسلامه عليه، وهو في أحلك الظروف وأصعبها.

طريداً في جبال مكة محاصراً حصاراً شديداً، فعرض عليه برلمان قريش الدخول، وأيُّ دخول!، دخول عزةٍ وكرامةٍ، حتى عرضوا عليه السيادة والسلطان، مقابل أن يترك سبَّ آلهتهم، وأن يبقى هو ومن معه على دينه، ومن شاء دخل معه لا يتعرضون لهم في دعوة أو طريق، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ۝٩﴾ [القلم].

لكن رسول اللَّه ﷺ، علم أنَّ هذه الوسيلة الطاغوتية سوف تعطل الدعوة إلى اللَّه، ولا يتحقق الأمر المطلوب، من تصفيةٍ وتربيةٍ، وإعداد العدتين، «الإيمانية» و«العتادية»، ثم الجهاد في سبيل اللَّه.

وعندما بايع الأنصار على حين غفلة من قريش، فقال يومها سيدا

الأوس والخزرج، يا رسول اللَّه! لو أردت أن نميل عليهم ميلةً واحدةً، أي: بانقلاب، فقال النبي ﷺ: «**لم أومر بهذا**»، لأنَّ هذا من جنس ما يقوم به الملوك والرؤساء حفاظاً منهم على كراسيهم وسمعتهم، وما قصص حكَّامنا وأمرائنا عليك ببعيد.

فانظر كيف كان النبي ﷺ يربي أصحابه رضي الله عنهم، على المنهاج القويم صراط اللَّه المستقيم، طريق الأنبياء والرسل، بالعلم وإرساخ كلمة التوحيد في القلوب وتزكية النفوس، فكان من شأنهم أن ألزمه اللَّه كلمة التقوى وكانوا أحق بها وأهلها، وأثابهم فتحاً مبيناً.

فأما هؤلاء الذين اتخذوا هذه الوسائل الشيطانية، استدركوا على نبيهم، كأن بهم علموا ما جهله على زعمهم، فحزَّبوا الأمة وادخلوها متاهات، بأن الحقّ يأتي عن طريق «صناديق الاقتراع»، و«المظاهرات» و«الاعتصامات على الساحات»، و«الإضراب عن الطعام»، فجربوا في الأمة البدع والمقالات الفلسفية، وتلذذوا بالنسيان لتجربة مصر وسورية والسودان.

فكانت عاقبتهم أنهم خسروا الدنيا، بحيث لم يصلوا إلى مبتغاهم، والآخرة بسلوكهم مسالك أهل البدع، فكانت عاقبتهم خسرا، ونسوا أن العاقبة للتقوى، ففتنوا وشردوا الأمة، بمسلكهم هذا، ومن بقي منهم لجأ إلى ديار الكفر، زعماً منهم أنهم يحسنون صنعا.

فنقول لكم أربعوا على أنفسكم، إنَّ الدولة الإسلامية لا تقام بالذرائع الشيطانية، والوسائل الطاغوتية، والبدعة لا تحارب بالبدعة، بل تزيدها ضلالاً وانحرافاً، ومن أراد النجاة والفلاح في الدنيا والآخرة،

فعليه أن يسلك سبيل الصحابة رضي الله عنهم، فإنه يسعه ما وسعهم.

لقد أسمعتَ لو ناديت حيا ولكن لا حياة لمن تُنادي

قال عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم متأسياً فليتأسى بأصحاب محمد صلى الله عليه وسلم، فإنهم كانوا أبر هذه الأمة قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، وأقومها هدياً، وأحسنها حالاً، قوم اختارهم اللَّه لصحبة نبيه، وإقامة دينه، فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.» [جامع بين العلم وفضله رقم ٩٩٩].

ولقد تفطَّن لهذه الوسائل الطاغوتية والذرائع الشيطانية من «تقليد وتعصب»، و«ابتداع وعدم اتباع»، التابعون وتابعي التابعون رحمهم الله، بما تعلموه من الهدي القويم، «**منهج الاتباع والطاعة وعدم الخروج عن الجادة**»، منهج الأنبياء والرسل، من سلكه اهتدى، ومن أعرض عنه غوى، ورضي لنفسه الردى والشقاء.

جاء رجل إلى الإمام مالك رحمه الله تعالى، يسأله عن الإحرام قبل الميقات، كأن لسان حاله يقول أريد أن أستدرك خيراً قصَّر عنه رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم، أو أسبقه إلى فضيلة لعله نسيها، فسأل مالك، وأجابه بما يشفي صدره وصدور مستحسني البدع والأهواء، إن كانوا سامعين، وللوعظ عاقلين، ثم بعد ذلك راجعين.

قال الزبير بن بكار، حدثني سفيان بن عيينة؛ قال: «قال رجل لمالك بن أنس: من أين أحرم؟

قال: حيث أحرم رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم. فأعاد عليه مراراً.

قال: فإن زدت على ذلك؟!

قال: فلا تفعل؛ فإني أخاف عليك الفتنة.

قال: وما في هذا من فتنة؟! إنما هي أميال أزيدها.

قال: إنَّ اللَّه يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور].

قال: وأي فتنة في هذا؟!

قال وأي فتنة أعظم من أن ترى أنك أصبت فضلاً قصَّر عنه رسول اللَّه ﷺ، أو ترى أن اختيارك لنفسك خير من اختيار اللَّه؟!» [ذم الكلام وأهله للهروي رقم ٤٧٢].

وعند الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الاعتصام ١/ ١٨٤» بلفظ: «حكى ابن العربي عن الزبير بن بكار قال: سمعت مالك بن أنس ـ وأتاه رجل فقال: يا أبا عبد اللَّه من أين أحرم؟

قال: من ذي الحليفة من حيث أحرم رسول اللَّه ﷺ.

فقال: إني أريد أن أحرم من المسجد من عند القبر.

قال: لا تفعل فإني أخشى عليك الفتنة.

فقال: وأَي فتنة هذه؟ إنما هي أميال أزيدها،

قال: وأَي فتنة أعظم من أَن ترى أنك سبقت إلى فضيلة قصَّر عنها رسول اللَّه ﷺ؟ إني سمعت اللَّه يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾ [النور].» [انظر الإبانة رقم ٩٨ لابن بطة].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه الفتنة التي ذكرها مالك ـ رحمه اللَّه ـ تفسير الآية هي شأن أهل البدع وقاعدتهم التي يأسسون عليها بنيانهم،

فإنهم يرون ما ذكره اللَّه في كتابه وما سنَّه نبيه ﷺ دون ما اهتدوا إليه بعقولهم.» [الاعتصام ١/ ١٨٤].

فإذا عرفت هذا، فتمسك بالكتاب والسنَّة، على فهم سلف الأمة، فإنه يسعك ما وسعهم، وعضّ على ذلك بالنواجذ، وفر من أهل البدع وأصحاب الرأي، والمقالات الكلامية، والشطحات الصوفية، فرارك من المجذوم، فإنه من وقر صاحب بدعة، فقد أعان على هدم الإسلام، واظفر بالسنَّة واعمل بها، وإياك أن تلتفت إلى أصحاب الأهواء، والتقليد والتعصب، بحجج مبيرة، فإنهم لا يغنوا عنك من اللَّه شيئاً.

فهم الذين بدلوا كل سنَّة ببدعة، وألقوا على كل المحكمات الواضحات، إشكالات من أجل إتباع المتشابهات، «لأنَّ المحكمات الواضحات، تهدم لهم كل ما بنوا عليه في المتشابهات، فهم آخذون في إدخال الاشكال على الواضح حتى يرتكبوا ما جاءت اللعنة في الابتداع به من اللَّه والملائكة والناس أجمعين.» [الاعتصام ١/ ١٦٧ للشاطبي بتصرف يسير].

فبهذا ضلوا وأضلوا، وفتنوا الأمة، وزعموا أنهم يحسنون صنعاً. **قال تعالى:** ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف]، فأولها السلف في أهل الأهواء والبدع ومنها التقليد والتعصب.

فما خسروا أعمالهم في الدنيا والآخرة إلَّا بتقليد وتعصب مقيت، انحرف بهم عن المنهج القويم، فكانوا بذلك دعاة على أبواب

جهنم، من أجابهم قذفوه فيها، كما بيَّنه رسول اللَّه ﷺ من حديث حذيفة الذي يرويه الشيخان في صحيحيهما.

فجرى التقليد والتعصب في دمائهم، وعمل فيهم كما يعمل داء الكلب بصاحبه، فنكتت النكت السوداء في قلوبهم، فأهانوا السنَّة وأهلها، وأعزوا البدعة ودعاتها بدائهم العضال، فمقتهم اللَّه بأعمالهم، وخالف بين قلوبهم، وألقى العداوة البغضاء بينهم إلى يوم القيامة.

فعموا وصموا بتقليدهم وتعصبهم، وتقلدوا قلادة سوء، من آراء منحرفة، مستحسنة من رؤسائهم ومشايخهم الذين أضلوهم على علم.

عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه: «أنه كان يقول: اغد عالماً أو متعلماً ولا تغد إمعة فيما بين ذلك، قال ابن وهب: فسألت سفيان عن الإمعة فحدثني عن أبي الزعراء عن أبي الأحوص عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: كنا ندعوا الإمعة في الجاهلية الذي يدعى إلى طعام فيذهب معه بغيره وهو فيكم اليوم المحقب دينه الرجال.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١٠٣٦ والإحكام ٢/ ٢٤١].

وعنه أيضاً: «قراؤكم وعلماؤكم يذهبون، ويتخذ الناس رؤوساً جهالاً يقيسون الأمور برأيهم» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧].

وعن عمر بن الخطاب : «أنه قال: السنَّة ما سنَّه اللَّه ورسوله، ولا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٣١].

وأهل الرأي، هم أهل البدع، ومنهم المقلدة والمتعصبة لأراءٍ

ومقالاتٍ وسفسطاتٍ وتأويلاتٍ منحرفة عن المحجة البيضاء، لقد مضغوا ما إن عرضناه على حمار آباه، كيف وهو من الباطل.

«قيل لأيوب ما لك لا تنظر في الرأي؟ فقال أيوب: قيل للحمار ما لك لا تجتر؟ فقال أكره مضغ الباطل.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٦٤ والإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٢٦].

قَالَ تَعَالَى: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تُتْرَكُوا۟ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَـٰهَدُوا۟ مِنكُمْ وَلَمْ يَتَّخِذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَا رَسُولِهِۦ وَلَا ٱلْمُؤْمِنِينَ وَلِيجَةً﴾ [التوبة: ١٦].

ولا وليجة أعظم ممن يتخذ رجلاً بعينه يوالي ويعادي فيه، وينزل أقواله عياراً على الكتاب والسنَّة، وكفى بهذا قبحاً يا إمعة المحقب دينه الرجال، التابع لكل ناعق، المائل مع كل صائح، مطمس البصر والبصيرة، إنك لم تلجأ إلى ركن وثيق، بل إلى أوهنها، وأين أنت من قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ ۖ وَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمْ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿١٨﴾﴾ [الزمر].

«فالمحروم من حرم هذه البشرى، وخرج عن هذه الصفة المحمودة، نسأل اللَّه أن يكتبنا في عداد أهلها، وأن يثبتنا في جملتهم آمين فقد فاز من وصفه اللَّه تعالى بأنه هداه، وبأنه مبشر، وأنه من أولي الألباب، وهذه صفة من استمع الأقوال فلم يقلد، واختار أحسنها، والأحسن هو ما شهد اللَّه عز وجل ورسوله ﷺ بالحسنى، مما وافق القرآن والسنَّة.» [الإحكام ٢/ ٢٨٨].

ولقد ذمَّ اللَّه ـ تعالى ـ المتفرقين المحقبين دينهم، وهؤلاء هم

المقلدة بأعيانهم، الذين أخلدوا إلى الأرض، ورضوا لأنفسهم أقبح الأسماء وأشنعها، وأيُّ شناعة أعظم ممن يجعل في عنقه قلادة يقاد بها كالبهيمة!.

فإذا تبين لك هذا، فالزم ما لزمه سلف أمتك لتكون منهم، «فقد أعاذهم اللَّه وعفاهم مما ابتلي به من يردُّ النصوص لأراء الرجال وتقليدها» [إعلام الموقعين ٢/ ١٧٠ لابن قيم الجوزية].

فإنهم كانوا أبر الأمة قلوباً وأعمقها فهماً وعلماً، وأقلها تكلفاً، ثبتهم اللَّه بالقول الثابت في الدنيا والآخرة بسبب **الاتباع وعدم الابتداع**، فنسأل اللَّه أن نكون منهم، نحبهم ونذب عنهم، ونحيي منهجهم، ونسلك سبيلهم، إنه سميع مجيب.

واسمع يا هذا لقوله ـ تعالى ـ، إن كنت ممن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة: ١١٥]. فالحذر كل الحذر، من الاستنكاف عن الهدى والنور.

قال ابن عبد البر في «الجامع ص ٢٩٠»:

مقالة ذات نصح وذات فوائد ... إذا من ذوي الألباب كان استماعها

عليكم بآثار النبي فإنها ... من أفضل أعمل الرشاد اتباعها

الفصل الثالث

الفرق بين التعصب والثبات على الحقّ

ومما يجب الحذر منه في هذا الباب، الفروق الشاسعة بين التعصب والثبات على الحقّ، فقد ذهب مُحَقبي دينهم الرجال، إلى التشنيع على الحقّ وأهله، ونبزه بليِّ اللسان تلبيساً واشكالاً، من مزج الحقّ بالباطل، وهذا تخليط وتلفيق، وأفة عظيمة دخلت على الناس، من طرف هؤلاء المسفسطة ومُلبسة الدّين.

فقد لبسوا «من قبل اشتراك الأسماء واشتباكها على المعاني الواقعة تحتها، وهذا هو فعل أهل السفسطة، وفعل الطالبين لتلبيس العلوم وافسادها، وإبطال الحقائق، وإيقاع الحيرة، فلا شيء أعون على ذلك من تخليط الأسماء الواقعة على المعنى ومزجها، حتى يوقعوا على الحقّ اسم الباطل، لينفروا عنه الناس، ويوقعوا على الباطل اسم الحقّ، ليوقعوا فيه من أحسن الظن بهم.» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٤٢ و٢٧٨].

ومن أراد أن يميز بينهما، لابد له من فهم سليم مع إطراح الآراء والمقالات الكلامية، التي تعرف أو يذهب إليها بفهم سقيم، وفي الحقيقة هما ضدان لا يجتمعان أبداً.

جاء في المقدمة في أسباب اختلاف المسلمين وتفرقهم (ص ٨٥،٨٦): «ويقابل التعصب الثبات على الحق والتمسك به، وقد يتقارب المعنيان فلا يتميز في نظر المدقق الفاحص، وقد يختلط بينهما، فنرى

البعض يمدحون التعصب على أنه دلالة قوة إيمان، ورسوخ عقيدة، بينما نرى البعض الآخر يذمون المتمسك بالحق الثابت عليه، ويرمونه بالجمود والتعصب، والحق أن البون شاسع بين المعنيين في المنشأ والطريق والثمرة. فمنشأ التعصب ضعف النفس، وجهل في العقل، بينما التمسك بالحق ينشأ من القناعة بالرأي، ووضوح الدليل.

وطريق المتعصب هو الصد عن معرفة دليل المخالف، أو الاستماع إليه، أو إعتباره في النظر في أي وجه من الاعتبار. بينما طرق المتمسك بالحق المناقشة الحرة، والاستماع إلى دليل المخالف برحابة صدر، واتساع أفق، والرد المشفق الذي يرجو هدى المخالف، ولا ينتظر سقطته. وثمرة التعصب الاختلاف والفرقة والتباغض، وثمرة التمسك بالحق اجتماع المؤلفين عليه، واتحادهم، ومراجعة المخالفين لمناهجهم، ثم نور في قلب يضيء لصاحبه الطريق، ويهديه الصراط المستقيم.

كما أن لكل من التعصب والتمسك بالحق مجالاً وحدوداً:

ففي أصول الدّين وقواعده الثابتة المتواترة، وما صح عن رسول اللّه ﷺ، لا مجال لتهاون، أو تسامح، بل الاعتصام بالحق إلى أقصى حدوده هو المطلوب المحمود ـ أما فيما يسوغ في الخلاف من مسائل الفقه التي تحتمل تعدد أوجه النظر ـ فإن الثبات على ذلك لا ينافي التسامح أو الألفة، أو احترام اجتهاد الغير».

قلتُ: حتى مسائل الفقه التي تحتمل تعدد أوجه النظر، الحق فيها واحد، إلَّا أن تكون من اختلاف التنوع، فلا حرج فيه، لأن ذلك

حق أتى متنوعاً من الشارع، لكن أن يكون الحقّ قولان مختلفان صوابا جميعا، فهذا محال، وممتنع شرعاً وعقلاً.

قال أشهب رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت مالكاً يقول: ما الحقّ إلّا واحد، قولان مختلفان لا يكونان صواباً جميعاً ما الحق والصواب إلّا واحد» [جامع بيان العلم ص ٣٥٨].

وقال القاسم رَحِمَهُ اللَّهُ: «سمعت مالكاً والليث يقولان في اختلاف أصحاب رسول اللَّه ﷺ: ليس كما قال ناس، فيه توسعة، ليس كذلك، إنما هو خطأ وصواب».

وعنه أيضاً: «عن مالك أنه قال في اختلاف أصحاب رسول اللَّه ﷺ: مخطىء ومصيب، فعليك بالاجتهاد.» [الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٣٣٠، ٣٣١].

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا كثير في كتب العلماء وكذلك اختلاف أصحاب رسول اللَّه ﷺ والتابعين ومن بعدهم من المخالفين وما رد فيه بعضهم على بعض، لا يكاد يحيط به كتاب فضلا أن يجمع في باب،... وفي رجوع أصحاب رسول اللَّه ﷺ بعضهم إلى بعض ورد بعضهم على بعض دليل واضح على أن اختلافهم عندهم خطأ وصواب،... ولو كان الصواب في وجهين متدافعين ما خطأ السلف بعضهم بعضا في اجتهادهم وقضائهم وفتواهم والنظر يأبى أن يكون الشيء وضده صواباً كله.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٥٨].

ولقد أحسن القائل:

اثبات ضدين معاً في حال … اقبح ما يأتي من المحال

أما بالنسبة لاختلاف التنوع، المستحب أن يعمل به جميعاً، بأن يعمل بهذا حينا وهذا حينا أخر، وإن اقتصر على واحد منه فلا حرج، كأدعية إستفتاح الصلاة، والأدعية التي قبل التسليم، وأنواع التسليم.

لأنَّ الاقتصار أحياناً على واحد منه، يورث أن ذلك هو الحق لا غير، فيتكون هذا الاعتقاد عند العامة مع مرور الزمن، وإذا وجد بعد من يأخذ بنوع أخر، مثلاً كالاقتصار على تسليمة واحدة في الصلاة، مع صحتها وورود الحديث فيها، فإن أقتصر عليها عند من تعودوا على تسليمتين، لربما بدَّعوه أو نفروا منه، ولقد حدث لنا هذا، فليتنبه محيي السنن لهذا وليتدبره، وهذا الباب يطول ذكره وله مجال أخر، إنما قصدنا التنبيه فقط.

قال الإمام المزني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقال لمن جوز الاختلاف وزعم أن العالمين إذا اجتهد في الحادثة فقال أحدهما: حلال وقال الآخر: حرام، فقد أدى كل واحد منها جهده وما لحف، وهو في اجتهاده مصيب للحق، أبأصل قلت هذا أم بقياس؟ فإن قال: بأصل. قيل له: كيف يكون أصلا والكتاب أصل ينفي الخلاف، وإن قال بقياس. قيل: كيف تكون الأصول تنفي الخلاف ويجوز ذلك أن تقيس عليها جواز الخلاف؟ هذا ما لا يجوزه عاقل فضلا عن عالم، ويقال له: أليس إذا ثبت حديثان مختلفان عن رسول اللَّه ﷺ في معنى واحد فأحله أحدهما وحرمه الآخر. وفي كتاب اللَّه أو في سنة رسول اللَّه ﷺ دليل على إثبات أحدهما ونفي الآخر، أليس يثبت الذي يثبته الدليل ويبطل الآخر، ويبطل الحكم به، فإن خفي الدليل على أحدهما وأشكل الأمر

فيهما وجب الوقوف؟ فإذا قال: نعم ـ ولابد من نعم ـ وإلَّا خالف جامعة العلماء قيل له: فلم لم تصنع هذا برأي العالمين المختلفين، فتثبت منهما ما أثبته الدليل وتبطل ما أبطله الدليل.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٥٩].

أقول هذا يفهمه أصحاب الحجة، الذين لم يحرموا أنفسهم من نعمة التدبر والتفكر والتنقيب عن الحقّ، أما المقلد المتعصب، التعصب الممقوت، الغارق في ظلماته، لا يتبين له هذا، ولا ينتفع به، كيف وقد حرم نفسه من هذه النعم وأخلد إلى الأرض، فأين ذا من ذاك؟.

ولَبْسُ الحق بالباطل، وتمويهه، هو عمل أهل الأهواء في كل الأعصار والأمصار، ليخدعوا به العامة، فكما لبسوا في التعصب للحق بالمتشابه، لبسوا على الاتباع وسموه تقليداً.

قال الإمام الكبير ابن حزم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما أخذ المرء قول رسول اللَّه ﷺ الذي افترض علينا طاعته وألزمنا اتباعه وتصديقه وحذرنا عن مخالفة أمره وتوعدنا على ذلك أشد الوعيد، فليس تقليدا، وما سماه أحد قط من أهل الحق تقليدا بل هو إيمان وتصديق واتباع للحق وطاعة للَّه عَزَّ وَجَلَّ وأداء للمفترض، فموه هؤلاء القوم بأن أطلقوا على الحق الذي هو اتباع الحق اسم التقليد الذي هو باطل، وبرهان ما ذكرنا أن امرأ لو اتبع أحدا دون رسول اللَّه ﷺ في قول قاله لأن فلانا قاله فقط، واعتقد أنه لو لم يقل ذلك الفلان ذلك القول لم يقل به هو أيضا، فإن فاعل هذا القول مقلد مخطىء عاص للَّه تعالى ولرسوله، ظالم آثم.

سواء كان قد وافق قوله ذلك الحق الذي قاله اللَّه ورسوله أو خالفه، إنما فسق لأنه اتبع من لم يؤمر باتباعه، فعل غير ما أمره اللَّه ﷻ أن يفعله، ولو أن امرءاً اتبع قول اللَّه ﷻ وقول رسول اللَّه ﷺ كان مطيعاً محسناً مأجوراً غير مقلد، وسواء وافق الحق أو وهم فأخطأ، وإنما ذكرنا هذا لنبين أن الذي أمرنا به وافترض علينا هو اتباع ما جاء به رسول اللَّه ﷺ فقط، وأن الذي حرم علينا هو اتباع من دونه أو اختراع قول لم يأذن به اللَّه تعالى قطّ، وقد صح أن التقليد باطل لا يحل، فمن الباطل الممتنع أن يكون الحق باطلا معا، والمحسن مسيئاً من وجه واحد معاً، فإذ ذلك كذلك فممتنع من أمر اللَّه تعالى باتباعه ليس مقلداً ولا فعله تقليداً، وإنما المقلد من اتبع من لم يأمره اللَّه تعالى باتباعه، فسقط تمويههم بذم التقليد، وصح أنهم وضعوه في غير موضعه، وأوقعوا اسم التقليد على ما ليس تقليداً، وباللَّه تعالى التوفيق» [الفِصل في الملل والأهواء والنحل ٢/ ٣٢٩].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «وإنما التقليد الذي نخالفهم فيه أخذ قول رجل ممن دون النبي ﷺ، لم يأمرنا ربنا باتباعه، بلا دليل يصحح قوله، لكن فلانا قاله فقط، فهذا هو الذي يبطل، ولكن من لا يتقي اللَّه ﷻ ـ ممن قد بهره الحق وعجز عن نصره الباطل، وأراد استدامة سوقه، ولا يبالي إلى ما أداه ذلك ـ أوقع على اعتقاد الحق الذي قد ثبت برهانه اسم التقليد، فسمى الانقياد لخبر الواحد تقليداً؛ وسمى الإجماع تقليداً وسمى اتباع النبي ﷺ فيما أمر باتباعه من ملة إبراهيم عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ تقليداً.» [الإحكام ٢/ ٢٤١، ٢٤٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «فاعلم الآن: أن قبول ما صح بالنقل عن النبي ﷺ وقبول ما أوجبه القرآن بنصه وظاهره، وقبول ما أجمعت عليه الأمة ـ ليس تقليداً، ولا يحل لأحد أن يسميه تقليداً، لأن ذلك تلبيس وإشكال، ومزج الحق بالباطل، لأن التقليد على الحقيقة إنما هو قبول ما قاله قائل دون النبي ﷺ بغير برهان. فهذا هو الذي أجمعت الأمة على تسميته تقليداً، وقام البرهان على بطلانه، وهو غير ما قام البرهان على صحته، فحرام أن يسمى الحق باسم الباطل، والباطل باسم الحق، وقد **قَالَ تَعَالَى**: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣]» [الإحكام ٢/ ٢٧٩].

فانظر إلى هذا الإمام الكبير رَحِمَهُ اللَّهُ، كيف يفرق بين من تَمَسك بالحق الذي كل ما دونه فهو باطل، أنه ليس بمقلد أو متعصب، بل المستمسك بما جاء عن اللَّه ورسوله متعصبٌ له، محمودٌ بفعله مأجورٌ، لأن تعصبه هذا مأمورٌ به من اللَّه ورسوله ﷺ، فسمي بهذا محسناً مطيعاً، وأما المتعصب لهواه أو آراء ساداته أو رؤسائه مبتدعاً مذموماً، ظالم آثم بتعصبه للباطل، فانظر إلى البون الشاسع الذي بينهما، ولا يخفى هذا على أحد إلَّا من طمس اللَّه بصيرته عن الحق واتبع من دونه أولياء.

فبعدم التفريق بينهما ضلت عدة فرق عن الحقّ، ولتجدن اليوم من يذم التعصب مطلقاً لعدم معرفته بذلك، أو تمويهاً بلبس الحق بالباطل، كي يُنفر الناس عن هذا الخلق الحميد والهدي الرشيد، ليمرر بدعته وآراؤه، فإذا وجد من يؤنبه على فعله وبدعته بالكتاب والسنَّة، صاح على رؤوس الخلائق مشهراً به، أنه متعصب، لأنَّ فُهم هذا عند

عامة الناس اليوم على غير اصطلاحه، فبهذا يُنفر عنه العامة ويحتقرونه لعدم فهمهم للمعنى الصحيح.

فيعمد هذا المبتدع أن يلقي شيء من المتشابه على الأمر الواضح ليمرر بدعته ويجد لها آذان صاغية، فهذا هو التعصب الممقوت عند عامة السلف، الذي يؤدي بصاحبه إلى مخالفة الشرع بالعرض عنه، وخروج عن شرط الاتباع، ودخول متاهات الابتداع، بتصميم على التعصب لمتبوعه والتمادي على اتباعه، فيما ظهر له فيه خطأه جلياً، فيورده هذا مورد الردى، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿قُلْ ءَآللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى ٱللَّهِ تَفْتَرُونَ ﴿٥٩﴾﴾ [يونس]، فسحقاً لهذا الصّنف.

قال أبو العتاهية:

أصبح هذا الناس قالاً وقيل	**فالمستعانُ اللهُ صبره جميل**
ما أثقل الحقّ على من نرى	**لم يزل الحقّ كريهاً ثقيل**

الفصل الرابع

مسألة التقليد في الأحكام العملية

اعلم رحمك اللَّه، ما كان التقليد يوماً حرام في الأحكام الاعتقادية العلمية، وجائز في الأحكام العملية، ـ الأحكام الفقهية التي يسمونها الفروع ـ ، ما سمعنا بهذا من سلفنا أو عهدناه عنهم، إلَّا من أراد أن يكون برزخاً بين الحقّ والباطل، بل ما زال التقليد مذموماً جملة في أيّ حكم كان من أحكام الشريعة.

فالسلف الصالح كانوا ولا يزالوا مبطلون للتقليد جملة، نابذون له ولأصحابه، فمنهجهم واحد ومطرد في تعاملهم مع شتى أنواع العلوم، وما منعوا الشيء في باب، وأباحوه في باب، وما قسموا الدّين إلى «أصول» و«فروع».

ما أحدث هذا إلَّا المتأخرون، الذين تركوا الاجتهاد والبحث والتنقيب، وأخلدوا إلى الأرض، ولزموا وألزموا العوام معهم أقوال الأئمة الأربعة المشهورين، وجعلوها ديناً متبعاً، والويل لمن خالفها أو بيَّنَ صحيحها من سقيمها، واللَّه ـ تبارك وتعالى ـ يقول: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٣﴾ [الأعراف].

بل بلغ بهم الأمر، أن تقلدوا وتمذهبوا بأقوال أتباع الأئمة، بل أتباع الاتباع، وجعلوها مرجعاً ومستنداً، فأنت لو نظرت إلى كتب المقلدة، الذين جعلوا أقوال واجتهادات الرجال بدون حجة، شريعة متبعة، لو جدتها أقوال كأنها أوامر عسكرية، افعل ولا تفعل، هذا حلال

وهذا حرام بدون دليل أو برهان، عمدتهم قال أئمتنا أو مشايخنا، ولم يتفطنوا أن الرجال هم وسائل في معرفة الأحكام الشرعية بالحجة والبرهان، لأنَّ الشريعة هي التي تحلل وتحرم وتحسن وتقبح ولا مدخل لأقوال الرجال أو العقل فيها.

«فتراهم يحسنون الظن بتلك الأقوال والأفعال، ولا يحسنون الظن بشريعة محمد ﷺ وهذا عين اتباع الرجال وترك الحق، الذي ما بعده إلَّا الضلال.» [الاعتصام ٢/ ٣٧٩ للشاطبي بتصرف يسير].

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلموا أن عصابة من أهل العصر الرابع ابتدعوا في الإسلام هذه البدعة الشنعاء، إلَّا من عصم اللَّه تعالى منهم، والبدع محرمة، وشر الأمور محدثاتها، واعلموا أن طلاب سنن رسول اللَّه ﷺ حيث كانت، والعاملين بها والمتفقهين في القرآن الذين لا يقلدون أحداً ـ هم على منهاج الصحابة والتابعين والأعصار المحمودة، وأنهم أهل الحقّ في كل عصر، والأكثرون عند اللَّه تعالى ـ بلاشك ـ وإن قل عددهم» [الإحكام ٢/ ٣٠٣].

وقال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن التقليد لم يحدث إلَّا بعد انقراض خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وأن حدوث التمذهب بمذاهب الأئمة الأربعة إنما كان بعد انقراض الأئمة الأربعة وأنهم كانوا على نمط من تقدمهم من السلف في هجر التقليد وعدم الاعتماد به، وأن هذه المذاهب إنما أحدثها عوام المقلدة لأنفسهم من دون أن يأذن بها إمام من الأئمة المجتهدين» [القول المفيد ص١٧، ١٨].

قال ابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والتقليد حرام، لا يحل لأحد أن يأخذ بقول

أحد بلا برهان، برهان ذلك قوله ـ تعالى ـ : ﴿ ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣ ﴾ [الأعراف]، وقوله ـ تعالى ـ : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلۡ نَتَّبِعُ مَآ أَلۡفَيۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۗ ﴾ [البقرة: ١٧٠]، وقال تعالى مادحاً لقوم لم يقلدوا: ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٨ ﴾ [الزمر]، فلا يزهد امرؤٌ في ثناء اللَّه تعالى بأنه قد هداه، وأنه من أولي الألباب، وقَالَ تَعَالَى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ﴾ [النساء: ٥٩]، فلم يبح اللَّه تعالى الرد إلى أحد عند التنازع دون القرآن وسنة نبيه ﷺ، وقد صح إجماع جميع الصحابة رضي الله عنهم أولهم عن آخرهم، وإجماع التابعين أولهم عن آخرهم على الامتناع والمنع من أن يقصد منهم أحد إلى قول إنسان منهم أو ممن قبلهم فيأخذه كلّه، فليعلم من أخذ بجميع قول أبي حنيفة أو جميع قول مالك، أو جميع قول الشافعي، أو جميع قول أحمد بن حنبل رضي اللَّه عنهم ممن يتمكن من النظر، ولم يترك من اتبعه منهم إلى غيره أنه قد خالف إجماع الأمة كلها عن آخرها؛ واتبع غير سبيل المؤمنين، نعوذ باللَّه من هذه المنزلة.

وأيضا فإن هؤلاء الأفاضل قد نَهَوْا عن تقليدهم، وتقليد غيرهم، فقد خالفهم من قلدهم، وأيضا فما الذي جعل رجلاً من هؤلاء أو من غيرهم أولى بأن يقلَّد من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، أو علي بن أبي طالب، أو ابن عباس، أو عائشة أم المؤمنين. فلو ساغ التقليد لكان هؤلاء أولى بأن يُتَّبعوا من أبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، ومن

ادعى من المتسببين إلى هؤلاء أنه ليس مقلداً فهو نفسه أول عالم بأنه كاذب ثم سائر من سمعه. لأنا نراه ينصر كل قولة بلغته لذلك الذي انتمى إليه وإن لم يعرفها قبل ذلك. وهذا هو عين التقليد بعينه.» [النبذ في أصول الفقه ص ١١٤ـ١١٧].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «والعامي والعالم في ذلك سواء، وعلى كل أحدٍ حظُّه الذي عليه من الاجتهاد.

برهان ذلك أننا ذكرنا آنفاً النصوص في ذلك، ولم يخصُّ اللَّه تعالى عامياً من عالم: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا ﴿٦٤﴾﴾ [مريم]، فإن ذكروا قول اللَّه تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ﴾ [الأنبياء: ٧]، قيل لهم: ليس أهل الذكر واحداً بعينه. فالكذب على اللَّه لا يجوز، **وإنما نسأل أهل الذكر ليخبرونا بما عندهم من أوامر اللَّه تعالى الواردة على لسان رسوله** ﷺ **لا عن شرع يشرعونه لنا.**

وأيضا فنقول لمن أجاز التقليد للعامي، أخبرنا مَن تُقلِّد؟ فإن قال عالم مصر، قلنا: فإن كان في مصرَ عالمان مختلفان، كيف يصنع؟ أيأخذ أيهما شاء؟ فهذا دين جديد، وحاشا للَّه أن يكون حكمان مختلفان في مسألة واحدة ـ حرام حلال معاً ـ من عند اللَّه تعالى.

ثم العجب كله أن يكون فرض على العامي الذي مقامه بالأندلس تقليد مالك، وباليمن تقليد الشافعي، وبخرسان تقليد أبي حنيفة، وفتاويهم متضادة. أهذا دين اللَّه تعالى منه؟ فواللَّه ما أمر اللَّه تعالى بهذا قط بل الدّين واحد، وحكم اللَّه تعالى قد بين لنا: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ ٱخْتِلَـٰفًا كَثِيرًا ﴿٨٢﴾﴾ [النساء].

ولكن العامي والأسود المجلوب من [غانة] ومن هو مثلهم إذا أسلم، فقد عرف بلا شك ما الإسلام الذي دخل فيه، وأنه أقر باللَّه أنه [الإله] لا إله غيره، وأن محمداً رسول اللَّه إليه، وأنه قد دخل في الدّين الذي أتى به محمد رسول اللَّه ﷺ وهذا ما لا يخفى على أحد أسلم الآن.

فكيف من شدا من الفهم شيئاً؟ فإذ لاشك في هذا، فالسائل إنما يسأل عما ألزمه اللَّه تعالى في الدّين الذي دخل فيه بلاشك فإذ ذلك كذلك، فقد فرض اللَّه عليه أن يقول للمفتي إذا أفتاه: أكذا أمر اللَّه تعالى أو أمر رسوله ﷺ؟ فإن قال له المفتي: نعم لزمه القبول، وإن قال له: لا، أو سكت، أو انتهره، أو ذكر له [قول] إنسان غير النبي ﷺ، فإذا زاد فهمه، فقد زاد اجتهاده، وعليه أن يسأل: أصحَّ هذا عن النبي ﷺ أم لا؟ فإن زاد فهمه سأل عن المسند، والمرسل، والثقة، وغير الثقة، فإن زاد سأل عن الأقاويل وحجة كل قائل ويُفضي ذلك إلى التدرج في مراتب العلم. نسأل اللَّه تعالى أن يجعلنا من أهلها آمين آمين رب العالمين.» [النبذ في أصول الفقه ص ١١٧، ١١٨].

قال القرافي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «مذهب مالك وجمهور العلماء وجوب الاجتهاد وإبطال التقليد وادعى ابن حزم الإجماع على النهي عن التقليد.» [إرشاد الفحول ص ٣٩٤ للشوكاني].

قد تبين من النصوص التي نقلناها عن الأئمة الأعلام رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ الذين قُلدوا، مبطلون للتقليد، وينهون عن تقليدهم وتقليد غيرهم، وقد صح عنهم ذلك بنقل متواتر، تبرأو منه ومن أصحابه، فقد قال مالك:

وددت أني ضُربت بكل مسألة تكلمت فيها برأي سوطاً على أنه لا صبر لي على السياط*، وعن غيره الكثير.

ثم جاء من أراد أن يُمَوِهَ أو يشكك، أو يريد أن يكون برزخاً بين الحقّ والباطل، وقال: أن نهي الأئمة عن تقليدهم وتقليد غيرهم محمولاً على المجتهدين.

فنقول له: من أين قلت هذا؟!

فإن قال: الأئمة قالوا هذا، فقد كذب وطلبناه بالحجة والبرهان ولن يجد إلى ذلك سبيلا، بل الأئمة أقوالهم طافحة في كتبهم بالمنع منه.

فإن قال: هكذا نحمل مرادهم.

قلنا: هذا ظن وتخرّص، والظن لا يغني من الحق شيئاً، ولا يجوز لك إخراج كلامهم عن ظاهره، أو عما أرادوا به، إلَّا بقرينة تصرف ظاهره ومراده إلى ظاهر ومراد آخر، ولن تستطيع أن تأتي بها، فَبطُل ما ادعيت وما ظننت.

«بل ليس لأحد أن يحمل كلام أحد من الناس إلا على ما عرف أنه أراده، لا على ما يحتمله ذلك اللفظ في كلام كل أحد، فإن كثيراً من الناس يتأول النصوص المخالفة لقوله، يسلك مسلك من يجعل التأويل كأنه ذكر ما يحتمله اللفظ، وقصده به دفع ذلك المحتج عليه بذلك النص، وهذا خطأ.» [الإيمان ص ٣٣ لابن تيمية].

---

* «جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٦٢» و«الإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٣٢٧».

فاتق اللَّه ولا تُخرّص وتفتر، فإن كان هذا في حق كلام أحد من الناس، فما بالك في حق كلام اللَّه ورسوله، واللَّه يقول: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣﴾ [الأعراف].

أترى أن اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ عنا بهذا المجتهد دون العامي، فنقول إن لم تستح فاصنع ما شئت.

ونحن لما قلنا العالم والعامي في ذلك سواء، ما قصدنا ولا أمرنا العامي أن يتفرغ للتعرف على أحكام دينه، ويعطل معاشه ومصالح عمرانه، ما قلناه ولا نقول به.

لأن العلم علمان، علم «يلزم الجميع فرضه، من ذلك ما لا يسع الإنسان جهله، من جملة الفرائض المفترضة عليه، التوحيد وموجباته ونواقضه، والصلوات الخمس وما لا تتم إلَّا به، من طهارة وسائر الأحكام، وصوم رمضان وما لا يتم إلَّا به، وما يفسده والحج إن كان ذا مال وقدرة، والزكاة إن كان من أهلها، وتحريم الزنا والربا وتحريم الخمر والخنزير وأكل الميتة والأنجاس كلها، و... وما كان هذا مثله مما نطق الكتاب به واجتمعت الأمة عليه، والعلم الآخر طلبه والتفقه فيه وتعليمه الناس إياه وفتواهم به في مصالح دينهم ودنياهم فهو فرض على الكفاية» [جامع بيان العلم وفضله ص٢٠ بتصرف].

فالعلم الأول لابد له منه، والعلم الثاني إن حصلت له مسألة، عليه أن يسأل أهل العلم، **وأن لا يكون جامدًا لا يتحرك**، ولا نأمره بالاستدلال كما ادعيَّ علينا، بل نأمره بأخف من ذلك، أن يسأل الذي

أفتاه عن قول اللَّه ورسوله، فإن أخبره بقول اللَّه أوقول رسوله ﷺ، وجب عليه الانقياد لهما والأخذ بهما، وبرئت ذمته بذلك، حتى ولو كان كذب عليه المفتي، أو استدل بأحاديث ضعيفة.

لأنه قال ﷺ: «**من أُفْتِيَ بفتيا غير ثبتٍ*، فإنما إثمهُ على من أفتاهُ**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٤٧ والدارمي رقم ١٦١].

وفي سنن أبي داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ بلفظ: «من أفتي بغير علم كان إثمه على من أفتاه» [سنن أبي داود رقم ٣٦٥٢ ـ العون ـ ومشكاة المصابيح رقم ٢٤٢ للألباني].

وعن عبد اللَّه بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**من أفتى بفتيا يَعْمَى عنها فإثمها عليه**» [سنن الدارمي رقم ١٦٢ والإحكام في أصول الأحكام ٢/ ٢٢٠ وجامع بيان العلم وفضله رقم ١٠٤٨].

وإن قال له: ما وجدنا في كتاب اللَّه ولا في سنَّة رسوله، لكن الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ قالوا به ولا يوجد لهم مخالف، فهذا الإجماع الذي وجب الأخذ به، ويكفر من خالفه، فإن قال له بعد ذلك: هذا ليس قول اللَّه ولا قول رسوله، ولا أجمع عليه الصحابة، إنما هو رأي رأيته، **فاليبول عليه ويلقه في الحش** كما قال الإمام الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وليسأل غيره.

«وبهذا خرج عن التقليد لأنه قد صار مطالباً بالحجة، وشأن المقلد أن لا يبحث عن دليل، بل يقبل الرأي ويترك الرواية، ومن لم يكن هكذا فليس بمقلد.» [القول المفيد ص ١٢، ١٣ للشوكاني باختصار].

---

* الثَّبَتُ: الحجة والبيّنة.

وبهذا يكون العامي أمام العالم، **لا كميت أمام غاسله جثة هامدة لا تتحرك، فهذا تأباه الفطرة، ويأباه الشرع والعقل**، أليس الذي أبقى النصارى على ضلالهم، هو ركونهم إلى الأحبار والرهبان لا يتقدمون بين أيديهم، فأحلوا لهم الحرام وحرَّموا عليهم الحلال.

فالبذريعة الإبليسية والوسيلة الطاغوتية، أعني بهما التقليد والتعصب أهلكوا وهلكوا، ومن كان من هذا الصنف من المسلمين اليوم، الذين شأنهم قبول الرأي وترك الرواية، فبعداً لهم بعد المشرقين، فكيف بهم يوم يُسألون في قبورهم عن الأصول الثلاثة، فبماذا يجيبون؟ أيقولون هاه، هاه، سمعنا قول فقلناه، فقد تعس من كان هذا حاله، نسأل اللَّه الحفظ والسلامة منه، إنه مجيب الدعاء.

واعلم أنَّ بين طالبي الحجة، وطالبي الرأي، مفاوز تنقطع فيها أعناق الإبل، وقد أفلح من كان طالباً للحجة أي: الرواية، وهم الذين قال اللَّه تعالى فيهم: ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَـٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٨﴾ [الزمر].

فما دام الإنسان طالباً الرواية، فهو طالب للخير، ولا يعدمه إن شاء اللَّه.

والمقبلي على الرأي المتقلدينه، لو سألتهم عن مصالح عمرانهم، لو جدتهم خبراء به، بالرواية والدراية، ولا يسئموا عن البحث والتنقيب، وأما الذي يقربهم من ربهم وينجيهم في الدنيا والآخرة، تجدهم لا يرفعون به رأساً، ولا يلقون له بالاً، يريدون الرأي الذي لا يخالف ما يشتهون، والناس سراع في قبول الباطل والحقّ مُرٌّ ثقيل.

ولهذا قال علي بن أبي طالب ـ رضي اللَّه عنه ـ في هذا النوع من الناس: «يا كميل إنَّ هذه القلوب أوعية فخيرها أوعاها للخير، والناس ثلاثة، فعالم رباني، ومتعلم على سبيل نجاة، وهمج رَعاع أتباع كل ناعق، لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يلجئوا إلى ركن وثيق،... وإن من الخير كله من عرفه اللَّه دينه، **وكفى بالمرء جهلاً أن لا يعرف دينه.**» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٨٨].

فنعوذ باللَّه أن نركن إلى أوهن الأشياء، وأن يعصمنا من أن نكون إمعة، نقلد ديننا الرجال، نقدم آراءهم على الحجة والدليل والبرهان، ومن كان هذا حاله فقد تقطعت به الأسباب في الدنيا والآخرة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلَّا من أتى اللَّه بقلب سليم، والقلب السليم هو الذي عرف الحق والتزمه، ولم يقدم عليه زبالة الأذهان وحثالة الأفكار، وقد أفلح من كان هذا حاله.

وها نحن ننقل من كلام أئمتنا الأعلام، الرد المُفحم على من أجاز التقليد للعامي، وحرّمه على المجتهد، وقد نقلنا بعضه فيما سبق عن الإمام الكبير ابن حزم، ونكمل بباقي الأئمة، حتى تنجلي عنك سحابة التقليد، ويضمحل قول من مَوَّهَ وفصَّل فيه، ثم فليحيا من حيا عن بينة ويهلك من هلك عن بينة.

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإن التقليد جهل وليس بعلم، وأنه يجب على العامي ويحرم على المجتهد، وبهذا قال كثير من أتباع الأئمة الأربعة، ولا يخفاك أنه إنما يعتبر في الخلاف أقوال المجتهدين، وهؤلاء هم مقلدون فليسوا ممن يعتبر خلافه ولا سيما وأئمتهم الأربعة

يمنعونهم من تقليدهم وتقليد غيرهم **وقد تعسفوا فحملوا كلام أئمتهم هؤلاء على أنهم أرادوا المجتهدين من الناس لا المقلدين فيالله العجب!** وأعجب من هذا أن بعض المتأخرين ممن صنف في الأصول نسب هذا القول إلى الأكثرين وجعل الحجة لهم الإجماع على عدم الإنكار على المقلدين، فإن أراد إجماع خير القرون ثم الذين يلونه ثم الذين يلونهم فتلك دعوى باطلة فإنه لا تقليد فيهم ألبتّةَ ولا عرفوا التقليد ولا سمعوا به بل كان المقصِّرُ منهم يسألُ العالم عن مسألة التي تعرض له فيفتيه بالنصوص التي يعرفها من الكتاب والسنة وهذا ليس من التقليد في شيءٍ بل هو من باب طلب حكم الله في المسألة والسؤال عن الحجة الشرعية، وقد عرفت في أوّل هذا الفصل: **أن التقليد إنما هو العمل بالرأي لا بالرواية،** وليس المراد، بما احتج به الموجبون للتقليد والمجوِّزون له من قوله سبحانه: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ﴾ [النحل: ٤٣] إلا السؤال عن حكم الله في المسألة لا عن آراء الرجال هذا على تسليم أنها واردة في عموم السؤال كما زعموا وليس الأمر كذلك بل هي واردةٌ في أمر خاصٍّ وهو السؤال عن كون أنبياءِ الله رجالاً كما يفيد أوّلُ الآية وآخرها حيث قال: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ إِلَّا رِجَالٗا نُّوحِيٓ إِلَيۡهِمۡۚ فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ ٤٣ بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَٱلزُّبُرِۗ﴾ [النحل: ٤٤] وإن أراد إجماع الأئمة الأربعة فقد عرفت أنهم قالوا بالمنع من التقليد ولم يزل في عصرهم من يُنكر ذلك. وإن أراد إجماع من بعدهم فوجود المنكرين لذلك منذ ذلك الوقت إلى هذه الغاية معلوم لكل من يعرف أقوال أهل العلم **وقد عرفت مما نقلناه سابقاً أن المنع قولُ الجمهور إذا لم يكن**

إجماعاً. وإن أراد إجماع المقلِّدين لأئمة الأربعة خاصة فقد عرفت مما قدمنا في مقصد الإجماع أنه لا اعتبار بأقوال المقلّدين في شيء فضلاً عن أن ينعقد بهم إجماع. والحاصل أنه لم يأت من جوَّز التقليد فضلاً عمَّن أوجبه بحجة ينبغي الإشتغال بجوابها قطُّ، ولم نؤمر برد شرائع اللَّه سبحانه إلى آراء الرجال بل أمرنا بما قاله سبحانه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ [النساء: ٥٩] أي كتاب اللَّه وسنة رسوله وقد كان ﷺ يأمر من يرسله من أصحابه بالحكم بكتاب اللَّه فإن لم يجد فبسنة رسول اللَّه ﷺ فإن لم يجد فبما يظهر له من الرأي كما في حديث معاذ، **وأما ما ذكروه من استبعاد أن يفهم المقصِّرون نصوص الشرع وجعلوا ذلك مسوِّغاً للتقليد فليس الأمر كما ذكروه فههنا واسطة بين الإجتهاد والتقليد وهي سؤال الجاهل للعالم عن الشرع فيما يعرضُ له لا عن رأيه البحْتِ واجتهاده المحضِ، وعلى هذا كان عملُ المقصِّرين من الصحابة والتابعين وتابعيهم ومن لم يسعه ما وسعَ أهل القرون الثلاثة الذين هم خير قرون هذه الأمة على الإطلاق فلا وسَّعَ اللَّه عليه** وقد ذمَّ اللَّه تعالى المقلِّدين في كثير من الآيات ﴿إِنَّا وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٖ﴾ [الزخرف: ٢٣] ﴿ٱتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١] ﴿إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ ٦٧﴾ [الأحزاب] وأمثال هذه الآيات» [إرشاد الفحول ص ٣٩٥، ٣٩٦].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «وقد أورد بعض أسراء التقليد كلاما يريد به دعواه الجواز فقال مامعناه: لو كان التقليد غير جائز لكان الاجتهاد واجباً على كل فرد من أفراد العباد هو تكليف ما لا يطاق فإن الطباع

البشرية متفاوتة فمنها ما هو قابل للعلوم الاجتهادية ومنها ما هو قاصر عن ذلك وهو غالب الطباع، وعلى فرض أنها قابلة له جميعها فوجوب تحصيله على كل فرد يؤدي إلى تبطيل المعاش التي لا يتم بقاء النوع بدونها فإنه لا يظفر برتبة الاجتهاد إلَّا من جرد نفسه للعلم في جميع أوقاته على وجه لا يشتغل بغيره فحينئذ يشتغل الحراث والزراع والنساج والعمار ونحوهم بالعلم وتبقى هذه الأعمال شاغرة معطلة فتبطل المعايش بأسرها ويفضي ذلك إلى انخرام نظام الحياة وذهاب نوع الإنسان وفي هذا من الضرر والمشقة ومخالفة مقصود الشارع ما لا يخفى على أحد.

ويجاب على هذا التشكيك الفاسد:

بأنا لا نطلب من كل فرد من أفراد العباد أن يبلغ رتبة الاجتهاد، بل المطلوب هو أمر دون التقليد وذلك بأن يكون القائمون بهذه المعايش والقاصرون ادراكاً وفهماً كما كان عليه أمثالهم في أيام الصحابة والتابعين وتابعيهم وهم خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وقد علم كل عالم أنهم لم يكونوا مقلدين ولا منتسبين إلى فرد من أفراد العلماء، بل كان الجاهل يسأل العالم عن الحكم الشرعي الثابت في كتاب اللَّه أو سنة رسوله ﷺ فيفتيه به ويرويه له لفظاً أو معنى فيعمل بذلك من باب العمل بالرواية لا برأي وهذا أسهل من التقليد فإن تفهم دقائق علم الرأي أصعب من تفهم الرواية بمراحل كثيرة فما طلبناه من هؤلاء العوام إلَّا ما هو أخف عليهم مما طلبه منهم الملزمون لهم بالتقليد وهذا هو الهدى الذي درج عليه خير القرون ثم الذين يلونهم ثم

الذين يلونهم، حتى استدرج الشيطان بذريعة التقليد من استدرج ولم يكتف بذلك حتى سول لهم الاقتصار على تقليد فرد من أفراد العلماء وعدم جواز تقليد غيره، ثم توسع في ذلك فخيل لكل طائفة أن الحق مقصور على ما قاله إمامها وما عداه باطل، ثم أوقع في قلوبهم العداوة والبغضاء، حتى أنك تجد من العداوة بين أهل المذاهب المختلفة ما لم تجده بين أهل الملل المختلفة، وهذا يعرفه كل من عرف أحوالهم.»
[القول المفيد ص ١٤، ١٥].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «إذا تقرر لك أنَّ العاميَّ يسأل العالم والمقصِّرُ يسأل الكاملَ فعليه أن يسأل أهل العلم المعروفين بالدين وكمال الورع عن العالم بالكتاب والسنة العارف بما فيهما المطَّلع على ما يحتاج إليه في فهمهما من العلوم الآلية حتى يدلُّوه ويرشدوه إليه فيسأله عن حادثته طالباً منه أن يذكر له فيها ما في كتاب اللَّه سبحانه أو ما في سنة رسول اللَّه ﷺ فحينئذ يأخذ الحقَّ من معدنه ويستفيد الحكم من موضعه ويستريح من الرأي الذي لا يأمن المتمسك به أن يقع في الخطأ المخالف للشرع المباين للحق، من سلك هذا المنهج ومشى في هذه الطريق لا يعدمُ مطلبه ولا يفقدُ من يُرشده إلى الحق فإن اللَّه سبحانه قد أوجد لهذا الشأن من يقوم به ويعرفه حقَّ معرفته، وما من مدينة من المدائن إلَّا وفيها جماعة من علماء الكتاب والسنة وعند ذلك يكون حكم هذا المقصِّر حكم المقصرين من الصحابة والتابعين وتابعيهم فإنهم كانوا يستروون النصوص من العلماء ويعملون على ما يرشدونهم إليه ويدلوهم عليه. وقد ذكر أهل الأصول أنه يكفي العاميَّ

في الاستدلال على من له أهليةُ الفتوى بأن يرى الناس متفقين على سؤاله مجتمعين على الرجوع إليه ولا يستفتي من هو مجهول الحال»
[إرشاد الفحول ص ٣٩٩، ٤٠٠].

فإذا تبين لك أنَّ العامي يسأل العالم والمقصِّرُ يسأل الكامل عن الحجة والدليل، فحينئذ يكون قد عملا بالرواية، لا برأيهما الذي يصيبا ويخطئا فيه، وهذا هو الرجوع الحقيقي لأهل العلم، أن يدلونا عن الحكم بدليله من مصدريهما الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة، وهذا هو الاتباع الذي تدرج عليه السلف وتابعوهم بإحسان، عاميهم ومقصرهم.

والعالم عندما يجيب من سأله بالرأي، يكون بمنزلة المضطر للميتة، لا لمن سأله، فقد أفرغ ما في وسعه واجتهد، فيكون حاله يدور بين الأجر والأجرين، وأما الذي تقلد الرأي لا يعذر ولا يؤجر، بل موزور على عمله هذا، لأنه عمل بالرأي، والرأي ظن والظن لا يغني من الحق شيئاً، لابد له من طرحه والسؤال عن غيره، وشتان بين من تقلد الرأي، ومن اتبع الحكم بدليله.

قال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ظن المقلدين أن لهم مثل ما للإمام من العذر في الخطأ.

وإيضاحه: أنهم يظنون أن الإمام لو أخطأ في بعض الأحكام وقلدوه في ذلك الخطأ يكون لهم من العذر في الخطأ والأجر مثل ما لذلك الإمام الذي قلدوه.

لأنهم متبعون له فيجرى عليهم ما جرى عليه. وهذا ظن كاذب

باطل بلا شك. لأن الإمام الذي قلدوه بذل جهده في تعلم الكتاب وسنة رسوله وأقوال أصحابه وفتاويهم. فقد شمر وما قصر فيما يلزم من تعلم الوحي والعمل به وطاعة اللَّه على ضوء الوحي المنزل، ومن كان هذا شأنه فهو جدير بالعذر في خطئه والأجر في اجتهاده.

وأما مقلدوه فقد تركوا النظر في كاتب اللَّه وسنة رسوله وأعرضوا عن تعلمهما إعراضاً كلياً مع يسره وسهولته ونزلوا أقوال الرجال الذين يخطئون ويصيبون منزلة الوحي المنزل من اللَّه، فأين هؤلاء من الأئمة الذين يقلدوهم؟

وهذا الفرق العظيم بينهم، وبينهم، يدل دلالة واضحة، على أنهم ليسوا مأجورين في الخطأ في تقليد أعمى إذ لا اقتداء ولا أسوة في غير الحق، وليسوا معذورين لأنهم تركوا ما يلزمهم تعلمه من أمر اللَّه ونهيه على ضوء وحيه المنزل.

والذي يجب عليهم من تعلم ذلك، هو ما تدعوهم الحاجة للعمل به، كأحكام عباداتهم ومعاملاتهم، وأغلب ذلك تدل عليه نصوص واضحة، سهلة التناول من الكتاب والسنة، والحاصل أن المعرض عن كتاب اللَّه، وسنة رسوله المفرط في تعلم دينه، مما أنزل اللَّه، وما سنه رسوله، المقدم كلام الناس على كتاب اللَّه، وسنة رسوله، لا يكون له ألبتة ما للإمام الذي لم يعرض عن كتاب اللَّه وسنة رسوله، ولم يقدم عليهما شيئاً ولم يفرط في تعلم الأمر والنهي من الكتاب والسنة، فأين هذا من هذا؟» [أضواء البيان ٧/ ٣٥٤، ٣٥٥].

فانظر إلى حالة من ترك الرواية، وتقلد الرأي وتعبد به، أنى

تكون له الراحة والاطمئنان، أعرض عن الهدى والنور، واتبع قول من يصيب ويخطىء، أليس الرأي ليل والرواية نهار؟.

قال سحنون رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قال حدثنا ابن وهب قال: قال لي مالك بن أنس وهو ينكر كثرة الجواب للمسائل يا عبد اللَّه ما علمته فقل به ودل عليه وما لم تعلم فاسكت عنه **وإياك أن تقلد للناس قلادة سوء**.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٦١].

فقد ثبت عن السلف في كراهية الفتيا بالرأي، الكثير. فاعتقادنا واعتقاد كل منصف لم يمسخ فطرته بالتقليد، أنَّ الأئمة الأعلام، رجال يعلمون ويجهلون، يصيبون ويخطئون، وقد نهوا عن تقليدهم وتقليد غيرهم، وأرشدوا أن نأخذ مما أخذوا ـ أن نأخذ بالرواية وترك أقوالهم المخالفة لها ـ.

وإن كان قد تكلموا في بعض المسائل بالرأي، لكن لم يوجبوا على أيّ أحدٍ الأخذ بها، بل قد ثبت عنهم خلاف ذلك، فقد تبرءوا ممن أخذ بأقوالهم وجعلها عياراً على كتاب اللَّه وسنَّة رسوله، يوالي ويعادي فيها، وحشاهم من ذلك، فقد ثبت عن مالك لما أفتى في مسألة طلاق ألبتة أنها ثلاث، نظر إلى أشهب قد كتبها، فقال: «امحها، أنا كلما قلت قولاً جعلتموه قرآناً*» هذا واللَّه العقل الراجح، رَحِمَهُمُ ٱللَّهُ جميعاً.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد احتج جماعة من الفقهاء وأهل النظر على من أجاز التقليد بحجج نظرية عقلية، فأحسن ما رأيت من

---

* انظر «الإحكام ٢/ ٣٢٧» لابن حزم رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

ذلك قول المزني، وأنا أورده، قال يقال لمن حكم بالتقليد: هل لك من حجة فيما حكمت به؟ فإن قال: نعم، أبطل التقليد، لأن الحجة أوجبت ذلك عنده لا التقليد، وإن قال: حكمت فيه بغير حجة، قيل له: فلم أرقت الدماء وأبحت الفروج وأتلفت الأموال وقد حرم اللَّه ذلك إلَّا بحجة؟ قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنۡ عِندَكُم مِّن سُلۡطَٰنِۢ بِهَٰذَآۚ﴾ [يونس: ٦٨] أي: من حجة بهذا؟، فإن قال: أنا أعلم أني قد أصبت وإن لم أعرف الحجة لأني قلدتُ كبيراً من العلماء وهو لا يقول إلَّا بحجة خفيت عليَّ، قيل له: إذا جاز لك تقليد معلمك لأنه لا يقول إلَّا بحجة خَفِيَتْ على علمك كما لم يقل معلمك إلَّا بحجة خفيت عليك؛ فإن قال: نعم؟ ترك تقليد مُعلِّمِهِ إلى تقليد مُعلِّم معلّمه، وكذلك من هو أعلى حتى ينتهي الأمر إلى أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وإن أَبَى ذلك نقض قوله، وقيل له: كيف يجوز تقليدَ من هو أصغرُ وأقلُّ علماً ولا يجوز تقليد من هو أكبر وأكثر علماً؟ وهذا يتناقض. فإن قال: لأن معلمي ـ وإن كان أصغر ـ فقد جمعَ علم من هو فوقه إلى علمه فهو أبصَرُ بما أخذ وأعلم بما ترك، قيل له: وكذلك من تعلم من معلِّمك فقد جمع علم معلِّمك وعلم من هو فوقه إلى علمه، فيلزمك تقليده وترك تقليد معلمك، وكذلك أنت أولى أن تقلد نفسَك من معلِّمك؛ لأنك جمعتَ علم معلمك وعلم من هو فوقه إلى علمك، فإن قلَّد قوله جعل الأصغر ومن يحدث من صغار العلماء أولى بالتقليد من أصحاب رسول اللَّه ﷺ، وكذلك الصاحب عنده يلزمه تقليد التابع، والتابع من دونه في قياس قوله، والأعلى الأدنى أبداً، وكفى بقول يؤول إلى هذا قبحاً وفساداً.» [جامع بيان العلم وفضله ص

٣٩٢، ٣٩٣ وإعلام الموقعين ٢/ ١٣٦، ١٣٧].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً في** «الجامع ص ٣٩٣، ٣٩٤»: «يقال لمن قال بالتقليد: لم قلت به، وخالفت السلف في ذلك فإنهم لم يقلدوا؟ فإن قال: قَلّدْتُ لأن كتاب اللَّه لا علم لي بتأويله، وسنة رسول اللَّه ﷺ لم أحصها، والذي قلدته قد علم ذلك فقلدت من هو أعلم مني، قيل له: أما العلماء إذا اجتمعوا على شيء من تأويل الكتاب أو حكاية سنة عن رسول اللَّه ﷺ أو اجتمع رأيهم على شيء فهو الحق لا شك فيه، ولكن قد اختلفوا فيما قلدت فيه بعضهم دون بعض، فما حجتك في تقليد بعض دون بعض، وكلُّهم عالم، ولعل الذي رغبتَ عن قوله أعلم من الذي ذهبت إلى مذهبه، فإن قال: قلدته لأني علمت أنه صواب، قيل له: علمت ذلك بدليل من كتاب أو سنةٍ أو إجماع؟ فإن قال: نعم، فقد أبطل التقليد وطولبَ بما ادعاه من الدليل وإن قال: قلدته لأنه أعلم مني، قيل له: فقلد من كان أعلم منك، فإنك تجد في ذلك خلقاً كثيراً ولا تخص من قلدته إذ علتك فيه أنه أعلم منك وتجدهم في أكثر ما ينزل بهم من السؤال مختلفين فلم قلدت أحدهم؟ فإن قال: قلدته لأنه أعلم الناس، قيل له: فهو إذاً أعلم من الصحابة، وكفى بقول مثل هذا قبحاً، وإن قال: إنما قلدت بعض الصحابة، قيل له: فما حجتك في ترك من لم تقلد منهم، ولعل من تركت قوله منهم أعلم وأفضل ممن أخذت بقوله، **على أن القول لا يصح لفضل قائله، وإنما بدلالة الدليل عليه.**

عن ابن القاسم عن مالك قال: ليس كلما قال رجل قولاً ـ وإن كان له فضل ـ يُتبع عليه؛ يقول اللَّه: ﴿ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ﴾

[الزمر: ١٨]، ...».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً** في «الجامع ص ٣٩٣»: «وقال أهل العلم والنّظر: حَدُّ العلم والتبيين وإدراك المعلوم على ما هو فيه، فمن بانَ له الشيء فقد علمه، قالوا: والمقلدُ لا علم له ولم يختلفوا في ذلك، ومن ها هنا ـ واللَّه أعلم ـ قال البحتري:

عرف العالمون فضلك بالعلم وقال الجهال بالتقليد
وأرى النَّاس مجمعين على فضلك من بين سيِّدٍ ومسُودِ»

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ تتميماً على كلام المزني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وعند أن ينتهي إلى العالم من الصحابة يقال له هذا الصحابيُّ أخذ علمه عن أعلم البشر المرسلِ من اللَّه إلى عباده، المعصوم من الخطأ في أقواله وأفعاله فتقليده أولى من تقليد الصحابيِّ الذي لم يصل إليه إلا من شعب علومه، وليس له من العصمة شيءٌ، ولم يجعل اللَّه سبحانه قوله ولا فعله ولا اجتهاده حجةً على أحد من الناس. واعلم أنه لا خلاف في أن **رأي المجتهد عند عدم الدليل إنما هو رخصة له يجوز له العمل بها عند فقد الدليل ولا يجوز لغيره العمل بها بحالٍ من الأحوال**، ولهذا نهى كبارُ الأئمة عن تقليدهم وتقليد غيرهم، وقد عرفت من تحقيق حال المقلِّدِ أنه إنما يأخذ بالرأي لا بالرواية ويتمسك بمحض الاجتهاد غير مطالب بحجة، فمن قال: إن رأيَ المجتهد يجوز لغيره التمسّكُ به ويسوَّغُ له أن يعمل به فيما كلفه اللَّه فقد جعل هذا المجتهد صاحب شرع ولم يجعل اللَّه ذلك لأحدٍ من هذه الأمة بعد نبيِّنا ﷺ ولا يتمكن كاملٌ ولا مقصِّر أن يحتجَّ على هذا بحجةٍ قطُّ، وأما مجرّدُ الدعاوى والمجازفات

في شرع اللَّه تعالى فليست بشيء ولو جازت الأمور الشرعية بمجرد الدعاوي لادَّعى من شاء ما شاء وقال من شاء بما شاء.» [إرشاد الفحول ص ٣٩٦، ٣٩٧].

قال حبر الأمة وترجمان القرآن عبد اللَّه بن عباس رضي الله عنه: «ويل للأتباع من عثرات العالم، قيل: كيف ذلك؟ قال يقول العالم شيئاً برأيه، ثم يجد من هو أعلم برسول اللَّه ﷺ منه فيترك قوله ذلك، ثم يمضي الأتباع» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١٠٤٠].

وعند ابن حزم رحمه الله: «ويل للأتباع من عثرات العالم قيل له كيف ذلك؟ قال: يقول العالم من قبل رأيه، ثم يبلغه عن النبي ﷺ فيأخذ به، وتمضي الأتباع بما سمعت.» [الإحكام ٢/ ٢٦٦].

قال الشنقيطي رحمه الله: «اعلم أنه لا يخفى علينا أن المقلدين التقليد الأعمى، يقولون: هذا الذي تدعونا إليه وتأمروننا به من العمل بالكتاب والسنة، وتقديمهما على آراء الرجال من التكليف بما لا يطاق، لأنا لا قدرة لنا على معرفة الكتاب والسنة حتى نعمل بهما، ولا يمكننا معرفة شيء من الشرع إلَّا عن طريق الإمام الذي نقلده، لأنا لم نتعلم نحن ولا آباؤنا شيئاً غير ذلك، فإذا لم نقلد إمامنا بقينا في حيرة لا نعلم شيئاً من أحكام عباداتنا ولا معاملاتنا، وتعطلت بيننا الأحكام إذ لا نعرف قضاء ولا فتوى ولا غير ذلك من الأحكام إلا عن طريق مذهب إمامنا، لأن أحكامه مدونة عندنا وهي التي نتعلمها ونتدارسها دون غيرها من الكتاب أو السنة وأقوال الصحابة ومذاهب الأئمة الآخرين.

ونحن نقول: واللَّه لقد ضيقتم واسعاً، وادعيتم العجز، وعدم

القدرة في أمر سهل، ولا شك أن الأحوال الراهنة للمقلدين التقليد الأعمى، للمذاهب المدونة تقتضي صعوبة شديدة جداً في طريق التحول من التقليد الأعمى إلى الاستضاءة بنور الوحي، وذلك إنما نشأ من شدة التفريط في تعلم الكتاب والسنة والإعراض عنهما إعراضاً كلياً يتوارثه الأبناء عن الآباء، والآباء عن الأجداد، فالداء المستحكم من مئات السنين لابد لعلاجه من زمن طويل، ونحن لا نقول: إن الجاهل بالكتاب والسنة يعمل بهما باجتهاده، بل نعوذ باللَّه من أن نقول ذلك.

ولكنا نقول: إن الكتاب والسنة يجب تعلمهما، ولا يجوز الإعراض عنهما وأن كل ما علمه المكلف منهما صحيحاً ناشئاً عن تعلم صحيح وجب عليه العمل به، **فالبلية العظمى إنما نشأت من توارث الإعراض عنهما إعراضاً كلياً اكتفاء عنهما بغيرهما. وهذا من أعظم المنكر وأشنع الباطل**، فالذي ندعو إليه هو المبادرة بالرجوع إليهما بتعلمهما أولاً ثم العمل بهما والتوبة إلى اللَّه من الإعراض عنهما، ودعوى أن تعلمهما غير مقدور عليه، لا يشك في بطلانها عاقل، ونعيذ أنفسنا وإخواننا باللَّه أن يدعوا على أنفسهم أن على قلوبهم أكنة، وفي آذانهم وقراً يمنعهم من فهم كتاب اللَّه، لأن ذلك قول الكفار لا قول المسلمين قال اللَّه تعالى: ﴿حمٓ ۝١ تَنزِيلٌ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ۝٢ كِتَٰبٌ فُصِّلَتۡ ءَايَٰتُهُۥ قُرۡءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوۡمٍ يَعۡلَمُونَ ۝٣ بَشِيرًا وَنَذِيرًا فَأَعۡرَضَ أَكۡثَرُهُمۡ فَهُمۡ لَا يَسۡمَعُونَ ۝٤ وَقَالُواْ قُلُوبُنَا فِيٓ أَكِنَّةٍ مِّمَّا تَدۡعُونَآ إِلَيۡهِ وَفِيٓ ءَاذَانِنَا وَقۡرٌ وَمِنۢ بَيۡنِنَا وَبَيۡنِكَ حِجَابٌ فَٱعۡمَلۡ إِنَّنَا عَٰمِلُونَ ۝٥﴾ [فصلت].

فاحذر يا أخي وارحم نفسك أن تقول مثل قول هؤلاء الكفرة

وكنت تسمع ربك يقول: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ ﴿١٧﴾﴾ [القمر]. ويقول: ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَـٰهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٥٨﴾﴾[الدخان]. ويقول: ﴿كِتَـٰبٌ أَنزَلْنَـٰهُ إِلَيْكَ مُبَـٰرَكٌ لِّيَدَّبَّرُوٓا۟ ءَايَـٰتِهِۦ وَلِيَتَذَكَّرَ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَـٰبِ ﴿٢٩﴾﴾ [ص]، فلا تخرج نفسك من عموم أولي الألباب الذين هم أصحاب العقول، لأنك إن فعلت ذلك اعترفت على نفسك أنك لست من جملة العقلاء، وعلى كل حال فلا يخلو المقلدون، التقليد الأعمى، من أحد الأمرين:

أحدهما: ألا يلتفتوا إلى نصح ناصح، بل يستمرون على تقليدهم الأعمى، والإعراض عن نور الوحي عمداً، وتقديم رأي الرجال عليه، **وهذا القسم منهم لا نعلم له عذراً في كتاب اللّٰه ولا سنة رسوله، ولا في قول أحد من الصحابة، ولا أحد من القرون المشهود لهم بالخير، لأن حقيقة ما هم عليه، هو الإعراض عما أنزل اللّٰه عمداً مع سهولة تعلم القدر المحتاج إليه منه، والاستغناء عنه بأقوال الأئمة، ومن كان هذا شأنه وهو تام العقل والفهم قادر على التعلم فعدم عذره كما ترى.**

الأمر الثاني: هو أن يندم المقلدون على ما كانوا عليه من التفريط في تعلم الوحي، والإعراض عن كتاب اللّٰه وسنة رسوله ﷺ، ويبادروا إلى الرجوع إلى الكتاب والسنة ويشرعوا في ذلك بجد، تائبين مما كانوا عليه من التفريط قبل ذلك، وهذا القسم على هدى من اللّٰه، وهو الذي ندعو إخواننا إليه.» [أضواء البيان ٧/ ٣٦٤ ـ ٣٦٦].

فهؤلاء ما أعرضوا عن النبع الصافي، ورضوا بالكدر، إلَّا بسبب ما أشربت قلوبهم من هذا الداء العضال، فكيف يرضى الإنسان لنفسه

أن يكون كالبهيمة تقاد، ولربما أين يوجه لا يأتي بخير، محقوا أنفسهم نعمة العقل، وأخلدوا إلى الأرض يتقلدوا الرأي، يجعلونه بمنزلة قول اللَّه ورسوله لا يتقدمون بين يديه، يزعمون أنَّ إمامهم قد أحاط بالشريعة من كل جوانبها، ويستحيل عليه الخطأ.

فهؤلاء الجهال رفعوا الأئمة رَحِمَهُمُ اللَّهُ منزلة لا تليق إلَّا بالأنبياء، بل زادوا على ذلك، حتى رفعوهم فوقهم بسبب جهلهم المفرط، والأئمة برآء من فعلهم هذا، الشنيع، فقد عرفوا قدر أنفسهم، وشنعوا على من أخذ بأقوالهم ولم يعرف من أين أتوا بها، وقالوا كلهم: نحن نقول القول اليوم ونرجع عنه غداً، فاعتقادنا فيهم أن كل شيء أخطأوا فيه، أو قالوا فيه بالرأي فهم راجعون عنه، لكمال علمهم وورعهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ، ويمضي هؤلاء الأتباع الذين تقلدوا الرأي بما هم راجعون عنه، فأنى تكون لهم النجاة وهم راكبون سفينة منكسرة، إذا غرقت غرق معها خلق كثير.

والعجب أنهم يدعون الهداية، وقد تقلدوا في أعناقهم زلل ونوادر مَن العصمة عنهم منتفية، فأيّ هداية هذه؟، واللَّه ما هو إلاَّ الضلال الذي ما بعده ضلال.

فماذا يقول الذي أفتى بالرأي وتقلده، أباح به الفروج وأخذ الأموال وسفك الدماء بين يدي اللَّه يوم القيامة، واللَّه يقول: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [الأعراف]. أليس هذا الرأي المجرد عن الدليل، أظلَم في وجه قاتل تسعة وتسعين نفساً، فأكمل بصاحبه المائة بسبب فتواه بالرأي والجهل بها، وأستبشر

وجهه وأشرق لما أفتي بالحجة.

والمكثري من الرأي المتقلدينه، قد ركنوا إلى أوهن الأشياء يتعصبون له، وهذا هو عين التعصب المذموم، الذي فصلنا فيه، وبيَّنا الفرق بينه وبين التعصب المحمود المرغب فيه إلى أقصى الحدود.

وهؤلاء إن جاءهم الدليل والحجة والبرهان، يخالف ما قاله إمامهم، قالوا: ما قال إمامنا إلَّا بعلم عن النبي ﷺ نحن نجهله، فحكَّموا الظن وأعرضوا عن الحجة، أيفعل هذا عاقل؟!

واللَّه ما يفعل هذا عاقل ذو لبٍ، إلَّا من كان به مس وظلام على قلبه، وصمم في آذانه، بسبب هذا الداء العضال، الذي فرق الأمة إلى شيع وأحزاب، كل حزب بما لديهم فرحون، ألقى الوحشة على أبناء الأمة الواحدة، صاحبة الكتاب الواحد، والقبلة الواحدة، والنبي الواحد صيرهم فرقاً وأحزاباً يتطاحنون في الذي أمروا أن ينبذوه ويطرحوه أرضاً.

فكم توجع العلماء الأفذاذ، طالبي الحجة، من هذا حق توجع، ما إن قالوا أو أفتوا بالحجة، التي تخالف ما هم عليه هؤلاء المقلدة الجهلة، نفروا منهم نفور الوحوش، وردُّوا عليهم حجتهم، وقالوا: ما قال هذا إمامنا، والذي لا يقول بقوله، فهو أفَّاك، ضال، قرن مماحك، فانظر إلى خبث فعالهم هذه، كم فيه من الشبه بالذين نبذوا الكتاب، وقد درسوا ما فيه، وتقلدوا أقوال الأحبار والرهبان، اللَّهم غفراً، وبعداً لداء أعيا العلماء والحكماء علاجه أو استئصاله.

قال المنذر بن سعيد متوجعاً من أهل عصره المالكية:

عذري من قوم يقولون كلما ... طلبت دليلاً هكذا قال مالك
فإن عدت قالوا قال سحنون مثله ... ومن لم يقل ما قاله فهو آفك
فإن زدت قالوا قال أشهب مثله ... وقد كان لا تخفى عليه المسالك
فإن قلت قال الله ضجوا وأكثروا ... وقالوا جميعاً أنت قرن مماحك
فإن قلت قد قال الرسول فقولهم ... أتت مالكاً في ترك ذاك المسالك

وقال نشوان الحميري رَحِمَهُ ٱللَّهُ متوجعاً من أهل عصره، بسبب تقليدهم وتعصبهم لإمامهم الهادي:

إذا جادلت بالقرآن خصمي ... أجاب مجادلاً بكلام يحيى
فقلت كلام ربك عنه وحي ... أتجعل قول يحيى عنه وحيا

وقال الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ديوانه:

وأقبح من كل ابتداع سمعته
وأنكاه للقلب الموفق للرشد
مذاهب من رام الخلاف لبعضها
يعض بأنياب الأساود والأسد
يصب عليه سوط ذم وغيبه
ويجفوه من قد كان يهواه عن عمد
ويعزي إليه كل ما لا يقوله
لتنقيصه عند التهامي والنجدي
فيرميه أهل الرفض بالنصب فرية
ويرميه أهل النصب بالرفض والجحد
وليس له ذنب سوى أنه غدا
يتابع قول الله في الحل والعقد
ويتبع أقوال النبي محمد
وهل غيره بالله في الشرع من يهدي

لإن عده الجهال ذنباً فحبذا
به حبذا يوم انفرادي في لحدي
على ما جعلتم أيها النَّاس ديننا
لأربعة لا شك في فضلهم عندي
هم علماء شرقاً وغرباً
ونور عيون الفضل والحق والزهد
ولكنهم كالنَّاس ليس كلامهم
دليلاً ولا تقليدهم في غد يجدي
ولا زعموا حاشاهم أن قولهم
دليل فيستهدي به كل مستهدي
بل صرحوا أنا نقابل قولهم
إذا خالف المنصوص بالقدح والرد
سلام على أهل الحديث فإنني
نشأت على حب الأحاديث من مهدي
هم بذلوا في حفظ سنَّة أحمد
وتنقيحها منهم غاية الجهد
وأعني بهم أسلاف سنَّة أحمد
أولئك في بيت القصيد هم قصدي
أولئك أمثال البخاري ومسلم
أحمد أهل الجد في العلم والجد
بحور وحاشاهم عن الجزر إنما
لهم مدد يأتي من اللَّه بالمد
رووا وارتوا من بحر علم محمد
وليست لهم تلك المذاهب من ورد
كفاهم كتاب اللَّه والسنَّة التي
كفت قبلهم صحب الرسول ذوي المجد

أأنتم بأهدى أم صحابة أحمد
وأهل الكسا هيهات ما الشوك كالورد
أولئك أهدى في الطريقة منكم
فهم قدوتي حتى أوسد في لحدي
وشتان ما بين المقلد في الهدى
ومن يقتدي والضد يعرف بالضد
فمن قلَّد النعمان أصبح شارباً
نبيذاً وفيه القول للبعض بالحد
ومن يقتدي أضحى إمام معارف
وكان أويساً في العبادة والزهد
فمقتدياً في الحقِّ كن لا مقلداً
وخل أخا التقليد في الأسر بالقد

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فانظر إلى هذه البدعة الشيطانية، التي فرقت بين أهل هذه الملة الشريفة وصيرتهم على ما تراه من التباين والتقاطع والتخالف، فلولم يكن من شؤم هذه التقليدات والمذاهب المبتدعات إلَّا مجرد هذه الفرقة بين أهل الإسلام مع كونهم أهل ملة واحدة، ونبي واحد، وكتاب واحد، لكان ذلك كافياً في كونها غير جائزة، فإن النبي ﷺ كان ينهى عن الفرقة ويرشد إلى الاجتماع، وذم المتفرقين في الدّين، حتى أنه قال في تلاوة القرآن وهو من أعظم الطاعات أنهم إذا اختلفوا تركوا التلاوة وأنهم يتلون ما دامت قلوبهم مؤتلفة وكذا ثبت ذم التفرق والاختلاف في مواضع من الكتاب العزيز معرفة فكيف يحل لعالم أن يقول بجواز التقليد الذي كان سبب فرقة أهل الإسلام وانتشار ما كان عليه من نظام والتقاطع بين أهله وإن كانوا

ذوي أرحام.» [القول المفيد ص ١٥].

قال ابن الجوزي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اعلم أن المقلد على غير ثقة فيما قلد فيه، وفي التقليد إبطال منفعة العقل لأنه إنما خلق للتأمل والتدبر، وقبيح بمن أعطى شمعة يستضيء بها أن يطفئها ويمشي في الظلمة. واعلم أن عموم أصحاب المذاهب يعظم في قلوبهم الشخص فيتبعون قوله من غير تدبر لما قال، وهذا عين الضلال، **لأن النظر ينبغي أن يكون إلى القول لا إلى القائل.**» [تلبيس إبليس ص ٤٩، ٩٥].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمصنفون في السنة جمعوا بين فساد التقليد وابطاله وبيان زلة العالم ليبينوا بذلك فساد التقليد، وأن العالم قد يزل ولابد؛ إذ ليس بمعصوم، فلا يجوز قبول كل ما يقوله، وينزل قوله منزل قول المعصوم؛ فهذا الذي ذمه كلُّ عالم على وجه الأرض، وحرموه، وذموا أهله، وهو أصل بلاء المقلدين وفتنتهم، فإنهم يقلدون العالم فيما زل فيه وفيما لم يزل فيه، وليس لهم تمييز بين ذلك، فيأخذون الدين بالخطأ ولابد فيحلون ما حرم اللَّه ويحرمون ما أحل اللَّه ويشرعون ما لم يشرع، ولابد لهم من ذلك إذ كانت العصمة منتفية عمن قلدوه، فالخطأ واقع منه ولابد. وعن ابن عمر قال قال رسول اللَّه ﷺ: «أشد ما أتخوف على أمتي ثلاث: زلة عالم، وجدال منافق بالقرآن، ودنيا تقطع أعناقكم» [ضعيف].

ومن المعلوم أن المخَوفَ في زلة العالم تقليده فيها، إذ لولا التقليد لم يخف من زلة العالم على غيره. فإذا عرف أنها زلة لم يجز له أن يتبعه فيها باتفاق المسلمين، فإنه اتباع للخطأ على عمد، ومن لم

يعرف أنها زلة فهو أعذر منه، وكلاهما مفرط فيما أمر به، وقال الشعبي: قال عمر: يفسد الزمان ثلاثة: أئمة مُضلُّون، وجدال المنافق بالقرآن، والقرآن حق، وزلة العالم. وعن ابن شهاب أن معاذاً كان يقول في مجلسه كل يوم قل ما يخطئه أن يقول ذلك، «اللَّه حكم قسط، هلك المرتابون، إن وراءكم فتناً يكثر المال ويفتح فيها القرآن حتى يقرأه المؤمن والمنافق والمرأة والصبي والأسود والأحمر، فيوشك أحدهم أن يقول قد قرأت القرآن فما أظن أن يتبعوني حتى ابتدع لهم غيره فاياكم وما ابتدع فإن كل بدعة ضلالة وإياكم وزيغة الحكيم فإن الشيطان قد يتكلم على لسان الحكيم بكلمة الضلالة، وإن المنافق قد يقول كلمة الحق، فتلقوا الحقّ عمن جاء به، فإن على الحقّ نوراً قالوا وكيف زيغة الحكيم؛ قال: هي الكلمة تروعكم وتنكرونها وتقولون ما هذه، فاحذروا زيغته ولا يصدنكم عنه فإنه يوشك أن يفيء وأن يراجع الحقّ، وأن العلم والإيمان مكانهما إلى يوم القيامة فمن ابتغاهما وجدهما.» [إعلام الموقعين ٢/ ١٣٢، ١٣٣ بتصرف].

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وشبه الحكماء زلة العالم بانكسار السفينة لأنها إذا غرقت غرق معها خلق كثير، وإذا صح وثبت أن العالم يزل ويخطىء لم يجز لأحد أن يفتي ويدين بقول لا يعرف وجهه.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٨٧].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «فإذا بطل التقليد بكل ما ذكرنا وجب التسليم للأصول التي يجب التسليم لها، وهي الكتاب والسنة وما كان في معناهما بدليل جامع يبين ذلك» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٨٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «قال اللّه تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] وقال اللّه تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٦٨﴾﴾ [يونس] وقد أجمع العلماء أن ما لم يتبين ويستيقن فليس بعلم، وإنما هو ظن، والظن لا يغني من الحقّ شيئاً، وثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث**» ولا خلاف بين أئمة الأمصار في فساد التقليد.» [جامع بيان العلم ص ٣٩٤، ٣٩٥].

ولقد أحسن أبو العتاهية حيث قال:

وما كل الظنون تكون حقاً ... ولا كل الصواب على القياس

قال العز بن عبد السلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن العجب العجيب أن الفقهاء المقلِّدين يقف أحدهم على ضعف مذهب إمامه بحيث لا يجد لضعفه مدفعاً، وهو مع ذلك يقلّده فيه، ويترك من شهد الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبه، جموداً على تقليد إمامه، **بل يتحايل لدفع ظواهر الكتاب والسنة، ويتأولها بالتأويلات البعيدة الباطلة نضالاً عن مقلده**، وقد رأيناهم يجتمعون في المجالس، فإذا ذكر لأحدهم خلاف ما وطَّن نفسه عليه تعجب غاية التعجب من غير استرواح إلى دليل لما ألفه من تقليد إمامه، حتى ظنَّ أن الحقّ منحصر في مذهب إمامه، ولو تدبّره لكان تعجبه من مذهب الإمام أولى من تعجبه من مذهب غيره، **والبحث مع هؤلاء ضائع مفضٍ إلى التقاطع والتدابر من غير فائدة تجذِبُها، وما رأيت أحداً رجع عن مذهب إمامه إذا ظهر له الحقّ في غيره؛ بل يُصِرُّ عليه مع علمه بضعفه وبعده. والأولى ترك البحث مع هؤلاء الذين إذا عجز أحدهم عن تمشية مذهب إمامه؛ قال: لعل**

إمامي وقف على دليل لم أقف عليه، ولم أهتد إليه!! ولا يعلم المسكين أن هذا مقابل بمثله، ويفضل لخصمه ما ذكره من الدليل الواضح، والبرهان اللائح، فسبحان اللَّه ما أكثر من أعمى التقليد بصره، حتى حمله على مثل ما ذكرته، **وفقنا اللَّه تعالى لأتباع الحق أينما كان، وعلى لسان من ظهر**. وأين هذا من مناظرة السلف ومشاورتهم في الأحكام، ومسارعتهم إلى اتباع الحق إذا ظهر دليل على لسان الخصم» [قواعد الأحكام ٢/ ١٠٤، ١٠٥].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «أن فرقة التقليد قد ارتكبت مخالفة أمر اللَّه وأمر رسوله وهدي أصحابه وأحوال أئمتهم، وسلكوا ضد طريق أهل العلم، أما أمر اللَّه فإنه أمر برد ما تنازع فيه المسلمون إليه وإلى رسوله، والمقلدون قالوا: إنما نرده إلى من قلّدناه؛ وأما أمر رسوله فإنه ﷺ أمَرَ عند الاختلاف بالأخذ بسنته وسنة خلفائه الراشدين المهديين، وأمر أن يتمسك بها، ويُعَضَّ عليها بالنَّواجذ، وقال المقلدون: بل عند الاختلاف نتمسك بقول من قلدناه، ونقدمه على كل ما عداه، وأما هديُ الصحابة فمن المعلوم بالضرورة أنه لم يكن فيهم شخص واحد يقلد رجلاً واحداً في جميع أقواله، ويخالف من عداه من الصحابة بحيث لا يردُّ من أقواله شيئاً، ولا يقبل من أقواله شيئاً، وهذا من أعظم البدع وأقبح الحوادث؛ وأما مخالفتهم لأئمتهم فإن الأئمة نَهَوْا عن تقليدهم وحذروا منه.

وأما سلوكهم ضد طريق أهل العلم فإن طريقَهم طلبُ أقوال العلماء وضَبطُها والنظر فيها وعرضها على القرآن والسنن الثابتة عن

رسول اللَّه ﷺ وأقوال خلفائه الراشدين، فما وافق ذلك منه قبلوه، ودانوا اللَّه به، وقضوا به، وأفتوا به، وما خالف ذلك منها لم يلتفتوا إليه، وردُّوه، وما لم يتبين لهم كان عندهم من مسائل الاجتهاد، التي غايتها أن تكون سائغة الاتباع لا واجبة الاتباع، من غير أن يلزموا بها أحداً، ولا يقولوا إنها الحقّ دون ما خالفها، هذه طريقة أهل العلم سلفاً وخلفاً، وأما هؤلاء الخلف فعكسوا الطريق، وقلبوا أوضاع الدّين، فزيَّفُوا كتاب اللَّه وسنة رسوله وأقوال خلفائه وأصحابه، فعرضوها على أقوال من قَلّدوه، فما وافقها منها قالوا لنا وانقادوا لَه مُذْعنين، وما خالف أقوال متبوعهم منها قالوا احتج الخصم بكذا وكذا، ولم يقبلوه، ولم يدينوابه. واحتال فضلاؤهم في ردها بكل ممكن، وتطلبوا لها وجود الحيل التي تردها، حتى إذا كانت موافقة لمذاهبهم وكانت تلك الوجوه بعينها قائمة فيها شنّعوا على منازعهم، وأنكروا عليه ردها بتلك الوجوه بعينها، وقالوا: لا تُرد النصوص بمثل هذا، **ومن له همة تسمو إلى اللَّه ومرضاته ونصر الحقّ الذي بعث اللَّه به رسوله أين كان ومع من كان لا يرضى لنفسه بمثل هذا المسلك الوخيم والخلق الذميم.**

إنَّ اللَّه ـ سبحانه ـ ذم الذين فرّقوا دينهم وكانوا شِيَعاً ﴿كُلُّ حِزْبِۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ٣٢﴾ [الروم] وهؤلاء هم أهل التقليد بأعيانهم، بخلاف أهل العلم؛ فإنهم وإن اختلفوا لم يفرقوا دينهم ولم يكونوا شيعاً، بل شيعة واحدة متفقة على طلب الحقّ، وإيثاره عند ظهوره، وتقديمه على كل ما سواه، فهم طائفة واحدة قد اتفقت مقاصدُهم وطريقهم، فالطريق واحد، والقصد واحد، والمقلدون بالعكس: مقاصدُهم شتى، وطرقهم

مختلفة، فليسوا مع الأئمة في القصد ولا في الطريق.

وأن اللَّه ـ سبحانه ـ ذم الذين تقطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون، والزبر: الكتب المصنفة التي رغبوا بها عن كتاب اللَّه وما بعث اللَّه به رسوله، فقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعْمَلُواْ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٥١﴾ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾﴾ [المؤمنون] فأمر تعالى الرسل بما أمر به أممهم: أن يأكلوا من الطيبات، وأن يعملوا صالحا، وأن يعبدوه وحده، وأن يطيعوا أمره وحده، وأن لا يتفرقوا في الدّين، فمضت الرسل وأتباعهم على ذلك، ممتثلين لأمر اللَّه، قابلين لرحمته، حتى نشأت خلوف قطعوا أمرهم بينهم زبراً كل حزب بما لديهم فرحون، فمن تدبر هذه الآيات ونزلها على الواقع تبين له حقيقة الحال، وعلم من أي الحزبين هو واللَّه والمستعان.»

[إعلام الموقعين ٢/ ١٥٩ـ ١٦١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «قولكم: وقد جعل اللَّه سبحانه في فطر العباد تقليد المتعلمين للمعلمين والأستاذين في جميع الصنائع والعلوم إلى الآخرة.

فجوابه: أن هذا حق لا ينكره عاقل، ولكن كيف يستلزم ذلك صحة التقليد في دين اللَّه، وقبول قول المتبوع بغير حجه توجب قبول قوله، وتقديم قوله على من هو أعلم منه، وترك الحجه لقوله، وترك أقوال أهل العلم جميعاً من السلف والخلف لقوله؟ فهل جعل اللَّه ذلك في فطرة أحدٌ من العالمين؟ ثم يقال: بل الذي فطر اللَّه عليه عباده طلب

الحجة والدليل المثبت لقول المدعي، فركز سبحانه في فطر الناس أنهم لا يقبلون قول من لم يقم الدليل على صحة قوله، ولأجل ذلك أقام اللَّه سبحانه البراهين القاطعة والحجج الساطعة والأدلة الظاهرة والآيات الباهرة على صدق رسله إقامة للحجة وقطعاً للمعذرة، هذا وهم أصدق خلقه وأعلمهم وأبرهم وأكملهم، فآتوا بالآيات والحجج والبراهين مع اعتراف أممهم لهم بأنهم أصدق الناس، فكيف يقبل قول من عاداهم بغير حجة توجب قبول قوله؟ واللَّه تعالى إنما أوجب قبول قولهم بعد قيام الحجة وظهور الآيات المستلزمة لصحة دعواهم؛ لما جعل اللَّه في فطر من الانقياد للحجة، وقبول قول صاحبها، وهذا أمر مشترك بين جميع أهل الأرض مؤمنهم وكافرهم وبرهم وفاجرهم الانقياد للحجة وتعظيم صاحبها، وإن خالفوه عناداً وبغياً فلفوات أغراضهم بالانقياد؛ ولقد أحسن القائل*:

أبن وجه قول الحقّ في قلب سامع ... ودعه فنور الحقّ يسري ويشرق
سيؤنسه رشداً وينسى نفاره ... كما نسي التوثيق من هو مطلق

ففطرة اللَّه وشرعه من أكبر الحجج على فرقة التقليد.» [إعلام الموقعين ٢/ ١٨٦، ١٨٧].

قال الإمام أبو زيد الدبوسي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان الناس في الصدر الأول ـ أعني الصحابة والتابعين والصالحين ـ يبنون أمورهم على الحجة،

---

* قلت: القائل هو الإمام الكبير ابن حزم، فلقد أنشد ذلك من الطويل لتلميذه البار به الحميدي لما سأله، ذكر ذلك في ترجمته في «جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس ص ٣٠٤».

أبن وجه قول الحقّ في نفس سامع ... ودعه فنورُ الحقّ يَسْري ويشرقُ
سيؤنسه رِفقاً فينسى نِفَارَه ... كما أُنسي القيد الموثق مُطْلَقُ

فكانوا يأخذون بالكتاب ثم السنة، ثم بأقوال مَن بعدَ رسول اللَّه ﷺ ما يصح بالحجة، فكان الرجل يأخذ بقول عمر في مسألة، ثم يخالفه بقول علي في مسألة أخرى، وقد ظهر من أصحاب أبي حنيفة أنهم وافقوه مرة، وخالفوه أخرى بحسب ما تتضح لهم الحجة، **ولم يكن المذهب في الشريعة عمرياً، ولا علوياً**، بل النسبة كانت إلى رسول اللَّه ﷺ، فكانوا قروناً أثنى عليهم رسول اللَّه ﷺ بالخير، فكانوا يرون الحجة لا علماءهم ولا نفوسهم، **فلما ذهبت التقوى عن عامة القرن الرابع، وكسلوا عن طلب الحجج، جعلوا علماءهم حجة واتبعوهم، فصار بعضهم حنفياً، وبعضهم مالكياً، وبعضهم شافعياً، ينصرون الحجة بالرجال، ويعتقدون الصحة بالميلاد على ذلك المذهب**، ثم كل قرن بعدهم اتبع عالمه كيف ما أصابه بلا تمييز، حتى تبدلت السنن بالبدع، فضل الحق بين الهوى» [تقويم الأدلة].

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «رأيُ المقلدة لمذهب إمام يزعمون أن إمامهم هو الشريعة بحيث يأنفون أن تنسب إلى أحد من العلماء فضيلة دون إمامهم، حتى إذا جاءهم من بلغ درجة الاجتهاد وتكلم في المسائل ولم يرتبط إلى إمامهم رموه بالنكير، وفوقوا إليه سهام النقد، وعدوه من الخارجين عن الجادة، والمفارقين للجماعة، من غير استدلال منهم بدليل، بل بمجرد الاعتياد العامي.» [الاعتصام ٢/ ٣٧٨].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «رأي نابتة في هذه الأزمنة أعرضوا عن النظر في العلم الذي هم أرادوا الكلام فيه والعمل بحسبه. ثم رجعوا إلى تقليد بعض الشيوخ الذين أخذوا عنهم في زمان الصبا الذي هو مظنة

لعدم التثبت من الأخذ. أو التغافل من المأخوذ عنه. ثم جعلوا أولئك الشيوخ في أعلى الدرجات الكمال ونسبوا إليهم ما نسبوا به من الخطأ، أو فهموا عنهم على غير تثبت ولا سؤال عن تحقيق المسألة المروية، وردوا جميع ما نقل عن الأولين مما هو الحق والصواب» [الاعتصام ٢/ ٣٨٠].

فانظر رحمك اللَّه، وجعلنا وإياك ممن يرى الحقّ فيتبعه ويرى الباطل فيجتنبه، إلى قبح التقليد عند سائر الأئمة والعلماء وأولي الألباب، ومن تركنا قوله أكثر، خشية الإطالة، وقد قلنا في المقدمة بالاختصار غير المخل، ويكفيك ما في كتاب اللَّه من الذّم لهذا السم القتال، وسوء منقلب من تجرعه.

أليس بسببه تبدلت الأمة اليوم الشريعة الإلهية، التي لا يأتيها باطل من بين يديها ولا من خلفها، بالقوانين الوضعية الكفرية، وكل سنة ببدعة، وكل زين بشين، فنعوذ باللَّه من منكرات الأعمال والأهواء والأدواء، فبماذا يجيب هؤلاء النَّوْكَى، الذين هم عن الصراط ناكبون، وثوب البدع والأهواء لابسون، وبمنكرات الأقوال والأعمال مستمسكون؟، إلَّا بالنظر إليك كالمغشي عليه من الموت.

وطالب الرأي المجرد عن الدليل، كحاطب ليل يحمل حزمة حطب وفيها أفعى وهو لا يدري، فمتقلد الأقوال والأعمال والاجتهادات المجردة عن الدليل، تصرعه وترديه من حيث لا يدري.

وما سلمنا أن رأينا بوادر الخير تظهر في الأمة، من الرجوع إلى التعبد بالدليل من الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة، حتى نادى بعض

الجهلة بتشدقه وشقشقته، والذي يعد مناصراً قوياً للتصوف والصوفية على الطريقة الأشعرية، نادى ببدعة التعصب المذهبي بأعلى صوت، ووقف أمام دعاة الاجتهاد ونبذ التقليد، ورَد عليهم بردود مهينة، ومنها: «اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية»، و«السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي»، أتراه عقل نداءات الرحمن، والآيات التي تندد بقبح التقليد وسوء منقلب أصحابه.

ما نظن ذلك، لأن كما قيل: حبك للشيء يعمي ويصم، أو من أحب شيئاً استعبده، وهذا منتصر للطريقة الأشعرية والوجد الصوفي، فكيف يظهر له قبح فعاله! «وفساد الرأي، والإثم والعار؛ لا يعلم قُبحها إلَّا من كان خارجاً عنها، وليس يراه من كان داخلاً فيها... وجودة الرأي، والفضائل، وعملُ الآخرة؛ لا يعرف فضلها إلَّا من كان من أهلها، ولا يعرفه من لم يكن من أهلها.» [الأخلاق والسير ص ٩٨ لابن حزم].

وقد رد عليه العلماء، فكشفوا عوار مذهبه، وسوء عمله.

والآخر الذي سفه الأئمة الأعلام ونبزهم، ومنهم الإمام الذهبي، رماهم بالباطل زوراً وبهتاناً، وسمّاهم شواذ الأمة.

يقول الطحان في الشذوذ التي أصاب الأمة في هذا الزمان كما يراه لتعصبه: «وهذا الشذوذ يتمثل في دعوات تجديدية تتمثل إلى العودة إلى الكتاب والسنَّة، ونبذ مذاهب الأئمة الأربعة المتبعة.».

يقول فيمن تمثل ببيت الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

العلم قال الله قال رسوله — والنص والاجماع فاداب فيه

وحذار من نصب الخلاف سفاهة — بين الرسول وبين قول فقيه

«وأنا أقول لهذا المخرف الضال؛ على رسلك وتأمل قولك ولا تتكلم بالباطل، وإذا زينت لنفسك الباطل فلن يتزين لنا باطلك إذا خالفت أئمتنا، وجعلت خلافك بينهم خلافاً بين ربنا وأئمتنا، واللَّه ما حالك إلَّا كحال القسس والباباوات.

ويقول: وأنت لا تدعو إلى اتباع نصوص الكتاب والسنَّة ولكنك تدعو إلى اتباعك، وتجعل نفسك بمنزلة اللَّه إن ذلك ضلال ضلال، وليس بين الفقهاء وبين رب الأرض والسماء مخالفة.

ويقول: وما هذه الدعوة إلَّا دعوة لاتباعهم وتقليدهم بالباطل والعدوان، لا دعوة إلى دعوات تجديدية.

ويقول: وإذا كان ينتسبون زوراً وبهتاناً إلى السلفية، فواللَّه لا سلف لهم إلَّا الخوارج.» ا.هـ كلامه من شريط «الصوم جنة» الوجه الثاني.

أيقول هذا عاقل!، فجموده على المذهب الحنفي، حمله على هذه المحامل، بأن وصف دعاة النبع الصافي، المتعبدون بالدليل هذه الأوصاف التي ينكرها من كان له مسكة عقل، أفبهذا أمره ربه؟ وهو يقول: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَۗ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ٣﴾ [الأعراف].

وهو يدعو إلى الانتساب إلى مذهب من مذاهب الأئمة الفقهاء، والتقيد بها والتعصب لها، وعجباً أنه يسمي ذلك خلق حميد وهدي رشيد؛ وما بعد ذلك إلَّا الضلال البعيد.

«فنعوذ باللَّه من الحور بعد الكور ومن الضلالة بعد الهدى ومن

الرجوع عن الحقّ والعلم إلى الجهالة والعمى.» [الإبانة ١/ ١٩٢].

ولقد أحسن القائل إذ يقول:

ومهما تكن عند امرىءٍ من خليقة ... وإن خالها تخفى على الناس تعلم

فنقول لك ولصاحبك ومن كان على ما أنتما عليه، من جمود وتعصب مذهبي، لابد لأهل البدع والأهواء أن ينقطع ذكرهم وينبتر، وهذه قاعدة ثابتة بالقرآن والسنَّة وأقوال سلف الأمة، ومن تدبر قصص القرآن يجد ذلك، ومن علم سِير المبتدعة كالخوارج والمعتزلة والرافضة ودعاة المذهبية والتعصب لها و... يرى كيف انقطع دابرهم وانبتر، والعاقبة للتقوى.

قيل لأبي بكر بن عياش رَحِمَهُ اللَّهُ إن بالمسجد قوماً يجلسون ويجلس إليهم، فقال: «من جلس للناس، جلس الناس إليه، ولكن أهل السنَّة يموتون، ويحيى ذكرهم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكرهم؛ لأن أهل السنَّة أحيوا ما جاء به الرسول ﷺ فكان لهم نصيب من قوله: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾﴾ [الشرح] وأهل البدعة شنؤوا ما جاء به الرسول ﷺ، فكان لهم نصيب من قوله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿٣﴾﴾ [الكوثر].» [مجموع الفتاوى ١٦/ ٢٩٢ والتفسير الكبير ٧/ ٤٦، ٤٧ لابن تيمية].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالحذر الحذر أيها الرجل من أن تكره شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ، أو ترده لأجل هواك، أو انتصاراً لمذهبك، أو لشيخك، أو لأجل اشتغالك بالشهوات، أو بالدنيا، فإن اللَّه لم يوجب على أحد طاعة أحد إلَّا طاعة رسوله، والأخذ بما جاء به، بحيث لو خالف العبد جميع الخلق، واتبع الرسول ما سأله اللَّه عن مخالفة أحد

فإن من يطيع أو يطاع إنما يطاع تبعاً للرسول، وإلَّا لو أمر بخلاف ما أمر به الرسول ما أطيع، فاعلم ذلك واسمع، وأطع واتبع، ولا تبتدع، تكن أبتر مردوداً عليك عملك، بل لا خير في عمل أبتر من الأتباع ولا خير في عامله.» [التفسير الكبير ٧/ ٤٦، ٤٧].

هكذا نقول لكل من عاند وأصَّر على ما هو عليه من الابتداع والافتراق، يوالي ويعادي في الرأي، ويسفه من خالفه بالحجة والبرهان، فمصيره الزيغ والخسران، ومن تأمل حال هؤلاء يجدهم دخلاء على العلوم وهم ليسوا من أهلها، وإذا نعقوا استجاب لهم الرَعاع.

«**ولا آفة أضرّ على العلوم وأهلها من الدُّخلاء فيها؛ وهم من غير أهلها، فإنَّهم يجهلون ويظنون أنهم يعلمون، ويُفسدون ويُقدِّرون أنهم يصلحون.**» [الأخلاق والسير ص ٩١ لابن حزم].

فيا من تلبس بهذا الخلق الذميم، إطرحه أرضاً وانظر فيما حررت لك، إن كان لك مسكة عقل وبقية من انصاف، يتبين لك قبح التقليد، ونعيق أصحابه وسوء منقلبهم، بالأصلين السلفين، الفطرة والشرع.

فإذا انقشعت عنك سحابته فاحمد اللَّه أولاً، واعلم أنه أصلٌ فاسدٌ وحجة مبيرة، وأصل من أصول الكفر، كما قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه القيم «مسائل الجاهلية» وجميع الأئمة من قبله، سواء كان التقليد في «**الاعتقاد**» كما هو حال الروافض ـ الشيعة الإمامية اليوم ـ وأرباب المقالات الفلسفية، أو التقليد في «**المسائل الفقهية**»، لأنه كفر بنعمة العقل والتدبر التي وهبها اللَّه لنا وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلا.

أرشدنا إلى التدبر والتفكر في آياته الكونية والشرعية وضرب لنا الأمثال لأجل الفهم، فأنت لو علمت حين سئل الأعرابي وهو رجل عامي من عوام المسلمين، فقيل له: بما تعرف ربك؟.

فقال: «البعرة تدل على البعير، والأثر يدل على المسير، وسماء ذات أبراج وأرض ذات فجاج ألا تدل على السميع البصير».

فسبحان اللَّه ياله من جواب! لو سئل به أرباب المقالات الفلسفية والطرق الكلامية الذين أفسدوا عقولهم، ومحقوا أنفسهم من تلك النعمة التي أنعم اللَّه بها على عباده، أخلدوا إلى الأرض، وتقلدوا أفكار ومقالات لم يُحكموا فيها عقولهم، لذهلوا ولم يهتدوا إلى جواب، فإن هذا الأعرابي حين سئل لم يقل قال الإمام الفلاني أو العالم الفلاني كذا، كما يقوله عامة المقلدة سواء كان في الاعتقاد أي: «**الأحكام العلمية**» **أو** «**العملية**»، بل أجاب بما وهبه اللَّه من فكر وعقل صحيح، وفطرة سليمة لم تشوبها شائبة، فأجاب بما يثلج الصدور ولا يدع مجالا للشك بعد هذا.

قال الأوزاعي ثنا حسان بن عطية أن أبا الدرداء كا ن يقول: «لن تزالوا بخير ما أحببتم خياركم وما قيل فيكم الحقّ فعرفتموه فإن عارفه كفاعله».

وقال ابن وهب عن مالك سمعت ربيعة يقول: «ليس الذي يقول الخير ويفعله بخير من الذي يسمعه ويقبله قال مالك: وقال ذلك للثناء على عمر بن الخطاب ما كان بأعلمنا ولكنه أسرعنا رجوعاً إذا سمع الحقّ.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤٦٣].

رحم اللَّه القائل:

لقد بان للنَّاس الهدي غير أنهم غدوا بجلابيب الهوى قد تجلببوا

واحذر أيها الناظر فيما كتبت، من قوله ـ تعالى ـ: ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَىٰهُمْ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ ﴾ [التوبة: ١١٥] وإليك بقاعدة إحفظها واجعلها أصلاً في معرفة الحقّ من الباطل حتى تلزمه وتتعبد به، ولا يضرك ولو خالفت كل الخلق، لأنَّ الحقّ ما زال أهله قليلون، وهم أكثرون عند اللَّه يوم القيامة وحجته على خلقه وإن قلوا.

«جعلنا اللَّه وإياك ممن يحيي به الحقّ والسنن ويموت به الباطل والبدع ويستضيء بنور علمه أهل زمانه ويقوي قلوب المؤمنين من إخوانه.» [الإبانة ١/ ٢٠٣].

قال الأمير عبد القادر الحسني الجزائري في مقدمة كتابه «ذكرى العاقل وتنبيه الغافل» ما نصُّه: «إعلموا أنه يَلْزَمُ العاقل أن ينظر في القول ولا ينظر إلى قائله، فإن كان القول حقاً قبله، سواء كان قائله معروفاً بالحق أو الباطل، فإن الذهب يستخرج من التراب والنرجس من البصل والترياق من الحيات، ويجتنى الورد من الشوك؛ **فالعاقل يعرف الرجال بالحقّ، ولا يعرف الحقّ بالرجال**، والكلمة من الحكمة ضالة العاقل، يأخذها من عند كل من وجدها عنده، سواء كان حقيراً أو جليلا. وأقلّ درجات العالم أن يتميز عن العامّي بأمور، منها: أنه لا يعاف العسل إذا وجده في محجمة الحجام، ويعرف أن الدم قذر لا لكونه في المحجمة ولكنه قذر في ذاته، فإذا عدمت هذه الصفة في

العسل فكونه في ظرف الدم المستقذر لا يُكسبُه تلك الصفة، ولا يجب نفرةً عنه. **وهذا وهم باطل غَلَبَ على أكثر الناس، فمهما نُسِبَ كلامٌ إلى قائلٍ حَسُنَ اعتقادُهُم فيه قَبِلوه، وإن كان القولُ باطلاً؛ وإن نُسِبَ القول إلى من ساء فيه اعتقادُهُم ردُّوه، وإن كان حقاً. ودائما يعرفون الحقّ بالرجال، ولا يعرفون الرجال بالحقّ؛ وهذا غاية الجهل والخُسران.** فالمحتاج إلى التِّرياق إذا هَرَبَتْ نفسه منه، حيث علم أنه مستخرج من حية، جاهلٌ، فيلزم تنبيهُهُ على أن نفرَتُه جهل محض، وهو سبب حرمانه من الفائدة التي هي مطلوبة، فإن العالم هو الذي يَسْهُلُ عليه إدراك الفرق بين الصدق والكذب في الأقوال، وبين الحقّ والباطل في الاعتقادات، وبين الجميل والقبيح في الأفعال، لا بأن يكون ملتبساً عليه الحق بالباطل، والكذب بالصدق، والجميل بالقبيح، ويصير يتبع غيره ويقلده فيما يعتقد وفيما يقول، فإن هذه ما هي إلَّا صفات الجهال، والمُتَّبِعُونَ من الناس على قسمين:

قسم **عالم مُسْعِدٌ لنفسه ومُسْعِدٌ لغيره، وهو الذي عرف الحقّ بالدليل لا بالتقليد، دعا الناس إلى معرفة الحقّ بالدليل، لا بأن يقلدوه؛ وقسم مهلك لنفسه، ومهلك لغيره، وهو الذي قلَّد آباءه وأجداده فيما يعتقدون ويستحسنون، وترك النظر بعقله ودعا الناس لتقليده، والأعمى لا يصح أن يقود العميان،** وإن كان تقليد الرجال مذموماً، غير مَرْضِيٍّ في الاعتقادات، فتقليد الكتب أولى وأحرى بالذم، **وإن بهيمةً تُقَادُ، أفضل من مقلد ينقاد،** وإن أقوال العلماء والمتدينين متضادّة متخالفة في الأكثر، واختيار واحد منها واتباعه بلا دليل باطل، لأنه ترجيح بلا

مرجح، فيكون معارَضاً بمثله.

وكل إنسان من حيث هو إنسان، فهو مستعد لادراك الحقائق على ما هي عليه، لأن القلب هو الذي هو محل العلم بالاضافة إلى حقائق الأشياء، كالمرآة بالاضافة إلى صور المتلونات، تظهر فيها كلها على التعاقب، لكن المرآة قد لا تنكشف فيها الصور لأسباب:

أحدها: نقصان صورتها، كجوهر الحديد قبل أن يُدَوّر ويُشَكَّل ويُصْقَل.

والثاني: لخَبيثِهِ وصَدئِهِ، وإن كان تامّ الشكل.

والثالث: لكونه غير مقابل للجهة التي فيها الصورة، كما إذا كانت الصورة وراء المرآة.

والرابع: لحجابٍ مرسلٍ بين المرآة والصورة.

والخامس: للجهل بالجهة التي فيها الصورة المطلوبة، حتى يتعذر بسببه أن يحاذي به الصورة ووجهتها.

فكذلك القلب مرآة مستعدة لأن تنجلي فيها صور المعلومات كلها، وإن خلت القلوب عن العلوم التي خلت عنها لهذه الأسباب الخمسة:

أولها: نقصان في ذات القلب، كقلب الصبيّ، فإنه لا تنجلي له المعلومات لنقصانه.

والثاني: لكدورات الأشغال الدنوية، والخَبَثُ الذي يتراكم على وجه القلب منها، فالاقبال على طلب كشف حقائق الأشياء، والإعراض عن الاشياء الشاغلة القاطعة هو الذي يجلو القلب ويُصَفّيه.

والثالث: أن يكون معدولا به عن جهة الحقيقة المطلوبة.

والرابع: الحجاب، فإن العقل المتجرد للفكر في حقيقة من الحقائق، ربما لا تنكشف له، **لكونه محجوباً باعتقاد سبق إلى القلب وقت الصِّبا، على طريق التقليد، والقبول بحسن الظن**، فإن ذلك يحول بين القلب والوصول إلى الحقّ، ويمنع أن ينكشف في القلب غير ما تلقّاه بالتقليد، **وهذا حجاب عظيم حجب أكثر الخلق عن الوصول إلى الحق، لأنهم محجوبون باعتقادات تقليدية رخست في نفوسهم وجمدت عليها قلوبهم**.

والخامس: الجهل بالجهة التي يقع فيها العثور على المطلوب، فإن الطالب لشيءٍ ليس يمكنه أن يحصّله إلَّا بالتذكر للعلوم التي تناسب مطلوبه، حتى إذا تذكرها ورتّبها في نفسه ترتيباً مخصوصاً يعرفه العلماء، فعند ذلك يكون قد صادف جهة المطلوب، فتظهر حقيقة المطلوب لقلبه، فإن العلوم المطلوبة التي ليست فطرية، لا تصاد إلَّا بشبكة العلوم الحاصلة، بل كل علم إلَّا عن علمين سابقين، يَأْتَلِفَانِ ويزْدَوِجَانِ على وجه مخصوص، فيحصل من ازدواجهما علم ثالث على مثال حصول النَّتاج من ازدواج الفحل والأنثى؛ ثم كما أن من أراد أن يستنتج فرساً لم يمكنه ذلك من حمار وبعير، بل من أصل مخصوص من الخيل: الذكر والأنثى، وذلك إذا وقع بينها ازدواج مخصوص، فكذلك كل علم فله أصلان مخصوصان، وبينهما طريق مخصوص في الازدواج، يحصل من ازدواجهما العلم المطلوب. فالجهل بتلك الأصول، وبكيفية لازدواج، هو المانع من العلم، ومثاله ما ذكرناه من الجهل بالجهة التي

الصورة فيها» انتهى ملخصاً [قواعد التحديث للقاسمي ص ٣٧٢ ـ ٣٧٤].

فيا لها من وصية لمن تدبرها ووعاها، ووقف على فحواها، ورعاها حق رعايتها، ذلك لمن تدبر وكان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

فبهذا تعلم أن إبطال التقليد إن لم يكن إجماعاً، فهو قول الجمهور، نسأل اللَّه أن يعصمنا من أن نقلد أحداً ديننا، لأنَّ التقليد جهل وليس بعلم، وهو سبب هالك الأمم السالفة، عندما أعرضوا عن الحجة والبرهان، وحكّموا أراء ساداتهم ومشايخهم فضلوا وأضلوا عن سواء السبيل.

ومن أراد النجاة فعليه أن يسلك سبيل سلف الأمة، وأن يأخذ مما أخذوا، فلقد وسعهم الاتباع وعدم الابتداع، **فمن لا يرضى بما وسعهم فلا وسَّع اللَّه عليه،** نسأل اللَّه الحفظ والسلامة من هذا الداء وعدم ملازمة الدواء.

واسمع أيها المقلد سواء كنت حزبياً أو صوفياً أو خارجياً أو معتزلياً أو أشعرياً أو...، ويا من تلبس ببعض البدع والشبهات!، أو اتبع كل ناعق ليعرف الحقّ به، ولا يعرف الرجال بالحقّ، ويا من يقول أنا من الناس إن أحسنوا أحسنت وإن أساءوا أسأت، إعقل هذا واحفظه، إن كان في قلبك مسكة عقل، واذكر وقوفك بين يدي خالقك، الذي أمرك بالاتباع وعدم الابتداع، وبأن تسمع القول فتتبع أحسنه بالحجة والبرهان، لا برأي فلان، فبماذا يكون جوابك؟.

«هذا إن كنت مقتصراً في التقليد على ما تدعوا إليه حاجتك مما

يتعلق به أمر عبادتك ومعاملتك، **أما إذا كنت مع كونك في هذه الرتبة الساقطة مرشحاً نفسك لفتيا السائلين وللقضاء بين المتخاصمين، فاعلم أنك ممتحن وممتحن بك، ومبتلى ومبتلى بك،** لأن تريق الدماء بأحكامك وتنقل الأملاك والحقوق من أهلها، وتحلل الحرام وتحرم الحلال وتقول على اللَّه ما لم يقل غير مستند إلى كتاب اللَّه وسنَّة رسوله ﷺ بل بشيء لا تدري أحق هو أم باطل باعترافك على نفسك بأنك كذلك فما يكون جوابك بين يدي اللَّه، وأنت لا تعرف ما أنزل اللَّه على الوجه الذي يراد به.

وأمرهم أن يحكموا بالحقّ وأنت لا تدري الحقّ، وإنما سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، وأمرهم أن يحكموا بينهم بالعدل وأنت لا تدري العدل من الجور، لأن العدل هو ما وافق ما شرعه اللَّه والجور ما خالفه، فهذه الأوامر لم تتناول مثلك بل المأمور بها غيرك، فكيف قمت بشيء لم تأمر به ولا ندبت إليه، وكيف أقدمت على أصول في الحكم بغير ما أنزل اللَّه حتى تكون ممن قال فيه: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴿٤٤﴾﴾ - ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٤٥﴾﴾ - ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَٰسِقُونَ ﴿٤٧﴾﴾ [المائدة].

فهذه الآيات الكريمة متناولة لكل من لم يحكم بما أنزل اللَّه، فإنك لا تدعي أنك حكمت بما أنزل اللَّه، بل تقر بأنك حكمت بقول العالم الفلاني ولا تدري هل ذلك الحكم الذي حكم به هل هو من محض رأيه أم من المسائل التي استدل عليها بالدليل ثم لا تدري أهو

أصاب في الاستدلال أم أخطأ، وهل أخذ بالدليل القوي أم الضعيف، فانظر يا مسكين ما صنعت بنفسك فإنك لم يكن جهلك مقصوراً عليك بل جهلت على عباد اللّه فأرقت الدماء وأقمت الحدود وهتكت الحرم بما لا تدري، **فقبح اللّه الجهل ولا سيما إذا جعله صاحبه شرعاً وديناً له وللمسلمين، فإنه طاغوت عند التحقيق، وإن ستر من التلبيس بستر رقيق**» [القول المفيد للشوكاني ص ٤٦ ـ ٤٧].

قال بن معدان:*

وكل ساع بغير علم **فرشده غير مستبان**
والعلم حق له ضياء **في القلب والعقل واللسان**

وقال أبو العتاهية:*

رأيت الحق لا يخفى **ولا تخفى شواكله**
لعمرك ما استوى في **الأمر عالمه وجاهله**

وله أيضاً:*

إذا اتضح الصواب فلا تدعه **فإنك كلما ذقت الصوابا**
وجدت له على اللهوات بردا **كبرد الماء حين صفا وطابا**
وليس بحاكم من لايبالي **أأخطأ في الحكومة أم أصابا**

* انظر «جامع بيان العلم وفضله ص ٤٦٢، ٤٦٣» و«ديوان أبي العتاهية ص ١٦ و١٩٤، ١٩٥».

الباب الثاني

التنكيل

على ما عند أهل البدع والافتراق من أباطيل

تمهيد

اعلم رحمك اللَّه، لقد اقتضت الحكمة الإلهية، أن تحذو هذه الأمة حذو بني إسرائيل في الافتراق والاختلاف إلى شيع وأحزاب، فلقد قص اللَّه علينا أخبار الأمم المفترقة، بسبب «البغي» و«الحسد»، وعصيان رسلهم، واتخاذ الشيطان ناصحاً ووليّاً، فسول لهم وأملى لهم، وزين لهم الباطل، فخسروا دنياهم وآخرتهم وكانوا قوماً بورا قال اللَّه تعالى: ﴿فَٱقْصُصِ ٱلْقَصَصَ لَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿١٧٦﴾﴾ [الأعراف].

وأخبرنا اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ أنَّ ذرء جهنم هم الغافلون، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ ٱلْجِنِّ وَٱلْإِنسِ ۖ لَهُمْ قُلُوبٌ لَّا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَّا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ ءَاذَانٌ لَّا يَسْمَعُونَ بِهَآ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ كَٱلْأَنْعَٰمِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْغَٰفِلُونَ ﴿١٧٩﴾﴾ [الأعراف] فهؤلاء لا عقلوا ولا بصروا ولا سمعوا، فأنى يتذكروا! لأنَّ من عقل تذكر، ومن تذكر اتقى، فهذا المصير المشؤوم جراء عصيان رسلهم والنزوح عن الجادة.

فحذرنا اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ من هذا المصير، و**قَالَ**: ﴿لَقَدْ كَانَ فِى قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِّأُو۟لِى ٱلْأَلْبَٰبِ ۗ﴾ [يوسف: ١١١]، وأمرنا أن نعقل ما جاء به الرسول ﷺ، وإذا عقلنا تذكرنا، وإذا تذكرنا اتقينا، وإلَّا أصابنا ما أصابهم، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّۦنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ

ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَا ٱخۡتَلَفُواْ فِيهِ مِنَ ٱلۡحَقِّ بِإِذۡنِهِۦۗ وَٱللَّهُ يَهۡدِي مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٍ ﴿٢١٣﴾ [البقرة].

وقَالَ تعَالَىٰ: ﴿تِلۡكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلۡنَا بَعۡضَهُمۡ عَلَىٰ بَعۡضٖۘ مِّنۡهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُۖ وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖۚ وَءَاتَيۡنَا عِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ ٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَيَّدۡنَٰهُ بِرُوحِ ٱلۡقُدُسِۗ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلَ ٱلَّذِينَ مِنۢ بَعۡدِهِم مِّنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَتۡهُمُ ٱلۡبَيِّنَٰتُ وَلَٰكِنِ ٱخۡتَلَفُواْ فَمِنۡهُم مَّنۡ ءَامَنَ وَمِنۡهُم مَّن كَفَرَۚ وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ مَا ٱقۡتَتَلُواْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَفۡعَلُ مَا يُرِيدُ ﴿٢٥٣﴾ [البقرة].

وقَالَ تعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ وَمَا ٱخۡتَلَفَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡكِتَٰبَ إِلَّا مِنۢ بَعۡدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُ بَغۡيَۢا بَيۡنَهُمۡۗ وَمَن يَكۡفُرۡ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَرِيعُ ٱلۡحِسَابِ ﴿١٩﴾ [آل عمران].

وقَالَ تعَالَىٰ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ إِنَّمَآ أَمۡرُهُمۡ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفۡعَلُونَ ﴿١٥٩﴾ [الأنعام].

وقَالَ تعَالَىٰ: ﴿وَلَقَدۡ بَوَّأۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مُبَوَّأَ صِدۡقٖ وَرَزَقۡنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ فَمَا ٱخۡتَلَفُواْ حَتَّىٰ جَآءَهُمُ ٱلۡعِلۡمُۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقۡضِي بَيۡنَهُمۡ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخۡتَلِفُونَ ﴿٩٣﴾ [يونس].

وقَالَ تعَالَىٰ: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ ذَٰلِكُمۡ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ﴿١٥٣﴾ [الأنعام].

وقَالَ تعَالَىٰ: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلۡمُشۡرِكِينَ مَا تَدۡعُوهُمۡ إِلَيۡهِۚ ٱللَّهُ يَجۡتَبِيٓ إِلَيۡهِ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِيٓ إِلَيۡهِ مَن

يُنِيبُ ﴿١٣﴾ [الشورى].

وقال تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الروم]، أيُّ إعذار وإنذار أبلغ من هذا!.

قال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا نبأ قوم فضلهم اللَّه وعلمهم وبصرهم ورفعهم ومنع ذلك آخرين إصرارهم على البغي عليهم والحسد لهم إلى مخالفتهم وعداوتهم ومحاربتهم فاستنكفوا أن يكونوا لأهل الحقّ تابعين وبأهل العلم مقتدين فصاروا أئمة مضلين ورؤساء في الالحاد متبوعين رجوعاً عن الحق وطلب الرياسة وحباً للاتباع والاعتقاد. والناس في زماننا هذا أسراب كالطير يتبع بعضهم بعضاً لو ظهر لهم من يدعي النبوة مع علمهم بأن رسول اللَّه ﷺ خاتم الأنبياء، أو من يدعي الربوبية، لوجد على ذلك أتباعاً وأشياعاً.» [الإبانة ١/ ٢٧٢].

فلقد أمرنا ربنا بالاجتماع والائتلاف، وحذرنا الافتراق والاختلاف، فقد ذمه، وبيَّن سوء منقلب أصحابه، بأنهم مسودة الوجوه **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦].

قال حبر الأمة عبد اللَّه بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «تبيض وجوه أهل السنَّة والجماعة، وتسود وجوه أهل البدع والضلالة.» [تفسير ابن كثير ١/ ٥١٨ والدر المنثور ٢/ ١١٢].

فما كان اسوداد وجوههم يوم القيامة، إلَّا باسوداد أعمالهم في الدنيا، سببه الافتراق والاختلاف، شاقوا الرسول، وتولوا عن سبيل

المؤمنين، فالمحجة البيضاء تركة نبينا الكريم صلوات اللَّه وسلامه عليه، لم يرضوا بها بلسان الحال أو المقال، فابتدعوا في التنزيل وضلوا عن السبيل، وظنوا أنهم مهتدون **قَالَ تَعَالَى**: ﴿**إِنَّهُمُ ٱتَّخَذُوا۟ ٱلشَّيَٰطِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ** ﴿٣٠﴾﴾ [الأعراف]، فنعوذ بالرحمن من تولي شيطان.

فأهل البدع والأهواء والافتراق، لم تقنع قلوبهم بالتنزيل، بسبب فساد قوتهم «العلمية» و«العملية»، فركبوا المزالق والمهالك ببغيهم وحسدهم، واستنكفوا أن يكونوا للحق تابعين.

قال رسول اللَّه ﷺ: «**دب فيكم داء الأمم الحسد والبغضاء**» [تحفة الأشراف ٣/ ١٨٧ والسلسلة الصحيحة ١/ ٤].

ويكفي أنَّ الحسد ركن من أركان الكفر، ضل به إبليس اللعين حيث قال: ﴿**قَالَ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْهُ خَلَقْتَنِى مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُۥ مِن طِينٍ** ﴿١٢﴾﴾ [الأعراف]، فأهل الكتاب حسدوا النبي ﷺ وحزبه، وأهل البدع والافتراق أغشى الحسد والكبر والشهوة والغضب أبصارهم وأصم آذانهم وأقفل على قلوبهم، ولهذا حرّم اللَّه الفواحش والإثم والبغي تحريماً مطلقاً.

قَالَ تَعَالَى: ﴿ **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّىَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلْإِثْمَ وَٱلْبَغْىَ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ** ﴾ [الأعراف: ٣٣]، «فالفواحش متعلقة بالشهوة، والبغي بغير الحق يتعلق بالغضب» [الجواب الصحيح ٦/ ٣٣ لابن تيمية].

فذهب أهل الفرقة والاختلاف، يستحسنون البدع والأهواء لما فسدت قوتهم «العلمية» و«العملية»، فقالوا في اللَّه وعلى اللَّه وفي كتاب اللَّه، بالكذب والافتراء، فألحدوا بسبب مرض الشبهة والشهوة،

واستنكفوا عن العلم والدخول من بابه، وأخذه من أصحابه، فعن الحقّ رجعوا ومن بعد البيان اختلفوا، ببغيهم وحسدهم، فخرجوا عن السبيل واتبعوا السبل المتشعبة والمتفرقة، فاستحسنوها وزينها لهم الشيطان حباً للإتباع، فكان مصيرهم مشؤوماً، **قَالَ تعَالَىٰ:** ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف].

ثم أنَّ هذا الضلال والاختلاف والافتراق لابد منه، فلقد قضى اللَّه بإرادته الكونية التي تستلزم تحقق المراد، أن يكون فريق في الجنة وفريق في السعير، فريقاً هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة، ولذلك خلقهم، **قَالَ تعَالَىٰ:** ﴿قُلْ أَمَرَ رَبِّى بِٱلْقِسْطِ ۖ وَأَقِيمُوا۟ وُجُوهَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَٱدْعُوهُ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ۚ كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَٰلَةُ ۗ﴾ [الأعراف: ٣٠].

و**قَالَ تعَالَىٰ:** ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً ۖ وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ ۗ وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ [هود].

وقال ﷺ: «**إنَّ اللَّهَ ـ عز وجل ـ خلق خلقه في ظُلمةٍ، فألقى عليهم مِن نُورِه؛ فمَن أصابَهُ مِن ذلك النُّور اهتدى، ومن أخطأَهُ ضلَّ، فَلذلك أقول: جفَّ القلمُ على علم اللَّهِ**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٦٤٢].

وعن عبد اللَّه بن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لتركبن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر، وذراعاً بذراع، وباعاً بباع، حتى لو أن أحدهم دخل جحر ضب دخلتم، وحتى لو أن أحدهم ضاجع أمه**

بالطريق لفعلتم» [السلسلة الصحيحة رقم ١٣٤٨].

وعن أبي هريرة؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**لَتتَّبعُن سُنَّةَ مَن كان قبلكم، باعاً ببَاعٍ، وذراعاً بذراعٍ، وشبراً بشبر، حَتَّى لو دخلوا في جُحرِ ضَبٍّ؛ لدخلتم فيه**، قَالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اليهودُ والنَّصَارى؟ **قَال: فمن إذاً؟**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٤٣].

وعن عوف بن مالك قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة؛ فواحدة في الجنة، وسبعون في النَّار، وافترقت النصارى على ثِنْتَين وسبعين فرقةً، فإحدى وسبعون في النَّار، وَوَاحدةٌ في الجنَّة، والذي نفسُ محمدٍ بيده! لتفترقنَّ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعين فرقةً، واحدةٌ في الجنَّة وَثِنْتَانِ وسبعون في النَّار** قيل: يا رسول اللَّه! من هم؟ **قال: الجماعة.**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٤١ و السلسلة الصحيحة رقم ١٤٩٢].

عن عبد اللَّه بن عمرو، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ليأتين على أمَّتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النَّعل بالنَّعل، حتَّى إن كان منهم من أتى أمَّهُ علانيةً؛ لكان في أمَّتي من يصنع ذلك، وإنَّ بني إسرائيل تفرَّقت على ثِنْتَيْنِ وسبعين ملَّةً، وتفترقُ أمَّتي على ثلاثٍ وسبعين ملَّةً كُلُّهُم في النَّار؛ إلَّا ملَّةً واحدةً**، قالوا: ومن هي يا رسول اللَّه؟! **قال: ما أنا عليه وأصحابي**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٦٤١].

وفريق السعير والضلال والاختلاف والافتراق نعوذ باللَّه منه، لا عقل لهم ولا سمع ولا بصر، بالرغم من أنَّ لهم قلوب وأبصار وآذان، لكن معطلة عن وظائفها الحقيقية، فهم ما عقلوا الوحي، ولا رأوا الحقّ،

ولا استمعوا للقول الحسن، فحياة القلوب مبنية على الوحي وقبوله، والعبد لابد له من هذا الوحي لتصلح قوته «العلمية» و«العملية»، حتى يحيا في الدنيا، ويسعد إن التزمه في الآخرة.

والعارفون يقولون: **قيمة كل امرىء ما يطلب،** فأضحى هذا الفريق هالك ومهلك، هالك لنفسه مهلك لغيره، «فنعوذ باللَّه من الحور بعد الكور، ومن الضلالة بعد الهدى ، ومن الرجوع عن الحق العلم إلى الجهالة والعمى.» [الإبانة ١/ ١٩٢].

فلقد حذرنا اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ ، الاختلاف والافتراق، والنزوح عن الجادة، وأن لا نتشبه بأهل الكتاب، فلقد مزقهم اللَّه كل ممزق، وقطعهم في الأرض أسباطاً وأمماً، بسبب بغيهم وحسدهم، وانحرافهم واستنكافهم عن الحقّ والانقياد له، **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحُكْمَ وَٱلنُّبُوَّةَ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٦﴾ وَءَاتَيْنَٰهُم بَيِّنَٰتٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ ۖ فَمَا ٱخْتَلَفُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۚ إِنَّ رَبَّكَ يَقْضِى بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴿١٧﴾ ثُمَّ جَعَلْنَٰكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾﴾ [الجاثية].

فبعد ما أمر اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ نبيه ﷺ، أن لا يكون من الذين اختلفوا وافترقوا شيعاً وأحزاباً، بعد ما جاءهم العلم، وأن ينبذ تلك الأهواء المتشعبة كلها، الهالكة والمهلكة، وبيّن أنَّ هؤلاء المختلفين المبتدعين بعضهم أولياء بعض، أعقبها بقوله: ﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ ﴿٢٠﴾﴾ [الجاثية].

فمن كان له قلبٌ حيٌّ عقل هذا، لأن القلب محل العقل عند الأكثرين*، والقلب لا يعقل إلَّا إذا اتخذ القرآن مناراً وسبيلاً، ولهذا قال أبو هريرة رضي الله عنه: «القلب ملك والأعضاء جنوده، فإذا صلح الملك صلحت الجنود، وإذا خبث الملك خبثت الجنود».

ومن فسد قلبه، فسد سمعه وبصره لأنهما في القلب، قال ابن زيد في تفسير قوله ـ تعالى ـ: ﴿هَٰذَا بَصَٰٓئِرُ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ﴾ [الجاثية: ٢٠]: «قال القرآن هذا كله إنما هو القلب، والسمع والبصر في القلب، وليس ببصر الدنيا ولا سمعها، لأن اللَّه يقول: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَٰرُ وَلَٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج]» [تفسر الطبري ٦/ ٦٤٨، ٦٤٩].

فإذا فسد القلب، طُبع عليه بمادة الرَّين، كما قال اللَّه ـ تعالى ـ: ﴿كَلَّا ۖ بَلْ ۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿١٤﴾﴾ [المطففين]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ ﴿٢٤﴾﴾ [محمد]، فالمعركة مع العدو اللدود دائرة على القلب.

فبعد ما ذكر اللَّه البصائر للناس والهدى والرحمة، أعقبها بتمييز الفريقين، في الدنيا والآخرة، بقوله: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية].

قال قتادة رحمه الله: «لَعمري لقد تفرقَ القومُ في الدنيا، وتفرقوا عند

* انظر «صحيح الأدب المفرد رقم ٥٤٧».

الموت، فتباينوا في المصير» [تفسير الطبري ٦/ ٦٤٩].

فصاحب السنَّة والاتباع، متميز عن صاحب البدعة والافتراق، في الدنيا بمنهجه في الاتباع وعدم الابتداع، في الأحكام «الاعتقادية العلمية» و«العملية»، وفي الآخرة ببياض الوجه، ولهذا يقول النبي ﷺ للفريق الآخير عندما يريد أن يرد من الحوض سحقاً سحقاً.

عن أنس عن النبي ﷺ قال: «**ليردنَّ عليَّ ناسٌ من أصيحابي الحوض حتى إذا عرفتهم اختلجوا دوني فأقول: أصحابي**، فيقول لا تدري ما أحدثوا بعدك».

وعن سهل بن سعد قال: قال النبي ﷺ: «**إني فرطكم على الحوض من مرَّ عليَّ شرب ومن شربَ لم يظمأ أبدا. ليردن عليَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم**» قال أبو حازم فسمعني النعمان بن أبي عياش فقال: هكذا سمعت من سهل؟ فقلت: نعم. فقال: أشهد على أبي سعيد الخدريِّ لسمعته وهو يزيدُ فيها: فأقول: **إنهم مني** فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. فأقول: **سحقاً سحقاً لمن غيَّر بعدي**» [البخاري رقم ٦٥٨٢، ٦٥٨٣، ٦٥٨٤].

وعن كعب بن عجرة قال: خرج إلينا رسول اللَّه ﷺ ونحن جلوس على وسادة من أدم فقال: «**إنه سيكون أمراء فمن دخل عليهم، فصدقهم بكذبهم، وأعانهم على ظلمهم، فليس مني، ولست منه، وليس يردَ عليَّ الحوض، ومن لم يصدقهم بكذبهم، ولم يُعنهم على ظلمهم، فهو مني وأنا منه، وهو وارد عليَّ الحوض**» [السنة لابن أبي عاصم رقم ٧٧٣، ٧٧٥ وفي شرح مشكل الآثار برقم ١٣٤٤].

وعن جابر بن عبد اللَّه أن رسول اللَّه ﷺ، قال: «**يا كعب بن عجرة، أُعيذك باللَّهِ من إِمرَة السفهاء، إنها ستكون أمراءُ، فمن دخل عليهم فأعانهم على ظلمهم، و...**» [شرح مشكل الآثار رقم ١٣٤٥].

وعن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إني لكم فرطٌ على الحوض، فإياي لا يأت أحدكم فيذبُّ عني كما يذب البعير الضال. فأقول:** فيم هذا؟ فيقال: إنَّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، **فأقول سحقاً**» [الشريعة رقم ٨٣٥].

والحاصل أن عدم ورود الحوض، هو الابتداع والافتراق والاختلاف، والتنكر للسنَّة وأصحابها، فالحذر الحذر من هذا الصنف، وأن لا يكون أحدنا إمعة، الذي يقول أنا من الناس، فإنه لا أسوة في الشر، فإنَّ هؤلاء شاقوا اللَّه ورسوله ببدعهم وأهوائهم، فأضحوا للصراط ناكبون، وثوب البدع لابسون، وبالشبهات وليِّ النصوص مستمسكون، فشنأوا ما جاء به الرسول فكان لهم نصيب من قوله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر]*.

«جعلنا اللَّه وإياكم بكتاب اللَّه عاملين، وبسنة نبينا ﷺ متمسكين، وللأئمة الخلفاء الراشدين المهديين متبعين ولآثار سلفنا وعلمائنا مقتفين» [الإبانة ١/ ١٩٧ لابن بطة].

اعلم رحمك اللَّه أن الدّين قد كمل، قال اللَّه ـ تعالى ـ : ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾

---

* انظر «التفسير الكبير ٧/ ٤٦، ٤٧» لابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ.

[المائدة: ﴿٣﴾].

وقال رسول اللَّه ﷺ: «**وأيم اللَّه؛ لقد تركتكم على مثل البيضاء، ليلها ونهارها سواء.**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٥].

فإذا كان الدّين قد كمل، وتبين به سبيل المؤمنين مفصلة وسبيل المجرمين مفصلة، فلماذا الاحداث والابتداع في الدّين بآراء وسفسطات؟ أليس هذه الآراء والسفسطات والكلام المحدث نقض صريح للقرآن بلسان حال المبتدعة، وإلَّا كيف يدَّعون أنَّ أحسن الكلام كلام اللَّه، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وهم يتقدمون بين أيديهما.

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإذا كان اللَّه قد أكمل دينه قبل أن يقبض نبيه ﷺ؛ فما هذا الرأي الذي أحدثه أهله بعد أن أكمل دينه؟! إن كان من الدّين في اعتقادهم؛ فهو لم يكمل عندهم إلَّا برأيهم! وهذا فيه رد للقرآن! وإن لم يكن من الدّين؛ فأي فائدة في الاشتغال بما ليس من الدّين؟! وهذه حجة قاهرة، ودليل عظيم، لا يمكن صاحب الرأي أن يدفعه بدافع أبداً، **فاجعل هذه الآية الشريفة أول ما تصُكُّ به وجوه أهل الرأي، وتُرغمُ به آنافهم، وتدخضُ به حُجَجَهم**، فقد أخبرنا اللَّه في محكم كتابه أنه أكمل دينه، ولم يمت رسول اللَّه ﷺ إلَّا بعد أن أخبرنا بهذا الخبر عن اللَّه عَزَّوَجَلَّ، **فمن جاءنا بالشيء من عند نفسه قلنا له اللَّه أصدق منك فاذهب فلا حاجة لنا في رأيك.**» [القول المفيد ص ٣٨].

ثم اعلم أنَّ الدّين مداره على ثلاث أحاديث، حديث أبي حفص عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**إنما الأعمال بالنيات،...**» وحديث النعمان بن بشير رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «**الحلال بين والحرام بين،...**» وحديث عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ : «**من**

أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو ردٌّ» [البخاري رقم ٢٦٩٧ ومسلم رقم ٤٤٦٧]، وفي رواية لمسلم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ**» [مسلم رقم ٤٤٦٨].

فهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وأصل من أصوله، وهو قاسم الظهر للمبتدعة، من الآرائيين والسفسطائيين ومن شاكلهما، الذين أقدموا على ما يُرديهم بالابتداع والافتراق عن الجماعة الأم.

فأيّ عمل كان من الأحكام «الاعتقادية العلمية» أو «العملية»، لا يكون له شاهدان عدلان من الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة، فهو مردود، والردُّ: هو الرفض وعدم القبول، «يقال: أمر ردُّ إذا كان مخالفاً لما عليه السنَّة» [اللسان ٦/ ١٣٢، ١٣٣].

فالعبادات والمعاملات، إن خالفت الأصلين السلفيين «الفطرة» و«الشرع»، فهي مردودة مرفوضة غير مقبولة، وإن زعم صاحبها أنه يحسن، لأنَّ الإحسان هو ما وافقهما، فاجعل هذا أيها المتبعُ أول ما تصك به وجوه المبتدعة الذين يزعمون أنهم يحسنون صنعا بليِّ الكلام واتباع المتشابه.

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهو من جوامع كلمه ﷺ، فإنه صريح في رد كل البدع والمخترعات. وفي الرواية الثانية زيادة، وهي أنه قد يعاند بعض الفاعلين في بدعة سبق إليها، فإذا احتج عليه بالرواية الأولى يقول: أنا ما أحدثت شيئاً فيحتج عليه بالثانية التي فيها التصريح برد كل المحدثات،

سواء أحدثها الفاعل، أو سبق بإحداثها. وفي هذا دليل لمن يقول من الأصوليين، أن النهي يقتضي الفساد.» [المنهاج ١٢/ ٢٤٢].

ثم اعلم أيها المسلم، أنه لابد لك واحد من الاثنين، لا مَفر لك منهما، لأن الحكمة الإلهية اقتضت خلق الشيء وضده، والأشياء تعرف بأضدادها، ولهذا كان ذاك الصاحبي الجليل، حذيفة بن اليمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «كان الناس يسألون رسول اللَّه عن الخير وكنت أسأله عن الشرِّ، مخافة أن يدركني، فأقع فيه» وعلى هذا قال الشاعر:

عرفتُ الشَّرَّ لا للشَّرِّ لكن لتوقِّيه
ومن لا يعرف الخير من الشَّرِّ يقع فيه

قال يحيى بن معاذ الرازي رَحِمَهُ اللَّهُ: «إختلاف الناس كلِّهم يرجع إلى ثلاثة أصولٍ، فلكلٍّ واحد منها ضدٌّ، فمن سقط عنهُ؛ وقع في ضدِّه: التوحيد وضدُّه الشِّركُ، والسنَّةُ وضدها البدعة، والطاعةُ وضدها المعصية» [الاعتصام ١/ ١٣٢، ١٣٣ للشاطبي].

فلِنذكر سمات أهل الأهواء والبدع والافتراق، باختصار غير مخل كما ذكرنا في الأول، نكشف عوارهم ونهتك أستارهم، أنهم ما هم فيه متبر وباطل، وقد سبق أن ذكرنا أنَّ أهل السنَّة مبيضة الوجوه، والسنَّة هي الطريق والمنهاج، وأهل البدعة والفرقة مسودة الوجوه.

إذاً، ما حد البدعة؟ وما معناها في الحقيقة الشرعية؟ جعلنا اللَّه وإياكم ممن يحيي السنن ويميت التي ضدها، فالفرقة الناجية هي التي عضت بالنواجذ على التنزيل، والتزمت السبيل، وهجرت أهل التضليل، الذين أطلقوا عقال الفتنة، بليِّ النصوص وافتراء الأباطيل.

الفصل الأول

تعـــريف البـــدعة

اعلم أنَّ «أصل هذه الكلمة من الاختراع، وهو الشيءُ يحدث من غيرِ أصلٍ سبقَ، ولا مثالٍ احتذيَ، ولا ألفَ مثلهُ.» [الحوادث والبدع ص ٤٠ للطرطوشي].

«بدَع الشيءُ: أنشأه وبدأه. والبديعُ والبِدْعُ: الشيء الذي يكون أولاً.» [اللسان ٢/ ٣٧ والقاموس المحيط ٣/ ٥ ومختار الصحاح ص ٣٠].

«ومنه قوله ـ تعالى ـ : ﴿بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١٧]، وقوله: ﴿قُلْ مَا كُنتُ بِدْعًا مِّنَ ٱلرُّسُلِ﴾ [الأحقاف: ٩]؛ أي: لم أكن أوَّل رسولٍ إلى أهل الأرض.» [الحوادث والبدع ص ٤٠ للطرطوشي].

وحقيقتها الشرعية:

قال الطرطوشي رَحِمَهُ اللَّهُ: «البدعة إسم يدخُلُ فيما تختَرِعُهُ القلوب، وفيما تنطِقُ به الألسنَةُ، وفيما تفْعَلُهُ الجوارحُ.» [الحوادث والبدع ص ٤٠].

«والبدعة؛ الحدثُ في الدّين بعد الإكمال. أو ما أحدث بعد النبي ﷺ، من الأهواء والأعمال.» [اللسان ٢/ ٣٧ والقاموس ٣/ ٥ ومختار الصحاح ص ٣٠].

«وكلُّ مُحْدِثَةٍ بدعة: ما خالف أصولَ الشريعة ولم يوافق السنَّة، وأكثر ما يستعمل المُبْتَدعُ عُرْفاً في الذمِّ.» [اللسان ٢/ ٣٧].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن البدعة في الدّين هي ما لم يشرعه اللَّه

ورسوله، وهو ما لم يأمر به أمر إيجاب ولا استحباب» [مجموع الفتاوى ٤/ ٦٧].

وقد عرّفها الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعريفاً جامعاً شاملاً فقال: «فالبدعة إذن عبارة عن طريقةٍ في الدّين مختَرَعَةٍ، تُضاهي الشَّرعيَّة، يُقصَدُ بالسلوكِ عليها المبالغة في التعبد للَّه سبحانَه» [الاعتصام ١/ ٤٧].

«فكلُّ عملٍ ليس له أصل من أصول الشّرع، بدعة ضلالة، وإن ارتكبه مَن يُعَدُّ من أرباب الفضيلة! أو من يشتهرُ بالمشيخة! فإن أفعال العلماء والعبّاد، ليست بحجة، ما لم تكن مطابقةً للشرع.» [حاشية كتاب الباعث لأبي شامة ص ٨٧ للمحقق].

والبدعة حدث في الدّين، **بالزيادة فيه أو النقص منه**، فدين اللَّه وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، فأيُّ عمل لم يكن له أصل في الشرع، فهو حدث مردود غير مقبول، لأنَّ قبول الأعمال مبني على الاتباع، والردُّ مبني على الابتداع.

❖ ❖ ❖ ❖

الفصل الثاني

التحذير من الابتداع ووجوب التصدي له

اعلم رحمك اللّه، أنَّ رسول اللّه ﷺ، تركنا على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلَّا هالك، فلقد حذرنا الابتداع ومضاره، وسوء منقلب أصحابه، وأنه سبب هلاك الأمم السالفة، فالكيسُ كل الكيس، هو معرفة الشيء واجتناب ضده، ولهذا كان سلفنا الصالح، من أكيس الناس وأصلحهم وأعلمهم على الاطلاق، لمعرفتهم سبيل المؤمنين مفصلة وسبيل المجرمين مفصلة، فسلوك سبيلهم واقتفاء آثارهم هو النجاة بعينه في الدنيا والآخرة، برفعةٍ وعزةٍ وتمكينٍ في الأولى، واهتداء وأمن في الآخرة.

فخير العلوم على الإطلاق، هو «أن تعرف ربك، وما صنع بك، وما أراد منك، وما يخرجك عن دينك» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٣٧].

فإن خير العلوم، هو معرفة الكتاب والسنَّة، وخير الجهاد هو الذب عنهما، بكشف لَيِّ اللسان والالحاد فيهما، فالمحامي عنهما بمنزلة المجاهد في سبيل اللّه، كيف وهو يفضح تحريف الغالين، وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، فكشف عوار هذه المذاهب المبتدعة الردية، لهو من أعظم القُربات، التي يرجو بها صاحبها أعظم المنازل والدرجات يوم القيامة، كيف لا تكون من أعظم الأعمال وهي دفاع عن عرين الدّين، مما أحدثه المحدثون وانتحله الزائغون المنحرفون، الناكبون عن الصراط المستقيم.

كيف وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «**إن منكم من يقاتل على تأويل هذا القرآن كما قاتلت على تنزيله**» [أخرجه أحمد ٢/ ٨٢].

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كنا جلوساً في المسجد، فخرج رسول اللَّه ﷺ، فجلس إلينا وكأن على رءوسنا الطير لا يتكلم منا أحد فقال: «**إن منكم رجلاً يقاتل على تأويل القرآن كما قاتلتم على تنزيله**، فقال أبو بكر: أنا يا رسول اللَّه؟ قال: **لا**. فقام عمر فقال: أنا يا رسول اللَّه؟ قال: **لا ولكنه خاسف النعل في الحجرة**؛ فخرج عليّ ومعه نعل رسول اللَّه ﷺ **يصلح منها**» [رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرك رقم ٤٦٢١ ووافقه الذهبي والبوصيري في اتحاف الخيرة المهرة رقم ٨٩٢٢].

وعن ابراهيم بن عبد الرحمن العذري قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين**» [الإبانة رقم ٣٣ لابن بطة والتمهيد ١/ ٢٧ و٤٩ لابن عبد البر والسلسلة الصحيحة ١/ ٥٤٦].

فهذه الأحاديث تدل على التصدي للطوائف الضالة المنحرفة بالعلم والبيان والسيف والسنان، لردهم إلى الحقّ، وقد تصدى الصحابة رضي الله عنهم لأهل الأهواء، ومن بعدهم الأئمة الأعلام للبدع والشبهات وتفنيدها بما أوتوا من علمٍ وفقهٍ وميزانٍ، كما قال عمر بن عبد العزيز: «ألا وإني أعالج أمراً لا يعينُ عليه إلَّا اللَّه قد فنى عليه الكبير، وكبر عليه الصغير، وفصح عليه الأعجمي، وهاجر عليه الأعرابي، حتى حسبوه ديناً لا يرون الحق غيره».

وعنه أيضا في خطبة خطب بها الناس قال فيها: «واللَّه إني لولا إن أُعش سنة قد أميتت، أو أميت بدعة قد أحيت، لكرهت أن أعيش فيكم فواقاً» [الاعتصام ١/ ٤١ للشاطبي].

فالذَّب عن كتاب اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ، وسنَّة نبينا الكريم صلوات اللَّه وسلامه عليه، هو الدفاع عن عرين الدّين، وقد فعله الصحابة ﷺ والتابعون لهم بإحسان من الأئمة الأعلام والعلماء الأفذاذ، فقد كشفوا زيغ أهل الابتداع والافتراق، فأبطلوا باطلهم، وفضحوا مناهجهم، وعدوا ذلك من أعظم القربات إلى اللَّه.

ولهذا حكى ابن وضاح القرطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن غير واحد، أن أسد بن موسى كتب إلى أسد بن فرات: «اعلم أي أخي إنما حملني على الكتاب إليك ما ذكر أهل بلادك من صالح ما أعطاك اللَّه من انصافك للناس، وحسن حالك مما أظهرت من السنَّة، وعيبك لأهل البدعة، وكثرة ذكرك لهم، وطعنك عليهم، فقمعهم اللَّه بك وشد بك ظهر أهل السنَّة وقواك عليهم باظهار عيبهم، والطعن عليهم، فأذلهم اللَّه بذلك وصاروا ببدعتهم مستترين، فأبشر أي أخي بثواب ذلك واعتد به أفضل حسناتك من الصلاة والصيام والحج والجهاد وأين تقع هذه الأعمال من إقامة كتاب اللَّه واحياء سنة رسوله وقد قال رسول اللَّه ﷺ: «من أحيا شيئاً من سنتي كنت أنا وهو في الجنة كهاتين وضم بين اصبعيه» [ضعيف].

وقال: «أيما داعٍ دعا إلى هذا فاتبع عليه كان له مثل أجر من تبعه إلى يوم القيامة» فمن يدرك أجر هذا بشيء من عمله؟! وذكر أن للَّه عند

كل بدعة كيد بها الاسلام وليًا للَّه يذب عنها وينطق بعلاماتها فاغتنم يا أخي هذا الفضل وكن من أهله فإن النبي ﷺ قال لمعاذ حين بعثه إلى اليمن وأوصاه وقال: لأن يهدي اللَّه بك رجلاً خير لك من كذا وكذا» وأعظم القول فيه فاغتنم ذلك وادع إلى السنَّة حتى يكون لك في ذلك أُلفه وجماعة يقومون مقامك أن حدث بك حدث فيكونون أئمة بعد فيكون لك ثواب إلى يوم القيامة كما جاء الأثر **فاعمل على بصيرة ونية وحسبة فيرد اللَّه بك المبتدع المفتون الزائغ الحائر فتكون خلفاً من نبيك ﷺ فإنك لن تلقى اللَّه بعمل يشبه.**» [البدع والنهي عنها ص ٥ ـ ٧].

فلنذكر مناهي نبينا الكريم صلوات اللَّه وسلامه عليه في الابتداع ومضاره، ومن أقوال سلفنا الصالح لعلها تصادف قلباً نشأ على استحسان البدع فتلينه، ولعله بعد ذلك يمتثل ويأخذ بالكتاب والسنَّة ويَنبذ كل ما سواهما.

عن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه قال: «خط لنا رسول اللَّه ﷺ يوماً خطاً ثم قال: **هذا سبيل اللَّه،** ثم خطَّ خطوطاً عن يمينه، وعن شماله، ثم قال: **هذه سبل على كلِّ سبيل منها شيطان يدعو إليه ثم تلا** ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ [الأنعام: ١٥٣]» [سنن ـ مسند ـ الدارمي رقم ٢٠٨ والسنَّة رقم ١٦ لابن أبي عاصم].

عن نواس بن سمعان رضي الله عنه قال: «ضرب رسول اللَّه ﷺ مثلاً صراطاً مستقيماً، وعلى جنبتي الصراط سور، فيه أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستور مرخاة، وعلى باب الصراط داعٍ يدعو: يا أيها الناس!

ادخلوا إليه جميعاً، ولا تتعوجوا، والداعي يدعو من فوق الصراط، فإذا فتح باب من تلك الأبواب قال: ويحك لا تفتحه! إن تفتحه تلجه، والصراط: الإسلام، والستور: حدود اللَّه، والأبواب المفتحة: محارم اللَّه ﷻ» [السنَّة رقم ١٨، ١٩ لابن أبي عاصم والشريعة رقم ١٤، ١٥ للآجري وشرح المشكل رقم ٢١٤١ و٢١٤٣ للطحاوي].

عن عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ ، أن رسول اللَّه ﷺ تلا هذه الآية: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٧] حتى فرغ منها، قال: «**قد سماهم اللَّه تبارك وتعالى؛ فإذا رأيتموهم، فاحذروهم**» [سنن الدارمي رقم ١٤٧ والسنَّة رقم ٥ لابن أبي عاصم].

عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من دعا إلى هدى كان له من الأجر مثل أجر من اتبعه، لم ينقص من أجورهم شيئاً، ومن دعا إلى ضلالة، كان عليه الإثم مثل آثام من اتبعه، لا ينقص من آثامهم شيئاً**» [مسلم رقم ٦٧٤٥ وصحيح سنن الترمذي رقم ٢٦٧٤ والسنَّة رقم ١١٧ لابن أبي عاصم].

عن جابر بن عبد اللَّه رضي الله عنه قال: كان رسول اللَّه ﷺ يخطب في الناس؛ فيحمد اللَّه ويثني عليه بما هو أهله، ثم يقول: «**من يهد اللَّه فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وخير الحديث كتاب اللَّه ﷻ، وخير الهدى هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها. وكل محدثة بدعة**» [مسلم رقم ٢٠٠٢، ٢٠٠٣].

عن عرباض بن سارية قال: صلى بنا رسول اللَّه ﷺ صلاة

الفجر، ثم وعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب. فقال قائل: يا رسول اللَّه، كأنها موعظة مودع؟ فأوصنا. فقال: «**أوصيكم بتقوى اللَّه والسمع والطاعة وإن كان عبداً حبشياً***ـ وفي رواية ـ [**حبشي كأن رأسه زبيبة**]، **فإنه من يعش منكم بعدي، فسيرى اختلافاً كثيراً فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين عضُّوا عليها بالنواجذ، وإيَّاكم والمحدثات، فإن كل محدثةٍ بدعة**» وقال أبو عاصم مرةً: «**وإيَّاكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة**» [الدارمي في السنن رقم ٩٦ والآجري في الشريعة رقم ٦٦ و٨٦ وابن أبي عاصم في السنَّة رقم ٢٥ ـ ٢٨ وابن بطة في الإبانة رقم ١٤٢ وصحيح سنن ابن ماجة رقم ٤٠، ٤١].

عن عائشة ـ رضي اللَّه عنها ـ قالت: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس فيه فهو ردٌّ** ـ وفي رواية ـ **من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردٌّ**» [البخاري رقم ٢٦٩٧ ومسلم رقم ٤٤٦٧، ٤٤٦٨].

عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**إن اللَّه حجز** ـ وفي رواية ـ **احتجز التوبة عن كل صاحب بدعة**» [السنة لابن أبي عاصم رقم ٣٧ والسلسلة الصحيحة رقم ١٦٢٠].

عن أمية بن يزيد السامي، قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**من أحدث في الإسلام حدثاً فعليه لعنةُ اللَّه والملائكة والناس أجمعين لا يقبل منه**

---

* قال الإمام البغوي رحمه الله: «وإن كان عبداً حبشياً: يريد به طاعة من ولاَّه الإمام وإن كان حبشياً، ولم يرد بذلك أن يكون الإمام عبداً حبشياً، وقد ثبت عن رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم أنه قال: «**الأئمة في قريش**» أو ذكر ذلك على طريق ضرب المثل، فإنَّ المثل قد يضرب في الشيء بما لا يكاد يصح في الوجود.» [شرح السنَّة ١/ ١٨١، ١٨٢].

صرفاً ولا عدلاً» [إتحاف الخيرة المهرة رقم ٥٧٩].

عن النعمان بن بشير قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**الجماعة رحمة، والفرقة عذاب**» [السنة رقم ٩٣ لابن أبي عاصم].

عن ابن عمر، إن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إن اللَّه لا يجمع أمتي** ـ أو قال: **أمة محمد** ﷺ ـ **على ضلالة ويد اللَّه مع الجماعة**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢١٦٦، ٢١٦٧].

قال الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتفسير الجماعة عند أهل العلم: هم أهل الفقه والعلم والحديث» [صحيح سنن الترمذي ٢/ ٤٥٨].

قال عبد اللَّه بن مسعود: «الجماعة ما وافق الحق وإن كنت وحدك» [مشكاة المصابيح ١/ ٦١].

عن فضالة بن عبيد قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**ثلاثة لا تسأل عنهم؛ رجل فارق الجماعة**» [صحيح الأدب المفرد رقم ٥٩٠ والسنَّة رقم ٨٩ لابن أبي عاصم].

عن عبد الرحمن بن يزيد، قال: قال عبد اللَّه: «الاقتصاد في السنّة خير من الاجتهاد في البدعة» [المستدرك رقم ٣٥٢ للحاكم والسنن رقم ٢٢٣ للدارمي].

عن ربيعة بن يزيد قال: قال معاذ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يفتحُ القرآن على الناس حتى يقرأه المرأة والصبيُّ والرجلُ، فيقول الرجلُ: قد قرأت القرآن فلم أتبع، واللَّه لأقومنَّ به فيهم لعلِّي أتبعُ، فيقوم به فيهم فلا يُتَّبَعُ، فيقول: قد قرأت القرآن فلم أُتبع، وقد قمتُ به فيهم، فلم أُتبع، لأحتظرنَّ في بيتي مسجداً لَعَلِيَ أتبعُ، فيحتظرُ في بيته مسجداً فلا يُتَّبع، فيقول: قد

قرآتُ القرآنَ فلم أُتبعْ، وقمتُ به فيهم فلم أُتبع، وقد احتظرتُ في بيتي مسجداً، فلم أتبع، واللَّه لآتينَّهم: بحديث لا يجدونه في كتاب اللَّه جلا وعلا ولم يسمعوه عن رسول اللَّه لعلِّي أُتَّبع. قال معاذ: فإياكم وما جاء به، فإن ما جاء به ضلالة» [سنن الدارمي رقم ٢٠٥ والإبانة رقم ١٤٣ لابن بطة والبدع ونهي عنها ص ٢٥، ٢٦ لابن وضاح].

عن عبد الرحمن بن مهدي، عن واصل عن امرأة يقال لها: عائذة قالت: رأيت ابن مسعود رَضِيَ الله عَنْهُ يوصي الرِّجالَ والنساء ويقول: «من أدرك منكم من امراةٍ أو رجلٍ، فالسَّمتَ الأوَّل، السَّمتَ الأول، فإنكم على الفطرةِ، قال عبد اللَّه: السَّمتُ: الطريقُ» [سنن الدارمي رقم ٢١٩].

عن عثمان بن حاضرٍ الأزدي قال: دخلت على ابن عباس رضي اللَّه عنهما فقلت أوصني فقال: نعم، «عليك بتقوى اللَّه، والاستقامة اتبع ولا تَبتَدعْ» [سنن الدارمي رقم ١٤١].

عن عبد اللَّه بن عون، عن محمد، قال: كانوا لا يختلفون، عن ابن مسعود في خمس: «إن أحسن الحديث كتاب اللَّه، وخير السنَّة سنة محمد صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وشر الأمور محدثاتها، وإن أكيس الكيس التقى، وإن أحمق الحمق الفجور» [الإبانة رقم ١٧٠ لابن بطة].

عن أيوب عن أبي قلابة قال: «ما ابتدع رجلٌ بدعةٌ إلَّا استحلَ السَّيفَ» [سنن الدارمي رقم ١٠٠].

عن أيوب عن أبي قلابة قال: «إن أهل الأهواء أهل ضلالة، ولا أرى مصيرهم إلَّا إلى النَّار، فجرِّبهم فليس أحدٌ منهم ينتحلُ قولاً أو قال: حديثاً فيتناهى به الأمرُ دون السيفِ. وإن النفاق كان ضُروباً، ثم

تلا: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَٰهَدَ ٱللَّهَ لَئِنْ ءَاتَىٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۝٧٥﴾ [التوبة]. ﴿وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَٰتِ فَإِنْ أُعْطُوا۟ مِنْهَا رَضُوا۟ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْا۟ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ۝٥٨﴾ [التوبة]، ﴿وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ۝٦١] فاختلف قولهم واجتمعوا، في الشك والتكذيب، وإن هؤلاء اختلف قولهم واجتمعوا في السيف، ولا أرى مصيرهم إلَّا إلى النار. قال حماد: ثم قال أيوب عند ذا الحديث أو عند الأول: وكان واللَّه من الفقهاء ذوي الألباب يَعني: أبا قلابة» [سنن الدارمي رقم ١٠١ والبدع والنهي عنها ص ٤٨ لابن وضاح].

عن شهاب بن خراش، قال: كتب عمر بن عبد العزيز إلى رجل: «سلام عليك، أما بعد: فإني أوصيك بتقوى اللَّه والاقتصاد في أمره واتباع سنة رسوله وترك ما أحدث المحدثون بعده مما جرت سنته وكفوا مؤونته ثم اعلم أنه لم يكن بدعة قط إلَّا وقد مضى قبلها ما هو دليل عليها وعبرة فيها فعليك بلزوم السنّة فإنها بإذن اللَّه لك عصمة فإن السنة إنما سنّها من قد علم ما في خلافها من الخطأ والزلل والحمق والتعمق فارض لنفسك بما رضي به القوم لأنفسهم فإنهم عن علم وقفوا وببصر نافذ كفوا ولهم كانوا على كشف الأمور أقوى وبفضل ما فيه لو كان أحرى فإنهم السابقون ولئن كان الهدى ما أنتم عليه لقد سبقتموهم إليه ولئن قلت حدث بعدهم حدث فما أحدثه إلا من خالف سبيلهم ورغب بنفسه عنهم **ولقد تكلموا منه بما يكفي ووصفوا منه ما يشفي فما دونهم مقصر ولا فوقهم محسن لقد قصرعنهم أقوام فجفوا**

وطمح عنهم آخرون فغلوا وإنهم بين ذلك لعلى هدى مستقيم» [الإبانة رقم ١٦٤ لابن بطة والبدع والنهي عنها ص ٣٠ لابن وضاح].

عن العوام بن حوشب، عن سعيد بن جبير في قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَعَمِلَ صَٰلِحًا ثُمَّ ٱهْتَدَىٰ ﴿٨٢﴾﴾ [طه] قال: «لزم السنَّة والجماعة» [الإبانة رقم ١٦٥ لابن بطة].

عن أبي نجيح عن مجاهد: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] قال: «البدع والشبهات» [سنن الدارمي رقم ٢٠٩].

عن يونس بن يزيد، عن الزهري قال: «كان من مضى من علمائنا يقولون: الاعتصام بالسنة نجاة» [سنن الدارمي رقم ٩٧].

عن سلام بن مسكين، قال: كان قتادة إذا تلا: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُواْ﴾ [فصلت: ٣٠] قال: «إنكم قد قلتم ربنا اللَّه فاستقموا على أمره اللَّه وطاعته وسنة نبيكم وامضوا حيث تؤمرون، فالاستقامة أن تلبث على الإسلام والطريقة الصالحة ثم لا تمرق منها ولا تخالفها ولا تشذ عن السنَّة ولا تخرج عنها فإن أهل المروق من الإسلام منقطع بهم يوم القيامة، ثم إياكم وتصرف الأخلاق **واجعلوا الوجه واحداً والدعوة واحدة فإنه بلغنا أنه من كان ذا وجهين وذا لسانين كان له يوم القيامة لسانان من نار.**» [الإبانة رقم ١٥٦ لابن بطة].

فلنكتفي بهذا خشية الإطالة، فلو ذكرنا القوارع القرآنية والزواجر النبوية والآثار السلفية لكانت سفراً ضخماً، فليعتبر وليتذكر من نشأ على البدع وتقليد أهلها، يظن بذلك أن ما هم عليه حق، فليراجع نفسه ويتقي البدع الفاضحات المخزيات، قبل حلول عليه اللعنة، والخزي

والندامة، وتتحقق فيه الآية ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ﴾ [النحل: ٩].

«فالسبيل القصد هو طريق الحقّ، وما سواه جائر عن الحقّ؛ أي عادل عنه، وهي طرق البدع والضلالات، أعذنا اللَّه من سلوكها بفضله. وكفى بالجائر أن يحذر منه» [الاعتصام ١/ ٧٦ للشاطبي].

وكل جائر من الآراء والأهواء المفترقة، المختلفة المخالفة لسبيل الحق مصيرها إلى النار، كما قال سهل بن عبد اللَّه التستري: «﴿وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ﴾ يعني: إلى النار، وذلك الملل والبدع» [الاعتصام ١/ ٧٦ للشاطبي].

«فرحم اللَّه عبداً لزم الحذر واقتفى الأثر ولزم الجادة الواضحة وعدل عن البدعة الفاضحة.» [الإبانة ١/ ٣٦٥ لابن بطة].

الفصل الثالث

مناهج وسمات أهل البدع والأهواء بين الماضي والحاضر

اعلم رحمك الله، أنَّ الله ـ تبارك وتعالى ـ قَالَ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فإذا كان ـ جلَّ جلاله ـ رضي لنا هذا الدّين وأكمله، وهذا من أعظم نعمه على عباده، علمنا قطعاً أنه بيَّنه أحسن تبيين، فلم يمت رسول الله ﷺ حتى بَيَّنَ هذا الدّين.

«أصوله وفروعه، باطنه وظاهره، علمه وعمله، فإن هذا الأصل هو أصل أصول العلم والإيمان، وكل من كان أعظم اعتصاماً بهذا الأصل كان أولى بالحقّ علماً وعملاً» [مجموع الفتاوى ١٩/ ٨٥ ط/ جـ لابن تيمية].

وقال ﷺ: «**وأيمُ اللَّهِ؛ لقد تركتكم على مثل البيضاءِ، ليلها ونهارها سواء**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٥].

فما من شيء يقرب إلى الجنة إلَّا بيَّنه ورغب فيه، وما من شيء يقرب إلى النار إلَّا بيَّنه ورهب منه، فقد بيَّن السبيلان ليحيا من حيا عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة.

فقد حذرنا من طاغوت الاختلاف وقال صلوات الله عليه وسلامه: «**ذروني ما تركتكم فإنما هلك من كان قبلكم بسؤالهم واختلافهم على أنبيائهم، فإذا أمرتكم بشيءٍ فخذوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء انتهوا**» [متفق عليه].

فلماذا إذن هذا الابتداع والافتراق، بالزيادة في الدّين أو النقص منه؟ الذي مآلُ صاحبه الخزي والندامة، لعدم رضاه لمنهج السلامة، ألا يدل هذا على خبث بواطن أصحاب الأهواء لميلهم إلى ما تشتهي أنفسهم، كيف وقد رفضوا ما كمل وبُيِّنَ، وهذا قد دَّل عليه، الأصلان السلفيان «الفطرة» و«الشرع»، وهؤلاء قالوا لم يكمل بلسان الحال أو المقال، فدانوا لهواهم وما اشتهت أنفسهم، وأقتحموا المزالق والمهالك بالأصلين الخلفيين «العقل» و«الوجد الصوفي»، وقالوا كل ما خالفهما فهو مردود أو مؤول.

إذن، من هؤلاء الذين أبوا إلَّا الأخذ بهما وجعلهما منهجاً في التلقي؟ أليس هم الذين أخبر عنهم رسول اللَّه ﷺ وقال لما تلا قوله ـ تعالى ـ: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ مِنْهُ ءَايَـٰتٌ مُّحْكَمَـٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَـٰبِهَـٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَـٰبَهَ مِنْهُ ﴾ [آل عمران: ٧] : «**إذا رأيتم الذين يتَّبعونَ ما تشابه منه فأولئك الذين سمى اللَّه فاحذروهم** ـ وفي رواية ـ **يا عائشة! إذا رأيتم الذين يجادلون فيه؛ فهم الذين عناهم اللَّه، فاحذروهم**» [البخاري رقم ٤٥٤٧ ومسلم رقم ٦٧١٧ وصحيح ابن ماجة رقم ٤٤].

وقال ﷺ: «**يكون أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء، كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه، فلا يبقى منه مفصل إلَّا دخله**» [أبو داود في سننه رقم ٤٥٨٤ ـ العون ـ وابن أبي عاصم في السنة رقم ١ وصحيح الجامع رقم ٢٦٤١].

إنَّ هذا الصنف على اختلاف آرائهم وأهوائهم وافتراقهم، بينهم قاسم مشترك متفقٌ عليه فيما بينهم، ألا وهو عدم الرضى بما جاء به الرسول،

واللَّه ـ تبارك وتعالى ـ يقول: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾ [النساء]. فشاقوا وابتدعوا بمرض الشبهات والشهوات.

فاجتمعوا على عقد لواء البدعة والمشاقة بالطاغوت الخلفي «العقل» و«الاستحسان» و«الوجد»، ولهذا عرَّفهم إمام أهل السنَّة أحمد بن حنبل، وبيَّن القواسم المشتركة التي بينهم.

فقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عقال الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب ومجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على اللَّه وفي اللَّه وفي كتاب اللَّه بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام ويخدعون جهال الناس بما يشتبه عليهم».

فهؤلاء الذين اجتمعت فيهم هذه المثالب، «هم شر من أهل المعاصي الشهوانية بالسنَّة والإجماع فإن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أمر بقتال الخوارج، ونهى عن قتال أئمة الظلم، وقال في الذي يشرب الخمر: **لا تلعنه فإنه يحب اللَّه ورسوله** [البخاري رقم ٦٧٨٠].

وقال في ذي الخويصرة: **يخرج من ضئضئي هذا أقوام يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين** ـ وفي رواية ـ **من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قراءتهم، أينما لقيتموهم فاقتلوهم، فإن في قتلهم أجراً عند لمن قتلهم يوم القيامة** [البخاري رقم ٣٣٤٤ ومسلم رقم ٢٤٤٨، ٢٤٤٩]» [مجموع الفتاوى ٢٠/ ٦٠ ط/ جـ لابن تيمية].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن أهل المعاصي ذنوبهم فعل بعض ما

نهوا عنه، من سرقة أوزنا أو شرب خمر، أو أكل مال بالباطل.

وأهل البدع ذنوبهم ترك ما أمروابه من اتباع السنَّة وجماعة المؤمنين، فإن الخوارج أصل بدعتهم أنهم لا يرون طاعة الرسول واتباعه فيما خالف ظاهر القرآن عندهم، وهذا ترك واجب. وكذلك الرافضة لا يرون عدالة الصحابة ومحبتهم، والاستغفار لهم، وهذا ترك واجب. وكذلك القدرية لا يؤمنون بعلم اللَّه ـ تعالى ـ القديم ومشيئته الشاملة، وقدرته الكاملة، وهذا ترك واجب. وكذلك الجبرية لا تثبت قدرة العبد ومشيئته، وقد يدفعون الأمر بالقدر، وهذا ترك واجب. وكذلك مقتصدة المرجئة، مع أن بدعتهم من بدع الفقهاء ليس فيها كفر بلا خلاف عند أحد من أئمة، ومن أدخلهم من أصحابنا في البدع التي حكى فيها التكفير ونصره فقد غلط في ذلك، وإنما كان لأنهم لا يرون إدخال الأعمال أو الأقوال في الإيمان، وهذا ترك واجب، وأما غالية المرجئة الذين يكفرون بالعقاب ويزعمون أن النصوص خوفت بلا حقيقة له، فهذا قول عظيم، وهو ترك واجب. وكذلك الوعيدية لا يرون اعتقاد خروج أهل الكبائر من النار، ولا قبول الشفاعة فيهم، وهذا ترك واجب...» [مجموع الفتاوى ٢٠/ ٦٠ ط/ جـ].

فعموماً بالاتفاق أن أصحاب الشهوات أخف ضرراً من أصحاب الشبهات، فهؤلاء خطرهم عظيم وشرهم مستطير بسبب خروجهم عن الجادة، افترقوا في الكتاب، واتفقوا على مخالفة الكتاب، بسبب منهجهم الفاسد في الاستدلال، ومن سماتهم:

أولاً: الخلل في منهج التلقي والاستدلال:

اعلم أنَّ أهل السنَّة والجماعة لهم أصول في الاستدلال والتلقي والفهم، وهي «الكتاب» و«السنَّة» و«الإجماع»؛ على فهم سلف الأمة، فهؤلاء هم المنصورون القاهرون لأعدائهم، بمنهجهم هذا، الواضح البيّن في الدنيا وفي الآخرة ببياض وجوههم، فهم لا يردون شيئاً من الأمور «الاعتقادية العلمية» أو «العملية»، سواء ثبتت بأحاديث الآحاد أو غيرها، ولم يفرقوا الدّين إلى أصول وفروع، فتعاملهم مع النصوص واضح بيِّن.

أما أهل البدع والأهواء والافتراق عامتهم أوتوا من هذا الباب، بعدم اتخاذ هذا المنهج مناراً وطريقاً في فهم الكتاب والسنَّة، ومعظم هؤلاء الذين شنأوا الرسول يحسبون أنهم يحسنون صنعاً، أبطلوا الأصل الثالث من أصول الاستدلال عند أهل السنَّة والجماعة، ألا وهو فهم سلف الأمة أي: الإجماع.

فهؤلاء لا يرون لسلف الأمة فضلٌ وسبقٌ وتقدم عليهم، في معرفة الكتاب والسنَّة، ولذا تجدهم كثيراً ما يدندنون حول الكتاب والسنَّة، فإذا قلنا: هلموا، على فهم من تريدون أن نعمل بالكتاب والسنَّة؟ تجدهم يلوون ألسنتهم بالمتشابه.

فإن قلنا: على فهم سلف الأمة نفروا منّا نفور الوحوش.

فإذا قلنا: تريثوا، على أيِّ فهم تريدون أن نفهمهما ونعمل بهما؟.

هنالك نشروا طواغيتهم في الاستدلال والتلقي، وقد يستغرب

من يقرأ لي على كلمة طواغيت.

فأقول: أليس التعمق العقلي طاغوت، وهم يقولون كل ما خالف العقل مردود لا يقبل أو مؤول.

وقالوا: إن قدحنا في العقل، قدحنا في الشرع لأنه بالعقل يعلم، فأبطلوا نصوص الرؤية بهذا الطاغوت، ونفوا الصفات بهذا الطاغوت.

أليس الوجد الصوفي طاغوت؟!

أليس عدم اختيار الألفاظ من الكتاب والسنَّة ووضعها على الحقيقة اللسانية طاغوت؟ ألا ترى لفظ «الجوهر» و«العرض» و«الجسم» من هذا القبيل، ألا ترى أن هذه الطواغيت عمدت لهدم الإسلام، وأيّم اللَّه لهو عين ما أراده أهل الأهواء والبدع بلسان حالهم، وإن ادعوا أنهم يريدون إلَّا خير، وأيُّ خيرٍ في شيء لم يأت به النبي ﷺ، بل في شيء حذر منه، أترى هؤلاء صادقون في أقوالهم وادعائهم، وهم شنأوا وشاقوا نبيهم، واللَّه ـ تبارك وتعالى ـ يقول: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱسۡتَجِيبُواْ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمۡ لِمَا يُحۡيِيكُمۡۖ ﴾ [الأنفال: ٢٤].

قال مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لما يحييكم يعني للحقّ» [تفسير ابن كثير ٢/ ٣٩٤].

قال أبو العتاهية:

مَن كان لا يُشبِه أفعالُه　　　أقوالَه　فصمتُه　أجمَلُ

ولهذا عمد الإمام الرباني وشيخ الإسلام الثاني ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ إلى الطاعنين على منهج السلف ومصادرهم في التلقي والاستدلال،

بطواغيت هيئت لهدم الدّين ودرس معالمه، إلى إفحامهم ونقض طواغيتهم من الأساس، فجزاه اللَّه عن الإسلام وأهله خيراً.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لاشك أن المبتدعة عندما أرادوا نشر بدعهم أخذوا في الطعن في مصادر السلف التي كانوا يعتمدون عليها إعتماداً كليًّا فادعوا أنها لا تقوم بالحاجة في باب الاعتقاد فهي ظواهر تفيد التشبيه وقالوا: إن كلام اللَّه وكلام رسوله أدلة لفظية لا تفيد علماً ولا يحصل منها يقين، وقالوا: آيات الصفات وأحاديث الصفات مجازات لا حقيقة لها، وقالوا: إن أخبار الرسول ﷺ الصحيحة التي رواها العدول وتلقتها الأمة بالقبول لا تفيد العلم وغايتها أنها تفيد الظن، وقالوا: إذا تعارض العقل ونصوص الوحي، أخذنا بالعقل ولم نلتفت إلى الوحي.

فهذه الطواغيت الأربعة، هي التي فعلت بالاسلام ما فعلت وهي التي محت رسومه، وأزالت معالمه، وهدمت قواعده، وأسقطت حرمة النصوص من القلوب ونهجت طريق الطعن فيها لكل زنديق وملحد، فلا يحتج عليه المحتج بحجة من كتاب اللَّه أو سنَّة رسوله، إلَّا لجأ إلى طاغوت من هذه الطواغيت واعتصم به واتخذه جنَّة يصد عن سبيل اللَّه.

واللَّه تعالى بحوله وقوته ومنِّه وفضله قد كسر هذه الطواغيت طاغوتاً طاغوتاً على ألسنة خلفاء رسله وورثة أنبيائه فلم يزل أنصار اللَّه ورسوله يصيحون بأهلها من أقطار الأرض ويرجمونهم بشهب الوحي وأدلة المعقول» [الصواعق المرسلة ٢/ ٦٣٢].

وابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما ذكر الطواغيت الأربعة، ليس من باب

الحصر بل من باب الإجمال، لأنَّ هؤلاء الأربع أكثر المطاعن على منهج السلف، وأهل البدع والأهواء كلما بعدت بهم العهدة إلَّا وأنشاءوا طاغوت يلحدون به، والحاصل أن الطواغيت كثر، كلما ظهرت سُخر لها أتباع الرسل يكسروها طاغوتاً طاغوتاً إلى يوم القيامة.

قال العلامة المعلمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما المأخذ الخلفي الأول. وهو النظر المعمق فيه، أعني الكلامي والفلسفي... وقد يقال: إن من شأنه أن يشهد للمأخذ السلفي الأول [الفطرة] فيما أصاب فيه ويكشف عن خطئه فيما أخطأ فيه ويتغلغل إلى ما قصر عنه، وأن يبين المراد من المأخذ السلفي الثاني [الشرع]، فعلى هذا لا معنى لنفور أهل الدّين الحق عنه.

فأقول: أما من جهة النظر الإسلامي فما يخشى من خطأ المأخذ السلفي الأول قد تكفل الشرع بكشف الحال فيه كما أبطل نسبة الولد إلى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ، واستبعاد الحشر، واستحقاق غير اللَّه عَزَّ وَجَلَّ للعبادة، وغير ذلك.

وما يقصر عنه المأخذ السلفي الأول في العقائد قد تكلف الشرع ببيانه، فإن بقي شيء فالخوض فيه بدعة، وما يخشى من الخطأ في فهم النصوص لابد أن يكون في المأخذين السلفيين ما يكشف الحق فيه ضرورة أنهما كافيان مغنيان بشهادة العقل والشرع القاطعة كما تقدم.

فبقي النظر المتعمق فيه لا حاجة إليه في معرفة العقائد في الإسلام، وهو مثار للشبهات والتشكيكات كما يأتي ، لا جرم وجب التنفير عنه والتحذير منه، وقد تقدم من الحجة على ذلك ما فيه غنى

لطالب الحقّ، فأما النظر فيه لكشف شبهات أهله فسيأتي ما فيه إن شاء اللَّه تعالى، ولنذفف على هذا المأخذ بسلاح أهله، لينكشف عواره، وتنهتك أستاره، وتندفع شبهة المغترين به والمرعوبين منه.» [القائد إلى تصحيح العقائد ص ٤٥].

لاشك أنَّ هذا العلامة من المتأخرين عن زمان ابن القيم، فلقد كسر اللَّه به طواغيت مخانيث الجهمية ومن ولاهم، كشف شبهاتهم وهتك أستارهم، لقد كان خلفاً من خلفاء الرسل وورثتهم، كما قال ﷺ: «**لا يَزالُ اللَّهُ يغرس في هذا الدّين غرساً يستعملهم في طاعتهِ**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٨ والسلسلة الصحيحة رقم ٢٤٤٢].

ومن أراد أن يعرف قدر هذا العلاَّمة رَحِمَهُ اللَّهُ فليراجع كتابه الفذ الموسوم آنفاً وكتاب «التنكيل»، فسيجد فيهما طالب الحقّ، ما يقنع الغلة ويشفي العلة.

فانحراف أهل البدع والأهواء كالجهمية والمعتزلة وإيناثهم الكلابية والأشاعرة، كان بسبب الطاغوت العقلي.

فهم في الاستدلال على ما يلي:

ـ العقل مقدم على النقل.

ـ الإشارات والمكاشفات والوجد.

ـ ضرب النصوص بعضها ببعض.

ـ القول بالمجاز في الكتاب والسنَّة ليتوصلوا إلى إبطال الصفات والنصوص الثابتة.

ـ الاعتماد على النفي دون الإثبات.

ـ أحاديث الآحاد ظنية لا تفيد اليقين خاصةً في معرفة اللَّه وصفاته.

ـ الصحابة لم يفهموا نصوص العقيدة، ولذا لا يعتمدون على تفسيرهم، ولا يرون لهم أسبقية وفضل.

ـ التجرأ على الوحي بالاستحسان والظنون وطاغوت أرأيت.

ـ القول بالمجاز في اللغة ليبطلوا الحقيقة اللسانية.

ـ المراء والخصومات والجدال بالباطل.

ـ التكلف وكثرة السؤال على ما لم يقع بعد.

ـ الخوض فيما نهى اللَّه عنه.

ـ حمل المحكم على المتشابه.

ـ الاعتماد على الألفاظ البدعية، وعدم التقيد بالألفاظ الشرعية.

ـ السفسطة في العقليات والقرمطة في النقليات.

ـ الاعتماد على الرجال والكثرة في معرفة الحقّ.

ـ إدِّعاء أنَّ النصوص لها ظاهر وباطن.

ـ الكذب ووضع الأحاديث.

ليِّ اللسان والإيهام بالمجمل.

ـ التأويل الذي يجر للتعطيل.

ـ و...

هذا ما توصلت إليه على سبيل الإجمال لا الحصر، لأنَّ مناهج واستدلال المبتدعة الردية في مخالفة منهج السلف كثيرة، وقد يتفق أنَّ

بعض أهل البدع والأهواء والافتراق تتحقق فيهم معظم هذه الانحرافات البدعية الشنيعة أو بعضها، والحاصل هم على قدر متفاوت، لكن لا تخلو فرقة من الفرق المبتدعة إلَّا ووجد فيها من الأهواء والطواغيت آنفة الذكر.

فهم على قدر متفاوت في الاخلال بمنهج السلف، فمنهم البعيد ومنهم القريب، ومنهم برزخ بين الحقّ والباطل، وفرق اليوم هي امتداد لتلك الفرق التي انحرفت في الاستدلال عن الجماعة الأم، **فهناك ترابط وثيق بينهم وقاسم مشترك، ألاَ وهو الابتداع على نمط سلفهم**.

فخوارج اليوم؛ جماعات التكفير على أشكالها وألوانها، هم امتداد لخوارج الماضي، ونفس المنهج في الاستدلال، ورافضة اليوم هم عين الماضي، ومعتزلة اليوم هم عين معتزلة الماضي، وأحباش اليوم هم امتداد لتلك الفرق الباطنية المناوئة للإسلام، وهلم جراً.

ومن أراد أن يتفحص ما أقول فلينظر في مبتدعة الماضي وأصولهم، ثم فلينظر في مبتدعة اليوم كم يجد من الشبه والمثل، فمدرسة الابتداع واحدة ومطرَّدة في تعاملهم مع النصوص، سواء كان ماضي أو حاضر أو مستقبل.

ثانياً: التعامل مع النصوص بالرد أو التحريف:

إنَّ لأهل الأهواء والبدع والافتراق منهج مطرد في التعامل مع النصوص التي لا توافق ما يشتهون وما يهوون، إما بتعطيلٍ أو تحريفٍ أو ليٍّ، فهم آخذون في ادخال الإشكال على الواضح حتى يتفق مع متطلباتهم، وإن لم يجدوا إلى ذلك سبيلاً عطلوه أو ردوه أو حرفوه

بالطواغيت التي أنشأوها لرد النصوص.

لأنَّ «أهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن، ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول، بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السنَّة توافقه وإلَّا لم يبالوا بذلك، فإذا وجدوها تخالفه **أعرضوا عنها تفويضاً أو حرفوها تأويلاً**، فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنَّة، وأهل النفاق والبدعة.» [التفسير الكبير ١/ ١٦٣، ١٦٤ لابن تيمية].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فلما حدث في الأمة ما حدث من التفرق والاختلاف صار أهل التفرق والاختلاف شيعاً، صار هؤلاء عمدتهم في الباطن ليست على القرآن والإيمان، ولكن على أصول ابتدعها شيوخهم عليها يعتمدون في التوحيد والصفات والقدر والإيمان بالرسول وغير ذلك، ثم ما ظنوا أنه يوافقها من القرآن احتجوا به، وما خالفها تأولوه، فلهذا تجدهم إذا احتجوا بالقرآن والحديث لم يعتنوا بتحرير دلالتهما، ولم يستقصوا ما في القرآن من ذلك المعنى، إذا كان اعتمادهم في نفس الأمر على غير ذلك. والآيات التي تخالفهم يشرعون في تأويلها شروع من قصد ردها كيف ما أمكن. ليس مقصوده أن يفهم مراد الرسول، بل أن يدفع منازعه عن الاحتجاج بها.» [التفسير الكبير ١/ ١٥٨].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن عامة المبتدعة قائلة بالتحسين والتقبيح، فهو عمدتهم الأولى وقاعدتهم التي يبنون عليها الشرع، فهو المقدم في نحلهم بحيث لا يتهمون العقل: وقد يتهمون الأدلة إذ لم توافقهم في الظاهر، حتى يردوا كثيراً من الأدلة الشرعية.

وقد علمت ـ أيها الناظر ـ أنه ليس كل ما يقضي به العقل يكون حقاً، ولذلك تراهم يرتضون اليوم مذهباً ويرجعون عنه غداً. ثم يصيرون بعد غد إلى رأي ثالث.» [الاعتصام ١/ ١٩٦].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «ومنها ضد هذا. وهو ردهم للأحاديث التي جرت غير موافقة لأغراضهم ومذاهبهم، ويدعون أنها مخالفة للمعقول، وغير جارية على مقتضي الدليل، فيجب ردها. كالمنكرين لعذاب القبر، والصراط، والميزان، ورؤية اللَّه عَزَّوَجَلَّ في الآخرة. وكذلك حديث الذباب وقتله، وأن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، وأنه يقدم الذي فيه الداء. وحديث الذي أخذ أخاه بطنه فأمره النبي ﷺ بسقيه العسل، وما أشبه ذلك بالأحاديث الصحيحة المنقولة نقل العدول.

ربما قدحوا في الرواة من الصحابة والتابعين رضي اللَّه تعالى عنهم ـ وحاشاهم ـ وفيمن اتفق الأئمة من المحدثين على عدالتهم وإمامتهم. **كل ذلك ليردوا به على من خالفهم في المذهب، وربما ردوا فتاويهم وقبحوها في أسماع العامة، لينفروا الأمة عن اتباع السنَّة وأهلها**. كما روي عن أبي بكر بن محمد أنه قال: قال عمرو بن عبيد: لا يعفى عن اللص دون السلطان ـ قال فحدثته بحديث صفوان ابن أمية عن النبي ﷺ حيث قال: «**فهلا قبل أن تأتني به**» قال: أتحلف باللَّه أن النبي ﷺ قاله؟ قلت: أفتحلف أنت باللَّه أن النبي ﷺ لم يقله؟ فحدثت به ابن عون ـ قال ـ فلما عظمت الحلقة قال: يا أبا بكر حدث.

وقد جعلوا القول بإثبات الصراط والميزان والحوض قولا بما لا يعقل. وقد سئل بعضهم: هل يكفر من قال برؤية الباري في الآخرة؟

فقال: لا يكفر لأنه قال ما لا يعقل، ومن قال ما لا يعقل فليس بكافر.

وذهبت طائفة إلى نفي أخبار الآحاد جملة، والاقتصار على ما استحسنته عقولهم في فهم القرآن، حتى أباحوا الخمر بقوله: ﴿لَيْسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوٓا۟﴾ الآية. ففي هؤلاء وأمثالهم قال رسول اللّه ﷺ: «**لا ألفين أحدكم متكئاً على أريكته يأتيه الأمر من أمري مما أمرت به أو نهيت عنه، فيقول: لا أدري ما وجدنا في كتاب اللّه اتبعناه**» وهذا وعيد شديد تضمنه النهي، لاحق لمن ارتكب رد السنَّة» [الاعتصام ١/ ٢٨٥، ٢٨٦].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «وربما احتج طائفة من نابتة المبتدعة على رد الأحاديث بأنها إنما تفيد الظن، وقد ذم الظن في القرآن كقوله تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَمَا تَهْوَى ٱلْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣] **وقَالَ**: ﴿**إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنَّ ٱلظَّنَّ لَا يُغْنِى مِنَ ٱلْحَقِّ شَيْـًٔا** ﴿٢٨﴾﴾ [النجم] وما جاء في معناه.» [الاعتصام ١/ ٢٩٠].

هذه عمدة المبتدعة والبضاعة التي يروجون لها والأسس التي يقيمون عليها أصول بدعهم، ليخدعوا الناس بما يشتبه عليهم، والرد والتحريف سواء كان بتعطيل أو تأويل أو تفويض، هما من أعظم ما يعتمدون عليه في رد النصوص التي لا توافق أهواءهم، وهما عكازان للجاج المنازع قصد اسكاته.

وسبب هذا ترك واجب، وهو الانقياد باطناً وظاهراً للرسول، وغالب المبتدعة أخلوا بهذا، إما بالبغي أو الحسد كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿وَمَا تَفَرَّقُوٓا۟ إِلَّا مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْعِلْمُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ﴾ [الشورى: ١٤]، «والبغي إما

تضييع للحقّ، وإما تعدٍّ للحد، فهو إما ترك واجب، أو فعل محرم؛ فعلم أن موجب التفرق هو ذلك.» [مجموع الفتاوى ١/ ١٥ لابن تيمية].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمفترقة من أهل الضلال تجعل لها ديناً وأصول دين قد ابتدعوه برأيهم، ثم يعرضون على ذلك القرآن والحديث فإن وافقه احتجوا به اعتقاداً لا اعتماداً، وإن خالفه فتارة يحرفون الكلم عن مواضعه ويتأولونه على غير تأويله وهذا فعل أئمتهم، وتارة يعرضون عنه ويقولون: نفوض معناه إلى اللَّه وهذا فعل عامتهم.» [التفسير الكبير ١/ ٢٥١].

فالرد والتحريف هو منهج وسمة أهل الأهواء والبدع والافتراق، فمتى احتج عليهم محتج، هربوا إلى أحدهما، «وإذا سمعت الرجل يطعن على الآثار ولا يقبلها أو ينكر شيئاً من أخبار رسول اللَّه فاتَّهِمه على الإسلام، فإنه رجل رديء المذهب والقول» [شرح السنَّة ص ٣٥ للبربهاري].

ثالثاً: القول في الدين بالرأي والظن والتأويل الفاسد:

إنَّ القول بالظنون والرأي والاستحسان هو سمة لأهل الأهواء والبدع، والعمدة في التجرؤ على نصوص الوحي، وعدم تلقيها بالقبول والاستسلام، ولا يكاد يسلم مبتدع من هذا، فأهل البدع والافتراق لما ابتدعوا أصولاً تخالف منهج الحقّ، أصبحوا يردون كل ما لا يوافقها.

وهذه الأصول التي ابتدعوها لم يعولوا على الكتاب والسنَّة في بنائها، بل على العقل وتحسين الظن به، وجعله عياراً يعرضون عليه فما وافقه أخذوا به وما خالفه ردوه وقالوا هذا لا يحتمله العقل، فقد حسنوا

الظن بالعقل ولم يحسنوا الظن بالشريعة التي لا يأتيها باطل بين يدها ولا من خلفها.

فالتأويل الفاسد المخالف لمنهج السلف، والقول بالظنون والاستحسان هو منهاج وسمة لمدرسة الابتداع، وهؤلاء هم أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها وتفلتت منهم أن يعوها، فقالوا بالظن والتكلف.

عن المنذر بن الربيع بن خيثم أنه قال: «يا عبد اللَّه! ما علمك اللَّه في كتابه من علم فاحمد اللَّه، وما استأثر عليك به من علم فكله إلى عالمه، ولا تتكلف؛ فإن اللَّه عز وجل يقول لنبيه ﷺ: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُتَكَلِّفِينَ (٨٦) إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِّلْعَـٰلَمِينَ (٨٧) وَلَتَعْلَمُنَّ نَبَأَهُۥ بَعْدَ حِينٍۭ (٨٨)﴾» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٢٨].

أترى أهل الأهواء والبدع والافتراق ردوه إلى عالمه، بل إلى أوهن الأشياء، الظن والتكلف والاستحسان، فكانوا كما قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: «أصبح أهل الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يعوها وتفلتت منهم أن يرووها فاستبقوها بالرأي» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٢٠].

وعن صدقة ابن أبي عبد اللَّه أن عمر بن الخطاب كان يقول: «إنَّ أصحاب الرأي أعداء السنَّة، أعيتهم أن يحفظوها، وتفلتت منهم أن يعوها واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا لا نعلم، فعارضوا السنن برأيهم فإياكم وإياهم ـ وفي رواية ـ إياكم وأصحاب الرأي فإنهم أعداء السنن أعيتهم الأحاديث أن يحفظوها فقالوا بالرأي فضلوا وأضلوا.

قال أبو بكر بن أبي داود رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهل الرأي هم أهل البدع.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٢١ ـ ١١٢٣].

وصحيح أنهم أهل بدع وشبهات، لما أشربت قلوبهم من هذا الداء العضال، أليس «القياس على غير أصل والكلام في الدّين بالتخرص والظن، ومعلوم أن الحلال ما في كتاب اللَّه أو سنَّة رسوله تحليله، والحرام ما في كتاب اللَّه أو سنَّة رسول اللَّه تحريمه، فمن جهل ذلك وقال فيما سئل بغير علم وقاس برأيه حرم ما أحل اللَّه بجهله وأحل ما حرم اللَّه من حيث لم يعلم، فهذا هو الذي قاس الأمور برأيه فضل وأضل، أليس هذا داء عضال وسم قتال تبدلت الأمة به كل سنة ببدعة، وأما من ردَّ الفروع في علمه إلى أصلها فلم يقل برأيه» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤١٤، ٤١٥ لابن عبد البر بتصرف].

فلو استفتيت مبتدعاً نظر في هذا الداء عن مسألة، لأجابك بعشر أو أكثر، لأنه يستحيي أن يقول لا أعلم، فاللَّه ـ تبارك وتعالى ـ يوصي نبيه وينهاه عن التكلف، وهو يخوض فيه بكل جسده، وما استحسان البدع الكفرية والوسائل الطاغوتية اليوم، من تحزب وبرلمان واعتصام على الساحات واضراب عن الطعام إلَّا بداء التكلف والتخرص والظن.

لقد تجرعوا هذا الداء العضال والسم القتال فَقَتَلوا وقُتِلوا به، ولقد عوَّل عليهم أعداء هذا الدّين من اليهود والنصارى والزنادقة والملحدين ومن اتخذ إسلامه جنَّة، في بث السموم القتالة في الأمة.

انظروا إلى البرامج المريائية [التلفزيون] التي هيأوها لهم لبث سمومهم، فكم ضللوا ولبسوا على الناس دينهم، وخدعوهم بما يشتبه

عليهم، تجد المبتدع منهم من يقول للعامة: أيعقل أن الموت يذبح بين الجنة والنار، كيف هذا؟! لا يقبله العقل.

فنقول له: أيعقل أنَّ ـ اللَّه تبارك وتعالى ـ أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي بارك حوله؟!، أيعقل أن اللَّه يُرى في الآخرة؟!، أيعقل أن تحشر الأجساد؟!، أيعقل...، فكل هذه نصوص ثبتت بالكتاب والسنَّة، فإن كنت لا تستطيع أن تعقل ذبح الموت، فقل لا أعقل كل هذا حتى يروا الناس زندقتك ويسلموا من شرِّك.

أما أن تقبل نصاً وترد مثله فهذا محال، فما لزمك في قبول أحدهما لزمك في قبول الآخر، وما لزمك في رد أحدهما لزمك في رد الآخر، فالقضية ليست بالعقل والتَّشَهي والتخرص، إنما بالقبول والاستسلام لنصوص الوحي، «لأن الرسل لا يخبرون بمُحَالات العقول بل بمَحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته» [درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول ١/ ٨٥ لابن تيمية].

فلماذا هذه المقايسة والتخرص والتكلف على السنَّة؟

قال الإمام الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إياكم والمقايسة فوالذي نفسي بيده لئن أخذتم بالمقايس لتحلن الحرام ولتحرمن الحلال، ولكن ما بلغكم من حفظ عن أصحاب رسول اللَّه فاحفظوه» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٣١].

فأهل البدع والأهواء أعرضوا عن نبيهم وصحابته الكرام،

وحفظوا عن اليهود والنصارى والصابئة والفلاسفة ومزجوه بالاسلام، ومسخوا الفطرة.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا جاءت الكتب الإلهية بخطاب الناس بالمعقولات الصحيحة الفطرية، **فإن الرسل بعثوا بتقرير الفطرة وتكميلها، لا بتغيير الفطرة وتحويلها. والنفس إنما تنال كمالها بسعادتها ونجاتها بالفطرة المكمّلة بالشرعة المنزلة.** ولهذا حيث ذكر اللَّه في كتابه شيئاً من هذه الأسماء التي تدل على الفعل لم يعقل العقلاء من ذلك إلا أنه محدث كقوله تعالى: ﴿ٱقْرَأْ بِٱسْمِ رَبِّكَ ٱلَّذِى خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ ٱلْإِنسَـٰنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ ٱقْرَأْ وَرَبُّكَ ٱلْأَكْرَمُ ﴿٣﴾﴾ [العلق]، فهل يعقل العقلاء قط أن الشيء يكون مخلوقاً ولا يكون حادثاً غير هؤلاء الملحدين في السمعيات والعقليات الذين سلكوا مسلك السفسطة وفي السمعيات مسلك القرمطة.» [الصفدية ٢/١٥٧، ١٥٨].

فهم لم يسلكوا مسلك الطاعة والاتباع، بل مسلك العصيان والابتداع فكانوا كما قال شيخ الاسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وإنما أهل الكلام المحدَث في الاسلام من المعتزلة والجهمية ومن وافقهم في أصلهم التبس عليهم حدوث الأعيان المخلوقة بحدوث نوعها، كما التبس عليهم قدم نوع كلام اللَّه بقدم عين الكلمة، وظنوا حدوث الأعيان لا يحصل إلَّا بحدوث النوع، فالتزموا تعطيل الرب وتعجيزه في الأزل عن الكلام والفِعال، وسلبوه صفات الكمال، فتسلطت عليهم السلف والأئمة ورثة الأنبياء بالتبديع والتضليل بل والتكفير، وانفتح عليهم من الفلاسفة سَدُّ الدهرية بعد أن كان مبنياً بزبر الحديد، **فلا للإسلام نصروا،**

ولا للكفار كسروا، ولا بحبل اللَّه اعتصموا، ولا للكتاب والسنَّة اتبعوا بل فرقوا دينهم وكانوا شيعا، واعتاضوا عن الشريعة الإلهية بما أحدثوا بآرائهم بدعا.» [الصفدية ٢/ ١٥٩، ١٦٠].

ولاشك أن هؤلاء لما نظروا في الرأي وقالوا بالاستحسان والظنون، كان في قلوبهم فساد وريبة، ولهذا قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنه لا يفلح صاحب كلام أبداً، ولا تكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلَّا وفي قلبه **دغل** - وفي رواية - لا تكاد ترى أحداً نظر في هذا الرأي إلَّا في قلبه **دغل**» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٦٧ ورقم ١١٣٧ لابن عبد البر].

وروى الحسن بن واصل، عن الشعبي أنه قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما هلك من كان قبلكم حين تشعبت بهم السبل وحادوا عن الطريق، فتركوا الآثار وقالوا في الدّين برأيهم فضلوا وأضلوا.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤١٩ لابن عبد البر].

وذكر ابن وهب قال: أخبرني بكر بن مضر، عن رجل من قريش أنه سمع ابن شهاب يقول - وهو يذكر ما وقع فيه الناس من هذا الرأي وتركهم السنن - فقال: «إن اليهود والنصارى إنما انسلخوا من العلم الذي كان بأيديهم حين اسبقوا الرأي وأخذوا به» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤١٩ لابن عبد البر].

قال أبو بكر بن أبي داود قال ثنا ابن سنان قال: سمعت الشافعي - رَحِمَهُ اللَّهُ يقول -: «مثل الذي ينظر في الرأي ثم يتوب منه مثل المجنون الذي عولج ثم برىء فأعقل ما يكون قد هاج به» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤١٩ لابن عبد البر].

فما هو هذا الرأي الذي ذمه السلف وعابوه؟ والذي هو سمة لأهل الأهواء والبدع يتجاسرون به على النصوص وبه يُعرفون.

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «اختلف العلماء في الرأي المقصود إليه بالذم والعيب في هذه الآثار المذكورة في هذا الباب، عن النبي ﷺ وعن أصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وعن التابعين لهم بإحسان. فقالت طائفة: الرأي المذموم هو البدع المخالفة للسنن في الاعتقاد، كرأي جهم وسائر مذاهب أهل الكلام، لأنهم قوم قياسهم وآرائهم في رد الأحاديث، فقالوا: لا يجوز أن يرى اللَّه عَزَّ وَجَلَّ في القيامة، لأنه عَزَّ وَجَلَّ يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾ فردوا قول رسول اللَّه ﷺ: «**إنكم ترون ربكم يوم القيامة**»، وتأولوا في قول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ تأويلاً لا يعرفه أهل اللسان، ولا أهل النظر.

وقالوا: لا يجوز أن يسئل الميت في قبره لقول اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثْنَتَيْنِ وَأَحْيَيْتَنَا ٱثْنَتَيْنِ﴾ فردوا الأحاديث المتواترة في عذاب القبر وفتنته،... قالوا: لا نعرف حوضاً ولا ميزاناً، ولا نعقل ما هذا، وردوا السنن في ذلك كله برأيهم وقياسهم إلى أشياء يطول ذكرها في كلامهم في صفات الباري ـ تبارك وتعالى ـ.

وقال جماعة من أهل العلم: إنما الرأي المذموم المعيب المهجور، الذي لا يحل النظر فيه ولا الاشتغال به الرأي المبتدع وشبهه من ضروب البدع... وقال الآخرون [وهم جمهور أهل العلم]: الرأي المذموم في هذه الآثار عن النبي ﷺ وعن أصحابه والتابعين **هو القول في أحكام شرائع الدّين بالاستحسان والظنون، والاشتغال**

بحفظ المعضلات والأغلوطات، ورد الفروع والنوازل بعضها على بعض قياساً دون ردها على أصولها، والنظر في عللها واعتبارها، فاستعمل فيها الرأي قبل أن تنزل، وفرعت وشققت قبل أن تقع وتكلم فيها قبل أن تكون بالرأي المضارع للظن، قالوا: وفي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن والبعث على حملها، وترك الوقوف على ما يلزم للوقوف عليه منها، ومن كتاب اللَّه عَزَّ وَجَلَّ ومعانيه» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤٢٠].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالرأي الباطل أنواع: أحدهما: الرأي المخالف للنص، وهذا مما يُعلم بالاضطرار من بين الاسلام فسادُه وبطلانه، ولا تحلُّ الفتيا به ولا القضاء، وإن وقع فيه من وقَع بنوع تأويل وتقليد.

النوع الثاني: هو الكلام في الدّين بالخَرْص والظن، مع التفريط والتقصير في معرفة النصوص وفَهمها واستنباط الأحكام منها، فإن مَن جهلها وقاسَ برأيه فيما سئل عنه بغير علم، بل لمجرد قدر جامع بين الشيئين ألحق أحدهما بالآخر، أو لمجرد قدرٍ فارقٍ يراه بينهما يفرق بينهما في الحكم، من غير نظر إلى النصوص والآثار؛ فقد وقع في الرأي المذموم الباطل.

النوع الثالث: الرأيُ المتضمن تعطيل أسماء الربِّ وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة التي وضَعها أهلُ البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضاهاهم، حيث استعمل أهلُه قياساتِهم الفاسدةَ وآراءهم الباطلة وشبههم الداحضة في رد النصوص

الصحيحة الصريحة؛ فردوا لأجلها ألفاظ النصوص التي وجدوا السبيل إلى تكذيب رواتها وتخطئتهم، ومعاني النصوص التي لم يجدوا إلى ردِّ ألفاظها سبيلاً، فقابلوا النوع الأول بالتكذيب، والنوع الثاني بالتحريف والتأويل،... وأنكروا مُبَاينته للعالم، واستواءه على عرشه، وعُلُوَّه على المخلوقات، وعموم قدرته على كل شيء، بل أخرجوا أفعالَ عباده من الملائكة والأنبياء والجن والإنس عن تعلق قدرته ومشيئته وتكوينه لها، ونفَوا لأجلها حقائقَ ما أخبر به عن نفسه وأخبر به رسولُه من الصفات كماله ونعوت جلاله؛ وحرَّفوا لأجلها النصوص عن مواضعها، وأخرجوها عن معانيها وحقائقها بالرأي المجرد الذي حقيقتُه أنه زُبالة الأذهان ونُخالة الأفكار وعُفَارة الآراء ووساوس الصدور، فملأوا به الأوراق سواداً، والقلوب شكوكاً، والعالم فساداً، **وكل من له مسكة من عقل يعلم أن فساد العالم وخرابه وإنما نشأ من تقديم الرأي على الوحي، والهوى على العقل، وما استحكم هذان الأصلان الفاسدان في القلب إلا استحكم هلاكه، وفي الأمة إلا فسد أمرها أتمَّ فساد**، فلا إله إلا اللَّه كم نفيَ بهذه الآراء من حق، وأثبت بها من باطل، وأميت بها من هدىً، وأحيى بها من ضلالة؟ وكم هُدِم بها من معقل الإيمان، وعمر بها من دين الشيطان؟ وأكثر أصحاب الجحيم هم أهل هذه الآراء الذين لا سمع لهم ولا عقل، بل هم شر من الحمر، وهم الذين يقولون يوم القيامة ﴿لَوۡ كُنَّا نَسۡمَعُ أَوۡ نَعۡقِلُ مَا كُنَّا فِيٓ أَصۡحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ ١٠﴾.

النوع الرابع: الرأيُ الذي أُحدِثت به البدع، وغيرت به السنن، وعمَّ به البلاء، وتربَّى عليه الصغير، وهَرِم فيه الكبير. فهذه الأنواع

الأربعة من الرأي الذي اتفق سلف الأمة وأئمتها على ذَمِّه وإخراجه من الدِّين.» [إعلام الموقعين ١/ ٥٤، ٥٥].

هذا هو الرأي المذموم الذي عابه سلف الأمة وهجروا أصحابه وشنّعوا عليهم، ولذا قيل لأيوب رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما لك لا تنظر في الرأي فقال أيوب: قيل للحمار: ما لك لا تجتر، قال: أكره مضغ الباطل» [جامع بيان العلم وفضله رقم ١١٦٤ لابن عبد البر].

لكن أهل الأهواء والبدع مضغوه واجتروه، ولا يكاد يُسيغوه لأنه حنظلة طعمها مرٌّ ولا ريح لها، وإن زخرفوه وزينوه، لأنَّ له علامات تجعل من له أدنى بصيرة يَنفرُ منه، وأنَّ النفس تطمئن للذي يتمم الفطرة ويهديها، لا الذي يمسخها ويريبها، ومن ينظر إلى البدع الموجودة بين الماضي والحاضر ليجد مآلها إلى هذا الطاغوت؛ «**الرأي**» و«**الاستحسان**».

ولهذا قال سحنون بن سعيد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما أدري ما هذا الرأي سُفكت به الدماء، واستحلت به الفروج، واستخفت به الحقوق، غير رأينا رجلا صالحاً فقلدناه» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤٢٧].

لقد أوصى السلف من هذا المسلك الوخيم، الذي تردى فيه الكثير، حتى أضحى سمة لهم.

قال الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «عليك بأثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوه لك بالقول ـ وفي رواية ـ وإن زخرفوه بالقول» [جامع بين العلم وفضله ص ٤٢٦، ٤٢٧].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من النقل ما جاء منه في ذم الرأي المذموم،

وهو المبني على غير أسّ، والمستند إلى غير أصل من كتاب ولا سنَّة، لكنه وجه تشريعي فصار نوعاً من الابتداع، بل هو الجنس فيها، فإن جميع البدع إنما هي رأي على غير أصل، ولذلك وصف بوصف الضلال. ففي الصحيح عن عبد اللَّه بن عمرو بن العاص قال: سمعت رسول اللَّه ﷺ يقول: «**إن اللَّه لا ينتزع العلم من الناس بعد إذ أعطاهُمُوه انتزاعاً. ولكن ينتزعه منهم مع قبض العلماء بعلمهم، فيبقى ناس جهال يُستَفتون فيُفتون برأيهم فيضلون ويُضلون**». فإذا كان كذلك، فذم الرأي عائد على البدع بالذم لا محالة.» [الاعتصام ١/ ١٤٧].

وقال رحمه الله **أيضاً**: «وقال سبحانه: ﴿**مَا جَعَلَ ٱللَّهُ مِنۢ بَحِيرَةٍ وَلَا سَآئِبَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ**﴾ [المائدة: ١٠٣] فهم شرعوا شرعة؛ وابتدعوا في ملة ابراهيم عليه السلام هذه البدعة، توهماً أن ذلك يقربهم من اللَّه كما يقرب من اللَّه ما جاء به ابراهيم عليه السلام من الحق، فزلوا وافتروا على اللَّه الكذب، إذ زعموا أن هذا من ذلك، وتاهوا في المشروع، فلذلك قال اللَّه تعالى على أثر الآية: ﴿ **يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ** ﴾ [المائدة: ١٠٥] وقال سبحانه: ﴿ **قَدۡ خَسِرَ ٱلَّذِينَ قَتَلُوٓاْ أَوۡلَٰدَهُمۡ سَفَهَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَحَرَّمُواْ مَا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ٱفۡتِرَآءً عَلَى ٱللَّهِۚ**﴾ [الأنعام: ١٤٠] فهذه فذلكة لجملة بعد تفصيل تقدم، وهو قوله تعالى: ﴿**وَجَعَلُواْ لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ ٱلۡحَرۡثِ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ نَصِيبٗا** ﴾ [الأنعام: ١٣٦] الآية، فهذا تشريع كالمذكور قبل هذا، ثم قال: ﴿**وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ لِيُرۡدُوهُمۡ وَلِيَلۡبِسُواْ عَلَيۡهِمۡ دِينَهُمۡۖ**﴾ [الأنعام: ١٣٧] الآية، وهو تشريع أيضاً بالرأي

مثل الأول، ثم قال: ﴿وَقَالُواْ هَٰذِهِۦٓ أَنْعَٰمٌ وَحَرْثٌ حِجْرٌ لَّا يَطْعَمُهَآ إِلَّا مَن نَّشَآءُ بِزَعْمِهِمْ﴾ [الأنعام: ١٣٨] إلى آخرها؛ فحاصل الأمر أنهم قتلوا أولادهم بغير علم وحرموا ما أعطاهم اللَّه من الرزق بالرأي على جهة التشريع. فلذلك قال تعالى: ﴿قَدْ ضَلُّواْ وَمَا كَانُواْ مُهْتَدِينَ ١٤٠﴾» [الاعتصام ١/ ١٨٩، ١٩٠].

فما لزمهم الضلال وعدم الهداية، إلَّا بسبب الرأي والظن والتخرض والتأويل الفاسد، الذي حللوا به الحرام وحرموا به الحلال، وهو الذي هلك الأمم من قبل، وفرق هذه الأمة إلى شيع وأحزاب، بل ما عبدت الشمس والنار إلَّا به، وما سفكت الدماء وأبيحت الفروج إلَّا به، وما أسكت الحق ونُكِّل بأهله إلَّا به.

ففساد الأمم والأديان إلَّا بهذا الداء العضال، وأيم اللَّه كم عانت وتعاني منه الأمة اليوم، فما تكلم الرويبضة في أمر العامة إلَّا به، فإلى اللَّه المشتكى من أصحابه، لا يهدأ لهم بال ولا يسكن لهم حال حتى يتجاسروا على النصوص به، نسأل اللَّه السلامة ونعوذ به من الخزي والندامة.

فوصيتي لكل مسلم متبع غير مبتدع، إذا جاءه شيء من هذا القبيل؛ «**الرأي**» و«**الظن**» و«**التخرص**» و«**التأويل الفاسد**»، أن يبول عليه أو يلقيه في الحش كما قال الإمام الشعبي رَحِمَهُ اللَّهُ لمالك بن مِغْوَلٍ: «ما حدَّثوك هؤلاء عن رسول اللَّه ﷺ فخذ به، وما قالوه برأيهم، فألقه في الحش ـ وفي رواية ـ فبل عليه» [الدارمي في السنن رقم ٢٠٦ وابن عبد البر في الجامع رقم ٨١٤].

وأن يقول لصاحبه إذهب واعرض بضاعتك على الذي هو مثلك أو من حزبك، لأن اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ نهى نبيه عن التكلف، وهذا تكلف ولا يفلح صاحبه حيث أتى، لأني لا أرضى بزُبالة الأذهان وحثالة الأفكار لأنها من الكنّاسة، وقد تحتوي على النجاسة تنجس فطرتي، ثم فليفر منه فراره من المجذوم، وليجعل بينه وبينه ردماً.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فأصل خراب الدّين والدنيا إنما هو من التأويل الذي لم يُرده اللَّه ورسوله بكلامه ولا دل عليه أنه مراده، وهل اختلفت الأمم على أنبيائهم إلَّا بالتأويل؟ وهل وقعت في الأمة فتنة كبيرة أو صغيرة إلَّا بالتأويل؟ فمن بابه دخل إليها، وهل أريقَت دماءُ المسلمين في الفتن إلَّا بالتأويل؟ وليس هذا مختصاً بدين الإسلام فقط، بل سائر أديان الرسل لم تَزَلْ على الاستقامة والسَّداد حتى دخلها التأويل، فدخل عليها من الفساد ما لا يعلمه إلَّا رب العباد.

وقد تواترت البِشَارات بصحة نبوة محمد ﷺ في الكتب المتقدمة، ولكن سَلَّطوا عليها التأويلات فأفسدوها، كما أخبر سبحانه عنهم من التحريف والتبديل والكتمان، **فالتحريف تحريف المعاني بالتأويلات التي لم يُردها المتكلم بها، والتبديل تبديل لفظ بآخر، والكتمان جَحْده. وهذه الأدواء الثلاثة منها غيرت الأديان والملل**، وإذا تأملت دين المسيح وجدت النصارى إنما تطرَّقوا إلى إفساده بالتأويل بما لا يكاد يوجد قط مثله في شيء من الأديان، ودخلوا إلى ذلك من باب التأويل. وكذلك زَنَادقة الأمم جميعهم إنما تطرَّقوا إلى إفساد ديانات الرسل صلوات اللَّه وسلامه عليهم بالتأويل، ومن بابه دخلوا،

وعلى أساسه بنوا، وعلى نقطه خطوا.

والمتأولون أصناف عديدة، بحسب الباعث لهم على التأويل، وبحسب قصور أفهامهم ووفورها، وأعظمهم توغلاً في الباطل من فسد قَصده وفهمه، فكلما ساء قصده وقصر فهمه كان تأويله أشد انحرافاً، فمنهم من يكون تأويله لنوع هوًى من غير شبهة، بل يكون على بصيرة من الحقّ، ومنهم من يكون تأويله لنوع شبهة عرضت له أخفت عليه الحق [ومنهم من يكون تأويله لنوع هدى من غير شبهة، بل يكون على بصيرة من الحق] ومنهم من يجتمع له الأمران الهَوَى في القصد والشبهة في العلم.

وبالجملة فافتراق أهل الكتابين، وافتراق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة إنما أوجبه التأويل وإنما أريقت دماء المسلمين يوم الجمل وصفِّين والحرَّة وفتنة ابن الزبير وهلم جرا بالتأويل، وإنما دخل أعداء الإسلام من المتفلسفة والقرامطة والباطنية والإسماعلية والنصيرية من باب التأويل، **فما امتحن الإسلام بمحنة قطُّ إلا وسببها التأويل؛ فإن محنته إما من المتأولين، وإما أن يسلط عليهم الكفار بسبب ما ارتكبوا من التأويل وخالفوا ظاهر التنزيل وتعلَّلوا بالأباطيل،** فما الذي أراق دماء بني جذيمة وقد أسلموا غير التأويل حتى رفع رسول اللَّه ﷺ يديه وتبرأ إلى اللَّه من فعل المتأول بقتلهم وأخذ أموالهم؟ وما الذي أوجب تأخر الصحابة رضي الله عنهم يوم الحديبية عن موافقة رسول اللَّه ﷺ غير التأويل حتى اشتد غضبه لتأخرهم عن طاعته حتى رجعوا عن ذلك التأويل؟ وما الذي سفك دم أمير المؤمنين عثمان ظلماً وعدواناً وأوقع الأمة

فيما أوقعها فيه حتى الآن غير التأويل؟ وما الذي سفك دم علي رضي الله عنه وابنه الحسين وأهل بيته رضي اللَّه تعالى عنهم غير التأويل؟ وما الذي أراق دم ابن الزبير وحجر بن عدي وسعيد بن جبير وغيرهم من سادات الأمة غير التأويل؟ وما أريقت عليه دماء العرب في فتنة أبي مسلم غير التأويل؟ وما الذي جرَّد الإمام أحمد بين العقابين وضرب السياط حتى عجَّت الخليقة إلى ربها تعالى غير التأويل؟ وما الذي قتل الإمام أحمد بن نصر الخزاعي وخلّد خلقاً من العلماء في السجون حتى ماتوا غير التأويل؟ وما الذي سلط سيوف التتار على دار الإسلام حتى ردوا أهلها غير التأويل؟ وهل دخلت طائفة الإلحاد من أهل الحلول والاتحاد إلَّا من باب التأويل؟ وهل فتح باب التأويل إلا مضادةً ومناقضةً لحكم اللَّه في تعليمه عباده البيان الذي امتنَّ اللَّه في كاتبه على الإنسان بتعليمه إياه؛ فالتأويل بالألغاز والأحاجيِّ والأغلوطات أولى منه بالبيان والتبيين، وهل فرق بين دفع حقائق ما أخبرت به الرسل عن اللَّه وأمرت به بالتأويلات الباطلة المخالفة له وبين رَدِّه وعدم قبوله، ولكن هذا رد جحود ومعاندة، وذاك رد خداع ومصانعة.

قال أبو الوليد بن رشد المالكي في كتابه المسمى بـ «الكشف عن مناهج الأدلة» وقد ذكر التأويل وجنايته على الشريعة، ـ إلى أن قال ـ : ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ﴾ [آل عمران: ٧] وهؤلاء أهلُ الجدل والكلام، وأشد ما عرض على الشريعة من هذا الصنف أنهم تأوَّلوا كثيراً مما ظنوه ليس على ظاهره وقالوا: إن هذا التأويل هو المقصود به، وإنما أمر اللَّه به في صورة المتشابه ابتلاء لعباده واختباراً

لهم، ونعوذ باللَّه من سوء الظن باللَّه، بل نقول: إن كتاب اللَّه العزيز إنما جاء معجزاً من جهة الوضوح والبيان، فما أبعد من مقصد الشارع من قال فيما ليس بمتشابه: إنه متشابه، ثم أول ذلك المتشابه بزعمه، وقال لجميع الناس: إن فرضكم هو اعتقاد هذا التأويل، مثل ما قالوه في آية الاستواء على العرش وغير ذلك مما قالوا: إن ظاهره متشابه، ثم قال: وبالجملة فأكثر التأويلات التي زعم القائلون بها أنها المقصود من الشرع إذا تأملت وجدت ليس يقوم عليها برهان.

ـ إلى أن قال ـ: ومثال من أول شيء من الشرع وزعم أن ما أوله هو الذي قصده الشرع مثال من أتى إلى دواء قد ركَّبه طبيب ماهر ليحفظ صحة جميع الناس أو أكثرهم فجاء رجل لم يلائمه ذلك الدواء الأعظم لرَدَاءة مزاج كان به ليس يعرض إلا للأقل من الناس، فزعم أن بعض تلك الأدوية التي صرح باسمها الطبيب الأول في ذلك الدواء العام المنفعة لم يرد به ذلك الدواء العام الذي جرت العادة في اللسان أن يُدَلَّ بذلك الاسم عليه، وإنما أراد به دواء آخر مما يمكن أن يدل عليه بذلك استعارةٍ بعيدة، فأزال ذلك الدواء الأول من ذلك المركب الأعظم، وجعل فيه بدله الدواء الذي ظن أنه قصده الطبيب، وقال للناس: هذا هو الذي قصده الطبيب الأول، فاستعمل الناس ذلك الدواء المركب على الوجه الذي تأوله عليه هذا المتأول، ففسدت أمزجة كثير من الناس، فجاء آخرون فشعوا بفساد أمزجة الناس من ذلك الدواء المركب، فراموا إصلاحه بأن بَدَّلوا بعض أدويته بدواء آخر غير الدواء الأول؛ فعرض من ذلك للناس نوعٌ من المرض غير النوع الأول، فجاء ثالث فتأول

من أدوية ذلك المركب غير التأويل الأول والثاني، فعرض للناس من ذلك نوع ثالث من المرض غير النوعين المتقدمين، فجاء متأول رابع فتأول دواء آخر غير الأدوية المتقدمة؛ فعرض منه للناس نوع رابع من المرض غير الأمراض المتقدمة؛ **فلما طال الزمان بهذا الدواء المركب الأعظم، وسلّط الناس التأويلَ على أدويته، وغيروها وبدَّلوها عرض منه للناس أمراض شتى، حتى فسدت المنفعة المقصودة بذلك الدواء المركب في حق أكثر الناس، وهذه هي حالة الفِرَقِ الحادثة في هذه الشريعة مع الشريعة،** وذلك أن كل فرقة منهم تأولت غير التأويل الذي تأولته الفرق الآخرى، وزعمت أنه هو الذي قصده صاحب الشرع حتى تمزقَ الشرع كل مُمَزَّق، وبَعُد جداً عن موضوع الأول، ولما علم صاحب الشرع صلوات اللّه وسلامه عليه وعلى آله أن مثل هذا يعرض ولابدَّ في شريعته قال ﷺ: «**ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلّا واحدة**» يعني بالواحدة التي سلكت ظاهر الشرع ولم تُؤَوله.

وأنت لو تأملت ما عرض في هذه الشريعة في هذا الوقت من الفساد العارض فيها من قبل التأويل تبينت أن هذا المثال صحيح.

وأول من غير هذا الدواء الأعظم هم الخوارج، ثم المعتزلة بعدهم، ثم الأشعرية، ثم الصوفية، ثم جاء أبو حامد فطمَّ الوادي على القرى، هذا كلامه بلفظه.

ولو ذهبنا نستوعب ما جناه التأويل على الدنيا والدّين وما نال الأمم قديماً وحديثاً بسببه من الفساد لا ستدعى ذلك عِدَّةَ أسفار، واللّه

المستعان.» انتهى بتمامه [إعلام الموقعين ٤/ ١٩٢ ـ ١٩٥].

لقد أحببت أن أنقل النص بكامله لما فيه من عظيم الفائدة، ذلك لمن تدبر وألقى السمع وهو شهيد.

فرحمة اللَّه عليكما يا أبا الوليد ويا أبا عبد اللَّه كأنكما تكلمتما على لسان الجميع، وأيّم اللَّه ما اخترعت الأحزاب في الأمة، وجعلت الانتخابات والتسابق على كراسي البرلمان وسيلة للتغيير غير التأويل؟

وما الذي أراق دماء أصحاب الاعتصام على الساحات غير التأويل؟

وما الذي قذف بهم في السجون والمعتقلات غير التأويل؟

وما الذي جعلهم في آخر مطافهم طلاب لجوء على موائد الكفار غير التأويل؟

وما الذي جعلهم يتلذذون بالنسيان لتجربة مصر وسورية والسودان غير التأويل؟

وما الذي عطل الدعوة السلفية وأغلق معاهدها في كثير من البلدان غير التأويل؟

وما الذي شرد العلماء ونكل بهم غير التأويل؟

وما الذي فتح باب الزندقة للذين اتخذوا إسلامهم جنّة ليصلوا وليجلوا، ويقولوا أنَّ اللغة العربية ليست لغة علم وتقدم غير التأويل؟

وما الذي حمل أهل العلمنة أن يروجوا لبضاعتهم ويَلقُوا الشكوك في قلوب الضعاف غير التأويل؟

وما جعل أتباع كل ناعق يميلون مع كل صائح غير التأويل؟

وما الذي جعل بعض المقلدة النَّوْكَى يحسنون الظن بالرافضة الذين لبسوا ثوب حب أهل البيت زوراً وبهتاناً، يدعون للتَّقارب معهم غير التأويل؟

بل وما الذي جعل بعض من عُميَّ بصره وبصيرته يدعو لتقارب الأديان غير التأويل؟

وما الذي جعل بعض من مُسخت فطرته وتصدع اعتقاده، يدعو المسلمين المقيمين في دول الغرب النصراني الكافر، أن ينصروا العلمانية لأنها تدعو لحرية المعتقد غير التأويل؟

وما الذي جعل باب الردة ينفتح لمن أراد أن يقدح في هذا الدّين باسم حرية التعبير غير التأويل؟

أليس التأويل هو الذي أفسد الأمم وهذه الأمة، وفرقها إلى شيع وأحزاب، وأوقع السيف فيها؟

أليس هو الذي جعل أهل النفاق على اختلاف أقوالهم يجتمعوا على الشك والتكذيب؟

أليس هو الذي جمع أهل البدع والافتراق على اختلاف أهوائهم على السيف؟

ولا أرى مصير أصحاب التأويل إلَّا إلى النار كما قال الإمام أبو قلابة، فسحقاً لهذا التأويل وأصحابه.

«الذي أخرج أقواماً من السنة والجماعة واضطرهم إلى البدعة والشناعة وفتح باب البلية على أفئدتهم وحجب نور الحق عن

بصيرتهم، أعاذنا اللَّه وإياكم من الآراء المخترعة والأهواء المتبعة والمذاهب المبتدعة، فإن أهلها خرجوا عن اجتماع إلى شتات، وعن نظام إلى تفرق، وعن أنس إلى وحشة ـ وعن ائتلاف إلى اختلاف، وعن محبة إلى بغضة، وعن نصيحة وموالاة إلى غش ومعاداة ـ وعصمنا وإياكم من الانتماء إلى كل اسم أو سمة تخالف الإسلام والسنة.»

[الإبانة ١/ ٣٨٨ ـ ٣٩٠ لابن بطة بتصرف يسير].

رابعاً: العمل بالمتشابه وترك المحكم أو حمل المحكم على المتشابه:

إنَّ العمل بالمتشابه وترك المحكم أو حمل المحكم على المتشابه هو سمة لأهل البدع والافتراق لأجل التلبيس والتلفيق، وما حصل للمبتدعة الأولى من الخروج عن حظيرة الإسلام إلَّا بسببه، وإذا تفحصت عامة المبتدعة، من «جهمية» و«قدرية» و«خوارج» و«معتزلة» و«مرجئة» و«أشاعرة» و«صوفية» و«...» لوجدتهم قد أوتوا من هذا الباب.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأهل الضلال الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعاً، هم كما قال مجاهد: أهل البدع والشبهات: **يتمسكون بما هو بدعة في الشرع ومشتبه في العقل**، كما قال فيهم الإمام أحمد قال: هم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يحتجون بالمتشابه من الكلام، ويضلون الناس بما يشتبون عليهم.»

[التفسير الكبير ١/ ٢٥١].

وما هذا الاحتجاج بالمتشابه إلَّا لفساد طبائعهم وسوء قصدهم

لأجل أن يكونوا رؤساء متبوعين، فأضحوا أئمة مضلين، ودعاة مشؤومين من أجابهم قذفوه في النار، ولذلك حذرنا نبينا الكريم صلوات اللَّه وسلامه عليه ممن كانت هذه سمته؛ «اتباع المتشابه».

ولقد تصلط عليهم ورثة الأنبياء بالتبديع والتفسيق بل وبالتكفير، فضحوا مناهجهم الردية. كما فعل إمام أهل السنَّة «في الرد على الزنادقة والجهمية والخوارج فيما تمسكوا وظنوا أنه من المتشابه كقوله: «**لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣١٩٤] وأمثال ذلك، فقد أبطل قول المرجئة والجهمية، وقول الخوارج والمعتزلة، وكل هذه الطوائف تحتج بنصوص المتشابه على قولها» [التفسير الكبير ٧/ ٤٨٤، ٤٨٥ لابن تيمية بتصرف].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والدليل على ذلك أنك لا تجد مبتدعاً ممن ينسب إلى الملة إلَّا وهو يستشهد على بدعته بدليل شرعي فينزله على ما وافق عقله وشهوته وهو أمر ثابت في الحكمة الأزلية التي لا مرد لها. **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِۦ كَثِيرًا**﴾ [البقرة: ٢٦] **وقَالَ**: ﴿كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾ [المدثر: ٣١] لكن إنما ينساق لهم من الأدلة المتشابهة منها لا الواضح، والقليل منها كالكثير، وهو أدل دليل على اتباع الهوى فإن المعظم والجمهور من الأدلة إذا دل على أمر ظاهر فهو الحق؛ فإن جاء على ما ظاهره الخلاف فهو النادر والقليل، **فكان من حق الظاهر رد القليل إلى الكثير، والمتشابه إلى الواضح،** غير أن الهوى زاغ بمن أراد اللَّه زيغه فهو في تيه، من حيث يظن أنه

على الطريق، بخلاف غير المبتدع فإنه إنما جعل الهداية إلى الحقّ أول مطلبه؛ وأخَّر هواه ـ إن كان ـ فجعله بالتبع، فوجد جمهور الأدلة ومعظم الكتاب واضحاً في الطلب الذي بحث عنه، فوجد الجادة، وما شذ له عن ذلك، فإما أن يرده إليه، وإما أن يكله إلى عالمه ولا يتكلف البحث عن تأويله.

وفيصل القضية بينهما قوله تعالى: ﴿**فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ** ـ إلى قوله ـ **وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا**﴾ [آل عمران: ٧]، إلى أن قال عن النصارى: فزعموا في الإله الحقّ ما زعموا من الباطل، بناء على دليل عندهم متشابه في نفس الأمر حسبما ذكره أهل السير، فتاهوا بالشبهة عن الحقّ، لتركهم الواضحات وميلهم إلى المتشابهات.» [الاعتصام ١/ ١٨٧ ـ ١٩١ باختصار].

فالفيصل بين «المبتدع» و«المتبع» هو هذه الآية، وكل من رأينا يتعاطى شيئاً من هذا القبيل؛ **اتباع المتشابه وترك المحكم،** علمنا يقيناً أنه صاحب هوى وتلبيس وتلفيق مبتغي وراء تلك الفتنة، ومن كان هذا حاله فهو مبتدع مذموم على لسان الشرع ولا كرامة، وإن ادعى أنه يريد الخير، لأن المريد للخير هو الذي ردَّ المتشابه إلى المحكم، وإن تعسر عليه شيء من ذلك فليتهم عقله، ثم يكله إلى عالمه، ويقول آمنا به كل من عند ربنا.

ومن رفض هذا، فاعلموا أنه صاحب هوى مبتدع ينبغي أن يُحذر منه، لأنَّ الآية ذكرت صنفان من الناس لا ثالث لهما، والدّين نصيحة.

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولذلك تجدهم يتأولون كل دليل خالف

هواهم، ويتبعون كل شبهة وافقت أغراضهم. ألا ترى إلى قوله ـ تعالى ـ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنۡهُ ٱبۡتِغَآءَ ٱلۡفِتۡنَةِ وَٱبۡتِغَآءَ تَأۡوِيلِهِۦۗ﴾ فأثبت لهم الزيغ أولاً، وهو الميل عن الصواب، ثم اتباع المتشابه وهو خلاف المحكم الواضح المعنى، الذي هو أم الكتاب ومعظمه. ومتشابهه على هذا قليل، فتركوا اتباع المعظم إلى اتباع الأقل المتشابه الذي لا يعطي مفهوماً واضحاً ابتغاء تأويله، وطلباً لمعناه الذي لا يعلمه إلَّا اللَّه؛ أو يعلمه اللَّه والراسخون في العلم، وليس إلَّا بردّه إلى المحكم ولم يفعل المبتدع ذلك. فانظروا كيف اتبعوا أهواءهم أولاً في مطالبة الشرع بشهادة اللَّه.» [الاعتصام ١/ ١٩٥].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «وحين خص أهل الزيغ باتباع المتشابه دل التخصيص على أن الراسخين لا يتبعونه؛ فإذاً لا يتبعون إلَّا المحكم وهو أم الكتاب ومعظمه. فكل دليل خاص أو عام شهد له معظم الشريعة فهو الدليل الصحيح، وما سواه فاسد، إذ ليس بين الصحيح والفاسد واسطة في الأدلة يستند إليها. إذا لو كان ثمة ثالث لنصت عليه الآية. ثم لما خص الزائغون بكونهم يتبعون المتشابه أيضاً علم أن الراسخين لا يتبعونه، فإن تأولوه بالرد إلى المحكم بأن أمكن حمله على المحكم، بمقتضى القواعد، فهذا المتشابه الإضافي لا الحقيقي. وليس في الآية نص على حكمه بالنسبة إلى الراسخين. فليرجع عندهم إلى المحكم الذي هو أم الكتاب، وإن لم يتأوّلوه بناء على أنه متشابه حقيقي، فيقابلونه بالتسليم وقولهم ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾ وهؤلاء هم أولوا الألباب.

وكذلك ذكر في أهل الزيغ أنهم يتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة. فهم يطلبون به أهواءهم لحصول الفتنة، فليس في نظرهم إذا في الدليل نظر المستبصر حتى يكون هواه تحت حكمه، بل نظر من حكم بالهوى، ثم أتى بالدليل كالشاهد له، ولم يذكر مثل ذلك في الراسخين، فهم إذن بضد هؤلاء حيث وقفوا في المتشابه فلم يحكموا فيه ولا عليه سوى التسليم. وهذا المعنى خاص بمن طلب الحق من الأدلة، لا يدخل فيه من طلب في الأدلة ما يصحح هواه السابق.

والقسم الثاني: من ليس براسخ في العلم وهو الزائغ فحصل له من الآية وصفان: أحدهما بالنص وهو الزيغ لقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ﴾ والزيغ هو الميل عن الصراط المستقيم وهو ذم لهم. والوصف الثاني بالمعنى الذي أعطاه التقسيم وهو عدم الرسوخ في العلم، وكل منفي عنه الرسوخ فإلى الجهل ما هو مائل؛ ومن جهة الجهل حصل له الزيغ، لأن من نفي عنه، طريق الاستنباط، واتباع الأدلة لبعض الجهالات؛ لم يحل له أن يتبع الأدلة المحكمة ولا المتشابهة، ولو فرضنا أنه يتبع المحكم لم يكن اتباعه مفيداً لحكمه لإمكان أن يتبع على وجه واضح البطلان أو متشابه. فما ظنك به إذا اتبع المتشابه.

ثم اتباعه للمتشابه ـ ولو كان من جهة الاسترشاد به لا للفتنة به ـ لم يحصل به مقصود على الحال. فما ظنك به إذا اتبع ابتغاء الفتنة؟ وهكذا المحكم إذا اتبعه ابتغاء الفتنة به. فكثير ما ترى الجهال يحتجون لأنفسهم بأدلة فاسدة وبأدلة صحيحة اقتصاراً بالنظر على دليل ما، واطراحاً للنظر في غيره من الأدلة الأصولية والفروعية العاضدة لنظره

أو المعارضة له.» [الاعتصام ١/ ٢٧٦، ٢٧٧].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «واللَّه ورسوله إنما ذم من اتبع المتشابه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله. فأما من تدبر المحكم والمتشابه، كما أمره اللَّه وطلب فهمه ومعرفة معناه، فلم يذمه اللَّه، بل أمر بذلك ومدح عليه.

يبين ذلك أن التأويل قد روى أن من اليهود الذي كانوا بالمدينة على عهد النبي ﷺ كحيي بن أخطب، وغيره من تأوَّل حروف الهجاء التي في أوائل السور بقاء هذه الأمة كما سلك ذلك طائفة من المتأخرين موافقة للصابئة المنجمين، وزعموا أنه ستمائة وثلاث وتسعون عاماً، لأن ذلك هو عدد ما للحروف في حساب الجمل بعد إسقاط المكرر، وهذا من نوع تأويل الحوادث التي أخبر بها القرآن في اليوم الآخر.

وروي أن من النصارى الذين وفدوا على النبي ﷺ في وفد نجران من تأول «إنا» و«نحن» على أن الآلهة ثلاثة لأن هذا ضمير جمع، وهذا تأويل في الإيمان باللَّه فأولئك تأولوا في اليوم الآخر، وهؤلاء تأولوا في اللَّه. ومعلوم أن: «إنا» و«نحن» من المتشابه فإنه يراد بها الواحد الذي معه غيره من جنسه، ويراد بها الواحد المعظم نفسه الذي يقوم مقام من معه غيره لتنوع أسمائه التي كل اسم منها يقوم مقام مسمى، فصار هذا متشابهاً لأن اللفظ واحد، والمعنى متنوع.

والأسماء المشتركة في اللفظ هي من المتشابه وبعض المتواطئة أيضاً من المتشابه، ويسميها أهل التفسير «الوجوه» و «النظائر»... والذين في قلوبهم زيغ يدعون المحكم الذي لا اشتباه فيه مثل ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ

وَاحِدٌ ﴾ ﴿ إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي ﴾ ﴿ مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٖ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ ﴾ ﴿لَمۡ يَتَّخِذۡ وَلَدٗا وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ شَرِيكٞ فِي ٱلۡمُلۡكِ﴾ ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ ويتبعون المتشابه ابتغاء الفتنة ليفتنوا به الناس إذا وضعوه على غير موضعه وابتغاء تأويله وهو الحقيقة التي أخبر عنها.» [التفسير الكبير ٢/ ٩٤ـ٩٦].

اعلم أن الحذر من اتباع المتشابه بعدم رده إلى المحكم ليس مخصوص في الصفات فقط، بل في الدّين كله، سواء كان أحكام «اعتقادية علمية» أو «عملية»، لأن حديث عائشة ـ رضي اللّه عنها ـ يدل على العموم، لقول النبي ﷺ لها: «**يا عائشة إذا رأيت الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى اللّه فاحذريهم**».

ومن الأمثلة على ذلك ما أخرجه الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «سننه برقم ١٤٦» عن سليمان بن يسار: «أن رجلاً يقال له صبيغ قدم المدينة فجعل يسأل عن متشابه القرآن، فأرسل إليه عمر ـ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ وقد أعدّ له عراجين النخل، فقال: من أنت؟ قال: أنا عبد اللّه صبيغ. فأخذ عمر عرجوناً من تلك العراجين، وقال أنا عبد اللّه عمر فجعل له ضرباً حتى دمي رأسه، فقال: يا أمير المؤمنين حسبك، قد ذهب الذي كنت أجد في رأسي».

وعند الإمام الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «الشريعة برقم ١٥٢» عن السائب بن يزيد قال: «أتى عمر بن الخطاب ـ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ ـ فقالوا: يا أمير المؤمنين؛ إنا لقينا رجلاً يسأل عن تأويل القرآن، فقال: اللّهم أمكني منه قال: فبينا عمر ذات يوم يغدي الناس إذ جاءه عليه ثياب وعمامة فتغدى حتى إذا فرغ قال: يا أمير المؤمنين ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ٢﴾؟

فقال عمر: أنت هو؟، فقام إليه فحسر عن ذِراعه، فلم يزل يجلده حتى سقطت عمامته، فقال: والذي نفس عمر بيده لو وجدتك محلوقاً لضربت رأسك، ألبسوه ثيابه واحملوه على قتب، ثم أخرجوه حتى تقدموا به بلاده، ثم ليقم خطيباً، ثم ليقل: إن صبيغاً طلب العلم فأخطأه، فلم يزل وضيعاً في قومه حتى هلك وكان سيد قومه».

وقد يقال: أيعقل إنسان يسأل عن تفسير آية يُضرب ويُهجر؟! ولا يقول هذا إلَّا الذي في قلبه دغل أو متبع للمتشابه أو جاهل لا يدري ما يقول، لكن لابد أن نزيل الإشكال، ونقول: هذا الذي أُدب لم يسأل مسترشداً، بل كان مفتوناً يتبع المتشابه، ولو سأل عما ينفعه من الواجبات؛ الفروض العينية ما كان هذا جزاؤه، لكن استحق هذا حيث ابتغى الفتنة، وعلى كل حال فقد نفعه اللَّه بهذا التعزير.

فقد روى عبد الرزاق عن معمر قال: «خرجت الحرورية فقيل لصبيغ: إنه قد خرج قوم يقولون كذا وكذا. قال: هيهات! قد نفعني اللَّه بموعظة الرجل الصالح. قال: وكان عمر ضربه حتى سال الدم من رجليه ـ أو قال: عقبيه.» [مصنف عبد الرزاق رقم ٢٠٩٠٧ (١١/ ٤٢٦) والتنبيه والرد ص ١٨١ للملطي].

وهذا الذي فعله عمر رضي الله عنه، قاعدة مطردة عمل بها الصحابة رضي الله عنهم ومن اتبعهم بإحسان، فقد عَامَلَ بها علي رضي الله عنه أحد رءوس الخوارج وهو ابن الكوَّاء؛ لما قال علي رضي الله عنه يوماً: سلوني. فقام ابن الكوّاء، فقال: ما السّواد الذي في القمر؟ فقال له: «قاتلك اللَّه سل تفقهاً ولا تسأل تعنّتاً، ألا سألت عن شيء ينفعك في أمر دنياك أو أمر آخرتك؟ ثم قال: ذلك

محو الليل.» [الآجري في الشريعة ١/ ٤٨٦ وابن بطة في الإبانة رقم ٣٣٤ وابن عبد البر في الجامع رقم ٥٠٨].

وما أحوجنا اليوم لهذه القاعدة العمرية مع أهل البدع والأهواء والافتراق الذين ضلَّ سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، قطع اللَّه دابرهم وأراح الأمة من أهوائهم، لقد تشعبت بهم السبل واتفقوا على الابتداع واجتمعوا على السيف، معترضون الأمة برها وفاجرها ولا يحتشموا من مؤمنها كما فعله سلفهم مع الخباب بن الأرت رضي الله عنه.

ومن الأمثلة كذلك على اتباعهم المتشابه وتركهم المحكم، لما جاء حبر الأمة وترجمان القرآن يناظرهم ليزيل عنهم الشبه، «إذ طالبهم بالحجة، فقال بعضهم: لا تخاصموه فإنه ممن قال اللَّه فيه: ﴿بَلۡ هُمۡ قَوۡمٌ خَصِمُونَ ٥٨﴾ [الزخرف] فرجحوا المتشابه على المحكم، ونصبوا بالخلاف السواد الأعظم.» [الاعتصام ١/ ٢٠٢ للشاطبي].

فعمدوا إلى الآيات التي نزلت في الكفار، وضعوها على أئمة الدّين قاتلهم اللَّه، ولهذا لما ذكروا لعبد اللَّه بن عباس رضي الله عنه ما يصيبهم عند قراءة القرآن قال: «يؤمنون بمحكمه، ويضلون عند متشابهه، وقرأ: ﴿وَمَا يَعۡلَمُ تَأۡوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُۗ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ - وفي رواية - «ذكر له الخوارج واجتهادهم وصلاتهم، قال: ليس هم بأشد اجتهاداً من اليهود والنصارى وهم على ضلالة» [انظر الشريعة للأمام الآجري رقم ٤٥، ٤٦].

وذكر الإمام مسلم عن محمد بن أبي أيوب - قال: حدثني يزيد

الفقير، قال: «كنت قد شغفني رأي من رأي الخوارج. فخرجنا في عصابة ذوي عدد نريد أن نحج. ثم نخرج على الناس. قال فمررنا على المدينة إذا جابر بن عبد اللَّه يحدث القوم، جالس إلى سارية عن رسول اللَّه ﷺ. قال: فإذا هو ذكر الجهنميين. قال: فقلت له: يا صاحب رسول اللَّه! ما هذا الذي تحدثون؟ واللَّه يقول: ﴿إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُۥ﴾ [آل عمران: ١٩٢] و: ﴿كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟ أَن يَخْرُجُوا۟ مِنْهَآ أُعِيدُوا۟ فِيهَا﴾ [السجدة: ٢٠] فما هذا الذي تقولون؟ قال: فقال: أتقرأ القرآن؟ قلت نعم. قال: فهل سمعت بمقام محمد عليه السلام ـ يعني: الذي يبعثه اللَّه فيه؟ قلت: نعم. قال: فإنه مقام محمد ﷺ المحمود الذي يخرج اللَّه به من يخرج، قال: ثم نعت وضع الصراط ومرَّ الناس عليه، قال: وأخاف أن لا أكون أحفظ ذاك، قال: غير أنه قال: قد زعم أن قوماً يخرجون من النار بعد أن يكونوا فيها، قال: يعني فيخرجون كأنهم عيدان السماسم قال: فيدخلون نهراً من أنهار الجنة فيغتسلون فيه، فيخرجون كأنهم قراطيس، فرجعنا قلنا: ويحكم! أترون الشيخ يكذب على رسول اللَّه ﷺ؟ فرجعنا. فلا واللَّه ما خرج منا غير رجل واحد. أو كما قال أبو نعيم.» [مسلم رقم ٤٧٢].

انظر إلى استدلال أهل الزيغ والمتشابه، كيف تُرديهم النصوص من حيث لا يشعرون، ولو ردوا المتشابه إلى المحكم، وما تعسر عليهم فهمه كلوه إلى عالمه، وقالوا آمنا به: كل من عند ربنا ما استحقوا أن يكونوا كلاب أهل النار.

قال ابن بطال رَحِمَهُ اللَّهُ: «أنكرت المعتزلة والخوارج الشفاعة في إخراج من أدخل النار من المذنبين وتمسكوا بقوله تعالى: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ

﴿شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ ٤٨﴾ [المدثر] وغير ذلك من الآيات، وأجاب أهل السنَّة أنها في الكفار، وجاءت الأحاديث في إثبات الشفاعة المحمدية متواترة ودل عليها قوله تعالى: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾ [الإسراء] والجمهور على أن المراد به الشفاعة.» [فتح الباري ١١/ ٥١٩].

فعمدوا إلى الآيات النازلة في الكفار، فوضعوها على المسلمين فاستحلوا بها دماءهم، وكفَّروا عثمان وعلي ـ رضي اللَّه عنهما ـ ، وأحدثوا خلل في الأمة لا زالت تكتوي بحره، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، فكما ضل هؤلاء ضل خلفهم اليوم ومن تشبه بهم في المنهج، كجماعة المسلمين؛ «التكفير والهجرة».

يكفرون كل من ارتكب كبيرة وأصر عليها، ولم يتب منها، فعلى سبيل المثال يكفرون كل من وقع في الانتخابات أو اتخذ البرلمان وسيلة للتغيير، لاشك أن هذه الوسائل بدع كفرية؛ من سنن الكفار، لكن ليس كل من تلبس بالكفر أو قاله فهو كافر، فالاستحلال عندهم هو كثرة الوقوع في الكبائر، فمثلاً من تعاطى الخمر والمخدرات فهو كافر، ومن تعامل بالربا فهو كافر، يرون كثرة الوقوع موجبة للكفر وهكذا ضل سلفهم، ولذا استحلوا دماء المنتخبين في بعض البلدان الإسلامية.

«فكل مرتكب كبيرة مصر عليها ولم يتب منها كافر، وكل حاكم لم يحكم بما أنزل اللَّه أي بإطلاق ودون تفصيل كافر ويكفرون المحكومين لأنهم رضوا بذلك وتابعوهم بإطلاق ودون تفصيل، وأما العلماء فيكفرونهم، لأنهم لم يكفروا هؤلاء ولا أولئك و...» [انظر

الموسوعة الميسرة ١/ ٣٣٥، ...].

انظر كيف فعل المتشابه بهم، ادعوا أنهم جماعة الحقّ التي ينبغي الانضمام إليها، والحقّ منهم أبعد، ولمسلكه أجهل، ولهديه أنفر، قطع اللَّه دابرهم، كم عاثوا في الأرض فساداً، فالخروج والاستحلال للدماء المعصومة سمات يعرفون بها أينما حلوا، ولا يزال يخرجون ويحدثون الفتن، حتى يخرج في أعراضهم الدجال. كما ذكر ذلك عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنه.

أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**ينشأ نشءٌ يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم كلَّما خرج قرن قطع كلَّما خرج قرن قطع ـ أكثر من عشرين مرة ـ حتى يخرج في عراضهم** ـ وفي رواية ـ **أعراضهم الدجّال**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ١٤٤ والسلسلة الصحيحة رقم ١٤٥٢].

ولذا بكى الصحابيُّ الجليل أبو أمامة الباهلي لما رأى حوالي سبعين رأساً من الخوارج نصبوا على درج دمشق، وقال: «يا سبحان اللَّه! ما يصنع الشيطان بهؤلاء قالها ثلاثاً ـ كلاب جهنم كلاب جهنم شر قتلى تحت ظل السماء ـ ثلاث مرات ـ خير قتلى من قتلوه، طوبى لمن قتلهم أو قتلوه، فقال صاحب له: رأيتك بكيت حين رأيتهم قال: بكيت رحمة حين رأيتهم كانوا من أهل الإسلام ـ وفي رواية ـ يا أبا أمامة تقول لهم هذا القول ثم تبكي! ـ يعني قوله: شر قتلى إلى آخره ـ قال: رحمة لهم أنهم كانوا من أهل الإسلام فخرجوا منه ـ وفي رواية ـ قد كانوا هؤلاء مسلمين فصاروا كفاراً ثم تلا: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيۡكَ ﴾ حتى ختمها. ثم قال: هم هؤلاء ثم تلا هذه الأية ﴿ يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ ﴾ [آل

عمران: ﴿١٠٦﴾] حتى ختمها. ثم قال: هم هؤلاء» [صحيح سنن الترمذي رقم ٣٠٠٠ وصحيح سنن ابن ماجة رقم ١٤٦ وشرح مشكل الآثار رقم ٢٥١٩].

فنسأل اللَّه العصمة من هذا الداء، الذي أخرج هؤلاء من الإسلام والإيمان إلى الانحراف والكفر والطغيان، ذلك أنهم لم يرضوا ما أتاهم عن الرسول وقالوا لصاحبه أبصر ماذا تقول!؟ فخرجوا عن سبيل الهداية إلى الشك والغواية، فاعتبروا يا أولي الأبصار! من الذين استحقوا الخزي والعار والشنار.

خامساً: الاستهتار بالسنَّة وفضل الصحبة:

اعلم رحمك اللَّه أنَّ من سمات أهل البدع الاستهتار بالسنَّة، حيث اطلع علينا اليوم فريق من المبتدعة الجدد، الذين يروجون لأصحاب المعتقد الفاسد، كالعلمانيين ودعاة الحداثة، أن الدّين «قشر ولباب»، أو «لابد من الاعتناء باللب دون القشر» أو «العبرة بالجوهر لا بالمظهر».

وهؤلاء في الحقيقة امتداد خبيث لتلك الفرق المناوئة للإسلام وأهله، الذين يريدون طمس معالمه، فاخترعوا هذه المقولات وسوغوها ووجدوا لها آذاناً ساغية من الهمج الرَعاع، التابعين لكل ناعق، المائلين مع كل صائح الذين يقولون دعونا من القشر!! وهل السنَّة «قشر ولباب»؟ ما هو مقصدكم؟!

أتريدون أن نحلق لحانا، ونتشبه بالكفار من أهل الكتابين والمجوس لأن هذا قشر، ألا تعلمون أيها المبتدعة المتهوكون الحيارى أنَّ الإيمان قول وعمل، يعني تلازم بين الظاهر والباطن، وأن من

استخف بالأمور الظاهرة يدل على ضعف باطنه، لأنَّ الإيمان هيوب.

واعلموا أنَّ الأمور التي تسمونها قشور هي من الدّين التي أمر بها الشارع، ومعظمها من باب مخالفة الكفار، ولهذا حرم اللَّه التَشَبُه بهم، ولعن من تشبه من الرجال بالنساء والعكس، أليس التشبه مؤثر في الخلق والسلوك، أي: في الباطن؟ هذا أمر محسوس مشاهد لا ينكره إلَّا مكابر، أو من طُمست بصيرته حتى أصبح لا يميز بين الحقّ والباطل، لأنَّ كثرة المشابهة أو المخالطة تستلزم الموافقة، ولهذا حرمت الإقامة بين أظهر المشركين، لأن البيئة تؤثر.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما قررته في وجه أصل المشابهة، وذلك أن اللَّه تعالى جبل بني آدم بل سائر المخلوقات، على التفاعل بين الشيئين المتشابهين، وكلما كانت المشابهة أكثر كان التفاعل في الأخلاق والصفات أتم، حتى يؤول الأمر إلى أن لا يتميز أحدهما عن الآخر إلَّا بالعين فقط.

ولما كان بين الإنسان وبين الإنسان مشاركة في الجنس الخاص، كان التفاعل فيه أشد، ثم بينه وبين سائر الحيوان مشاركة في الجنس المتوسط، فلابد من نوع تفاعل بقدره، ثم بينه وبين النبات مشاركة في الجنس البعيد مثلاً، فلابد من نوع ما من المفاعلة. ولأجل هذا الأصل وقع التأثر والتأثير في بني آدم، واكتساب بعضهم أخلاق بعض بالمعاشرة والمشاكلة.

وكذلك: الآدمي إذا عاشر نوعاً من الحيوان اكتسب بعض أخلاقه، ولهذا صار الخيلاء والفخر في أهل الإبل، وصارت السكينة

في أهل الغنم، وصار الجمّالون، والبغالون فيهم أخلاق مذمومة، من أخلاق الجمال والبغال، وكذلك الكلاَّبون، وصار الحيوان الإنسي فيه بعض أخلاق الناس من المعاشرة والمؤالفة وقلة النفرة. **فالمشابهة والمشاكلة في الأمور الظاهرة، توجب مشابهة ومشاكلة في الأمور الباطنة على وجه المسارقة والتدريج الخفي... والمشاركة في الهدي الظاهر توجب أيضا مناسبة وائتلافاً. وإن بعد المكان والزمان فهذا أمر محسوس**؛ فمشابهتم في أعيادهم [أي الكفار] ـ ولو بالقليل ـ هو سببب لنوع ما من اكتساب أخلاقهم التي هي ملعونة، **وما كان مظنة لفساد خفي غير منضبط، علق الحكم به، وأدير التحريم عليه**، فنقول: مشابهتم في الظاهر سبب ومظنة لمشابهتم في عين الأخلاق والأفعال المذمومة. بل في نفس الاعتقادات وتأثير ذلك لا يظهر ولا ينضبط، ونفس الفساد حاصل من المشابهة قد لا يظهر ولا ينضبط، وقد يتعسر أو يتعذر زواله بعد حصوله، ولو تفطن له، وكل ما كان سبباً إلى مثل هذا الفساد فإن الشارع يحرمه، كما دلت عليه الأصول المقررة.

[ذلك] **أن المشابهة في الظاهر تورث نوع مودة ومحبة، وموالاة في الباطن، كما أن المحبة في الباطن تورث المشابهة في الظاهر، وهذا أمر يشهد به الحس والتجربة**، حتى أن الرجلين إذا كانا من بلد واحد، ثم اجتمعا في دار غربة، كان بينهما من المودة والائتلاف أمر عظيم، وإن كانا في مصرهما لم يكونا متعارفين، أو كانا متهاجرين. وذاك أن الاشتراك في البلد نوع وصف اختصا به عن بلد الغربة، بل لو اجتمع رجلان في سفر، أو بلد غريب، وكانت بينهما مشابهة في العمامة أو

الثياب، أو الشعر، أو المركوب، ونحو ذلك لكان بينهما من الائتلاف أكثر مما بين غيرهما. وكذلك تجد أرباب الصناعات الدنيوية يألف بعضهم بعضا، ما لا يألفون غيرهم، حتى أن ذلك يكون مع المعاداة والمحاربة: إما على الملك، وإما على الدين. **وتجد الملوك ونحوهم من الرؤساء، وإن تباعدت ديارهم وممالكهم بينهم مناسبة تورث مشابهة ورعاية من بعضهم لبعض.**

وهذا كله موجب الطباع ومقتضاه. إلَّا أن يمنع من ذلك دين أو غرض خاص، **فإذا كانت المشابهة في أمور دنيوية، تورث المحبة والموالاة لهم؛ فكيف بالمشابهة في أمور دينية؟ فإن إفضاءها إلى نوع من الموالاة أكثر وأشد، والمحبة والموالاة لهم تنافي الإيمان.**» [اقتضاء الصراط المستقيم ١/ ٥٤٧ ـ ٥٥٠].

هذا كلام إمام رضي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى أحببت أن أسوق معظمه ليتبين لك أن المشابهة في الهدي الظاهر، تؤثر في الخلق والدّين.

فدعواكم هذه تعني إضعاف عقيدة الولاء والبراء، حتى لا يتبين المؤمن من الكافر، والصالح من الطالح، والمطيع من العاصي، هذه هي التي تدندنون حولها، ليخلوا لكم الجو وتفعلوا ما تريدون لا منكر عليكم، ونحن نرى أنَّ المسلمين المقيمين بين أظهر الكفار من اليهود والنصارى أقل إيماناً من غيرهم، ـ من المسلمين المقيمين في ديارهم ـ ، وكذلك نرى الكفار من اليهود والنصارى المقيمين بين أظهر المسلمين هم أقل كفراً من غيرهم.

فالاستخفاف بالسنَّة واحتقارها أو تقسيمها إلى «قشر ولباب»

وعدم الاهتمام بها، دعوة مبتدعة جديدة لا تريد من الاسلام إلَّا اسمه، أو قضاء حوائجها به، أَوَ لا يعلمون أن اللَّه يقول: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱدۡخُلُوا۟ فِی ٱلسِّلۡمِ كَاۤفَّةً ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

قال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يقول اللَّه تعالى آمراً عباده المؤمنين به المصدقين برسوله أن يأخذوا بجميع عرى الإسلام وشرائعه، والعمل بجميع أوامره، وترك جميع زواجره، ما استطاعوا من ذلك، وقال مجاهد: أي اعملوا بجميع الأعمال ووجوه البر.» [تفسير ابن كثير ١/ ٣٣٥].

وقال الآلوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ادخلوا في الإسلام بكليتكم، ولا تَدَعوا شيئاً من ظاهركم وباطنكم إلَّا والإسلام يستوعبه بحيث لا يبقى مكان لغيره.» [روح المعاني ١/ ٤٩٢].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «وقيل: الخطاب للمسلمين الخُلَّصِ، المراد من «ٱلسِّلۡمِ» شعب الإسلام، و «كَاۤفَّةً» حال منه، والمعنى «ٱدۡخُلُوا۟» أيها المسلمون المؤمنون بمحمد ﷺ «فِی» شعب الإيمان كلها، ولا تُخِلُّوا بشيء من أحكامه» [روح المعاني ١/ ٤٩٢].

وقال أبو بكر الجزائري: «ينادي الحق ـ تبارك وتعالى ـ عباده آمراً إيَّاهم بالدخول في الاسلام دخولاً شمولياً بحيث لا يتخيرون بين شرائعه وأحكامه ما وافق مصالحهم وأهواءهم قبلوه وعملوا به، وما لم يوافق ردوه أو تركوه وأهملوه، وإنما عليهم أن يقبلوا شرائع الإسلام وأحكامه كافة، ونهاهم عن اتباع خطوات الشيطان في تحسين القبيح وتزيين المنكر.» [أيسر التفاسير ١/ ١٨٧].

وقال أيضاً: «ولا يسع المؤمن الحق إلَّا الدخول في الاستسلام الكامل للَّه تعالى؛ وذلك بقبول ما شرع وعدم التخيير فيه بقبول بعض ورفض بعض... فطريق النجاة هو الإسلام الكامل للَّه تعالى، باعتقاد ما أمر باعتقاده، وقول ما أمر بقوله، وفعل ما أمر بفعله، واجتناب ما أمر باجتنابه من ذلك كله اعتقاداً أو قولاً أو عملاً.» [نداءات الرحمن لأهل الإيمان ص ١٨].

فالإسلام والإيمان ليس فيه «قشر ولباب»، بل **حقيقة مركبة من اعتقاد وانقياد**؛ انقياد بالطاعة والعمل بكل وجوه البر من الأقوال والأعمال، وهذه الأقوال والأعمال فيها تفاضل فيما بينها، منها ما هو شرط في صحة الباقي أي: الاعتقاد ومنها ما دون ذلك.

قال ﷺ: «**الإيمان بضع وسبعون أو بضع وستون شعبة أفضلها قول لا إله إلَّا اللَّه، وأدناها إماطة الأذى عن الطريق والحياء شعب الإيمان.**» [البخاري رقم ٩ ومسلم رقم ١٥٢].

فالحياء وحسن الخلق و... إلى إماطة الأذى من الطريق كلها من شعب الإيمان، وكما أن للإيمان شعب، فكذلك للكفر شعب، فقلة الحياء وسوء الخلق و... إلى عدم إماطة الأذى من الطريق كلها تدل على شعبه، فمتى وجدت شعب الإيمان دل على وجوده، ومتى انتفت دل على انتفائه، لأن هناك تلازم بين الظاهر والباطن؛ **اللازم يقتضي وجود الملزوم، وعدم اللازم يقتضي عدم الملزوم**، والكل على حسب حاله في الاخلال، فمثلاً من انتفى عنه عمل القلب، ليس كما انتفى عنه حسن الخلق، وبسط هذا له موضع آخر.

فأنتم تدندنون حول هذا الباب، وتدعون لعدم الالتزام بالمظهر الإسلامي كلبس القميص والعمامة واعفاء اللحية والسواك وعدم الاختلاط وتسمونها قشور؛ حتى لا يستوحش منها الآخرون، وهذا من باب التشبه بالكفار الذي يلحق بشعب الكفر.

ثم نجد الطرف الآخر الذي تريدوا أن تراعوا مشاعره، من كفار أهل الكتابين ملتزمين بالمظهر الخارجي كلبس الصليب واحتفال بالأعياد و... معتزين به لا يراعوا بذلك مشاعرنا.

فهذه دعوة لضرب الإسلام بأبنائه من المتأسلمة الذين لم يعرفوا حقيقة الإسلام، «دعاة الفكر الإسلامي»، كأن الإسلام فكر، انظروا إلى هذه المصطلحات الخبيثة التي لبست على الناس دينهم، فعدم مراعات الألفاظ والمصطلحات من الكتاب والسنَّة، هو الذي يوقع في السفسطات، كما فعلت المعتزلة والمتكلمة من الأشاعرة والماتريدية الذين مزجوا علم الكلام والفلسفة بالإسلام فكان حالهم كما قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «**فلا للإسلام نصروا، ولا للكفار كسروا، ولا بحبل اللَّه اعتصموا، ولا للكتاب والسنَّة اتبعوا**»*، وسنبسط هذا في الباب الآخير، بما يقنع الغلة ويشفي العلة إن شاء اللَّه.

فدعوة هؤلاء، أن يكون الدّين كثوب سابريٍّ لا يميز فيه الصالح من الطالح والطيب من الخبيث، وإني أخشى أن يكون هؤلاء امتداداً لذلك الرجل الذي كان يأكل بشماله فقال له النبي ﷺ: «**كل بيمينك**

---

* انظر «الصفدية ٢/ ١٦٠».

قال: لا أستطيع، قال: **لا استطعت!** ما منعه إلَّا الكبر فما رفعها إلى فيه أي: شُلت» [انظر صحيح مسلم رقم ٥٢٣٦].

وأذكر يوماً أن رجلاً من هؤلاء كان يأكل بشماله، فقيل له: كل بيمينك فقال: شمالي نظيفة، مستهزأً يراها من القشور، أَوَ لم يعلم كيف كانت عاقبة سلفه لما خالف أمر النبي ﷺ، ألم يقل اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ : ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ** ﴿٦٣﴾﴾ [النور].

قال أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما الفتنة الشرك لعله أن يقع في قلبه شيء من الزيغ فيزيغ قلبه فيهلكه».

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «من رد حديث النبي ﷺ فهو على شفا هلكة.» [الإبانة ١/ ٢٦٠ لابن بطة].

وإنَّ من هؤلاء؛ دعاة «القشر واللباب»، من يقول وبدون حياء لو أن الصحابة رضي الله عنهم، بل النبي ﷺ لو كان موجوداً اليوم بين أظهرنا لَلَبِسَ البنطال وربطة العنق وركب الدراجة، ويكفيك أن صاحب هذا القول يخشى عليه من الكفر، وكأننا نحن نمنع من ركوب الدراجات والسيارات والقطارات، انظروا إلى التلبيس والتمويه، فنقول لكم: هناك فرق بين أن نتشبه بأخلاق وسلوك وهدي الكفرة الفجرة وبين أن نركب هذه الوسائل المباحة، الفرق بينهما شاسع، فالقضية مبدأ وتمايز حضاري، والذي تسمونه قشور يميزنا عن سائر الأمم، كيف واليهود كانوا يقولون ما ترك هذا الرجل ـ يعنون به النبي ﷺ ـ شيئاً من أمرنا إلَّا خالفه.

فتقسيمكم الدّين إلى «قشر ولباب» دعوة محدثة مبتدعة ليس لها مستند من الكتاب، أو السنَّة النبوية، ولا حتى صحبة أثرية، إنما هي كما قال اللَّه ـ تعالى ـ: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّآ أَسْمَآءٌ سَمَّيْتُمُوهَآ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُم مَّآ أَنزَلَ ٱللَّهُ بِهَا مِن سُلْطَٰنٍ﴾ [النجم: ٢٣].

أما الاستخفاف بفضل الصحبة فيأتي منهم الكثير، ومنها دعواهم هم «رجال ونحن رجال»، و«مذهبهم أسلم ومذهبنا أعلم وأحكم» أيُّ علمٍ وحكمةٍ عندكم؟! أعلم وحكمة ورثتموها عن الصابئة والمجوس والمشركين والفلاسفة، يكونا أفضل من مذهب السالفين ورثة الأنبياء؟، ألم يزدكم علمكم وحكمتكم تقلباً وتنقلاً من مذهب إلى مذهب؟ أعلم وحكمة زادتكم حيرةً وشكاً حتى تمنى كبراؤكم الموت على دين صبيان الكتاب والعجائز، يكونا أهدى من الذين ـ رضي اللَّه عنهم ـ ولم يكونوا قد قضوا نحبهم بعد؟ فأيُّ استخفاف هذا؟

لقد نبذتم كتاب اللَّه وراء الظهور، وتركتم سنَّة نبيكم، وزهدتم في سلفكم، وركضتم وراء الفلاسفة والملاحدة والمجوس تبتغون العلم والحكمة عندهم، فكيف كان حالكم؟، **لا للإسلام نصرتم، ولا للكفار والمبتدعة قهرتم، بل لبستم وضللتم**، بمعتقدكم الفاسد الذي أرداكم، كيف وقد جوزتم الضلال على أمة اتفق جميع أهل الملل على أنهم أفضل أمة بعد الأنبياء والرسل، قد تقولون: أنتم تفترون علينا، ما قلنا هذا ولا نقول به، ونضلل من يقول به.

قلنا لكم: ألم يقل علماؤكم كأبي الحسين البصري والرازي والآمدي وابن الحاجب، أنَّ الأمة إذا اختلفت في تأويل الآية على

قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، جوزوا أن تكون الأمة مجتمعة على الضلال في تفسير القرآن والحديث[1].

وهؤلاء لو تصوروا، وتصورتم قبح هذه المقالة والتي معها؛ «مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم وأحكم»، لنفرتم منهما، وعرفتم أن مآل قولكم السب والقول بالثلب في خيار الأمة وصفوتها.

فإذا كان ذلك كذلك، فما الفرق بينكم وبين الخوارج الذين يتبرءون من عثمان وعلي ويكفروهما، والرافضة الذين قالوا بردة الصحابة ﭬ إلَّا نفر قليل؟، قد تقولون معاذ اللَّه من هذا، كيف تشبهوننا بهؤلاء؟ ونحن نصدقكم على تعوذكم ونعلم أنكم برآء، لكن اخبرونا، ما هو الفرق بين الذين صرّحوا بالتكفير واعتقدوه، وبين الذين لمحوا بالتضليل واعتمدوه؟

ألم يئن أن ترجعوا وتتوبوا من الاستخفاف بالسنَّة وفضل الصحبة، قبل أن يحل عليكم السخط أو الفتنة، وما لكم من دون اللَّه من وليّ ولا ناصر، هذه بضاعتكم رُدت عليكم ومُلزمون بها، أتعلمون لماذا هذا التهوك والتذبذب والهذيان؟، لأنكم حرمتم أنفسكم من الأصول، فَمنعتم من الوصول، والأصول هو اتباع ما جاء به الرسول[2]، فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسنَّة، وأهل النفاق والبدعة.

سادساً: الطعن في السلف والقول فيهم بالثلب:

اعلم أنَّ من أعظم علامات أو سمات أهل البدع والافتراق

---

(١) ـ انظر «مجموعة الفتاوى ١٣/ ٣٤، ٣٥» و«التفسير الكبير ١/ ١٥٨، ١٥٩» لابن تيمية.

(٢) ـ انظر «التفسير الكبير ١/ ٦٦٢» لابن تيمية.

وضوحاً، هو قصب السلف، بما هم به أليق وبمذهبهم أخلق، والسلف منه برآء، وحمل على كل صاحب سنَّة أنه ليس من أهلها، والحامل لهم على ذلك اتباع الهوى والبدع والشبهات التي ابتدعوها، حصروا الحقّ في قولهم، وكل من خالفه إما كافر أو مبتدع.

ولهذا قال ابراهيم النخعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَاوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ﴾ [المائدة: ١٤]: «هم أصحاب الأهواء» [الإبانة لابن بطة رقم ٥٥٨، ٥٥٩ والجامع لابن عبد البر ص ٣٦٣ والدر المنثور للسيوطي ٢/ ٤٧٤، ٤٧٥].

«وأول شاهد على ذلك في الواقع قصة الخوارج إذ عادوا أهل الإسلام حتى صاروا يقتلونهم ويدعون الكفار، ثم يليهم كل من كان له صولة منهم بقرب الملوك [كإبن أبي دؤاد]، فإنهم تناولوا أهل السنَّة بكل نكال وعذاب وقتل أيضاً، حسبما بينه جميع أهل الأخبار.

منها محنة أحمد بن حنبل وابن تيمية وابن القيم، ثم يليهم كل من ابتدع بدعة فإن من شأنهم أن يثبطوا الناس عن اتباع الشريعة ويذمونهم ويزعمون أنهم الأرجاس الأنجاس المكبين على الدنيا، ويضعون شواهد الآيات في ذم الدنيا وذم المكبين عليها.» [الاعتصام ١/ ١٦٩، ١٧٠ للشاطبي بتصرف].

الوقيعة والاستخفاف والتبديع والتفسيق بل التكفير، هي علامات لازمة لهم على ما أحدثوا، وبه خالفوا سبيل المؤمنين. «كما يروى عن عمرو بن عبيد أنه قال: لو شهد عندي علي وعثمان وطلحة والزبير على شراك نعل ما أجزت شهادتهم.» [الاعتصام ١/ ١٧٠

للشاطبي].

انظروا إلى هذا الضال المبتدع، كيف حمله هواه على ثلب السلف، علماً أن هذا رأس في الاعتزال أي: الجهمية الثانية، وهو أول من نبز عبد اللَّه بن عمر رضي الله عنه بالحشو، والحشو من الكلام، هو الفضل الذي لا يعتمد عليه، وكذلك هو من الناس، فحشوة الناس رذالتهم. [انظر اللسان ٤/ ١٣٤].

فأول من تكلّم به، هذا المبتدع، لما ذكر له عن ابن عمر شيء يُخالف قوله، فقال كان ابن عمر حشوياً، نَسَبَه إلى الحشو وهم العامة؛ عموم الناس وجمهورهم، وهم غير الأعيان المتميزين، يقولون هذا من حشو الناس، كما يقال هذا من جمهورهم، فالمعتزلة تسمي أهل السنَّة والجماعة حشوية كما تسميهم الرافضة الجمهور. [انظر مجموعة الفتاوى ٣/ ١١٩، ١٢٠ و ٤/ ٥٦، ٥٥ و٨٩ والنبوات ١/ ٣٣٠ لابن تيمية].

«وعن معاذ بن معاذ قال: قلت لعمرو بن عبيد: كيف حدث الحسن عن عثمان أنه ورث امرأة عبد الرحمن بعد انقضاء عدتها؟ فقال: إن فعل عثمان لم يكن سنة.

وقيل: كيف حدث الحسن عن سمرة في السكتتين؟ فقال: ما تصنع بسمرة! قبح اللَّه سمرة اهـ بل قبح اللَّه عمرو بن عبيد، وسئل يوماً عن شيء فأجاب فيه: قال الراوي: قلت ليس هكذا يقول أصحابنا.

قال: ومن أصحابك لا أبا لك؟ قلت: أيوب، ويونس، وابن عون، والتيمي. قال: أُولئك أنجاس أرجاس، أموات غير أحياء.

هكذا أهل الضلال يسبون السلف الصالح لعل بضاعتهم تنفق

﴿وَيَأۡبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ﴾ [التوبة: ﴿٣٢﴾].» [كتاب المجروحين ١/ ٧٩، ٨٠ لابن حبان والاعتصام ١/ ١٧٠، ١٧١ و ٢٨٦ للشاطبي].

انظر إلى ضلال هذا المبتدع كيف يتجرأ على خيرة الأمة من الصحابة والتابعين، يصفهم بما هو به أليق، حنقاً على السنَّة وأهلها، وكل هذا جراء ما أحدثوا من البدع التي أصمت آذانهم وأعمت أبصارهم وجعلت على قلوبهم غشاوة، يرون الحقّ محصوراً في الأصول التي ابتدعوها، وكل من خالفهم يلحقه من هذا القصب.

«وأصل هذا الفساد من قبل الخوارج فهم أول من لعن السلف الصالح، وتكفير الصحابة رضي اللَّه عن الصحابة.» [الاعتصام للشاطبي ١/ ١٧١].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأول من ابتدع الذم بها [أي: لقب الحشوية] المعتزلة الذين فارقوا جماعة المسلمين، فاتباع سبيل المعتزلة دون سبيل سلف الأمة ترك للقول السديد الواجب في الدّين، واتباع لسبيل المبتدعة الضالين» [مجموع الفتاوى ٤/ ٨٩].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «وكذلك تسميهم الفلاسفة كما سمَّاهم صاحب هذا الكتاب [يعني: الرازي] والمعتزلة ونحوهم يسمّونهم الحشوية، والمعتزلة تعني بذلك كلّ من قال بالصفات وأثبت القدر. وأخذ ذلك عنها متأخرو الرافضة، فسمَّاهم الجمهور بهذا الإسم. وأخذ ذلك عنهم القرامطة الباطنية فسمّوا بذلك كل من اعتقد صحة ظاهر الشريعة؛ فمن قال عندهم بموجب الصلوات الخمس، والزكاة المفروضة، وصوم رمضان، وحج البيت، وتحريم الفواحش والمظالم

والشرك ونحو ذلك، سمّوه حشوياً؛ كما رأينا ذلك مذكوراً في مصنفاتهم. والفلاسفة تسمِّي من أقر بالميعاد الجسمي والنعيم الحسّي حشوياً. وأخذ ذلك عن المعتزلة تلامذتهم من الأشعرية فسموا من أقر بما ينكرونه من الصفات، ومن يذمّ ما دخلوا فيه من بدع أهل الكلام والجهمية والإرجاء حشوياًّ. ومنهم أخذ ذلك هذا المصنف [يعني الرازي]» [بيان تلبيس الجهمية ١/ ٢٤٤، ٢٤٥].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «ومن قال بالصفات العقلية مثل: العلم والقدرة، دون الخبرية، ونحو ذلك، سمى مثبتة الصفات الخبرية حشوية، كما يفعل أبو المعالي الجويني، وأبو حامد الغزالي ونحوهما... وهؤلاء يعيبون منازعهم، إما لجمعه حشو الحديث من غير تمييز بين صحيحه وضعيفه، أو لكون اتباع الحديث في مسائل الأصول من مذهب الحشو؛ إلى أن قال: وكذلك ابن سينا، وغيره، يذكر من التنقص بالصحابة ما ورثه من أبيه وشيعته القرامطة، حتى تجدهم إذا ذكروا في آخر الفلسفة حاجة النوع الإنساني إلى الإمامة، عرضوا بقول الرافضة الضلال، لكن أولئك يصرحون من السب بأكثر مما يصرح به هؤلاء.

ولهذا تجد بين «الرافضة» و«القرامطة» و«الاتحادية» اقتراناً واشتباهاً. يجمعهم أمور:

منها: الطعن في خيار الأمة، وفيما عليه أهل السنَّة والجماعة، وفيما استقر من الأصول الملة وقواعد الدّين، ويدعون باطنا امتازوا به واختصوا به عمن سواهم، ثم هم مع ذلك متلاعنون. متباغضون مختلفون» [مجموع الفتاوى ٤/ ٥٦ ـ ٦٤].

فأهل الأهواء والبدع والافتراق، اختلفت أقوالهم واجتمعوا في الوقيعة، ومع ذلك كل مبتدع منهم ينبز من خالفه بكل شين ويمدح نفسه بكل زين لعل بضاعته تنفق.

فهم في الوقيعة بين «المكفر» و«المفسق» و«المضلل» و«النابز» و«اللامز» للطائفة المنصورة، حجة اللَّه على العباد في أرضه.

فالخوارج تكفر الصحابة رضي الله عنهم؛ يذموا من مدحه اللَّه ورسوله.

والرافضة تقول بردة الصحابة إلَّا نفر قليل، وتسمي أهل السنَّة نواصب، والجمهور؛ لأنهم لا يغلون في آل البيت، فهم وسط بين الخوارج والروافض.

والقدرية تسميهم مجبرة.

والمرجئة تسميهم شكاكاً، ومخالفة ونقصانية، لأنهم يستثنون في الإيمان ويقولون بزيادته ونقصانه.

والجهمية تسميهم مشبهة لأنهم يثبتون الأسماء والصفات.

والمعتزلة تسميهم الحشوية نسبة لحشو الكلام، وكذلك أرجاس أنجاس وزوامل أسفار.

قال الإمام الصابوني رحمه الله: «وعلامات البدع على أهلها ظاهرة بادية، وأظهر آياتهم وعلاماتهم: شدة معاداتهم لحملة أخبار النبي صلى الله عليه وسلم، واحتقارهم لهم، وتسميتهم إياهم حشوية، وجهلة، وظاهرية، ومشبهة. اعتقاداً منهم في أخبار رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم أنها بمعزل عن العلم، وأن العلم ما يلقيه الشيطان إليهم، من نتائج عقولهم الفاسدة، ووساوس صدورهم المظلمة، وهواجس قلوبهم الخالية عن الخير، العاطلة، وحججهم

بل شبههم الداحضة الباطلة ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعْمَىٰٓ أَبْصَٰرَهُمْ ﴿٢٣﴾﴾ [محمد]، ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَآءُ ۩ ﴿١٨﴾﴾ [الحج]. ـ إلى أن قال: ـ سمعت الأستاذ أبا منصور محمد بن عبد اللَّه حمشاد العالم الزاهد يقول، سمعت أبا القاسم جعفر بن أحمد المقرىء الرازي يقول: قرىء على عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وأنا أسمع: سمعت أبي يقول ـ عنى به الإمام في بلده أباه أبا حاتم محمد بن إدريس الحنظلي يقول: علامة أهل البدع: الوقيعة في أهل الأثر.

وعلامة الزنادقة تسميتهم أهل الأثر حشوية، يريدون بذلك إبطال الآثار.

وعلامة القدرية: تسميتهم أهل السنَّة مجبرة.

وعلامة الجهمية: تسميتهم أهل السنَّة مشبهة.

وعلامة الرافضة: تسميتهم أهل الأثر نابتة وناصبة.

قلت: وكل ذلك عصبية، ولا يلحق أهل السنَّة إلَّا اسم واحد؛ وهو أصحاب الحديث» [عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٢٩٩ـ ٣٠٥ وشرح أصول اعتقاد أهل السنة رقم ٣٢١، ٣٢٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «أنا رأيت أهل البدع في هذه الأسماء التي لقبوا بها أهل السنَّة؛ سلكوا معهم مسلك المشركين مع رسول اللَّه ﷺ؛ فإنهم اقتسموا القول فيه: فسماه بعضهم ساحراً، وبعضهم كاهناً، وبعضهم شاعراً، وبعضهم مجنوناً، وبعضهم مفتوناً، وبعضهم مفترياً، مختلقاً كذاباً، وكان النبي ﷺ من تلك المعائب بعيداً بريئاً، ولم يكن إلَّا رسولاً

مصطفى نبياً، قال اللَّه ـ عزَّ وجل ـ: ﴿ٱنظُرۡ كَيۡفَ ضَرَبُواْ لَكَ ٱلۡأَمۡثَالَ فَضَلُّواْ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ سَبِيلٗا ۝٤٨﴾ [الإسراء والفرقان: ٩]. كذلك المبتدعة خذلهم اللَّه اقتسموا القول في حملة أخباره ونقلة آثاره، ورواة أحاديثه، المقتدين بسنته، فسماهم بعضهم «حشوية»، وبعضهم «مشبهة»، وبعضهم «نابتة»، وبعضهم «ناصبة»، وبعضهم «جبرية».

وأصحاب الحديث عصامة من هذه المعائب برية، نقية زكية تقية، وليسوا إلَّا أهل السنَّة المضية، والسيرة المرضية، والسبل السوية، والحجج البالغة القوية، قد وفقهم اللَّه جلا جلاله لاتباع كتابه، ووحيه وخطابه، والاقتداء برسوله ﷺ في أخباره، التي أمر فيها أمته بالمعروف من القول والعمل، وزجرهم فيها عن المنكر منها، وأعانهم على التمسك بسيرته، والاهتداء بملازمة سنته، وشرح صدورهم لمحبته، ومحبة أئمة شريعته، وعلماء أمته.» [عقيدة السلف ص ٣٠٥، ٣٠٦].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... فقد تبين أن الذين يسمون هؤلاء وأئمتهم حشوية هم أحق بكل وصف مذموم يذكرونه، وأئمة هؤلاء أحق بكل علم نافع وتحقيق، وكشف حقائق واختصاص بعلوم لم يقف عليها هؤلاء الجهال، المنكرون عليهم، المكذبون للَّه ورسوله. فإن نبزهم بالحشوية: إن كان لأنهم يروون الأحاديث بلا تمييز، فالمخالفون لهم أعظم الناس قولاً لحشو الآراء والكلام الذي لا تعرف صحته، بل يعلم بطلانه، وإن كان لأن فيهم عامة لا يميزون، فما من فرقة من تلك الفرق إلَّا ومن أتباعها من أجهل الخلق وأكفرهم، وعوام هؤلاء هم عُمَّار المساجد بالصلوات، وأهل الذكر والدعوات، وحجاج البيت العتيق،

والمجاهدون في سبيل اللَّه، وأهل الصدق والأمانة، وكل خير في العالم. **فقد تبين لك أنهم أحق بوجوه الذم، وأن هؤلاء أبعد عنها، وأن الواجب على الخلق أن يرجعوا إليهم، فيما اختصهم اللَّه به من الوراثة النبوية التي لا توجد إلَّا عندهم.**» [مجموع الفتاوى ٤/ ٥٥، ٥٦].

إنَّ من علامات أهل البدع والافتراق، أن يذموا منتحلي مذهب السلف وأئمته، وهذا الذم لبهم أليق وبمذهبهم أخلق كما ذكرنا آنفا عن أئمتنا.

فأصول المبتدعة أن يقعوا في أهل الأثر ويبغضونهم، وهذا يكاد يكون قاعدة مطردة، لا تخلو منها فرقة من الفرق التي تلبست بالبدع أو بعضها، إما تصريحاً أو تمويهاً، كما قال أحمد بن سنان القطان رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس في الدنيا مبتدع إلَّا وهو يبغض أهل الحديث، فإذا ابتدع الرجل نزعت حلاوة الحديث من قلبه» [عقيدة السلف ص ٣٠٠ للصابوني].

وعن محمد بن اسماعيل الترمذي يقول: كنت أنا وأحمد بن الحسن الترمذي عند إمام الدّين أبي عبد اللَّه أحمد بن حنبل؛ فقال: أحمد بن الحسن: «يا أبا عبد اللَّه ذكروا لابن أبي قتيلة بمكة أصحاب الحديث فقال: أصحاب الحديث قوم سوء، فقام أحمد بن حنبل وهو ينفض ثوبه ويقول زنديق! زنديق! زنديق! حتى دخل البيت.» [عقيدة السلف ص ٣٠١، ٣٠٢].

هذه بضاعتهم لعلها تنفق، وفي الحقيقة هو دخول باب الزندقة أو مقدماته، وهل يبقى في قلب امرءٍ شيء إذا نبز الأئمة وسلف الأمة، ونصب لهم العداء؟ فالمرء أحد اثنين إما معهم أو عليهم، والمرء مع

من أحب كما قال ﷺ.

أما أصول أهل السنَّة وعلاماتهم: «التمسك بما كان عليه أصحاب رسول اللَّه ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة ضلالة، والسنَّة: هي آثار رسول اللَّه ﷺ، والسنَّة تفسر القرآن، وهي دلائل القرآن، أي: **دلالات على معناه.»** [انظر مجموع الفتاوى ٤/ ٦٤ لابن تيمية].

«واحدى علامات أهل السنَّة: حبهم لأئمة السنَّة وعلمائها، وأنصارها وأوليائها، وبغضهم لأئمة البدع، الذين يدعون إلى النار، ويدلُّون أصحابهم على دار البوار. وقد زين اللَّه سبحانه وتعالى قلوب أهل السنَّة، ونوّرها بحب علماء السنَّة فضلاً منه جل جلاله ومنة.» [عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص ٣٠٧].

وكذلك من علامات أهل السنَّة، أن لا يتعصبوا لشيء من الأهواء ولا يغضبوا له، كيف كان، وفيما كان، وممن كان، فهم عدول مع أنفسهم وإخوانهم وأعدائهم، فالعدالة لازمة لهم كما قال أبو بكر بن عياش رَحِمَهُ ٱللَّهُ حين سئل عن السني قال: «**الذي إذا ذُكِرتْ الأهواء لم يتعصب لشيء منها** ـ وفي رواية ـ **لم يغضب لشيء منها**» [أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي رقم ٥٣ والشريعة للآجري رقم ٢٠٥٨ والاعتصام للشاطبي ١/ ١٢٢، ١٢٣].

فهذا هو الفرقان بين المتبعين والمبتدعين، الذين يريدون أن يطعنوا في أئمتنا، والطعن بهم أولى وهم الضالون المضلون، والمُخالِفون المُخْتلفون، المعيبون لما يأتون، والجاحدون لما يعلمون.

سابعاً: **الاستخفاف بالعلم والعلماء والتنفير عنهما**:

إنَّ من سمات أهل البدع والأهواء، الاستخفاف بالعلم والطعن في العلماء والتنفير عنهما، حتى يُلبسوا على الناس، ويُضَللون ويُضِلون، يستقبحوا ما يُبيِّن فضائحهم، ألا وهو العلم والعلماء.

تجد المبتدعة المخالفة والمختلفة، ألسنة حداد على علماء الأمة، ورثة الأنبياء، والعلماء هم ذخر الأمة وصمام الآمان للأمة، فإذا ذهبوا آتى ما يتوعد الأمة، من فتن وهرجٍ ومرجٍ، ومنها تكلم الرويبضة في أمر العامة، والأئمة المضلون.

قال ﷺ: «**إن اللَّه لا يقبضُ العلمَ انتزاعاً ينزعه من الناس، ولكن: قبض العلم قبض العلماء، فإذا لم يُبقِ عالماً، اتخذ الناس رؤوساً** ـ وفي رواية ـ **رُؤَسَاءًا جُهَّالاً فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا**» [البخاري رقم ١٠٠ ومسلم ٦٧٣٧ والدارمي رقم ٢٤٥].

قال ثابت بن يزيد، ثنا هلال هو: ابن خبابٍ قال: «سألت سعيد بن جُبير قلتُ: يا أبا عبد اللَّه، ما علامة هلاك الناس؟ قال: إذا هلك علماؤهم» [الدارمي رقم ٢٤٧].

وعن ابن عباس رضي اللَّه عنهما قال: «هل تدرون ما ذهاب العلم؟ قلنا: لا. قال: ذهاب العلماء.» [الدارمي رقم ٢٤٩].

ولهذا قال الإمام الشعبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كل أمة علماؤها شرارها إلَّا المسلمين، فإن علماءهم خيارهم.» [الإيمان ص ٢٢٣ لابن تيمية].

فهم بقايا الرسل في كل فترة، يهدون من ضل إلى الهدى، ويحيون بكتاب اللَّه الموتى، «**ينفون عن كتاب اللَّه تحريف الغالين،**

وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين*».

فهم رحمة اللَّه ما بقوا، وموتهم مصيبة لا تُجبر، وثلمة لا تُسد، وفضلهم على العباد، كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، ويستغفر لهم من في السماء والأرض، حتى الحيتان في الماء. [انظر صحيح سنن ابن ماجة رقم ١٨٣ وصحيح سنن الترمذي رقم ٢٦٨٢ وجامع بيان العلم وفضله رقم ١٥٣، ١٥٦، ١٥٧ـ ١٦٢].

قال السابق البربري:

موت التقي حياة لا انقطاع لها ... قد مات قوم وهم في الناس أحياء

صدق واللَّه، قال أبو بكر بن عياش رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهل السنَّة يموتون ويحيى ذكرهم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكرهم، لأن أهل السنَّة أحيوا ما جاء به الرسول ﷺ فكان لهم نصيب من قوله: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾﴾ [الشرح]، وأهل البدعة شنأوا ما جاء به الرسول ﷺ فكان لهم نصيب من قوله: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿٣﴾﴾ [الكوثر].» [انظر التفسير الكبير ٧/ ٤٦، ٤٧ لابن تيمية].

كيف وهم مفاتيح للخير، مغاليق للشر، كما قال ﷺ: «**إن من الناس مفاتيح للخير، مغاليق للشرِّ، وإن من الناس مفاتيح للشر، مغاليق للخير، فطوبى لمن جعل اللَّه الخير على يديه، وويل لمن جعل اللَّه مفاتيح الشر على يديه.**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ١٩٥ والسلسلة الصحيحة رقم ١٣٢٢].

---

* انظر «التمهيد ١/ ٢٧ و٤٩» لابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى.

وعن سهل بن سعدٍ، أن رسول اللَّه ﷺ قال: «**إنَّ هذا الخير خزائن، ولتلك الخزائن مفاتيح، فطوبى لعبدٍ جعله اللَّه مفتاحاً للخير مغلاقاً للشرِّ، وويل لعبد جعله اللَّه مفتاحاً للشر مغلاقاً للخير**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ١٩٦].

لاشك أنهم مفاتيح للخير، بل مفاتيح الخير كلها بيدهم، كما أنَّ المبتدعة هم مفاتيح للشر، بل كل مفاتيح الشر بيدهم، وواقع الأمة شاهد على ما أحدثوا من الشرور من قبل، وما أحدثوا اليوم، وما سيُحدثون من بعد، حتى يخرج في أعراضهم الدجال، فهم مَبترون مُنبترون، ضالون مضلون، خادعون مخدوعون، جاهلون لما يعلمون، فاستحقوا أن يكونوا «الأصاغر».

والأصاغر هم أهل البدع، وكل مبتدع فهو صغير ذليل وإن هملجت به البراذين، ومتى قُبض الذين بيدهم مفاتيح الخير، رفع هؤلاء رؤوسهم، وفتحوا كل أبواب الشرور، فضلوا وأضلوا، فهم جاهلون حاقدون على مُعلمي الخير.

وضد كل امرىء ما يجهله والجاهلون لأهل العلم أعداء

فهؤلاء الذابون عن اللَّه وكتاب اللَّه، الناصحون لكل مسلم، تجد لحومهم هشَّة عند «الأصاغر» ـ يعني: أهل البدع ـ، ينهشوا فيها نهش الكلاب الضارية، يقعوا فيهم، وينسبوهم إلى كل الأوصاف والألوان، ما تركوا نبز شين إلَّا لقبوهم به، لعل يَنفر عنهم العامة، كما نبزوا سلف الأمة من قبل.

لكن العلماء لا يلحقهم شيء مما نُبزوا به، ولا يضرهم، طالما

هم على النهج سائرين، وللبدع قامعين، وعن الكتاب والسنَّة ذابين، وإذا تصفحنا واقعنا اليوم المؤلم، لوجدناه شبه البارحة، فكما سلف المبتدعة المفترقة طعنوا سلفنا وأئمتنا، تجد اليوم خلفهم على نفس المنوال، لعل تنفق بضاعتهم.

فلا تكاد تجد مبتدعاً مخالفاً، ذُكر أمامه عالم من علماء الأمة، المثوق في علمهم، إلَّا وتمعرَّ وجهه واسودَّ، يشحذ كل صنوف الأقوال والأكاذيب، في السب والطعن.

قال أبو حاتم بن حبان أنا ابن المسيب، قال: ثنا اسحاق بن ابراهيم الشهيدي، قال: ثنا يحيى بن حميد الطويل، عن عمرو بن النضر، قال: «مررت بعمرو بن عبيد، فجلست إليه، فذكر شيئًا، فقلت: ما هكذا يقول أصحابنا، قال: ومن أصحابك لا أبا لك؟ قلت: أيوب، ويونس، وابن عون، والتيمي. قال: أولئك أنحاس أرجاس أموات غير أحياء.» [كتاب المجروحين ١/ ٧٩، ٨٠ لابن حبان والاعتصام ١/ ٢٨٦ للشاطبي].

قال أبو حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا يقول لهؤلاء وهم أئمة العلم ومصابيح الدّين وسرج الإسلام ومنار الهدى، ولم يكن على أديم الأرض في زمانهم أربعة بشبههم في الدّين والفقه والحفظ والصلابة في السنَّة والبغض لأهل البدع مع التقشف الشديد والجهد في العبادة والورع الخفي» [كتاب المجروحين ١/ ٨٠].

وقال ابن علية: حدثني اليسع. قال: «تكلم واصل يعني ابن عطاء يوماً قال فقال عمرو بن عبيد: ألا تسمعون؟ ما كلام الحسن وابن سرين عندما تسمعون إلَّا خرقة حيض ملقاة. وكان واصل بن عطاء أو

من تكلم في الاعتزال فدخل معه في ذلك عمرو بن عبيد فأعجب به، فزوجه أخته. وقال لها: زوجتك برجل ما يصلح إلَّا أن يكون خليفة. ثم تجاوزوا الحد حتى ردوا القرآن بالتلويح والتصريح لرأيهم السوء.» [الاعتصام ١/ ٢٨٧ للشاطبي].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وروي أن زعيماً من زعماء أهل البدعة كان يريد تفضيل الكلام على الفقه، فكان يقول: إنَّ علم الشافعي وأبي حنيفة، جملة لا يخرج من سراويل المرأة. هذا كلام هؤلاء الزائغين، قاتلهم اللَّه.» [الاعتصام ٢/ ٢٦٩].

وأيّم اللَّه! لنفس القول انتحله خلفهم اليوم، لنبز به علماءنا، قالوا عنهم: علماء «الحيض والنفاس»، وعلماء «شرك القبور ونسوا شرك القصور»، علماء «حدثنا» هكذا يقول الزائغون الضالون اليوم.

وعلى سبيل المثال، ينبز زاهد الكوثري الإمام الرباني ابن القيم بابن زفيل، فقد شحن كل أوصاف السب واللعن على ابن القيم وشيخه ابن تيمية، ورماهما بالكفر والنفاق والضلال، فهو يتأجج غيضاً وحنقاً على أعلام الدعوة السلفية*.

يقول عن الإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أنه مصاب في عقله بسبب كتابه «الرد على الجهمية»، ويقول عن الإمام عبد اللَّه بن أحمد ابن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعبد اللَّه ابن أحمد صاحب كتاب «السنَّة»، وما حواه كتابه هذا كاف في معرفة الرجل، ومثله لا يصدق في أبي

* انظر «ابن قيم الجوزية حياته وآثاره» لبكر بن عبد الله أبو زيد ـ حفظه الله تعالى ـ.

حنيفة».

ويقول عن الإمام الجليل عثمان بن سعيد الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وعثمان ابن سعيد مجسم مكشوف الأمر يعادي أئمة التنزيه... ومثله يكون جاهلاً باللَّه سبحانه».

ويقول عن ابن خزيمة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعتقاد ابن خزيمة يظهر من كتاب التوحيد... وعنه يقول صاحب التفسير الكبير... إنه كتاب شرك ولا محب ولا كرامة» [انظر القائد ص ٤٣، ٤٤ والتنكيل للمعلمي].

هكذا ينبز المتهوكون الحيارى أعلام أهل السنَّة والجماعة، بكل الألقاب، ويشنعوا عليهم بكل الأوصاف، كي يأنبوا عليهم العامة، ويثبطونهم عن اتباع السنَّة، وقد اتفق لي أني قرأت رسالة لصغير من الأصاغر، يطعن فيها على كبير من الأكابر، وأحد أعلام الدعوة السلفية التجديدية، لم يعرف له فضل، ويقدر له قدر، على شريطه الكفر كفران، لما قال هذا العالم الجليل في قوله ـ تعالى ـ : ﴿فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ﴾ الآية قال: «كما تعلمون أنَّ الكفر بالطاغوت هو الأصل الثاني من الإيمان،...» رد عليه هذا الصغير في رسالة له فقال: بل هو الأصل الأول.

يا سبحان اللَّه! انظروا إلى هذا الاستدلال والاستدراك، أليس الإيمان باللَّه سابق الكفر بالطاغوت؟ كيف يُكفر بالطاغوت والإيمان غير موجود؟ ولهذا قال ذاك العلم: هو الأصل الثاني، وأيم اللَّه! له عين استدلال واستدراك الخوارج على علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، وعلى حبر الأمة عبد اللَّه بن عباس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، لما أراد أن يجادلهم بالحجة، قالوا: لا تجادلوه، إنه

ممَّن قال اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ فيه: ﴿بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [الزخرف]، فما أشبه اليوم بالبارحة، علماً أنَّ هذا الصغير وصف علماءنا بالإرجاء لأنهم قالوا: الكفر كفران.

فاعتقادنا واعتقاد كل منصف في علمائنا ومنهم «الألباني» و«مقبل» و«ابن باز» و«ابن عثيمين» و... رَحِمَهُمُ اللهُ ـ تعالى ـ أنهم علماء الأمة وصمام آمانها، ورثة النبي ﷺ، ومع هذا، أنهم رجال لا يخرجون عن طور البشر، فهم يعلمون ويجهلون، ويصيبون ويخطئون، وفي كل الأحوال لا يخرجوا عن الأجر أو الأجرين، **لكن الخطأ إن صدر من أيّ كان منهم، لا نقبل به ونقول فيه هذا خطأ، ولا نعمل به، لأنَّ الحق أحب إلينا من أنفسنا، وهكذا علّمونا، لأنَّ اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ تعبدنا بالحق، والدّين النصحية، ولا لوم عليهم.**

ذكر الحافظ ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ في «كتاب التمهيد ٤/ ٥٤٧» عن القاسم بن محمد، أنَّ رجلاً قال: «عجبت من عائشة حين كانت تصلي أربعاً في السفر ورسول اللَّه ﷺ يصلي ركعتين؟ فقال له القاسم ابن محمد: عليك بسنة رسول اللَّه ﷺ، قال: من الناس من لا يعاب».

قال ابن عبد البر رَحِمَهُ اللهُ: «قول القاسم هذا في عائشة يشبه قول سعيد ابن المسيب، حيث قال: ليس من عالم ولا شريف ولا ذو فضل إلا وفيه عيب، ولكن من الناس من لا ينبغي أن تذكر عيوبه، ومن كان فضله أكثر من نقصه ذهب نقصه لفضله.» [التمهيد ٤/ ٥٤٧].

فهذه قاعدتنا مع علمائنا طالما هم أصحاب سنَّة واتباع، فنحبهم ونحب من يحبهم ونتقرب بحبهم إلى اللَّه، ونبغض من يبغضهم أو

يلمزهم، وبغير خير يذكرهم، لأنَّ من علامات المبتدعة أن يجعلوا من خطئهم سلَّماً يرتقى به، إلى احتقارهم وازدرائهم وسبهم، وشأن «الأصاغر»؛ أهل البدع، الطعن في الأكابر، وعدم احسان الرد عليهم بالعلم، بل بالمتشابه.

لأنَّ الرد العلمي هو بيان الحقّ والانتصار له، ولهذا رد السلف على بعضهم بعض، بغية بيان الحق، ومتى كان لعالم قول فيه حق وباطل، علينا قبول الحق ورد الباطل بأصول علمية، «لأن أصل العلم التثبت وثمرته السلامة» كما قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ. [انظر سير أعلام النبلاء ٨/ ٣٩٣].

فعلينا الاحتراز من هفوته أو كبوته أو زلته، ولا نغمطه قدره، فضلاً على أن نعاديه، وكما قيل لكل جواد كبوة بل كبوات.

قال ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يزال الناس بخير ما كان فيهم الحق وتبيين أوامر الرسول ﷺ التي يخطىء من خالفها، وإن كان معذوراً مجتهداً مغفوراً له، وهذا مما خص اللَّه به هذه الأمة لحفظ دينها الذي بعث اللَّه به رسول اللَّه ﷺ أن لا تجتمع على ضلالة، بخلاف الأمم السالفة.

فها هنا أمران: أحدهما: أنَّ من خالف أمر الرسول في شيء خطأ مع اجتهاده في طاعته ومتابعته أوامره فإنه مغفور له، لا ينقص درجته بذلك.

والثاني: أنه لا يمنعنا تعظيمه ومحبته من تبيين مخالفة قوله لأمر الرسول ﷺ، ونصيحة الأمة بتبيين أمر الرسول ﷺ، ونفس ذلك الرجل

المحبوب المعظم لو علم أنَّ قوله مخالف لأمر الرسول، فإنه يحبّ من يبين للأمة ذلك، ويرشدهم إلى أمر الرسول، ويردّهم عن قوله في نفسه، وهذه النكتة تخفى على كثير من الجهال لأسباب، وظنّهم أنَّ الرد على معظم من عالم وصالح تنقص به، وليس كذلك، وسبب الغفلة عن ذلك تبدّل دين أهل الكتاب، فإنهم اتبعوا زلات علمائهم، وأعرضوا عما جاءت به أنبياؤهم، حتى تبدل دينهم، واتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون اللَّه.» [الحكم الجديرة بالاذاعة ص ٤٣، ٤٤].

وقال حمد بن ناصر بن عثمان آل معمر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «واعلم ـ رحمك اللَّه ـ أن الرجل الجليل الذي له في الإسلام قدم صادق، وآثار حسنة، وهو من الإسلام وأهله بمكان، قد يكون منه الهفوة والزلّة، وهو فيها معذور، بل مأجور لاجتهاده، فلا يجوز أن يتبع فيها، ولا يجوز أن يغمط مكانه وإمامته ومنزلته في قلوب المسلمين.» [النبذة الشريفة النفيسة في الرد على القبوريين ص ١٧٤].

فهذا هو الفرقان بين أهل السنَّة وأهل البدعة، فأهل السنَّة همهم الوحيد تبيين الحق والانتصار له ونصح الأمة، والاعتراف لكل ذي فضل بفضله، لا تنتقص عندهم درجته، بل لا يزال معظم في أعينهم، أما أهل البدعة، فهمهم أن يجعلوا من الحبة قبة، ليتخذوها غرضاً لأجل النيل من ذلك العالم المعظم في أعين الناس، لعل يصرفون عنه العامة، ويثبطون الناس عن اتباع السنَّة، فينهشون لحمه المسموم، ويسلقوه بألسنة حداد، ويجلبون عليه بخيلهم ورجلهم، بغية النيل منه.

قال الحافظ ابن عساكر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... لحوم العلماء مسمومة،

وعادة اللَّه في هتك أستار منتقصيهم معلومة، وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب، ابتلاه اللَّه تعالى قبل موته بموت القلب.» [التبيان ص ٢٩، ٣٠ للنووي].

قال عبد اللَّه بن مبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: «من استخف بالعلماء ذهبت آخرته،...» [سير أعلام النبلاء ٧/ ٦٢١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «إذا غلبت محاسن الرجل على مساوئه لم تُذكر المساوىء، وإذا غلبت المساوىء عن المحاسن لم تُذكر المحاسن.» [السير ٧/ ٦١٤].

فإذا أخطأ عالم صاحب سنَّة واتباع في مسألة أو مسألتين، ونسبناه بسبب الخطأ إلى مذهب ما، ما يسلم أحد من سلف الأمة، وما من عالم فاضل من السلف إلَّا وله مسألة أو مسألتان خالف فيها السنَّة، أفننسبهم بسبب ذلك؟ فهذا مسلك أهل البدع والأهواء، من «الخوارج» و«الروافض» و«المعتزلة» و«أهل الكلام» و«...».

فمنهج الأصاغر أمام الأئمة والعلماء المتبحرين في الكتاب والسنَّة، التشنيع والكذب والافتراء، فقد ذكر الإمام الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ في معرض دفاعه عن شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «وهذه قاعدة مطردة في كل عالم متبحر في المعارف العلمية ويفوق أهل عصره ويدين بالكتاب والسنَّة، فإنه لابد أن يستنكره المقصرون، ويقع لهم معه محنة بعد محنة ثم يكون أمره الأعلى وقوله الأولى، ويكون له بتلك الزلازل لسان صدق في الآخرين ويكون لعلمه حظ لا يكون لغيره» [البدر الطالع ١/ ٦٥].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فقلما تجد عالماً مشهوراً أو فاضلاً مذكوراً إلَّا وقد نبذ ببعض الأمور، لأن الهوى قد يداخل المخالف، بل سبب الخروج عن السنَّة الجهل بها، والهوى المتبع الغالب على أهل الخلاف، فإذا كان كذلك حمل على صاحب السنَّة، أنه غير صاحبها، ورجع بالتشنيع عليه والتقبيح لقوله وفعله، حتى ينسب هذه المناسب.» [الاعتصام ١/ ٣٢، ٣٣].

فأهل البدع والأهواء، لا لقدر العلماء عرفوا، ولا المنزلة وضعوا، بل سفهوا وكفروا، لمن هم رجوماً لكل آفاك آثيم، «ولولا هم لَطُمِست معالمُ الدّين بتلبيس المضلين» [مفتاح دار السعادة ١/ ٢٦٠].

وها هنا نكتة لابد من ذكرها تخفى على كثير من الناس، لأن كثيراً ما نسمع من بعض المتعالمين، يقولون نريد علماً كالإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فقد وقف وقفة حفظ اللَّه به الدّين يوم المحنة، وهذا صحيح لا ينكره إلَّا مكابر، فلقد ثبته اللَّه مع «محمد بن نوح»، وجرى له من المحن ما هو غني عن التعريف، ويقصدون بهذا أنَّ على علمائنا الوقوف في وجه الطواغيت وأن يقولوا لهم قد كفرتم باستبدالكم الشريعة الإلهية، بالقوانين الوضعية.

كأن علماءنا لم يبينوا هذا المزلق الخطير، ومن رجع إلى مؤلفاتهم يجد ما يقنع الغلة ويشفي العلة في هذا الباب، وانظروا رسالة «تحكيم القوانين» لمحمد بن إبراهيم، و«أضواء البيان» للشنقيطي و«أيسر التفاسير» لأبي بكر جابر و... لأنَّ الأمة معصومة أن تجتمع على ضلالة، فلابد أن يوجد من يبين للأمة زيغ الزائغين، وبدع المضلين.

لقول النبي ﷺ: «**يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين**» [الإبانة رقم ٣٣ والتمهيد ١/ ٢٧ و٤٩ والسلسلة الصحيحة ١/ ٥٤٦].

ولنفرض أن علماءنا خافوا ولم يكونوا كالإمام أحمد، فهل يلامون على ذلك وأنَّ من الصحابة من خاف على نفسه بطش الحكام؟ فقد ثبت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال: «حفظتُ من رسول اللَّه ﷺ وعَاءَين: فأما أحدهما فبَثَثْتُه، **وأما الآخر فلو بَثَثْتُه قُطع هذا البلعوم**» [البخاري رقم ١٢٠].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «وحمل العلماء الوعاء الذي لم يبثه على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي **أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم**، وقد كان أبو هريرة يكني عن بعضه ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم، كقوله: أعوذ باللَّه من رأس الستين وإمارة الصبيان» [الفتح ١/ ٢٨٦].

إذن، لا لومة على من خاف، ولكن اللوم على من نطق بالباطل، وعلماؤنا إذ لم يقولوا الحق خوفاً على أنفسهم، لم يتفوهوا بالباطل، ثم مع كل هذا، هلُمّوا لنرى حال أهل المعاصي على عهد الإمام أحمد بن حنبل، فضلاً عن طلبة العلم والعلماء.

ذكر ابن الجوزي رحمه الله في «صفة الصفوة ٢/ ٦١٢» في ترجمة إمام أهل السنَّة، أحمد بن حنبل، عن عبد اللَّه بن أحمد بن حنبل أنه قال: «كنت كثيراً أسمع، والدي يقول: رحم اللَّه أبا الهيثم، غفر اللَّه لأبي الهيثم، عفا اللَّه عن أبي الهيثم. فقلت: يا أبة من أبو الهيثم؟ فقال: لما أخرجتُ للسياط، ومدّت للعقابين إذا أنا بشاب يجذب ثوبي من

ورائي، ويقول لي: تعرفني؟ فقلت لا. قال أنا أبو الهيثم العيّار اللص الطرّار، مكتوب في ديوان أمير المؤمنين أني ضَربت ثمانية عشر ألف سوطٍ بالتّفاريق، وصبرت في ذلك على طاعة الشيطان لأجل الدنيا، فاصبر أنت في طاعة الرحمن لأجل الدّين، قال: فضربت ثمانية عشر سوطاً بدل ما ضرب ثمانية عشر ألفاً، وخرج الخادم، فقال: عفا عنه أمير المؤمنين».

انظر إلى حال أهل المعاصي على زمن الإمام رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكيف لو رأى حالنا اليوم، مع المتعالمين والمتشبعين بما لم يعطوا، الذين ينكرون على الأكابر ما هم واقعون فيه من حيث لا يشعرون، ترى الخطيب منهم يصعد على المنبر، وبعد نزوله كأنه ما وعظ، وياليته ما وعظ، تشدق وتكلف في الفصاحة ثم العمل يخالف القول، إذاً لماذا النكير على العلماء ونبزهم وأنتم لا تستطيعوا أن تسدوا ثلمة.

فما نراكم إلَّا كما قال أبو العتاهية:

يا ذا الذي يقرءُ في كتبه	ما قد نهى الله ولا يعمَلُ
قد بيَّن الله مقتَ الذي	يأمر بالحقّ ولا يفعَلُ
من كان لا يُشبِهُ أفعالُهُ	أقواله فصمتُهُ أجملُ
من عذَلَ النَّاس فنَفسي بما	قد قارفت من ذنبها أعذَلُ
إنَّ الذي ينهى ويأتي الذي	عنه نهى في الحقِّ لا يعدلُ
والراكبُ الذنب على جهلِهِ	أعذرُ ممَّن كان لا يجهلُ
لا تخلطن ما يقبل الله من	فعلٍ بقولٍ منكَ لا يقبلُ

ولاشك أنَّ أهل البدع حنَقوا على أهل العلم ما هم عليه من اتباع، وثمرته القبول في الأرض، وأهل الأهواء قد خلطوا ما يقبل اللَّه

من أقوال وأفعال، بأقوال وأفعال تنسفهما، فكان حالهم كما **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴿١٠٣﴾ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴿١٠٤﴾﴾ [الكهف].

«والراجح القول: ﴿بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا﴾: تشمل كلَّ عاملٍ عملاً، يحسبه فيه مصيباً، وأنه به مطيعٌ للَّه مرضٍ له، وهو بعمله مغضبٌ للَّه، ومبتعدٌ عن طريق المؤمنين.» [تفسير الطبري ٥/ ٢١٠].

فالاستخفاف بالعلماء ونبزهم، لأجل استقطاب العامة، لعل يكونوا رؤساء متبوعين، فأضحوا هُمُ ضالون مضلون، «والخوارج حينما ظهروا استطاعوا تحقيق بعض النجاحات لأنهم أفلحوا في اقحام العوام في الخوض في المسائل الكبرى، وكأن التاريخ يعيد نفسه، فتجد في عصر اليوم إنساناً أمياً لا يقرأ ولا يكتب ويتطاول على أهل العلم والدعاة إلى اللَّه، ولا يكلف نفسه جهداً، وإنما يكفي أن يقول تأكيداً لهذا التطاول: سمعنا عن فلان هذا ـ وقد يكون من كبار العلماء والدعاة ـ بأنه ليس بذلك، أو لا يُطمأن إلى عقيدته، أو أنه سليم المعتقد في الظاهر، بدعي في الباطن ...، وهكذا وقعت الأمة في بحر متلاطم الأمواج من التطاول على علمائها ودعاتها، والانتقاص من أقدار كثير منهم» [موقف المسلم من الفتن ص ١٩٠].

ومن كان هذه سمته فاعلموا أنه مبتدع حانق على أهل الفضل، لأنَّ من علامة أهل الأهواء الوقيعة في أهل الأثر، الذين يدلون الناس على دار البوار، بزخرفة القول، والويل لمن أجابهم، فإذا رأيتهم فاحذرهم، هم العدو، الذين يحملون على كل صاحب سنَّة أنه ليس

من أهلها، فتعوذ باللَّه منهم، واجعل بينك وبينهم ردماً.

ورحم اللَّه أئمتنا ومشايخنا وعلماءنا، فلقد كانوا لنا ناصحين، وعن الكتاب والسنَّة ذابين، وللخير والمعروف دالين، ومن المنكر محذرين، وعن الجهال صافحين، وللأهواء والبدع قامعين، اللَّهم لا تجعلنا من الضالين، ولا رؤوساً في الشَّر متبوعين.

ثامناً: تكفير المخالف وتكفير بعضهم بعضاً:

إنَّ من أعظم سمات أهل الأهواء والافتراق بروزاً، هو السرعة في إيقاع التكفير على المخالف، دون حجة أو برهان، بل محض اتباع الهوى، فقد ابتدعوا بدعاً وجعلوها أصولاً من خالفها كفر، فهم جاهلون بما يسع فيه الخلاف وبما لا يسع، وقد يستشهدون بنصوص من المتشابه كما وقع للخوارج في تكفير عثمان وعلي ـ رضي اللَّه عنهما ـ، لقد كفروا المسلمين واستحلوا دماءهم.

وقد يأخذون من أقوال أئمتنا البارزين لا للاعتماد بل للاعتضاد، ويقولون إن الإمام الفلاني كفَّرَ من قال بهذا، أو اعتقد هذا، و...، فهم يجعلون أهواءهم أصولاً والأدلة تابعة لها، سواء كانت من الكتاب والسنَّة أو أقوال سلف الأمة، وأئمة أهل السنَّة برآء من افترائهم، فقد حجبتهم البدعة عن فهم أقوالهم، فلم يتفطنوا أنَّ أهل السنَّة والجماعة يفرقون بين «التكفير» و«التبديع» و«التفسيق» على وجه العموم، وبين الحكم على المعين، لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع.

لأنَّ تقسيم الدّين إلى أصول وفروع، اصطلاح حادث، لم يقل به الصحابة ولا التابعون، وإنما ظهر من جهة المعتزلة وأدخلوه في

الأصول*.

قال أبو العتاهية:

والنَّاسُ يبتدعون في أقوالهم بدعاً فقد قعدوا بهنَّ وقاموا

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن نصوص الوعيد، التي في الكتاب والسنَّة، ونصوص الأئمة بالتكفير، والتفسيق ونحو ذلك لا يستلزم ثبوت موجبها في حق المعين، إلَّا إذا وجدت الشروط وانتفت الموانع، لا فرق في ذلك بين الأصول والفروع.» [مجموع الفتاوى ١٠/ ٢١٥].

هذا منهج أهل السنَّة، أما منهج أهل البدعة، هو اختراع وإحداث أصول من عند أنفسهم، وتكفير من خالفها، كما ذكرنا فيما سبق.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذه حال أهل البدع والظلم، كالخوارج وأمثالهم يظلمون الأمة ويعتدون عليهم إذا نازعوهم في بعض مسائل الدّين، وكذلك سائر أهل الأهواء فإنهم يبتدعون بدعة ويكفرون من خالفهم فيها، كما تفعل الرافضة والمعتزلة والجهمية وغيرهم، والذين امتحنوا الناس بخلق القرآن كانوا من هؤلاء ابتدعوا بدعة وكفروا من خالفهم فيها واستحلوا منع حقه وعقوبته.» [مجموع الفتاوى ١٧/ ١٧١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «ومن تدبر رأي أهل البدع من النفاة يعتمدون على مثل هذا، فيبتدعون بدعاً بآرائهم ليس فيها كتاب ولا سنة، ثم يكفِّرون من خالفهم فيما ابتدعوه، **وهذا حال من كفَّر الناس بما أثبتوه من الأسماء والصفات التي يسميها هو تركيباً وتجسيماً**، واثباتا لحلول

---

* انظر «التفسير الكبير ١/ ٢٣١» لابن تيمية.

الصفات والأعراض به، ونحو ذلك من الأقوال، التي ابتدعتها الجهمية والمعتزلة، ثم كفَّروا من خالفهم فيها.

والخوارج الذين تأولوا الآيات من القرآن وكفَّروا من خالفهم فيها أحسن حالاً من هؤلاء، فإن أولئك علَّقوا الكفر بالكتاب والسنَّة، لكن غلطوا في فهم النصوص وهؤلاء علَّقوا الكفر بكلام ما أنزل اللَّه به من سلطان.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٤١، ١٤٢].

فسبب ظهور سمة التكفير عليهم، هو عدم معرفة الأصول التي جاء بها الرسول، ولذا حُرموا الوصول، فلابد من فهم كلام اللَّه ورسوله، وجعلهما الأصل، برد كل كلام الناس إليهما، أما حال الذين يبتدعون بدعاً ويكفرون من خالفهم، إنما اعتمادهم في الأصل على شبهات، ومنها: التعبير عن ألفاظ الكتاب والسنَّة، بمعان مخالفة لما أراد اللَّه ورسوله يظنون هي المراد من المعنى ثم يجعلوها أصلاً.

فيصبح قول اللَّه ورسوله تبعاً لما أحدثوا من تأويل وتحريف، فيتيهوا بذلك بين البراهين والشبهات، فيجعلوا البراهين شبهات والشبهات براهين، فيفسد اعتقادهم، وما بني على فاسد فهو فاسد، فيحدثوا بذلك شرخاً كبيراً وسرعة في ايقاع الفتنة، وتكفير المخالف، ومن ثم تكفير بعضهم بعضاً، فيقع بذلك شر مستطير من استحلال الدماء والأموال، كما وقع للخوارج لما ظنوا بتلك الأصول المبتدعة، فأعلنوا أن دارهم دار إسلام، ودار من خالفهم «كفر» أو «حرب».

ولهذا كان الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ينهى النهي الشديد عن الكلام في الأهواء ويقول: «أحدهم، إذا خالفه صاحبه قال: كفرت، إنما يقال

فيه **أخطأت**» [انظر الإبانة رقم ٦٦٥ لابن بطة].

قال الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فأهل الأهواء في تكفير بعضهم لبعض مصيبون لأنَّ اختلافهم في شرائع شرعتها أهواؤهم وديانات استحسنتها آراؤهم فتفرقت بهم الأهواء، وشتت بهم الآراء وحل بهم البلاء وحرموا البصيرة والتوفيق فزلت أقدامهم عن محجة الطريق فالمخطىء منهم زنديق والمصيب على غير أصل وتحقيق.» [الإبانة ٢/ ٥٣٥، ٥٣٦].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «فأما أهل البدع ـ يا أخي رحمك اللَّه ـ **فإنهم يقولون على اللَّه ما لا يعلمون ويعيبون ما يأتون، ويجحدون ما يعلمون، ويبصرون القذى في عيون غيرهم وعيونهم تطرف على الأجذال ويتهمون أهل العدالة والأمانة في النقل ولا يتهمون آراءهم وأهواءهم على الظن، وهم أكثر الناس اختلافاً، وأشدهم تنافياً وتبايناً، لا يتفق اثنان من رؤسائهم على قول ولا يجتمع رجلان من أئمتهم على مذهب.**

فأبو الهذيل يخالف نظام، وحسين النجار يخالفهما، وهشام الفوطي يخالفهم، وثمامة بن أشرس يخالف الكل، وهشام الأوقص وصالح قبة يخالفهم وكل واحد منهم قد انتحل لنفسه ديناً ينصره ورباً يعبده وله على ذلك أصحاب يتبعونه وكل واحد منهم يكفر من خالفه ويلعن من لا يتبعه وهم في اختلافهم وتباينهم كاختلاف اليهود والنصارى كما قال اللَّه تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ لَيْسَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ عَلَىٰ شَىْءٍ وَقَالَتِ ٱلنَّصَـٰرَىٰ لَيْسَتِ ٱلْيَهُودُ عَلَىٰ شَىْءٍ﴾ [البقرة: ١١٣].

فاختلافهم كاختلاف اليهود والنصارى، لأن اختلافهم في التوحيد وفي صفات اللَّه... ـ إلى أن قال ـ :

وأما الرافضة فأشد الناس اختلافاً وتبايناً وتطاعناً فكل واحد منهم يختار مذهباً لنفسه يلعن من خالفه عليه ويكفر من لم يتبعه وكلهم يقول إنه لا صلاة ولا صيام ولا جهاد ولا جمعة ولا عيدين ولا نكاح ولا طلاق ولا بيع ولا شراء إلَّا بإمام وإنه من لا إمام له فلا دين له، ومن لم يعرف إمامه فلا دين له، ثم يختلفون في الأمة فالإمامية لها إمام تسوِّده وتلعن من قال إنَّ الإمام غيره وتكفره، وكذلك الزيدية لها أمام غير إمام الإمامية. وكذلك «الإسماعلية» وكذلك «الكيسانية» و«البترية» وكل طائفة تنتحل مذهباً وإماماً وتلعن من خالفها عليه وتكفره.» [الإبانة ٢/ ٥٥٤ـ٥٥٦].

فنعوذ باللَّه من هذه الفتنة الواضحة، والبدعة الفاضحة، وأن يسلك بنا سبيل سلفنا، من الاعتصام بالكتاب والسنَّة، لا مُفْرِطين ولا مُفَرِطين، آمين آمين.

تاسعاً: السرعة في إيقاع الفتنة:

اعلم رحمك اللَّه أنه ما ابتدعت بدعة، إلَّا ونقضت بمثلها سنَّة، فإذا عقد لواء البدعة، أطلق عنان الفتنة، فلا تكاد ترى مبتدعاً إلَّا وفي قلبه دغل، فالاختلاف على الأنبياء هو الذي يجر إلى الفتن الظاهرة والباطنة، وإذا تأملنا حال الأمة السالفة، من أهل الكتابين، وجدنا أنهم ما اختلفوا إلَّا من بعد ما جاءهم العلم، فأصروا على اتباع الهوى وما تشتهي الأنفس.

فوقع بينهم ما وقع، من اختلاف وتناحر، وهذا كله بسبب فتنة الاختلاف، فلما نسوا ما ذكروا به، أغرى اللَّه بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم القيامة.

فلما تشبهت الأمة بهم في الاختلاف وتبعوهم حذو القذة بالقذة، كان لهم حظ في الفتن، ولهذا قال من قال من السلف: «الاعتصام بالسنة نجاة» وضدها هلاك، فالمبتدعة لهم من السرعة في ايقاع الفتنة، ما لا تجده ألبتة عند المعتصمة بالكتاب والسنَّة، لأن لما كان اعتمادهم في الأصل على الشبهات أكثروا التنقل، لأنَّ الهوى إذا جرى بصاحبه أرداه من حيث لا يدري.

ولهذا قال ﷺ: «**يكون أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء، كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه، فلا يبقى منه مفصل إلَّا دخله**» [السنة رقم ١ لابن أبي عاصم].

فإذا استحكم الهوى بصاحبه، كان بذلك سريع الاستجابة لكل ناعق، وإذا قلد المرء دينه، لمن هو ليس بأهل، أتاه ما توعد متبعي من دونه أولياء، فالخوارج لما أحدثوا، وبنوا أصولهم على المتشابهات هلكوا عند الواضحات، واستجابوا لفتنة ابن السوداء مؤسس دين الرفض، فلقد ألبهم على عثمان رضي الله عنه حتى قتلوه، وكفَّروا علي رضي الله عنه، واستحلوا السيف على المسلمين.

وكذلك اليوم المتحزبة، أصحاب الشهوة البرلمانية، وحب الظهور على حساب الأصول، فما جرى بسببهم للأمة ولطلاب العلم خاصة، دعاة المنهج السليم، من بلاء ومحن، ما اللَّه به عليم، قتل

وتشريد، وسجن وتعذيب، كل ذلك بسبب الفتن.

فأهل الأهواء والبدع والافتراق، استشرفوا الفتن، وأثاروها وأجَّجوها، فلقد ضَّعفوا الأمة وألَّبوا الكفار عليها، وإن ادعوا أنهم يحسنون صنعا، أو كما يقولون دائماً لا نريد إلَّا الخير، وكم من مريد للخير لن يصيبه.

فالرافضة من شدة حنقهم على أهل السنَّة، تعاونوا مع التتار في تحطيم الدولة العباسية، وما فعله ابن العلقمي الرافضي الخبيث ونصير الدّين الطوسي زعيم الحشاشين، لأهل السنَّة من تنكيل ونكاية، ما قد يذهل الإنسان إذا ذكره.

وما فعله العبيدية الذين يدعون الانتساب لأهل البيت زوراً وبهتاناً أكثر، فقد فعلوا الأفاعيل بأهل السنَّة، تعاونوا مع النصارى والإفرنج، وألبوهم على أهل السنَّة، فقد طمّعوهم في احتلال بيت المقدس.

فحال المبتدعة من أول ظهورهم إلى يومنا هذا، على نفس المنهج سائرين، من ايثار الفتن وتأجيجها، قطع اللَّه دابرهم، فمن أجل تحقيق مصالحهم الشخصية، استمالوا العامة وألبوهم على الفتن، حتى يكونوا بذلك رؤساء لكن في الشر، ومن ها هنا تعلم قول إمام أهل السنَّة أحمد بن حنبل في مقدمة كتابه، الرد على الزنادقة والجهمية فيما شكت فيه من متشابه القرآن وتأولته على غير تأويله.

«الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، متفقون على مخالفة الكتاب، يقولون

على اللَّه وفي اللَّه وفي كتاب اللَّه بغير علم،...».

فكل من عقد لواء البدعة، فهو مطلق عنان الفتنة، وكل من سقط في الفتنة، إلَّا بسبب عقد لواء البدعة، سواء كان ذلك من قريب أو من بعيد، والكل على حسب حاله في التلبس بالبدعة، فالبدع متفاوتة منها ما يذهب أصل الدّين، كبدعة «الرفض» و«الخروج» و«التجهم»، ومنها ما يبقي أصل الدّين، كبدعة «الإرجاء» و«التأشعر»، و«التصوف الخفيف»، وبدعة «التفويض»، و«...».

فالبدعة تلبس الحقّ بالباطل، ولهذا تَشْتَبه على كثير من الناس، وتكون فتنةً لهم، والسعيد هو كما قال الرسول ﷺ: «**إنَّ السعيد لَمَن جُنِّبَ الفتن، إنَّ السعيد لمن جُنِّبَ الفتن، إن السعيد لمن جُنِّبَ الفتن،** ... » [صحيح سنن أبي داود ٣/ ٨٠٣].

وعن حذيفة بن اليمان؛ قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**تكون فتنٌ على أبوابها دعاةٌ إلى النار، فأن تموت وأنت عاضٌ على جذْلِ شجرة، خير لك من أن تتبع أحداً منهم**» [صحيح سنن ابن ماجة رقم ٣٢٣١ والسلسلة الصحيحة رقم ١٧٩١].

فدعاة الفتن هم دعاة إلى النار، من أجابهم قذفوه فيها، وعلى كل حال المبتدع مفتون فاتن لغيره، مُزَين الفتن، سواء كانت كبيرة أو صغيرة، وكل صغير لا يتدارك من أوله يجر إلى كبير، وشر مستطير، ولهذا قال من قال من السلف: المعاصي بريد الكفر، عصمنا اللَّه وإياكم من الفتن، الظاهرة والباطنة.

عاشراً: السرعة في الخروج واستحلال السيف:

اعلم أنَّ من أكثر السمات وضوحاً وبروزاً لدى أهل الأهواء، استحلال السيف، في من عصم اللَّه دمه وعرضه وماله إلَّا بحقها، أي: الخروج على سواد الأمة وأئمتها، ويعدون ذلك من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فهل قتل خباب بن الأرت رضي الله عنه، وتَّبري من عثمان وعلي ـ رضي اللَّه عنهما ـ أمر بالمعروف؟

وهل الكف عن أهل الكتابين وعدم جهادهم يُعد نهي عن المنكر؟

انظروا إلى الداء الذي أصاب اعتقادهم، فلما لم يَرُدوا المتشابه إلى المحكم، لَبس عليهم الحقّ بالباطل لفساد طبائعهم، فكان كما قال عبد اللَّه بن عباس لما ذكر له ما يصيب الخوارج عند قراءة القرآن.

قال رضي الله عنه: «يؤمنون بمحكمه، ويَضِلون [عند] متشابهه» [الشريعة رقم ٤٥ للآجري].

فلقد استقلوا بأفهامهم، واستغنوا عن فهم السلف، وظنوا بأنفسهم، حتى جرَّهم إلى شر مستطير، وأيم اللَّه كم هم اليوم، الذين ظنوا بأنفسهم واستغنوا عن فهم السلف، فوقعوا فيما وقع فيه سلفهم، أفضلهم متذبذب حيران، ولهذا لا يعرف سبيل السلامة إلَّا من عرف سبل الخزي والندامة، وأما من عرف السبيل الأول دون الثاني، يوشك أن يقع فيه، ولهذا كان السلف أعلم الناس على الاطلاق، لما حرصوا على معرفة سبل الشر، مخافة الوقوع فيه، وإمامهم في ذلك حذيفة بن اليمان، ومنه أخذ الشاعر قولته.

عرفت الشَّرّ لا للشرّ لكن لتوقيه
ومن لا يعرف الخير من الشَّرّ يقع فيه

وعموماً أهل الأهواء والبدع لم يميزوا بين الحقّ والباطل، سببه أصول مبتدعة، لم يأت بها الرسول، فحرموا الوصول، فقد اختلفت أهواؤهم واجتمعوا على السيف، فهم كالمنافقين على عهد النبي ﷺ اختلفوا في القول واجتمعوا في الشك والتكذيب.

ذكر الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «سننه» عن مسلم بن ابراهيم، ثنا وهب، ثنا أيوب عن أبي قلابة قال: «ما ابتدع رجل بدعة إلا استحل السيف» [سنن الدارمي رقم ١٠٠].

وذكر أيضاً عن سليمان بن حرب، ثنا حماد بن زيد، عن أيوب عن أبي قلابة قال: «إن أهل الأهواء أهل الضَّلالة ولا أرى مصيرهم إلَّا إلى النَّار، فجرِّبهم فليس أحد منهم ينتحل قولاً أو قال: حديثاً فيتناهى به الأمر دون السيف. وأن النفاق كان ضروباً، ثم تلا: ﴿وَمِنْهُم مَّنْ عَـٰهَدَ ٱللَّهَ لَـئِنْ ءَاتَـٰنَا مِن فَضْلِهِۦ لَنَصَّدَّقَنَّ وَلَنَكُونَنَّ مِنَ ٱلصَّـٰلِحِينَ ﴿٧٥﴾﴾ [التوبة] ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَلْمِزُكَ فِى ٱلصَّدَقَـٰتِ فَإِنْ أُعْطُواْ مِنْهَا رَضُواْ وَإِن لَّمْ يُعْطَوْاْ مِنْهَآ إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ ﴿٥٨﴾﴾ [التوبة]. ﴿ وَمِنْهُمُ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلنَّبِىَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌۚ قُلْ أُذُنُ خَيْرٍ لَّكُمْ ﴾ [التوبة: ٦١]. فاختلف قولهم واجتمعوا في الشك والتكذيب، وإنَّ هؤلاء اختلف قولهم واجتمعوا في السيف، ولا أرى مصيرهم إلاّ إلى النار.

قال حماد: ثم قال أيوب عند ذا الحديث أو عند الأول: وكان واللّه من الفقهاء ذوي الألباب يعني: أبي قلابة» [السنن رقم ١٠١].

فإذا استحسنت البدع، وقعت الفتن لا محال، لأنَّ مآلها راجع إلى الاختلاف المذموم الذي منه الكفر والسخط والعذاب، وإذا وقعت الفتن أستل السيف من غمده واستحلت الدماء، لأنَّ أهل الأهواء لما انعدم عندهم نور النبوة، لُبِّسَ عليهم الحقّ، فكانوا الأسرع في الوقوع في الفتن والاستجابة لها، وذلك أنَّ الأئمة كرهوا القتال في الفتن، لكن أهل الأهواء سموه أمراً بالمعروف ونهياً عن المنكر، فلقد عمدوا إلى شبهات سموها براهين، وإلى براهين سموها شبهات فكان اللبس الذي أرداهم.

ولهذا قال مالك بن أنس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إذا قلَّ العلم ظهر الجفاءُ، وإذا قلت الآثار ظهرت الأهواء» [مجموع الفتاوى ١٧/ ١٦٩ لابن تيمية].

فالسنن تُنقَض إذا ابتدعت البدع، كما ذكر حسان: «ما ابتدع قوم بدعة في دينهم إلَّا نزع اللَّه من سنتهم مثلها، ثم لا يعيدها إليهم إلى يوم القيامة.» [سنن الدارمي رقم ٩٩].

والأهواء تظهر إذا أُحدثت البدع ولا منكر لها، وقد تبدو البدعة في أولها صغيرة، التي يسمونها علماء الأصول **البدعة الإضافية**، «لأنَّ الدليل عليها من جهة الأصل قائم، ومن جهة الكيفيات أو الأحوال أو التفاصيل لم يقم عليها» [الاعتصام ١/ ٣٤٨ للشاطبي].

لكن إن أعتيد عليها، قد تجر إلى بدعة كفرية، وهذا ظاهر في أحوال أهل البدع، فمُبتدعة التسبيح بهيئة مستنكرة، جرتهم إلى شر مستطير، من استحلال السيف في من هو معصوم الدم، حتى أصبحوا بذلك كلاب أهل النار.

ذكر الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن الحكم بن المبارك، أنا عمرو بن يحيى، قال: سمعت أبي يحدث، عن أبيه قال: «كنا نجلس على باب عبد اللَّه بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قبل صلاة الغداة، فإذا خرج، مشينا معه إلى المسجد، فجاءنا أبو موسى الأشعريُّ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فقال: أخرجَ إليكم أبو عبد الرحمن قلنا: لا، بعدُ. فجلس معنا حتى خرج، فلما خرج، قمنا إليه جميعاً، فقال له أبو موسى: يا أبا عبد الرحمن، إني رأيت في المسجد آنفا أمراً أنكرته ولم أر ـ والحمد للَّه ـ إلَّا خيراً.

قال: فما هو؟

فقال: إن عشت فستراه.

قال: رأيت في المسجد قوماً حلقاً جلوساً ينتظرون الصلاة في كل حلقةٍ رجلٌ، وفي أيديهم حصاً، فيقول: كبِّروا مئة، فيكبرون مئةً، فيقول: هلّلُوا مئة، فيهلِّلون مئة، ويقول: سبِّحوا مئة، فيسبحون مئة.

قال: فماذا قلت لهم؟

قال: ما قلت لهم شيئاً انتظار رأيك أو انتظار أمرك.

قال: أفلا أمرتهم أن يعدوا سيئاتهم، وضمنت لهم أن لايضيع من حسناتهم، ثم مضى ومضينا معه حتى أتى حلقةً من تلك الحلق، فوقف عليهم، فقال: ما هذا الذي أراكم تصنعون؟ قالوا: يا أبا عبد الرحمن حصاً نعد به التكبير والتهليل والتسبيح.

قال : فعدوا سيئاتكم، فأنا ضامن أن لا يضيع من حسناتكم شيء ويحكم يا أمة محمد، ما أسرع هلكتكم! هؤلاء صحابة نبيكم صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ متوافرون، وهذه ثيابه لم تبلَ، وآنيته لم تكسر، والذي نفسي بيده، إنكم

لعلى ملةٍ هي أهدى من ملة محمد ﷺ أو مفتتحوا باب ضلالة.

قالوا: واللَّه يا أبا عبد الرحمن، ما أردنا إلَّا الخير.

قال: **وكم من مريد للخير لن يصيبه**، إنَّ رسول اللَّه ﷺ حدثنا أن قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم، وايم اللَّه ما أدري لعل أكثرهم منكم، ثم تولى عنهم.

فقال: عمرو بن سلمة: رأينا عامَّةَ أولئك الحلق يُطَاعِنونا يوم النهروان مع الخوارج.» [سنن الدارمي رقم ٢١٠].

فلِلَّه درُّ ابن مسعود ما أعلمه وما أبصره، فقد علم أنَّ الحدث الصغير يجر إلى الحدث الكبير، وأعلم الناس هو الأبصر عند ورود الشبهات.

ولهذا قال أبو قلابة: «ما ابتدع قوم بدعة إلَّا استحلوا السيف» [سنن الدامي رقم ١٠٠ وأصول اعتقاد أهل السنة رقم ٢٤٧ للالكائي].

ومنها سمى السلف كل أصحاب الأهواء والاختلاف خوارج، فكان أيوب السختياني رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقول: «إنَّ الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف» [أصول اعتقاد أهل السنة رقم ٢٩٠].

والاختلاف هو اختلاف أهل الزيغ في الأصول والاعتقاد والديانة، الذي مآله إلى الكفر والفرقة والسخطة والعذاب*، نسأل اللَّه أن يجنبنا الفتن ما ظهر منها وما بطن، ونعوذ به من سوء السريرة والقريحة، والبدع القبيحة.

---

* انظر «الإبانة ٢/ ٥٥٧» لابن بطة.

حادي عشر: **التلبيس وخدع الناس**:

إنَّ من المعلوم أنَّ شعار أهل النفاق والبدعة، هو قلب الحقائق، واستعمال الألفاظ المجملة، والتلاعب بالألفاظ، هذا هو اللبس الذي يعرفون به، وهو من أبرز سماتهم، ثم بعد ذلك يدَّعون أنهم منتحلون مذهب السلف، لما استقر في النفوس أن مذهب السلف، شعار ما كان عليه الصحابة.

يعمدون إلى النصوص فيلوونها حتى تتفق مع متطلباتهم كي يستميلوا العامة، فيلبسون عليهم ويخدعوهم بما يشتبه عليهم، ولهذا حذرنا رسول اللَّه ﷺ من الذين يتبعون المتشابه، وقال: «**إذا رأيتموهم فحذروهم**» [انظر البخاري رقم ٤٥٤٧ ومسلم رقم ٦٧١٧ وسنن الدارمي رقم ١٤٧].

وقال أبو قلابة: «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالهم، أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون» [سنن الدارمي رقم ٤٠٥ والشريعة رقم ١١٤ للآجري والإبانة رقم ٣٦٣ لابن بطة والبدع والنهي عنها ص ٤٨ لابن وضاح].

واللبس هو الخلط، وقلب الحقائق، بجعل السنَّة بدعة والبدعة سنَّة، وهذا هو عمل أهل الأهواء الدؤوب كي يضحوا بذلك رؤساء، خاصةً إذا علمت أن تحريف الغالين وتأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، هو بسبب ليِّ النصوص وجعلها متشابهة، ولهذا وصفهم إمام أهل السنَّة أحمد بن حنبل أنهم يخدعون جهال الناس بما يشتبه عليهم.

فالتلبيس والتلفيق وضرب النصوص بعضها ببعض، وقلب الحقائق هو شغلهم الشاغل من أول ظهورهم إلى يومنا هذا، وهذا أدل دليل أن حنقهم على السنَّة وأهلها كبير، وإذا تأملت أقوال أفراخ المعتزلة اليوم، كأحمد أمين والشيخ محمد عبده، ومحمد الغزالي، والدكتور محمد عمارة و...، تجدهم على نهج سلفهم سائرين، من انتحال أقوالهم، وحمل شعارهم، فعدوا أئمتهم المعطلة كواصل بن عطاء وعمرو بن عبيد وأبي الهذيل العلاف والنظام و...، من أكبر المدافعين عن الإسلام، بخلاف أصحاب الفكر السطحي الذين همهم رواية الحديث وحمله على ظاهره*.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنَّة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات، أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك، لابد أن تشمل على لبس حق بباطل وكتمان حق، وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله، فلا تجد قط مبتدعاً إلَّا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك، كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلَّا نزعت حلاوة الحديث من قلبه. ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد له أن يلبس فيه حقاً بباطل، بسبب ما يقول من الألفاظ المجملة المتشابهة.

ولهذا قال الإمام أحمد في أول ما كتبه في الرد على الزنادقة

---

* انظر «المدرسة العقلية وموقفها من السنَّة النبوية ٢/ ١٨٣، ...».

والجهمية... قال في أوله: «الحمد للَّه الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم، إلى أن قال يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال بما يشبِّهون عليهم، فنعوذ باللَّه من فتن المضلين».

والمقصود هنا قوله: «يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال بما يشبِّهون عليهم»، وهذا الكلام المتشابه الذي يخدعون به جهال الناس، **هو الذي يتضمن الألفاظ المتشابهة المجملة التي يعارضون بها نصوص الكتاب والسنَّة، وتلك الألفاظ تكون موجودة مستعملة في الكتاب والسنَّة وكلام الناس، لكن بمعاني أخر غير المعاني التي قصدوها هم بها، فيقصدون هم بها معاني أخر، فيحصل الاشتباه والاجمال**، كلفظ العقل والعاقل والمعقول، فإن لفظ العقل في لغة المسلمين إنما يدل على عرض، إما مُسمَّى مصدر عقل يعقل عقلاً، وإما قوة يكون بها العقل، وهي الغريزة، وهم يريدون بذلك جوهراً مجرداً قائماً بنفسه.

وكذلك لفظ المادة والصورة بل وكذلك لفظ الجوهر، والعرض، والجسم، والتحيز، والجهة، والجزء، والافتقار، والعلة، والمعلول، والعاشق، والعشق، والمعشوق، بل ولفظ الواحد بل ولفظ الحدوث، والقدم بل ولفظ الواجب والممكن، بل ولفظ الوجود، والموجود والذات وغير ذلك من الألفاظ.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٢٧، ١٢٨].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «... ولا سيما المبتدع اللسن الفصيح الآخذ بمجامع القلوب. إذا أخذ في الترغيب والترهيب، وأدلى بشبهته

التي تداخل القلب بزخرفها، كما كان معبد الجهني يدعو الناس إلى ما هو عليه من القول بالقدر، ويَلْوي بلسانه نسَبته إلى الحسن البصري.

فروي عن سفيان بن عيينة أن عمرو بن عبيد سئل عن مسألة فأجاب فيها وقال: هو من رَأْيِ الحسن فقال له رجل: إنهم يروون عن الحسن خلاف هذا، فقال: إنما قلت لك هذا من رأْيي الحسن يريد نفسه.

وقال محمد بن عبد اللَّه الأنصاري كان عمرو بن عبيد إذا سئل عن شيء قال: هذا من قول الحسن فيوهم أنه الحسن بن أبي الحسن وإنما هو قوله.» [الاعتصام ١/ ٢٢٢].

فالتلبيس والتلفيق وإطلاق الألفاظ المجملة المشتبهة، هي بضاعتهم المسوقة المروجة لها، لعلها تصادف إنساناً ليس له خبرة بالبضائع والسلع، وخاصةً المكدسة منها، فيشتريها راجياً من وراء ذلك ربحاً وفيراً، فيقع في غبن وخسارةٍ عسيرةٍ، وكل ذلك بسبب عدم عرض السلع على الخبراء المتمكنين أو استشارتهم.

خاصةً إذا علمنا أنه قد حصلت لهم ملكة بذلك، من كثرة تعاملهم مع السلع، حتى أنهم يميزون السلعة المربحة من السلعة المخسرة من أول وهلة، لأن السلع المربحة والمخسرة لها علامات وأوصاف تظهر لمن تدبرها، فيتميز بذلك الصالح من الطالح، والطيب من الخبيث، والزين من الشين، والمُآلف من المخالف، وهذا لا يكون إلَّا لمن عرف أحوال وعلامات الوصفين، وذلك هو العاقل العالم، صاحب البصر النافذ عند ورود الشبهات أو الشهوات.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والأئمة الكبار كانوا يمنعون من اطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة المشتبهة لما فيها من لبس الحقّ بالباطل، مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة والألفاظ التي ثبتت معانيها **فإن ما كان مأثوراً حصلت به الألفة وما كان معروفاً حصلت به المعرفة**، كما يروي عن مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ أنه قال: «إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء». **فإذا لم يكن اللفظ منقولاً ولا معناه معقولاً ظهر الجفاء والأهواء**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٨].

ثاني عشر: اطلاق الأسماء المزيفة والجذابة:

إنَّ لأهل الأهواء والبدع حبائل ومصائد، ينصبوها ليوقعوا العوام في ضلالهم، فإنَّ من سماتهم ليِّ النصوص وإلقاء الأسماء المزيفة والجذابة على أنفسهم ومناهجهم الضالة، ليكونوا بذلك كالمتشبعين بمالم يعطوا، والمحتبين في ثوب زور.

فلا تكاد تجد مبتدعاً إلَّا وهو يطلق على بدعته من الأسماء والأوصاف التي لا تجعل العامة تنفر منها، ووصف الزين والشين فطرت النفوس على معرفته وتمييزه، والنفس تنجذب وراء كل اسم أو وصف زين فتألفه، أو وراء ما ينفعها، وتنفر عن كل اسم أو وصف شين أو ما يضرها، فالألفة تحصل بما كان مأثوراً محبوباً، فيزيف بهذا التزييف على كل من كان بصره غير نافذ أو مقلد تائه أو متبع لهواه، فمن صادفه منهم تمكن منه بهذه الحبائل التي ظاهرها رحمة وباطنها عذاب.

فتجد أنَّ الخوارج تسموا بالشراة، لأنهم زعموا أنهم يشترون أنفسهم ابتغاء مرضاة اللَّه في قتالهم المسلمين*، وفي الحقيقة بغاة منحرفين، والرافضة تسموا بالمؤمنين وأولياء اللَّه، وفي الحقيقة باطنية خارجين عن الدّين، والمعتزلة تسموا بالموحدين، لأنَّ التوحيد عندهم هو توحيد الجهمية الذي مضمونه نفي الصفات، أي: تعطيلها، ومنه: أنَّ اللَّه لا يرى، وأن القرآن مخلوق، وإنه ليس فوق العالم، و...، وفي الحقيقة معطلين، وعلى هذا أقام المهدي بن تومرت دولته، فلما أطاح بالدولة السنية المرابطية، التي كان اعتقادها، اعتقاد السلف، سمى دولته بدولة «الموحدين» وفي الحقيقة هي دولة «المعطلين».

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد صار كل من أراد نفي شيء مما أثبته اللَّه لنفسه من الأسماء والصفات عبر بها عن مقصوده، فيتوهم من لا يعرف مراده أن المراد تنزيه الرب الذي ورد به القرآن، وهو إثبات أحديته وصمديته، ويكون أدخل في تلك الألفاظ ما رآه هو منفياً وعبر عنه بتلك العبارة وضعاً له واصطلاحاً اصطلح هو عليه ومن وافقه على ذلك المذهب، وليس ذلك من لغة العرب التي نزل بها القرآن، ولا من لغة أحد من الأمم، ثم يجعل ذلك المعنى هو المسمى الأحد الصمد ـ ونحو ذلك من الأسماء الموجودة في الكتاب والسنَّة ـ ويجعل ما نفاه من المعاني التي أثبتها اللَّه ورسوله من تمام التوحيد.

واسم التوحيد اسم معظم جاءت به الرسل ونزلت به الكتب،

---

* انظر «الخوارج ٤/ ٢٩» لناصر عبد الكريم العقل.

فإذا جعل تلك المعاني التي نفاها من التوحيد ظن من لا يعرف مخالفة مراده لمراد الرسول ﷺ أنه يقول بالتوحيد الذي جاءت به الرسل، ويسمي طائفته الموحدين، كما يفعل ذلك الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم على نفي شيء من الصفات، ويسمون ذلك توحيداً، وطائفتهم الموحدين، ويسمون علمهم علم التوحيد، كما تسمي المعتزلة ـ ومن وافقهم ـ نفي القدر عدلاً، ويسمون أنفسهم العدلية، وأهل العدل.»
[مجموع الفتاوى ١٧/ ١٩١].

فاللبس والخداع بأسماء مشتبهة وجذابة، لا زال السمة المُعَوَل والمصطلح عليها من طرف أهل الأهواء من أول ظهورهم إلى يومنا هذا، فإنها الحبائل التي سقط فيها أتباع كل ناعق، الذين لا يميزون مراد اللَّه ومراد رسوله من مراد هؤلاء، فيتلبسون بالبدع من حيث لا يشعرون، ويظنون أنهم محسنون.

فلا تجد مبتدعاً منحرفاً إلاَّ ويلقي على نفسه ثوب زور لعل يستميل إليه الناس، بليِّ النصوص والتعبير بألفاظ الكتاب والسنَّة عن معان مخالفة لما أراده اللَّه ورسوله بتلك الألفاظ، ليظهر بذلك أنهم تابعون لا مخالفون*، فجمعيات كثيرة وأحزاب إسلامية تلقي على نفسها أحسن الأسماء، لكن حقيقة مكنونها قائمة على مناهج مبتدعة ضالة، لمن تدبرها، وكان له عقل.

فمثلاً تجد حزباً إسلامياً يسمي نفسه «حزب الإصلاح» وهذه

* انظر «مجموع الفتاوى ١٧/ ١٩١» لابن تيمية.

كلمةٌ طيبةٌ أتى بها الكتاب والسنَّة وأمرنا بها، لكن إذا نظرت في حال دعاتها تجدهم بعيدين كل البعد عن كنهها، من الناحية «الاعتقادية» أو «المنهجية السلوكية»، تجدهم لا يبالون بتصفية المعتقد، ولا مراعات منهج الاتباع وعدم الابتداع، فأيُّ اصلاحٍ هذا!؟ وحزب يسمي نفسه «إنقاذ» وحقيقة أمره تورط وأحقاد، وآخر يسمي نفسه «عدل وإحسان» وحقيقته ظلم وإفساد، وجمعية تسمي نفسها «جمعية الهدى» وحقيقة أمرها جمعية ضلالة، وهلم جراً.

فينبغي للمسلم الفطن أن لا ينجر وراء الأسماء حتى يعلم حقيقتها، ولا يغتر بالكثرة، لأنها ميزان مطفف، لا يأتي بالقسطاس المستقيم، وإنما الميزان الحقّ، هو معرفة نعيق القوم ثم عرضه على الكتاب والسنَّة وبفهم سلف الأمة.

ولهذا قال أبو سليمان الداراني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ربما تقع في قلبي النكتة من نكتة القوم أياماً فلا أقبل منه إلَّا بشاهدين عدلين ـ الكتاب والسنَّة» [الاعتصام ١/ ١٣٩ للشاطبي].

وقال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «عليك بآثار من سلف وإن رفضك الناس، وإياك وآراء الرجال، وإن زخرفوا لك بالقول ـ وفي رواية ـ وإن زخرفوه بالقول.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٤٢٦، ٤٢٧].

فليتجنب اللبيب الزخرفة في القول والأسماء والمنهاج، إذا أراد أن يكون من الذين قال فيهم اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ : ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ ﴿١٧﴾ ٱلَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ ٱلْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُۥٓ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمْ أُوْلُواْ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٨﴾﴾ [الزمر]. **وأحسن القول هو معرفة مراد اللَّه ومراد رسوله**

والعمل بهما وإن خالَفْتَ كل الناس.

ثالث عشر: الانتساب للأشخاص:

اعلم أنَّ الفرق بين المتبعة والمبتدعة هو الانتساب، فأهل الاتباع إنتسابهم إلى السواد الأعظم، والمنهج الأصيل، الكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة، ويعرفون بأهل السنَّة والجماعة أو «السلفيون»، أي: الانتساب إلى الطائفة المباركة وهم الصحابة ﵃ ولعن من كفرهم أو ضللهم، وقد ينتسب بعض الناس إلى إمام من أئمة السنَّة تفقهوا على مذهبه، وهذا لا ضير فيه طالما هم على اعتقاد الطائفة المباركة، خلافاً لمن تمذهب على الأئمة المشهورين في الفقه وخالفهم في الاعتقاد، كبعض الحنابلة، والمالكية، والشافعية، والحنفية، أشاعرة وماتردية ومعتزلة في العقيدة.

أما أهل الزيغ والضلال والافتراق، انتسابهم إلى مناهج ردية أو رؤساء الضلالة، أو إلى من خالف السلف في بعض الأصول، وهذا من أبين الفوارق بين أهل الاتباع والابتداع، فالمعتزلة اعتزلوا حلقة حسن البصري بسبب بدعتهم، ومن رؤسائهم «واصل بن عطاء» و«عمرو بن عبيد».

فأنتسبوا إلى المنهج الردي أولاً ثم إلى رؤسائهم ثانياً، ثم أضحى كل رأس في الضلال تنسب إليه فرقة وتكفر وتلعن من خالفها، فالمعتزلة افترقت إلى عشرين فرقة، وهم: «الواصلية» و«العمروية» و«الهذلية» و«النظامية» و«الأسوارية» و«الإسكافية» و...، والشيعة إلى غلاة وزيدية، والغلاة ثمان عشرة فرقة وهم : «السبائية» و«الكاملية»

و«البيانية» و«المغيرية» و...، والخوارج إلى «محكمة»، و«أزارقة»، و«نجدات» و«صفرية»، و...، و«الجهمية» إلى جهم بن صفوان، و«الجعدية» إلى جعد بن درهم، و«الكلاَّبية» إلى محمد بن سعيد بن كُلاَّب، و«الأشعرية» إلى أبي الحسن الأشعري، و«الماتردية»، إلى أبي منصور الماتردي و...

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأئمة السنة ليسوا من أئمة البدعة تضاف السنَّة إليهم لأنهم **مظاهر بهم ظهرت**، وأئمة البدعة تضاف إليهم لأنهم **مصادر عنهم صدرت.**» [درء تعارض العقل والنقل ٢/٣٢٨].

فحال أهل السنَّة يختلف تماماً عن حال أهل الفرقة، فهم ينتحلون مذهب السلف، ولا يتبعون إلَّا رسول اللَّه الذي لا ينطق عن الهوى، فيوالون فيه ويعادون فيه، ولا يرون طائفة يوالون ويعادون فيها إلَّا الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وكل قول غير قول الرسول ﷺ يحتج له ولا يحتج به، فإن وافق الحق قبل وإن خالفه رُد.

«فإن أهل الحق والسنَّة لا يكون متبوعه إلَّا رسول اللَّه ﷺ، الذي لا ينطق عن الهوى، إن هو إلَّا وحي يوحى، فهو الذي يجب تصديقه في كل ما أخبر وطاعته في كل ما أمر، وليست هذه المنزلة لغيره من الأئمة، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك إلَّا رسول اللَّه ﷺ.» [مجموع الفتاوى ٣/٢١٦ لابن تيمية].

وأما حال أهل البدع والضلال والتفرق، شعارهم الانتساب لأشخاص يوالون ويعادون في أقوالهم، دون نظر أو برهان، بل لأجل الهوى والحب الذي يعمي ويصم، كما قيل: من جهل شيئاً عاداه، ومن

أحب شيئاً استعبده*.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولهذا تجد قوماً كثيرين يحبون قوماً ويبغضون قوماً لأجل أهواء لا يعرفون معناها ولا دليلها، بل يولون على إطلاقها أو يعادون، من غير أن تكون منقولة نقلاً صحيحاً عن النبي ﷺ وسلف الأمة، ومن غير أن يكونوا هم يعقلون معناها، ولا يعرفون لا زمها ومقتضاها، وسبب هذا إطلاق أقوال ليست منصوصة، وجعلها مذاهب يدعى إليها ويوالي ويعادي عليها.» [الدرء ١/ ١٥٨ ومجموع الفتاوى ٢٠/ ٩١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «فمن جعل شخصاً من الأشخاص غير رسول اللَّه من أحبه ووافقه كان من أهل السنَّة والجماعة، ومن خالفه كان من أهل البدعة والفرقة ـ كما يوجد ذلك في الطوئف من أتباع أئمة في الكلام في الدّين وغير ذلك ـ كان من أهل البدع والضلال والتفرق.» [مجموع الفتاوى ٣/ ٢١٦].

فبهذا يتبين أنَّ كل من نصَّب شخصاً من الأشخاص، يتخذ كلامه عياراً، يوالي ويعادي فيه، دون دليل أو برهان، فقد اتخذ وليجة من دون اللَّه ورسوله، وكان من أهل البدع والضلال، لأنَّ من سمة هؤلاء الاعتماد على الرجال في معرفة الحقّ، ومن تأمل حال المخالفة للكتاب والسنَّة، لا يجدهم يخرجون عن هذا، **بل أضل الضلال هو تحسين الظن بالرجال، وعدم تحسين الظن بالشريعة**، وهذا هو التبلد

* انظر «جامع بيان العلم وفضله ص ٤٤٧» لابن عبد البر.

بعينه.

فمن نظر إلى حال أتباع كل ناعق، يجدهم يستدلون على معرفة الحق بالرجال، وهذا التغالي هو الذي أهلك من كان قبلنا، نسأل اللَّه الحفظ والسلامة من هذا الداء، إنه مجيب الدعاء.

رابع عشر: العصبية المذهبية:

اعلم أنَّ العصبية المذهبية هي السمة البارزة لدى أهل الأهواء والافتراق، وإنَّ هذا لهو الداء الذي حزبهم، وجعلهم يكفرون ويضللون ويبدعون ويفسقون من خالفهم، فلقد جرى في عروقهم وفعل فيهم ما يفعل داء الكلب بصاحبه، ولهذا حذر النبي ﷺ من الأدواء والأهواء، وأشدها هذا، الذي جعله أصحابه حجةً في مخالفة الرسل، وهذا الداء إذا تمكن من صاحبه لا يكاد يُرجى له حياة إلَّا أن تتداركه رحمة اللَّه.

قال ﷺ: «**يكون أقواماً تتجارى بهم تلك الأهواء، كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه، فلا يبقى منه فصل إلَّا دخله**» [السنة رقم ١ لابن أبي عاصم وسنن أبي داود رقم ٤٥٨٤].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومن نصَّب شخصاً كائناً من كان فوالى وعادى على موافقته في القول والفعل، فهو ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًاۖ﴾ [الروم: ٣٢]، وإذا تفقه الرجل وتأدب بطريقة قوم من المؤمنين مثل أتباع الأئمة والمشايخ، فليس له أن يجعل قدوته وأصحابه هم العيار، فيوالي من وافقهم ويعادي من خالفهم» [مجموع الفتاوى ٢٠/٨، ٩].

فسمة التعصب للمذهب أو للمقالة، هي التي فعلت بهم

الأفاعيل، فقد تجارت بهم كما تجارى الكلبُ بصاحبه، ويكفي أنها من أعظم وليجة، ولا زالت الأمة تكتوي بنار هذه البدعة، التي تركت الحليم حيراناً في معالجتها، لقد استعصت على الأئمة فكيف بمن دونهم، ولازلنا مع أهلها في نزاع وقراع إلى اليوم، وما ظهرت في قوم ما إلَّا وقد دانت نهايتهم، وخربت بيوتهم بأيديهم، وحال الأمة العصيب اليوم، إلَّا من جراء هذه البدعة ودعاتها، وما أكثرهم لا كثرهم اللَّه.

وحال هؤلاء المتعصبة والمتمذهبة، النظر غير المستبصر، كما قال اللَّه تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدْنَآ ءَابَآءَنَا عَلَىٰٓ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰٓ ءَاثَٰرِهِم مُّهْتَدُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [الزخرف].

«فكأنهم استدلوا إلى دليل جُمْلِيّ، وهو الآباء إذا كانوا عندهم من أهل العقل، وقد كانوا على هذا الدين، وليس إلا أنه صواب، فنحن عليه، لأنه لو كان خطأً لما ذهبوا إليه. **وهو نظير من يستدل على صحة البدعة بعمل الشيوخ ومن يشار إليه بالصلاح**، ولا ينظر إلى كونه من أهل الاجتهاد في الشريعة أو من أهل التقليد، ولا كونه يعمل بعلم أو جهل.

ولكن مثل هذا يعد استدلالاً في الجملة من حيث جعله عمدة في اتباع الهوى واطّراح ما سواه، فمن أخذ به فهو آخذ بالبدعة بدليل مثله، ودخل في مسمى أهل الابتداع، إذا كان من حق من كان هذا سبيله أن ينظر في الحق إن جاءه، ويتأنى ويسأل حتى يتبن له فيتبعه، أو باطل فيجتنبه.» [الاعتصام ١/ ٢١٧ للشاطبي].

فمن كان حاله عدم النظر والتأني والسؤال، وأنَّ الرجال هم

وسائل في معرفة الحكم الشرعي، لا الشريعة، يوشك أن تحل عليه قارعة تُميت قلبه، بسبب الحب الذي يعمي ويصم، كلاجيء إلى ركن غير وثيق أو إلى أوهن البيوت، ولقد بسطنا القول على هذا في الباب الأول، بما يشفي العلة ويقنع الغلة، ذلك لمن تدبر، وكان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

خامس عشر: **الشِّدةَ وتنفير الناس عن الحقِّ**:

إنَّ من سمات أهل الأهواء التشدد والتكلف والتنطع، واتباع صعاب المسائل، وهذا من تلبيس إبليس عليهم لقلة علمهم وفقههم، لأنَّ همه الوحيد إخراج الناس عن منهج الاعتدال، وبأيِّهما ظفر تُقر عيناه، إما بإفراط أو تفريط، فهو خبير في التلبيس على من قلَّ علمه أو فهمه، **أو على من اغتر بعلمه ولم يراجع من هو أعلم منه**، فإنه يأتي من الجهة المحبوبة لدى الخصم، فإن رآه مائلاً للشدة زينها له، وإن رآه مائلاً للرحمة زينها له، وهذا كله بمكره وخداعه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والشيطان يريد من الإنسان الاسراف في أموره كلها، فإنه إن رآه مائلاً إلى الرحمة زين له الرحمة حتى لا يبغض ما أبغضه اللَّه، ولا يغار لما يغار اللَّه منه، وإن رآه مائلاً إلى الشدة زين له الشدة في غير ذات اللَّه حتى يترك من الإحسان والبر واللين والصلة والرحمة ما يأمر به اللَّه ورسوله، ويتعدى في الشدة فيزيد الذم والبغض والعقاب على ما يحبه اللَّه ورسوله فهذا يترك ما أمر اللَّه به من الرحمة والاحسان وهو مذموم مذنب في ذلك. ويسرف فيما أمر اللَّه به ورسوله من الشدة حتى يتعدى الحدود، وهو من إسرافه في أمره فالأول مذنب

والثاني مسرف والله لا يحب المسرفين.» [التفسير الكبير ٥/ ٢٤٧].

ولهذا تجد أهل البدع كالخوارج ومن تشبه بهم اليوم، حبهم التشدد والتكلف في المواطن التي ينبغي فيها اللين والرحمة، وهذا من قلة فقههم للحكمة والحكمة كما عرفها العلماء هي: «معرفة الحق والعمل به، والإصابة في القول والعمل، وهذا لا يكون إلَّا بفهم القرآن والفقه في الشرائع، وحقائق الإيمان» [انظر التفسير القيم ص ٢٢٧].

والتعدي محرم، كما قال الله ـ تعالى ـ: ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠﴾ [البقرة]، وقال: ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ٥٥﴾ [الأعراف]، ويكون بالافراط والتفريط، ودين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، والتشدد والتنطع هو سمة لأهل الكتاب من اليهود وقد حذى بعض المبتدعة حذوهم، فلما شددوا وتنطعوا على رسلهم شُدد عليهم، بسبب هذه البدعة المنفرة.

ألا ترى أن الرسول ﷺ قال: «**بعثتم ميسرين غير معسرين، ومبشرين غير منفرين**»*، وقد غضب لما أُخبر أن رجلاً يطيل بالناس الصلاة، حتى تأخر عنها البعض، فقال: «**إنَّ منكم مُنَفِّرين، فأيكم ما صلى بالناس فليتجوز، فإن فيهم الضعيف والكبير وذا الحاجة**» [البخاري رقم ٧٠٢].

والرفق ما كان في شيء إلَّا زانه، ولا ينزع من شيء إلَّا شانه، والله يحب الرفق في الأمر كله، وما خُيِّر النبي ﷺ بين أمرين إلَّا اختار

* انظر «البخاري رقم ٦١٢٤، ٦١٢٥، ٦١٢٦، ٦١٢٨ و٦١٢٨».

أيسرهما[1]، وأعلمنا ﷺ «**أن هذا الدّين يسر، ولن يشاد الدّين أحد إلَّا غلبه**» [البخاري رقم ٣٩].

ألا ترى أنَّ أهل هذه البدعة أي: التشدد كالخوارج ومن حذى حذوهم ضلوا في عدم جمع النصوص في المسألة الواحدة، ففي النصوص: «وعد» و«وعيد»، و«حب» و«بغض» و«رضى» و«غضب»، و«خوف» و«رجاء»، و«إسلام» و«إيمان»، و«كفر» و«نفاق»، و«أمر» و«نهي»،... ومن هنا نشأ الغلط[2] والضلال.

فاختلفوا لأنهم أهل تنطع وتعمق وتشدد، وقد قال ﷺ: «**هلك المتنطعون**» قالها ثلاثاً. [مسلم رقم ٦٧٢٥].

«أي: المتعمقون الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم» [المنهاج ١٦/ ٤٣٧ للنووي].

بخلاف الذين جمعوا بين النصوص وأعطوا لكل ذي حق حقه، فإنهم أهل رحمة وائتلاف، وهم الذين استثناهم اللَّه في الآية المئة وتسعة عشرة من سورة هود ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١١٩].

وصاحب الرحمة المؤتلف غير المختلف عمل بقوله ـ تعالى ـ : ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ [الحديد: ٢٥]. والقسط يكون بالميزان، والميزان هو العدل والانصاف في الأقوال والأعمال أيٍّ كان اتجاهها.

---

(١) ـ «البخاري رقم ٣٥٦٠ و٦١٢٦ و٦٧٨٦ و٦٨٥٣».

(٢) ـ انظر «منهج ابن تيمية في الدعوة ١/ ١٣٩، ١٤٠» للحوشاني.

أترى أهل البدع والافتراق، وأهل هذه السمة؛ التشدد في الأمور التي ينبغي فيها اللين والرحمة فقهوا معنى الآية!؟ اللَّهم لا، ولهذا قال أبو قلابة: «إن أهل الأهواء أهل الضلالة، ولا أرى مصيرهم إلَّا إلى النار،... » [سنن الدارمي رقم ١٠١].

لأنَّ اللَّه يقول: ﴿وَعَلَى ٱللَّهِ قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ﴾ [النحل: ٩]، «وقصد السبيل، طريقة السنَّة، وعن مجاهد: ﴿قَصۡدُ ٱلسَّبِيلِ﴾ أي المقتصد منها بين الغلو والتقصير، وذلك يفيد أن الجائر هو الغالي أو المقصر، وكلاهما من أوصاف البدع. ﴿وَمِنۡهَا جَآئِرٞۚ﴾ يعني إلى النار، وذلك الملل والبدع» [الاعتصام ١/ ٧٦، ٧٧ للشاطبي بتصرف يسير].

هذا هو فقه السلف، ولذلك كانوا أبصر وأعلم بقول اللَّه ـ سبحانه وتعالى ـ وقول رسوله ﷺ ولهذا قال مجاهد: «ما أدري أيّ النِّعمتين عليَّ أعظم: أن هداني للإسلام، أو عافاني من هذه الأهواء» [سنن الدارمي رقم ٣١٧]. اللَّهم جنبنا الأهواء المضلة، والسمات المخلة.

سادس عشر: الجفاء:

ومن سمات أهل البدع والأهواء الجفاء، وهو البعد وترك الصلة والبر، وغَلِظ الطبع، وهو خلق مذموم، يقال: رجل جافي الخلقة وجافي الخُلق، إذا كان كزاً غليظَ العشرة والخُرْقِ في المعاملة والتحامل عند الغضب والسَّوْرَةِ على الجليس. [انظر اللسان مادة «جفا» ٣/ ١٦٧].

ومنه قوله ﷺ: «**اقرؤوا القرآن ولا تغلوا فيه ولا تجفوا عنه،** ...» [إتحاف الخيرة المهرة للبوصيري رقم ٣٧٠٠، ٨٠٣٨ والفتح ٩/ ١٢٦]، أي: تعاهدوه ولا تبتعدوا عن تلاوته، ومنه قوله ﷺ: «**من سكن البادية جفا،**

...» [صحيح الجامع رقم ٦٢٩٦] أي: غلظ طبعه لقلة مخالطة الناس.

وسبب ظهور هذه السمة المذمومة على أهل الأهواء، هو البعد عن العلم والتربية في كنف العلماء، ولهذا قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ «إذا قل العلم ظهر الجفاء، وإذا قلت الآثار كثرت الأهواء» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٨ لابن تيمية].

فلهم جفوة مع ورثة الأنبياء أي: العلماء ومع من وجب توقيرهم واحترامهم كالوالدين والأقربين، يظون ذلك قربة إلى اللَّه، وذلك بسبب الخلل في المنهج، وهذه السمة كانت بارزة على الخوارج، واليوم على من تشبه بهم، ويكفي أن هذه السمة والخلق المذموم في النار.

قال ﷺ: «**الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبذاء من الجفاء، والجفاء في النار.**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٠٠٩]. فنعوذ باللَّه من سمة جرَّت على أصحابها العار والشنار، ودخول دار البوار.

سابع عشر: **الدعوة إلى القومية والقطرية [الشعوبية]**:

ومن سمات أهل الأهواء والبدع، الدعوة إلى التي ذمها النبي ﷺ وقال دعوها فإنها منتنة؛ التعصب القومي والقطري، وقد ظهرت في الآونة الأخيرة، أحزاب وجماعات وحركات إسلامية، إن صح مصطلح الحركة كما سنبين إن شاء اللَّه في الباب الأخير، يقدمون أقوال وأعمال علماء قطرهم على من سواهم وإن كان بالباطل، وهذا واللَّه له البلاء المبين.

وهؤلاء إن حاججتهم بالكتاب والسنَّة على فهم سلف الأمة، وقلت لقد قال العلماء الذين نحسبهم على هذا المنهج السليم، وقال

الأئمة بكذا، ردوا عليك قولك وقالوا لم يقل علماء بلدنا هذا، وكأن الإسلام جاء لبلدهم، وهذا يدل على نزعتهم القومية، والدعوة إلى الشعوبية، وإن أردت أن تتبين من هذا، إسأل دعاة «الجزأرة» التي يعنون بها: إسلام جزائري أي: لا نأخذ الفتوى إلَّا من علماء الجزائر.

فنشأ بسبب هذا تفكك وانقسام في الأمة، العرب مبتعدون عن الأعاجم، والأعاجم يبغضون العرب، والملل والنحل الكفرية تتربص بالأمة الدوائر، عليهم دائرة السوء، ولقد رأينا بعض المحسوبين على المنهج السلفي من البربر من يتكمد حنقاً على العرب، وإن كلمته وقلت يا أخي الإسلام أذهب عنا نخوة الجاهلية، إنما هو مؤمن تقي، أو فاجر شقي، لماذا هذا التعصب الممقوت؟ نفر منك نفور الوحوش.

لقد جرى داء التعصب في عروقهم، وعمل فيهم ما يعمل داء الكلب بصاحبه، فرجحوا علماء قطرهم، أو من تفقهوا على مذهبه على غيرهم، فالعربي يأخذ عن العربي والأعجمي يأخذ عن الأعجمي، وآخر يرجحه أهل قطره، يوالون في ذلك ويعادون، وهذا فعل أهل البدع من الرافضة ومن تشبه بهم.

«الذين ينصبون لهم شخصاً أو كلاماً يفرقون به بين الأمة، يوالون على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٨ لابن تيمية].

فالولاء والبراء ينبغي أن يكون في الأصول المعصومة، وهي الكتاب والسنَّة وما اتفقت عليه الأمة، وترك ما أحدثه المحدثون وضل فيه الزائغون.

ثامن عشر: **التنازل على حساب العقيدة**:

وهذا من أبرز السمات البارزة لدى أهل الأهواء والبدع والافتراق، تجدهم من أجل تحقيق مآربهم الشخصية يتنازلون على حساب العقيدة، حتى يضحوا رؤساء لهم نعيق؛ **لَمِّ الشمل والسكوت عن مساوىء الآخرين، ولو في مخالفة أصول الدّين**، فهم لا يعتمدون على التصفية، كما اعتمد عليها النبي ﷺ في الطور الأول من الدعوة، يخلطون بين «المتبع» و«المبتدع»، و«الصالح» و«الطالح»، كل ذلك في بوتقة واحدة، ويسمونها حزباً إسلامياً، فيضيع الحقّ بين الباطل، ويُلَبس على الناس، وما أكثر هؤلاء اليوم لا كثرهم اللَّه.

فلَمِّ الشمل والسكوت عن مساوء الآخرين، أضحى سمة بارزة اليوم لدى الحركات الإسلامية، التي تدعي الرجوع بالأمة على ما كانت عليه من مجد، لكن على غير الطريق الذي تَحَقَّقَ به المجد للأوائل ـ رضي اللَّه عنهم ـ.

تاسع عشر: **دمج المذاهب الردية مع السلفية وإخراجها في ثوب سايبري**:

اعلم أنَّ سمات المبتدعة دمج المذاهب الردية، من أفكار نخالية وزُبالة كلامية، وسفسطات فلسفية مع السلفية؛ الدّين الذي ارتضاه اللَّه لنا، فهم يبتدعون بدعاً ليرضوا مخالفيهم من العلمانيين والملحدين والدجالين، كي لا ينبزونهم بالتطرف والأصولية، ويسمونهم بالمتفتحين، وذلك على حساب أصول الدّين.

وما دعوة بعض المبتدعة اليوم، من التقريب بين السنَّة والشيعة

أي: الرافضة، والتقارب بين الأديان إلَّا من هذا القبيل؛ إضعاف عقيدة الولاء والبراء، أو إماتتها لإرضاء الآخرين، وكأن الدّين لا يميز بين «المسلم» و«الكافر»، و«الصالح» و«الطالح»، وهذا مكر خبيث من الذين اتخذوا إسلامهم جنَّة، استطاعوا أن يلبسوا به على من قل علمه وكثر جهله، يروجون بهم لأفكارهم الهدامة، فتركوا الدّين كثوب سابري*.

وهذا عين التسوية بين السنَّة والبدعة، قيل للأوزاعي إن رجلاً يقول: «أنا أجالس أهل السنَّة وأجالس أهل البدع، فقال الأوزاعي: هذا رجل يريد أن يساوي بين الحقّ والباطل» [الإبانة رقم ٤٣٠ لابن بطة].

وهذا ما فعله دعاة الضلالة اليوم، مع أصحاب المذاهب الردية، يمالقونهم ويزينون للناس باطلهم كي لا يسمونهم بالمتطرفين، ولقد اغتر بهم كثير من رقيقي الدّين، وأتباع كل ناعق، نسأل اللّٰه الحفظ والسلامة من دعاة الخزي والندامة.

العشرون: الإباحة للوسائل الطاغوتية والبدع الكفرية:

إنَّ الإباحة للوسائل الطاغوتية اليوم من إنتخاب وإعتصام على الساحات، والإضراب بكلا نوعيه؛ عن العمل وعن الطعام في السجون، هو سمة بارزة لدعاة الحزبية والشهوة البرلمانية.

فهم يجيزون كل وسيلة توصلهم إلى سدة الحكم، ولو كانت من بدع الكفار، كالانقلاب والانتخاب و...، فهم بذلك مخالفون

---

* ثوب سابري: ثوب رقيق. «القاموس المحيط ٢/ ١٠٦».

لنبيهم صلوات اللَّه وسلامه عليه، لما عرض عليه عملية انقلابية وهو في أحلك الظروف، يوم بيعة العقبة الكبرى، لما قال له سيدا الأنصار، يا رسول اللَّه لو شئت ملنا عليهم ميلة واحدة، أي: بانقلاب، ماذا كان جوابه صلوات اللَّه وسلامه عليه؟ قال: «**لم نؤمر بذلك**»*.

لأنَّ هذا من جنس ما يفعله الملوك والرؤساء لأجل الحفاظ على مصالحهم، لا من جنس عمل الأنبياء والرسل، الذين أتوا بإرساخ كلمة التوحيد في النفوس أولاً، ثم بذل النفس والنفيس لأجلها، ليكون الدّين كله للَّه، وهؤلاء لا يبالون إذا كان نصفه للَّه والنصف الآخر للطاغوت، وما لسان حالهم اليوم عليك ببعيد.

وما إباحتهم لهذه الذرائع الشيطانية، والوسائل الطاغوتية، إلَّا لخلل في منهج الاستدلال، أو سوء المعتقد والطوية، فسمتهم التناجي في الدّين والسرية في العمل، وهذه لوحدها سمة لأهل البدع والضلال.

عن الأوزاعي قال قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: «إذا رأيت قوما يَنتَجُونَ ـ وفي رواية ـ يتناجون بأمر دون عامتهم فهم على تأسيس الضلال» [سنن الدارمي رقم ٣١٥ وجامع بيان العلم وفضله ص ٣٦٣].

وهذه من السبل التي حذرنا اللَّه منها، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿**وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ**﴾ [الأنعام: ١٥٣] قال مجاهد رَحِمَهُ اللَّهُ: «البدع والشبهات» [سنن الدارمي رقم ٢٠٩].

---

* انظر «الرحيق المختوم ص ١٤٦».

الحادي والعشرون: **تكرار التجارب والتلذذ بالنسيان**:

إنَّ من السمات التي أضحت لدى كثير من أهل الأهواء والبدع بارزة اليوم، هي تكرار التجارب على نمط الذين أخفقوا قبلهم، ولم يصلوا إلى مبتغاهم، ومن هؤلاء دعاة الحزبية، أصحاب الشهوة البرلمانية، كأن تغيير حال الأمة اليوم يأتي عن طريقه، فأيُّ جهل أعظم من هذا؟، بأن تظن أنَّ حال الأمة يتغير ببعض الصناديق الاقتراعية، فالشر مستطير والسوس ناخر في العظم، بدع وأهواء وفتن في الاعتقاد والمعاملات، كل هذا يتغير ببدعة البرلمان هذا محال!.

والذي يخطأ في التشخيص يخطأ في العلاج، وهؤلاء أخطأوا في تشخيص أمراض الأمة، بل زادوها وهن على وهن، لأنهم لم يفهموا مفهوم العلاج والتجربة، واللبيب يكفيه إذا قام زيد بتجربة ما وحصل على نتيجة ما فلا يلزم أن نشاركه فيها لنعلم صدقه. [انظر الرد على المنطقيين ص ٩٢ـ ٩٩ لابن تيمية].

فلابد من التسليم لتلك النتيجة، وخاصةً إذا كانت التجربة مرت على الأطوار الصحيحة، هذا في الأمور الدنيوية، فكيف إذا كانت التجربة في الأمور الممنوعة والمحرمة، وهي الأصول التي جاء بها الرسول، ومن أخطأها حُرم الوصول، ومع ذلك جرب من جرب وأخفق، هل يلزم أن نجرب تجربته ونخفق حتى نصدقه؟، وأيم اللَّه لا يجرب إلَّا جاهل غارق في ظلماته.

أليس السعيد من وعظ بغيره؟

فلماذا هذا التجاهل والحب الذي يعمي ويصم؟!

أفلا عاقل يعتبر ومغرور يزدجر! أنَّ ما هم عليه هو الضلال الذي جر على الأمة الشر المستطير، من قمع دعوة الحقّ بكل الوسائل، أليس هم الذين سهلوا للطواغيت ضرب دعوة الحقّ والتنكيل بدعاتها بسبب تجاربهم وحزبيتهم المنتنة؟!

فلماذا هذا التلذذ بالنسيان على ما جرى في عدة بلدان؟!

فكفوا أيديكم عن التجارب وارحموا الأمة، ولا تستميلوها بعواطف جياشة، التي تنطفىء عند أول نفخة، لقد تجارت بكم الأهواء كما تجارى الكلب بصاحبه، ما ترك لكم عرق ولا مفصل إلَّا دخله، والتائب منكم حاله كالمجون الذي عولج ثم برىء فأعقل ما يكون قد هاج به*.

فأربعوا على أنفسكم واعلموا أنَّ حال الأمة اليوم لا يتغير بهذه التجارب الشيطانية التي اخفقتم فيها، ولا الوسائل الطاغوتية، وإنما بالحق الذي ليس بعده إلاَّ الضلال، وأني أعلم أنكم عرفتم هذا، لكن غلبة الهوى، ومنها حب الظهور الذي يقسم الظهور، أعمى قلوبكم وأغشى على أبصاركم وأصم أذانكم، وصدق اللَّه إذ يقول: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى ٱلْأَبْصَـٰرُ وَلَـٰكِن تَعْمَى ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ ﴿٤٦﴾﴾ [الحج].

الثاني والعشرون: ربط الناس بالشهوات البطنية، وعدم الالتفات إلى التربية العقدية:

ومن سمات أهل الأهواء البدع والافتراق اليوم، ربط الناس

---

* أشير إلى قول الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ على الناظر في الرأي، وأهل الرأي هم أهل البدع والأهواء [انظر الجامع ص ٤١٣ و٤٣٤ لابن عبد البر].

بالشهوات، أنه متى تحررت الأمة من الطواغيت حكام الحديد والنار، وكانوا هم على سدت الحكم، رفعوا عنهم الفقر المدقع والغلاء الفاحش، لأنهم يرون أنَّ هذا بسبب الحكام الطواغيت الذين أخفقوا في تدبير الأمور، وهذا السبب حقّ، لكن ليس هو السبب الرئيسي الذي جرَّ على الأمة كل هذه النكبات والأزمات، من استضعاف وانحراف، فَيغروا الدهماء، وخاصةً أتباع كل ناعق، بأن يجعلوا لهم غاية، وهي تحقيق المآرب البطنية، من أكل وملبس، ويقولوا لهم الإسلام هو الحل، والإسلام ليس الحل إلَّا لهذه الأزمة، بل لأكبر أزمة، وهي الانحراف العقدي الذي يجر من ورائه كل البلاء.

فمن الأمر الخطير أن تربط الأمة بهذا، بأن تجعل لهم هذه الغاية، وقد اتفق لي أني مكثت في اليمن، وكان يومها داعية يجول في أرجائها يرغبهم في التصويت عليه أو على حزبه الإسلامي، فلم يكن يرغبهم في الجنة ويرهبهم من النار، بأن يتوبوا إلى اللَّه ويستغفرونه، ويحذرهم من الأهواء المضلة، علماً أنَّ اليمن فيها الكثير من أهل الأهواء، كالزيدية، والإسماعلية البهرة، وهذه الأخيرة فرقة باطنية خارجة عن الإسلام مناوئة لأهله، فكان يقول لهم: هذه البيضة بخمس ريالات أي: غالية، فلما قضى اللَّه أن يكون نائباً لرئيس تلك البلاد أصبحت البيضة بين خمسة عشرة وعشرين ريالاً.

وأيم اللَّه لقد حاجني بهذا عاميٌّ من العوام، ظن أني منهم، فبماذا يجيب لو وجه له هذا السؤال؟! انظر كيف حصروا أنفسهم في جحر ضبٍّ، لا يستطعون الخروج منه.

أما كان ينبغي عليه أن يرغب ويرهب بأصول الأنبياء والرسل، بأن يقول لهم رفع الأسعار وخفظها بيد اللَّه، لأن اللَّه هو المسعّر القابض الباسط الرازق*، فعليكم أن تستغفروا ربكم وتتوبوا إليه من الأهواء المضلة، يرسل عليكم السماء مدراراً.

ألم يقل اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ ﴿٩٦﴾﴾ [الأعراف] «فالقاعدة المقررة في القرآن أن الإيمان الصحيح ودين الحقّ سبب لسعادة الدنيا ونعمتها بالحقّ والاستحقاق...»

[تفسير المنار ٩/ ٢٢ لمحمد رشيد رضا].

فكل الأنبياء والرسل أتوا بهذه القاعدة، أي: الترغيب والترهيب، قال ـ تعالى ـ حكاية عن هود ﴿وَيَٰقَوْمِ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓا۟ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾ [هود: ٥٢]، فالاستغفار والتوبة هما سبب سعادة الدارين، كما أنَّ عصيان اللَّه والرسل هو سبب ضنك العيش والذل والصغار، لأن اللَّه أبى إلَّا أن يذل من عصاه، وإن هملجت به البراذين.

فالمخرج ليس هو «الانتخابات» أو «الاعتصامات على الساحات» أو «الاضراب عن الطعام»، إنما هو **العض بالنواجذ على الأصول التي جاء بها الرسول إن أردنا الوصول.**

---

* انظر «صحيح سنن الترمذي رقم ١٣١٤» و«صحيح سنن ابن ماجة رقم ١٨٠١» للألباني.

الثالث والعشرون: تغليب العاطفة على الولاء البراء في العقيدة:

إنَّ من سمات أهل الأهواء والبدع اليوم، استمالة العامة بالعاطفة الجياشة، فمن تكلم في طواغيت الحكم، انجر وراءه العاطفيين ولو كان «حلولياً» أو «شيوعياً» أو «علمانياً»، وإذا سجن أو قتل تفرقوا بعصا واحدة وانطفأت شعلتهم، وهذا ما نراه عند كثير من الحزبيين اليوم، الذين تعلقوا بحب الرجال، فأين الميزان الذي ورَّثه النبي ﷺ أصحابه، فبه يعرف «المسلم» من «المجرم»، و«الصالح» من «الطالح»، و«الزين» من «الشين»، فمن فَقَد هذا الميزان فقد العز والتمكين، فاعتبروا يا أولي الأبصار! والسعيد من وعظ بغيره.

الرابع والعشرون: إستعجال الأمر قبل أوانه حتى ابتلوا بحرمانه:

اعلم أنَّ لأهل الأهواء وصف وسمة لا تكاد تنفك عنهم، من أول ظهورهم إلى يومنا هذا، فالعجلة والطيش سمة بارزة لديهم، ليس لديهم تأصيل ولا منهجية في التعامل مع الفتن أو مرحلة الضعف أو القوة، لم يتربوا على السيرة النبوية وإن كانوا يحفظوها، فالأصول الكبرى من السيرة النبوية لم يفقهوها، وهي التصفية والتربية وإعداد العدتين «الإيمانية» و«العتادية»، ثم الجهاد لقهر أهل الزيغ والفساد.

فهم ليس لديهم الميزان الذي أنزله اللَّه ليقوم الناس بالقسط، ولا الحكمة التي قال فيها اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ: ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿٢٦٩﴾﴾ [البقرة]، قال

مجاهد ومالك: «الحكمة هي معرفة الحقّ والعمل به، والإصابة في القول والعمل.» [انظر تفسير الطبري ٢/ ١٥٤، ١٥٥ والتفسير القيم ص ٢٢٧].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا لا يكون إلَّا بفهم القرآن، والفقه، في شرائع الإسلام، وحقائق الإيمان. والحكمة حكمتان: علمية، وعملية. فالعلمية: الإطلاع على بواطن الأشياء، ومعرفة ارتباط الأسباب بمسبباتها، خلقاً وأمراً. قدراً وشرعاً. والعملية: كما قال صاحب المنازل: وهي وضع الشيء في موضعه... فالحكمة إذاً: **فعل ما بنبغي، على الوجه الذي ينبغي، في الوقت الذي ينبغي**. ولها ثلاثة أركان العلم، والحلم، والأناة، وآفاتها وأضدادها: الجهل، والطيش والعجلة. فلا حكمة لجاهل، ولا طائش، ولا عجول. واللَّه أعلم.» [مدارج السالكين ٢/ ٤٩٩، ٥٠٠ باختصار].

فعامة فتن أهل الأهواء والبدع والافتراق، خاصةً الحزبيون منهم أتت من هذه الثلاثة؛ إما بجهلٍ أو طيشٍ أو عجلةٍ، وكما قيل: من استعجل الأمر قبل أوانه بليّ بحرمانه، **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَآءً وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧]، ولاشك أنَّ هذه الثلاثة، وفتن أهل الأهواء والبدع من الزبد الذي يذهب جفاء، وأصحاب الزبد لابد أن يموت ذكرهم، كما أنَّ أصحاب النفع لابد أن يحيا ذكرهم، لأن الفريق الأول أماتوا ما جاء به الرسول فكان لهم نصيب من قوله ـ تعالى ـ : ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ۝٣﴾ [الكوثر]، والفريق الثاني أحيوا ما جاء به الرسول فكان لهم نصيب من قوله ـ تعالى ـ : ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشرح].

قيل لأبي بكر بن عياش رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن بالمسجد قوماً يجلسون ويجلس إليهم، فقال: من جلس للناس جلس الناس إليه، ولكن أهل السنَّة يموتون، ويحيى ذكرهم، وأهل البدعة يموتون ويموت ذكرهم، لأن أهل السنَّة أحيوا ما جاء به الرسول ﷺ فكان لهم نصيب من قوله ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴿٤﴾﴾ [الشرح] وأهل البدعة شنأوا ما جاء به الرسول ﷺ فكان لهم نصيب من قوله ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿٣﴾﴾ [الكوثر].»
[التفسير الكبير ٧/ ٤٦، ٤٧ لابن تيمية].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالحذر الحذر أيها الرجل من أن تكره شيئاً مما جاء به الرسول ﷺ، أو ترده لأجل هواك، أو انتصاراً لمذهبك، أو لشيخك، أو لأجل اشتغالك بالشهوات، أو بالدنيا، فإن اللَّه لو يوجب على أحد طاعة أحد إلَّا طاعة رسوله، والأخذ بما جاء به بحيث لو خالف العبد جميع الخلق، واتبع الرسول ما سأله اللَّه عن مخالفة أحد، فإن من يطيع أو يطاع إنما يطاع تبعاً للرسول، وإلَّا لو أمر بخلاف ما أمر به الرسول ما أطيع، فاعلم ذلك واسمع، واطع واتبع، ولا تبتدع، تكن أبتر مردوداً عليك عملك، بل لا خير في عمل أبتر من الأتباع ولا خير في عامله واللَّه أعلم.» [التفسير الكبير ٧/ ٤٧].

الخامس والعشرون: تتبع الرخص:

إنَّ من سمات أهل الأهواء تتبع نوادر العلماء ورخصهم، ولا أعني بكلامي الرخص الشرعية، فذاك من كمال المحبة، لأن اللَّه ـ تبارك وتعالى ـ تصدق بها علينا، فمن كمال المحبة أن نقبل صدقته.

قال ﷺ: «**إن اللَّه يحب أن تؤتى رخصه كما يكره أن تؤتي**

معصيته ـ وفي رواية ـ **كما يجب أن تؤتى عزائمه**» [رواه أحمد وابن حبان في صحيحه وابن عبد البر في التمهيد ١٠/ ٣٢٢ والبوصيري في إتحاف الخيرة رقم ٣١١٢ وصحيح الجامع رقم ١٨٨٥، ١٨٨٦].

وعن يعلى بن أمية، قال: قلت لعمر بن الخطاب: ﴿فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن تَقْصُرُوا۟ مِنَ ٱلصَّلَوٰةِ إِنْ خِفْتُمْ أَن يَفْتِنَكُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟﴾ فقد آمن الناس! فقال عجبت مما عجبت منه. فسألت رسول اللَّه ﷺ عن ذلك. فقال: «**صدقة تصدق اللَّهُ بها عليكم، فاقبلوا صدقته**» [رواه مسلم رقم ١٥٧١ وصحيح سنن ابن ماجة رقم ٨٨٠ وصحيح سنن الترمذي رقم ٣٠٣٤].

فالرخص الشرعية كقصر الصلاة في السفر، والفطر في السفر، و...، هي من محاب اللَّه وصدقته، والمحبة تستلزم إتيان المأمور، ومنها قبول صدقته وإتيان محابه، واجتناب المحظور، ومن هذه القاعدة أدخل من أدخل من السلف، قصر الصلاة في السفر في باب الوجوب، قال الرويم: «المحبة : الموافقة في جميع الأحوال» [انظر المحبة ص ٣١ لابن تيمية]. والمسألة لها بسط في موضع آخر.

وإنما كلامنا عن أهل الأهواء في تتبع رخص ونوادر العلماء حتى أضحت سمة لهم، قال الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «لو أن رجلاً عمل بقول أهل الكوفة في النبيذ، وأهل المدينة في السماع، وأهل مكة في المتعة كان فاسقاً» [انظر إعلام الموقعين ٣/ ٢٢٣ لابن القيم وإرشاد الفحول ص ٤٠١ للشوكاني].

وعن الأوزاعي قال: «من أخذ بنوادر العلماء خرج عن الإسلام» وروي عنه أنه قال: «يترك من قول أهل مكة المتعة والصرف، ومن قول

أهل المدينة السماع وإتيان النساء في أدبارهن، ومن قول أهل الشام الحرب والطاعة ومن قول أهل الكوفة النبيذ» [السنن الكبرى ٣٥٦/١٠ للبيهقي والتمهيد ٣١٦/٤، ٣١٧ لابن عبد البر].

وحكى البيهقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السنن ٣٥٦/١٠» عن اسماعيل القاضي قال: «دخلت على المعتضد فرفع إلي كتاباً نظرت فيه وقد جمع فيه كل الرخص من زلل العلماء وما احتج به كل منهم. فقلت: مصنف هذا الكتاب زنديق. فقال:لم تصح هذه الأحاديث فقلت: الأحاديث على ما رويت ولكن من أباح المسكر لم يبح المتعة، ومن أباح المتعة لم يبح الغناء والمسكر وما من عالم إلَّا وله زلة ومن جمع زلل العلماء ثم أخذ بها ذهب دينه. فأمر المعتضد باحراق ذلك الكتاب.».

قال ابن المبارك رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أخبرني المعتمر بن سليمان قال: رآني أبي وأنا أنشد الشعر، فقال: يابني لا تنشد الشعر، فقلت: يا أبت كان الحسن ينشد الشعر، وكان ابن سرين ينشد، فقال: أي يا بني إن أخذت بشر ما في الحسن وبشر ما في ابن سرين اجتمع فيك الشر كله!» [إعلام الموقعين ٣/ ٢٢١].

فمن تتبع رخص وزلل العلماء اجتمع فيه الشر كله، ولا يفعل هذا إلَّا مبتدع رقيق الدّين متبع الهوى، وكل من خالف الأصول الثلاثة، وهي الكتاب والسنَّة وما اجتمعت عليه الأمة، بذوق أو وجد، أو اتباع متشابه، فهو مبتدع صاحب هوى، «ولهذا كان السلف يسمون أهل الآراء المخالفة للسنَّة والشريعة في مسائل الاعتقاد الخبرية، ومسائل الأحكام العملية: أهل الأهواء؛ لأن الرأي المخالف للسنَّة جهل لا

علم، فصاحبه ممن اتبع هواه بغير علم.» [قاعدة في المحبة ص ٨١].

فالآراء المضلة والبدع المحدثة تسمى أهواء، والسلف سمى كل من خرج عن الشريعة أهل الأهواء، لأنهم يهوون في النار، فسحقاً لسمة كبت أصحابها على مناخرهم في النار.

السادس والعشرون: التعلم على الأصاغر:

اعلم أنَّ العلم هو ميراث الأنبياء والرسل، فمن أخذ به أخذ بالحظ الوافر، وهذا العلم المورث له أصول، من أخذ بها ورثه، ومن أخطأها بعثره، وهذا الميراث وَرثَه الصحابة ﷺ، ثم وَرَّثوه لمن بعدهم التابعين وتابعي التابعين، ولهذا قال من قال:

وكل خير في اتباع من سلف وكل شَّر في ابتداع من خلف

قال حذيفة رضي الله عنه: «كل عبادة لم يعبدها أصحاب رسول اللَّه ﷺ فلا تعبدوها فإن كان الأول لم يدع للآخر مقالاً، فاتقوا اللَّه يا معشر القراء، وخذوا بطريق من كان قبلكم» [الاعتصام ٢/ ١٥٨ للشاطبي].

فطريق من كان قبلنا هو طريق العلماء الذي عناهم اللَّه بقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ﴾ [النساء: ٥٩].

قال عطاء رحمه الله: «أولوا العلم والفقه، وطاعة الرسول: اتباع الكتاب والسنَّة» [سنن الدارمي رقم ٢٢٥].

وأعلم أولوا العلم والفقه على الاطلاق الصحابة رضي الله عنهم، فمن الجهل الفاحش، أن يرضى الإنسان صاحب الفطرة السليمة، سماع تلك القولة الخبيثة، «مذهب السلف أسلم ومذهب الخلف أعلم» فأيُّ علم غاب عن هؤلاء حتى علمه الخلف؟ اللَّهم إلَّا علم الصابئة

والمجوس، وفلاسفة اليونان الذي خيبهم وخسَّرهم، وحتى هذا العلم الفاسد؛ طريق المجرمين، حذر منه أولئك البررة.

فمن علامة الصَغار والذل والانحراف، أن نزهد في علم الكرام البررة، ونعتني بعلم المجوس والصابئة والفلاسفة، أليس هذا دليل على عدم ولوج العلم من بابه، وعدم الرضى بأصحابه؟، ومن كان هذا حاله، فهو ضال مبتدع صاحب هوى، صغيرٌ ذليلٌ.

عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: «فساد الدين إذا جاء العلم من الصغير، استعصى عليه الكبير، وصلاح الناس إذا جاء العلم من قبل الكبير، تابعه عليه الصغير» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٦٧٩ والسلسلة الصحيحة ٦/ ١٠٠٣].

وعن عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه: «لا يزال الناس بخير ما أخذوا العلم عن أكابرهم، فإذا أخذوه عن صغارهم وشرارهم هلكوا» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٦٨١].

قال نعيم: قيل لابن مبارك: «من الأصاغر؟ قال الذين يقولون برأيهم، فأما صغير يروي عن كبير فليس بصغير.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٦٧٦].

وذكر أبو عبيد عن ابن مبارك أنه: «**كان يذهب بالأصاغر إلى أهل البدع ولا يذهب إلى السن**. قال عبيد: وهذا وجه، قال أبو عبيد: والذي أرى أنا في الأصاغر أن يؤخذ العلم عمن كان بعد أصحاب رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم، ويقدم ذلك على رأي أصحاب رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم فذلك أخذ العلم عن الأصاغر.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٦٧٦].

وعن عبد اللَّه بن مسعود ـ رضي اللَّه عنه ـ : «إنكم لن تزالوا بخير ما دام العلم في كباركم فإذا كان العلم في صغاركم سفه الصغير الكبير» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٦٨٣].

قال الباجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «يحتمل أن يكون الأصاغر من لا علم عنده. «قال: وقد كان عمر يشتشير الصغار، وكان القراء أهل مشاوره كهولاً وشباناً. «قال: ويحتمل أن يريد بالأصاغر من لا قدر له ولا حال، ولا يكون ذلك إلَّا بنبذ الدّين والمروءة. فأما من التزمهما فلابد أن يسمو أمره، ويعظم قدره». [الاعتصام ٢/ ٢٠٤، ٢٠٥ للشاطبي].

والمتأمل لحال الأمة اليوم ومن قبل، يرى انتشار الفتن والبدع والأهواء، كان بسبب التلقي عن الأصاغر وهم أهل البدع، فمتى زهد الناس عن علم السالفين، سقطوا في أهواء وبدع الخالفين، لأنه لابد للإنسان واحدة من الاثنتين «السنَّة» أم «البدعة»، فمتى أخذ بالأولى، ابتعد عن الثانية، ومتى زهد في الأولى سقط في هوة الثانية.

ولهذا كانت سمات المبتدعة أهل الافتراق، تعظيم شأن الأصاغر كعمرو بن عبيد وواصل بن عطاء وجهم بن صفوان وأبو هذيل العلاف و...، والوضع من شأن الأكابر والبركة معهم.

قال النبي ﷺ: «**البركة مع الأكابر**» [المستدرك رقم ٢١٠ للحاكم جامع بيان العلم وفضله رقم ٦٧٧ وصحيح الترغيب والترهيب رقم ٩٩].

فإذا كانت البركة مع الأكابر، يستلزم أن الذل والصغار مع الأصاغر، الذين يرضون أن يكون أئمتهم من الصابئة والمجوس، ينتحلون مذاهبهم ويعظمون أقوالهم، فهم في صغار وانبتار على ما

شنأوا ما عند الكبار.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول اللَّه ﷺ: «**يظهر الإسلام حتى تختلف التجار في البحر، وحتى تخوض الخيل في سبيل اللَّه، ثم يظهر قوم يقرؤون القرآن**، يقولون: من أقرأ منا؟ من أعلم منا؟ من أفقه منا؟» ثم قال لأصحابه: «**هل في أولئك من خير؟**» قالوا اللَّه ورسوله أعلم، قال: «**أولئك منكم من هذه الأمة، وأولئك هم وقود النار**» [صحيح الترغيب والترهيب رقم ١٣٥، ١٣٧].

فأهل الأهواء والبدع والافتراق، يظنون أنهم أكمل علماً من الأولين، ولذلك ابتدعوا في الدّين، فمنهم من يقول: الصحابة لم يعرفوا شبهات الفلاسفة، ونحن علمناها وخضنا فيها لنرد على أصحابها. [انظر مجموع الفتاوى ٤/ ٦٤، ٦٥ لابن تيمية].

ومنهم من يقول: مثل الصحابة، كمثل أقوام سمعوا كلاماً وحفظوه لنا، حتى نكون نحن الذين نفهمه ونعرف مراد صاحبه*، أليس هذا دخول باب الزندقة من بابه الواسع؟!

فعمرو بن عبيد لما قال له معاذ بن معاذ: «كيف حدَّث الحسن عن عثمان أنه ورّث امرأة عبد الرحمن بن عوف بعد انقضاء عدتها؟ قال فعل عثمان لم يكن سنة. وقيل له كيف حدث الحسن عن سمرة في السكتتين؟ فقال: ما تصنع بسمرة! قبح اللَّه سمرة» [الاعتصام ١/ ١٧٠، ١٧١ للشاطبي].

* انظر «مجموع الفتاوى ٤/ ٦٤، ٦٥» لابن تيمية.

بل قبحك اللَّه وأمثالك يا أيها المعتزلي المبتدع الخبيث، أهذا هو العلم الذي غاب عن الأولين حتى قبحتموهم وسفهتموهم، أليس هذا هو العلم الذي يهوي بأصحابه في النار، فسحقاً للمبتدعة الأصاغر، وأيم اللَّه ما أكثرهم اليوم لا كثرهم اللَّه.

اعلم يا من تريد النجاة، أن أصول السنَّة هي كما قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ، «التمسك بما كان عليه أصحاب رسول اللَّه والاقتداء بهم وترك البدع، وكل بدعة ضلالة» والضلالة حق أن تبول عليها وتلقيها في الحش كما قال الإمام الشعبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما حدثوك عن أصحاب محمد ﷺ فشد عليه يدك، وما حدثوك برأيهم فَبُلْ عليه ـ وفي رواية ـ فألقيه في الحش» [سنن الدارمي رقم ٢٠٦ وجامع بيان العلم وفضله ٢٢١].

فلا يزال أمر الناس بخير ما أتاهم العلم من أصحاب رسول اللَّه ﷺ ومن الأكابر، ولن يضلوا ما إن تمسكوا بأثرهم، أما إن زهدوا في ما عندهم، ورغبوا فيما عند غيرهم، أتاهم ما توعدهم، من تفقه السفلة والرعاع، على غير الأصول وقواعد الاستدلال، ظهرت بذلك البدع في التنزيل، من تكلم الرويبضة؛ الصغير، والرجل التافه في أمر العامة، كثرت الفتن والأهواء واستحل السيف.

ولهذا كان السلف إذا رأوا هذا الصنف من الناس، يسأل عن الفقه والعلم، تمعرت وجوههم.

عن الحجاج بن أرطأة، عن مكحول قال: «تفقه الرعاع فساد الدّين، وتفقه السفلة فساد الدّين» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٦٨٦].

وعن الفريابي قال: «كان سفيان إذا رأى هؤلاء النبط يكتبون

العلم يتغير وجهه.

فقلت له: يا أبا عبد اللَّه نراك إذا رأيت هؤلاء يكتبون العلم يشتد عليك؟ فقال: كان العلم في العرب وسادات الناس، فإذا خرج عنهم وصار إلى هؤلاء ـ يعني: النبط والسفلة ـ غير الدّين» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٦٨٧].

وقصد الإمام سفيان رَحِمَهُ اللَّهُ واضح، حتى لا يظن ظان أنه يقول بحكر العلم على العرب وسادات الناس، لأن هذا مذهب استقراطي، لا يؤمن به الإمام رَحِمَهُ اللَّهُ، وإنما قصد التفقه لمن ليس بأهل، **فدراسة العلم الشرعي ليست لكل من هب ودب، وإنما لها مؤهلات وملكة، ومنها العقل والنسك والحكمة والحلم والآناة، وهذه مفقودة عند السفلة ورَعاع الناس، والمتؤمل لفتن اليوم، يرى أن كلها من قبلِ هذا الصنف من الناس.**

عن عيسى قال سمعت الشعبي يقول: «إنما كان يطلب هذا العلم من اجتمعت فيه خصلتان: العقل والنسك، فإن كان ناسكاً، ولم يكن عاقلاً قال: هذا أمر لا يناله إلَّا العقلاء فلم يطلبه.

وإن كان عاقلاً، ولم يكن ناسكاً قال: هذا أمر لا يناله إلَّا النساك، فلم يطلبه.

فقال الشعبي: ولقد رَهبت أن يكون يطلبه اليوم من ليست فيه واحدة منهما: لا عقل ولا نسك» [سنن الدارمي رقم ٣٨٣ وشعب الإيمان رقم ١٨٠١ للبيهقي].

وفعلاً هذا ما حدث لبني إسرائيل، فما زال أمرهم معتدلاً حتى

نشأ فيهم أبناء سبايا الأمم فقالوا فيهم بالرأي فأضلوهم.

عن عروة بن الزبير قال: «ما زال أمر بني إسرائيل معتدلاً ليس فيه شيء حتى نشأ فيهم المولَّدون أبناء سبايا الأمم أبناء النساء التي سبت بنو إسرائيل من غيرهم فقالوا فيهم بالرأي فأضلوهم» [سنن الدارمي رقم ١٢٢ وجامع بيان العلم وفضله ص ٤١٩].

فينبغي للآثري أو من كان له علم، أن يورثه لمن هو أهل لذلك، وعلى هذا جرى عمل الأئمة رَحِمَهُمُ اللَّهُ، قال عكرمة: «إن لهذا العلم ثمنا. قيل: وما ثمنه؟ قال: أن تضعه عند من يحفظه ولا يضيعه.» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٤٨٨].

والبخاري رَحِمَهُ اللَّهُ من فقهه وغزارة علمه بوب في صحيحه في كتاب العلم، «باب من خص قوماً دون قومٍ كراهية أن لا يفهموا».

عن سحنون قال: «كان مالك بن أنس وعبد العزيز بن أبي سلمة ومحمد بن ابراهيم بن دينار وغيرهم يختلفون إلى ابن هرمز، وكان إذا سأله مالك وعبد العزيز أجابهما وإذا سأله ابن دينار لم يجبه، فتعرض له يوماً فقال له: يا أبا بكر لم تستحل مني ما لا يحل لك؟ قال له: يا ابن أخي! وما ذاك؟ قال: يسألك مالك وعبد العزيز فتجبهما وأسألك أنا وذوي فلا تجيبنا، فقال: أوقع ذلك يا ابن أخي في قلبك؟ قال: نعم، قال: إني قد كبر سني ورق عظمي، وأنا أخاف أن يكون خالطني في عقلي مثل الذي خالطني في بدني، ومالك وعبد العزيز عالمان فقيهان إذا سمعا مني حقاً قبلاه وإذا سمعا مني خطأ تركاه، وأنت وذووك ما أجبتكم به قبلتموه.

قال محمد بن حارث: هذا واللّه هو الدّين الكامل والعقل الراجح.» [جامع بيان العلم وفضله ص ٣٩٣].

هذه معاملة من كان فيه غفلة وإن كان أورع الناس، فما بالك من كان فيه بدعة، أو هوى متبع، فتلك قاسمة الظهر وحالقة الدّين.

عن سليمان بن سمير عن كثير بن مرة الحضرمي أنه قال: «إن عليك في علمك حقاً كما أن عليك في مالك حقاً، لا تحدث العلم غير أهله فتجهل، ولا تمنع العلم أهله فتأثم، ولا تحدث بالحكمة عند السفهاء فيكذبوك، ولا تحدث بالباطل عند الحكماء فيمقتوك» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٤٩٤].

وعند الدارمي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «السنن رقم ٣٩٠» بلفظ: «لا تحدِّث الباطل الحكماء فيمقتوك، ولا تحدث الحكمة السفهاء فيكذبوك، ولا تمنع العلم أهله، فتأثم، ولا تضعه في غير أهله فتجهل. إن عليك في علمك حقاً، كما إن عليك في مالك حقاً».

وعن غيلان، عن مُطَرِّفٍ، قال: «لا تطعم طعامك من لا يشتهيهِ» [سنن الدارمي رقم ٣٩٢].

وعن شعبة قال: «رآني الأعمش وأنا أحدث قوماً، فقال: ويحك يا شعبة تعلق اللؤلؤ في أعناق الخنازير» [جامع بيان العلم وفضله رقم ٤١٦ لابن عبد البر].

وعن عكرمة قال: قال عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ: «لا تطرح اللؤلؤ للخنزير، فإن الخنزير لا يصنع باللؤلؤ شيئاً، ولا تعطي الحكمة لمن لا يريدها، فإن الحكمة خير من اللؤلؤ ومن لا يريدها شر من الخنزير» [جامع بيان

العلم وفضله رقم ٤٩٠].

هذا ما قد تحصل لي من سمات أهل البدع والأهواء والافتراق، على سبيل الإجمال لا الحصر، وإني قد تركت منها الكثير خشية الإطالة، فقد ركزت على السمات البارزة، والحاصل أنه كلما بعُد عهد النبوة، كثُر المبتدعة وزادت سماتهم، ومن كان على الأثر لا تخفى عليه سمة بإذن اللَّه، فاعتبر إن كنت من أولي الأبصار، فإنَّ الأمر ينجلي وأنت على الطريق، والسلف كانوا يرون ما دام الإنسان على الأثر فهو على الطريق*، **وإياك ومضغ الباطل من تبدع وتعمق وإن زخرفوه لك.**

فالحذر الحذر يا من يريد النجاة، فإنَّ أهل الحق كانوا قلة فيما مضى، وهم اليوم أقل، والحق لا يعرف بالكثرة، **بل بالدليل من الأصول المجمع عليها، وهي الكتاب والسنَّة وما اجتمعت عليه الأمة،** فلا تستوحش بقلة السالكين، ولا تغتر بكثرت الهالكين، وله أسئل لنا ولك العصمة من الأهواء التي تتجارى بأصحابها كما يتجارى الكلب بصاحبه، ولا أملك من القول إلَّا كما قال الإمام الجليل مجاهد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما أدري أيّ النعمتين عليَّ أعظم: أن هداني للإسلام، أو عافاني من هذه الأهواء» [سنن الدارمي رقم ٣١٧].

---

* انظر «مسند [سنن] الدارمي رقم ١٤٢، ١٤٣».

الفصل الرابع

مآخذ أهل الأهواء والبدع بالاستدلال

اعلم أنَّ أهل الأهواء والبدع والافتراق، شر من أهل المعاصي بالاتفاق، وضررهم أكبر من كل ضرر، من أول ظهورهم إلى اليوم، لأنهم يبتدعون بدعاً، ويكفرون من خالفهم، ويستحلون دماءهم وأموالهم، ظناً منهم أنَّ هذه البدع هي أصول الدّين يكفر من خالفها، بخلاف أهل المعاصي الشهوانية، فإنَّ ضررهم أولاً على أنفسهم، وإن تعدى لا يتعدى المحيط الذي هم فيه، مع إقرارهم في أنفسهم أنهم يسيؤون صنعا.

أما أهل الأهواء يحسبون أنهم يحسنون صنعا، فيتمسكون بما ابتدعوا من أصول كما فعلت «الخوارج» و«المعتزلة» و«...» يوالون ويعادون في ذلك، وإن قضي عليهم تبقى أفكارهم يتحينون الفرص لإظهارها، أما أهل المعاصي الشهوانية، ينفطمون وبسرعة إذا انقطعت أمامهم سبل الشهوات، وجفَّت منابعها.

لكن يتبادر إلى الذهن أسئلة منها:

لماذا هذا الابتداع والإصرار عليه والدّين قد بُيِّن وكمل؟

هل البدعة غامضة لا تعرف؟

ما هي المآخذ التي زلوا فيها، حتى ظنوا أنهم يحسنون صنعا؟

اعلم رحمك اللَّه أنَّ «البدعة مقرونة بالفرقة، كما أنَّ السنَّة مقرونة بالجماعة، فيقال: أهل السنَّة والجماعة، كما يقال: أهل البدعة

والفرقة» [الاستقامة ١/ ٤٢ لابن تيمية].

«ونتيجة الجماعة: رحمة اللَّه ورضوانه وصلواته، وسعادة الدنيا والآخرة وبياض الوجوه، ونتيجة الفرقة: عذاب اللَّه ولعنته، وسواد الوجوه وبراءة الرسول منهم» [مجموع الفتاوى ١/ ١٧ لابن تيمية].

«فإنَّ البدعة ما لم يشرعه اللَّه من الدّين. فكل من دان بشيء لم يشرعه اللَّه فذاك بدعة وإن كان متأولاً فيه. وهذا موجود من جميع أهل التأويل المفترقين من الأولين والآخرين، فإنهم إذا رأوا ما فعلوا مأموراً به ولم يكن كذلك، فليس ما فعلوه سنَّة، بل هو بدعة متأولة مجتهد فيها من المنافقين، سواء كانت في الدنيا أو في الدّين» [الاستقامة ١/ ٤٢].

فضلال أهل الأهواء والبدع كان بعدم أخذ الأصول التي جاء بها الرسول، فهم شنأوها بلسان الحال أو المقال، وقدموا بين يدي اللَّه ورسوله، وإن نفروا من ذلك، لأنَّ الأصول لها حرمة، تقابل بالتسليم والاستسلام، وإن كانت لا تدركها العقول، «لأنَّ الرسل لا يخبرون بمحالات العقول بل بمحارات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٨٥ لابن تيمية].

فعلى المرء قبول قول اللَّه ورسوله، والتسليم لهما سواء فهم معناه أو لم يفهمه.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن الأصول الكلية أن يعلم أن الألفاظ نوعان: نوع جاء به الكتاب والسنَّة، فيجب على كل مؤمن أن يقر بموجب ذلك، فيثبت ما أثبته اللَّه ورسوله وينفي ما نفاه اللَّه ورسوله،

فاللفظ الذي أثبته اللَّه، أو نفاه حقّ؛ فإن اللَّه يقول الحقّ وهو يهدي السبيل، والألفاظ الشرعية لها حرمة. ومن تمام العلم أن يبحث عن مراد رسوله بها ليثبت ما أثبته وينفي ما نفاه من المعاني؛ فإنه يجب علينا أن نصدقه في كل ما أخبر، ونطيعه في كل ما أوجب وأمر، ثم إذا عرفنا تفصيل ذلك كان من زيادة العلم والإيمان. وقد **قَالَ تَعَالَىٰ**: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [مجادلة: ١١].

وأما الألفاظ التي ليست في الكتاب والسنَّة ولا اتفق السلف على نفيها أو إثباتها، فهذه ليست على أحد أن يوافق من نفاها أو أثبتها حتى يستفسر عن مراده، فإن أراد بها معنى يوافق خبر الرسول أقرّ به، وإن أراد بها معنى يخالف خبر الرسول أنكره.» [مجموع الفتاوى ١٢/ ٦٥].

فالأحكام «الاعتقادية العلمية» و«العملية» تؤخذ من الرسول، نثبت ما أثبته وننفي ما نفاه، ولو لم نفهم معناه، لأنَّ الرسول ﷺ يقول الحقّ والأمة لا تجتمع على ضلالة، لكن المبتدعة خالفوا هذا من جهة التأويل، فهم أتوا بمصطلحات وألفاظ مشتبهة، لم يأت بها الرسول، ولا قال بها سلف الأمة، وظنوها هي مراد الرسول، وبنوا عليها أصول حرمتهم من الوصول، لما غلب عليهم الهوى والجهل.

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فصاحب البدعة لما غلب عليه الهوى مع الجهل بطريق السنَّة توهم أن ما ظهر له بعقله هو الطريق القويم دون غيره، فمضى عليه فحاد بسببه عن الطريق المستقيم، **فهو ضال من حيث ظن أنه راكب للجادة، كالمار بالليل على الجادة وليس له دليل يهديه، يوشك أن يضل عنها فيقع في متابعة، وإن كان بزعمه يتحرى**

قصدها.

فالمبتدع من هذه الأمة إنما ضل في أدلتها حيث أخذها مأخذ الهوى والشهوة لا مأخذ الانقياد تحت أحكام اللَّه. وهذا هو فرق بين المبتدع وغيره، **لأن المبتدع جعل الهوى أول مطالبه، وأخذ الأدلة بالتبع**، ومن شأن الأدلة أنها جارية على كلام العرب ومن شأن كلامها الاحتراز فيه بالظواهر [فكما تجد نصاً لا يحتمل التأويل تجد فيه الظاهر الذي يحتمله احتمالاً مرجوحاً] حسبما قرره من تقدم في غير هذا العلم، وكل ظاهر يمكن فيه أن يصرف عن مقتضاه في الظاهر المقصود، ويتأول على غير ما قصد فيه. **فإذا انظم إلى ذلك الجهل بأصول الشريعة وعدم الاضطلاع بمقاصدها، كان الأمر أشد وأقرب إلى التحريف والخروج عن مقاصد الشرع.**» [الاعتصام ١/ ١٨٦].

فغلبة الهوى وتأويل النصوص التي لا تحتمل التأويل، زائد الجهل بالأصول، حملهم على الابتداع، والاصرار على مخالفة الرسول، «لأنَّ كل راسخ لا يبتدع أبداً، وإنما يقع الابتداع ممن لم يتمكن من العلم الذي ابتدع فيه،... **فإنما يؤتى الناس من قبل جهالهم الذين يحسبون أنهم علماء.**» [الاعتصام ١/ ١٩٦ للشاطبي].

فالمبتدعة خلاف المتبعة، الهوى مقدم والأدلة بالتبع، وهذه هي «طريق أهل البدع والضلال ... **يجعلون الألفاظ التي أحدثوها ومعانيها هي الأصل، ويجعلون ما قاله اللَّه ورسوله تبعاً لهم، فيردوها بالتأويل والتحريف إلى معانيهم.**

ويقولون: نحن نفسر القرآن بالعقل واللغة ـ يعنون أنهم يعتقدون

معنى بعقلهم ورأيهم ـ ثم يتأولون القرآن عليه بما يمكنهم من التأويلات والتفسيرات المتضمنة لتحريف الكلم عن مواضعه.

ولهذا قال الإمام أحمد: **أكثر ما يخطىء الناس من جهة التأويل والقياس.**» [مجموع الفتاوى ١٧/ ١٩٣ لابن تيمية].

«فمن البدع كثير جداً يعبر بألفاظ الكتاب والسنَّة عن معان مخالفة لما أراده اللَّه ورسوله بتلك الألفاظ، ولا يكون أصحاب تلك الأقوال تلقوها ابتداء عن اللَّه ـ عز وجل ـ ورسوله ﷺ، بل عن شبه حصلت لهم، وأئمة لهم، وجعلوا التعبير عنها بألفاظ الكتاب والسنَّة حجة لهم، وعمدة لهم، ليظهر بذلك أنهم متابعون للرسول ﷺ لا مخالفون له.

وكثير منهم لا يعرفون أن ما ذكروه مخالف للرسول ﷺ، بل يظنوا أن هذا المعنى الذي أراده هو المعنى الذي أراده الرسول ﷺ وأصحابه؛ فلهذا يحتاج المسلمون إلى شيئين:

أحدهما: **معرفة ما أراد اللَّه ورسوله ﷺ بألفاظ الكتاب والسنَّة، بأن يعرفوا لغة القرآن التي نزل بها، وما قاله الصحابة والتابعون لهم بإحسان، وسائر علماء في معاني تلك الألفاظ.**

فإنَّ الرسول لما خاطبهم بالكتاب والسنة عرَّفهم ما أراد بتلك الألفاظ.» [مجموع الفتاوى ١٧/ ١٩١، ١٩٢ لابن تيمية].

فالمبتدعة وأهل الأهواء أتوا من قبل جهلهم بما جاء به الرسول، وما استقر من فهم عند السلف، وإن كانوا يحفظون المتون، فهم سالوا بالعقل والهوى فيما ينبغي أن يجمدوا فيه.

«وهذا الأصل معروف لأهل البدع، أنهم يفسرون القرآن برأيهم

العقلي، وتأويل اللغوي فتفاسير المعتزلة مملوءة بتأويل النصوص المثبتة للصفات والقدر على غير ما أراده اللّه ورسوله» [مجموع الفتاوى ١٧/ ٢٢٢].

وأضرب لك مثالاً أنَّ المبتدعة يخوضون بالتأويل اللغوي فيما ينبغي أن يسلّموا فيه ولا يعتدوا.

«دخل رجل على الجبائي فقال: هل يجوز أن يسمى اللّه تعالى عاقلاً؟

فقال الجبائي*: لا، لأن العقل مشتق من العقال، وهو المانع، والمنع في حق اللّه محال، فامتنع الاطلاق.

قال الشيخ أبو الحسن [أي: الأشعري] فقلت له: فعلى قياسك لا يسمى اللّه سبحانه حكيماً؟ لأن هذا الإسم مشتق من حكمة اللجام، وهي الحديدة المانعة للدابة من الخروج ويشهد لذلك قول حسان بن ثابت رضي الله عنه:

فنحكم بالقوافي من هجانا ... ونضرب حين تختلط الدماء

وقول الآخر:

أبني حنيفة حكموا اسفاءكم ... إني أخاف عليكم أن أغضبا

أي: نمنع بالقوافي من هجانا، وامنعوا سفهاءكم، فإذا كان اللفظ مشتقاً من المنع، والمنع على اللّه محال لزمك أن تمنع اطلاق حكيم عليه ـ سبحانه وتعالى ـ.

* هو أبو علي الجبائي رأس في الاعتزال وله فرقة تنتمي إليه تسمى «الجبائية»، وكان شيخاً لأبي الحسن الأشعري، وذاك قبل رجوعه عن الاعتزال.

قال: فلم يحر جواباً، إلَّا أنه قال لي: فلم منعت أنت أن يسمى اللَّه سبحانه عاقلاً، وأجزت أن يسمى حكيماً؟

قال: فقلت له: **لأن طريقي في مأخذ أسماء الإذن الشرعي دون القياس اللغوي، فأطلقت حكيماً لأن الشرع أطلقه، ومنعت عاقلاً لأن الشرع منعه، ولو أطلقه الشرع لأطلقته**» [طبقات السبكي ٣/ ٣٥٧، ٣٥٨ وظهر الإسلام ٤/ ٦٨، ٦٩ وموقف ابن تيمية من الأشاعرة ١/ ٣٧٤].

فهذه المناظرة هي من جملة الأسباب التي جعلت الإمام أبو الحسن الأشعري رَحِمَهُ اللَّهُ يرجع عن بدعة الاعتزال إلى فهم السلف.

فطريق المبتدع الخلفي تختلف تماماً عن طريق المتبع السلفي، فالأول: اعتماده على فهم الأحكام الاعتقادية العلمية والعملية، على العقل؛ «**القياس اللغوي**»، و«**الخيال الصوفي**»، وهما الأصلان الخلفيان الذي فعلا فيه الأفاعيل، بأن جعله متهوكاً حائراً متذبذباً، منبوذاً حتى مع نفسه، مكثراً من التنقل.

أما الثاني: فاعتماده على فهم الأحكام، على أصلين سلفيين، «**الفطرة**» و«**الإذن الشرعي**»، لا يتقدم بين أيديهما، وهما درعاه الواقية لكل عدو صائل.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «...، فكل ما يحتاج الناس إليه في دينهم، فقد بينه اللَّه ورسوله بياناً شافياً فكيف بأصول التوحيد والإيمان؟! ثم إذا عرف ما بيّنه الرسول نظر في أقوال الناس، وما أرادوه بها، فعرضت على الكتاب والسنَّة.

والعقل الصريح دائماً موافق للرسول ﷺ لا يخالفه قط، فإن

الميزان مع الكتاب، واللَّه أنزل الكتاب بالحق والميزان، **لكن قد تقصر عقول الناس عن معرفة تفصيل ما جاء به، فيأتيهم الرسول بما عجزوا عن معرفته وحاروا، لا بما يعلمون بعقولهم بطلانه.**

فالرسل ـ صلوات اللَّه وسلامه عليهم ـ تخبر بمحارات العقول لا تخبر بمحالات العقول، فهذا سبيل الهدى والعلم، **وأما سبيل الضلال والبدعة والجهل فعكس ذلك أن يبتدع بدعة برأي رجال وتأويلاتهم، ثم يجعل ما جاء به الرسول تبعاً لها**، ويحرف ألفاظه، ويتأول على وفق ما أصلوه.

وهؤلاء تجدهم في نفس الأمر لا يعتمدون على ما جاء به الرسول، ولا يتلقون الهدى منه، ولكن ما وافقهم منه قبلوه، وجعلوه حجة لا عمدة، وما خالفهم تأولوه، كالذين يحرفون الكلم عن مواضعه أو فوضوه، كالذين لا يعلمون الكتاب إلَّا الأماني.

وهؤلاء قد لا يعرفون ما جاء به الرسول إما عجزاً وإما تفريطاً، ...» [مجموع الفتاوى ١٧/ ٢٣٩].

«فأهل البدع المخالفون للكتاب والسنَّة يدّعون العلم والعرفان والتحقيق، وهم من أجهل الناس بالسمعيات والعقليات، وهم يجعلون ألفاظاً لهم مجملة متشابهة تتضمن حقاً وباطلاً، يجعلونها هي الأصول المحكمة، ويجعلون ما عارضها من نصوص الكتاب والسنَّة من المتشابه الذي يعلم معناه عندهم إلَّا اللَّه، وما يتأولونه بالاحتمالات لا يفيد، فيجعلون البراهين شبهات والشبهات براهين.» [مجموع الفتاوى ١٧/ ٢٢٥].

فأهل البدع والأهواء على طرفي النقيض، مخالفون مختلفون زائغون عن سلف الأمة، «فسلف الأمة وأئمتها يجعلون كلام اللَّه ورسوله هو الإمام والفرقان الذي يجب اتباعه، فيثبتون ما أثبته اللَّه ورسوله، وينفون ما نفاه اللَّه ورسوله، ويجعلون العبارات المحدثة المجملة المتشابهة ممنوعاً من اطلاقها: نفياً واثباتاً، **لا يطلقون اللفظ ولا ينفونه إلَّا بعد الاستفسار والتفصيل**، فإذا تبين المعنى أثبت حقه ونفى باطله، بخلاف كلام اللَّه ورسوله، فإنه حق يجب قبوله، وإن لم يفهم معناه، وكلام غير المعصوم لا يجب قبوله حتى يفهم معناه.

وأما المختلفون في الكتاب المخالفون له المتفقون على مفارقته، فتجعل كل طائفة ما أصّلته من أصول دينها الذي ابتدعته هو الإمام الذي يجب إتباعه، وتجعل ما خالف ذلك من نصوص الكتاب والسنَّة من المجملات المشتبهات، التي لا يجوز اتباعها، بل يتعين حملها على ما وافق أصلهم الذي ابتدعوه، أو الاعراض عنها وترك التدبر لها.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٤٤، ٤٥].

فأهل الأهواء والبدع والافتراق، عمدوا إلى الحرمة فانتهكوها، وفجروا بطاغوت التأويل، ثم عمدوا إلى الطواغيت التي أنشأوها واعتمدوا عليها في الفجور، ألقوا عليها لباس الحرمة.

فمن كشف عوارها وهتك أستارها بدعوه وسفهوه، بل كفروه واستحلوا منه ما هو معصوم، موافقة لمشايخهم وكبرائهم، فيما ابتدعوه وبه فارقوا، فعمدوا إلى الشبهات وألقوا عليها لباس العصمة وجعلوها براهين وأصول، ثم عمدوا إلى البراهين والأصول الحقيقية فجعلوها

شبهات وفروع، وهذا من لبس الحقّ بالباطل، والبدع فيها من لبس الحق بالباطل ما لا تكاد تظهر لكثير من الناس، بل قد تكون جذابة لما فيها من بعض الحقّ.

وكما قيل: «لكل جديد لذة»، وهذا العمل الملبس بالحقّ والباطل، ظاهره رحمة وباطنه عذاب، من ولجه لا يكاد ينفك عنه، فهم متهوكون منتهكون للحرمات.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «أن يقال: الذين يعارضون الكتاب والسنَّة بما يسمونه عقليات: من الكلاميات والفلسفيات ونحو ذلك، إنما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة، تحتمل معاني متعددة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظاً ومعنى يوجب تناولها لحق وباطل، فبما فيها من الحق يقبل ما فيها من الباطل لأجل الاشتباه والالتباس، ثم يعارضون بما فيها من الباطل نصوص الأنبياء صلوت اللَّه وسلامه عليهم.

وهذا منشأ ضلال من ضل من الأمم قبلنا، وهو منشأ البدع، فإن البدعة لو كانت باطلاً محضاً لظهرت وبانت، وما قبلت، ولو كانت حقاً محضاً، لا شوبة فيه، لكانت موافقة للسنة.

فإن السنَّة لا تناقض حقاً محضاً لا باطل فيه، ولكن البدعة تشتمل على حق وباطل.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٢٠، ١٢١].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «والبدع التي يعارض بها الكتاب والسنَّة التي يسميها أهلها كلاميات وعقليات وفلسفيات أو ذوقيات ووجديات وحقائق وغير ذلك، لابد أن تشتمل على لبس حق بباطل وكتمان حق،

وهذا أمر موجود يعرفه من تأمله، فلا تجد قط مبتدعاً إلَّا وهو يحب كتمان النصوص التي تخالفه، ويبغضها، ويبغض إظهارها وروايتها والتحدث بها، ويبغض من يفعل ذلك.

كما قال بعض السلف: ما ابتدع أحد بدعة إلَّا نزعت حلاوة الحديث من قلبه، ثم إن قوله الذي يعارض به النصوص لابد أن يلبس فيه حقاً بباطل، بسبب ما يقوله من الألفاظ المجملة المتشابهة.» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٢٧].

فالمبتدعة المخالفة المختلفة، عمدتهم الأولى جعل البراهين شبهات، والشبهات براهين والقطعيات ظنيات، والظنيات قطعيات، والأصول فروع، والفروع أصول، والمحكم متشابه، والمتشابه محكم، و... إلى غير ذلك من لبس الحق بالباطل وإخراجه في ثوب زور، فهم يتقلبون بين التلبيس والتدليس، وهم فتنة لكل مفتون.

فبهذه الفخوخ استمالوا العامة ومسكوا الأتباع، فبتعظيمهم للنصوص، لكن بإلحاد فيها بطاغوت التأويل استجاب لهم من استجاب.

فلو رأوا الأتباع استخفافهم بالنصوص لنفروا منهم نفور الوحوش لكن أتوهم من باب التعظيم، كما يفعل الشيطان عندما يريد أن يظفر بفريسته، فإن رآه مائلاً لشدةٍ أتاه من ناحية الشدة يكره له نصوص الرحمة والرأفة، وإن رآه مائلاً للرحمة أتاه من ناحية الرحمة، حتى يُبَّغض إليه نصوص الولاء والبراء، والسعيد من يجمع بينها.

فكذلك هؤلاء لبسوا عليهم الحقّ بالباطل، ولذلك لا يعرف

مكرهم وخداعهم كي ينكر عليهم إلَّا من أتاه اللَّه العلم ورزقه الفهم، أن ما هم عليه باطل ومتبر، وإن كان يظهر حسنه دون قبحه للعامة والأتباع، كما جرى للإمام الجليل عبد اللَّه بن مسعود رضي الله عنه مع مبتدعة التسبيح الذي جرهم إلى شر مستطير، وهو الخروج عن حظيرة الإسلام، فهم أرادوا الخير لكن لم يصيبوه، فكانت العاقبة خسرا.

وعلى كل ما بسطنا القول فيه، من مآخذ أهل الأهواء والبدع والافتراق في تعاملهم مع النصوص، أي: فيما زلت فيه أقدامهم، قد يتبادر إلى الذهن سؤال، ولربما قد تسمعه من بعض المبتدعة، كالمتحزبة أصحاب الشهوة البرلمانية الذين تابوا من بدعتهم أو الذين أخفقوا ولم يصلوا إلى مبتغاهم، ثم أصبحوا طلاب لجوء على موائد الكفار.

فكثيراً ما تسمعهم يقولون: **نسأل اللَّه أن يأجرنا، فهل يأجر المخالف للسنَّة ولو كان مجتهداً؟**

فهذا ينبني على مقدمتين:

الأولى: أن كل من كان مجتهداً وفق الأصول المجمع عليها، وهي الكتاب والسنَّة وما اجتمعت عليه الأمة، وأفرغ ما في وسعه ولم يتبين له الخطأ من الصواب، فهو مأجور على الاجتهاد بالاتفاق.

الثانية: وهو الذي خالف الأصول المجمع عليها، فأين كان اجتهاده فهو موزور وإن كان قد يغفر له خطأه.

لكن لا يؤجر أبداً، لأن الأجر ليس في خلاف السنَّة وإن حسنت النية بدلالة الحديث: «**من أحدث في أمرنا ما ليس منه فهو رد** ـ وفي

رواية ـ **من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**»، ويسمى صاحبه مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطأه.

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي «المبسوطة» عن يحيى بن يحيى أنه ذكر الأعراف وأهله فتوجع واسترجع، ثم قال: قوم أرادوا وجهاً من خير فلم يصيبوه فقيل له: يا أبا محمد! **أفيرجى لهم مع ذلك لسعيهم ثواب؟ قال ليس في خلاف السنَّة رجاء ثواب.**» [الاعتصام ١/ ١٦٢، ١٦٣].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: «ولما ثبت ذمها [أي: البدعة] ثبت ذم صاحبها لأنها ليست بمذمومة من حيث تصورها فقط، بل من حيث اتصف بها المتصف، فهو إذاً بمذموم على الحقيقة، والذم خاصة التأثيم، فالمبتدع مذموم آثم، وذلك على الإطلاق والعموم... ـ إلى أن قال ـ : قال اللَّه تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦۚ﴾ فجعل طريق الحق واضحاً مستقيماً ونهى عن البنيات.

والواضح من الطرق والبنيات، كل ذلك معلوم بالعوائد الجارية، فإذا وقع التشبيه بها بطريق الحق مع البنيات في الشرع فواضحٌ أيضاً، فمن ترك الواضح وتبع غيره فهو متبع لهواه لا للشرع.

وقَالَ تَعَالَىٰ: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُۚ﴾ فهذا دليل على مجيء البيان الشافي، وأن التفرق إنما حصل من جهة المتفرقين لا من جهة الدليل، فهو إذاً من تلقاء أنفسهم، وهو اتباع الهوى بعينه.

والأدلة على هذا كثيرة تشير أو تصرح بأن كل مبتدع إنما يتبع هواه، وإذا اتبع هواه كان مذموماً وآثماً.» [الاعتصام ١/ ١٩٤، ١٩٥

باختصار].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «فإن الصحابة والتابعين والأئمة إذا كان لهم في تفسير الآية قول، وجاء قوم فسروا الآية بقول آخر لأجل مذهب اعتقدوا وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة والتابعين لهم بإحسان صاروا مشاركين للمعتزلة وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا وفي الجملة: **من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك. بل مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطأه.**» [التفيسر الكبير ٢/ ٢٢٨، ٢٢٩].

فالحذر الحذر من الإعراض عن الطريق وسلوك البنيَّات، فمصيرها مشؤوم، فاحفظ هذا، تنجلي عنك سحابة الابتداع أو الاغترار بأهله، أو بما مضى من عملك المخالف للسنَّة. فإن الأجر مع الإحسان.

قال اللَّه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ ١٢٨ ﴾ [النحل]، والإحسان هو العض بالنواجذ على الأصول التي جاء بها الرسول لمن أراد الوصول.

الفصل الخامس

مضار الابتداع وسوء منقلب أصحابه

اعلم رحمك اللَّه أنَّ ضرر البدعة على صاحبها ومن يقترب منه، أعظم من ضرر معصية الشهوة، فالبدعة إذا تمكنت استحكمت ولن يستطيع صاحبها التنصل منها إلَّا أن تتداركه رحمة اللَّه، ألا ترى لقوله ﷺ: «**يكون أقوام تتجارى بهم تلك الأهواء كما يتجارى الكَلَبُ بصاحبه، فلا يبقى منه مفصل إلَّا دخله**» [السنة رقم ١ لابن أبي عاصم والجامع الصحيح رقم ٢٦٤١].

«وبيان ذلك أنَّ داء الكلب فيه ما يشبه العدوى، فإنَّ أصل الكلب واقع بالكلب، ثم إذا عض ذلك الكلب أحداً صار مثله ولم يقدر على الانفصال منه في الغالب إلَّا بالهلكة، **فكذلك المبتدع إذا أورد على أحد رأيه وإشكاله فقلما يسلم من غائلته، بل إما أن يقع معه في مذهبه ويصير من شيعته، وإما أن يثبت في قلبه شكاً يطمع في الانفصال عنه فلا يقدر.**

هذا بخلاف سائر المعاصي فإنَّ صاحبها لا يضاره ولا يدخله فيها غالباً **إلَّا مع طول الصحبة والأنس به، والاعتياد لحضور معصيته.**»
[الاعتصام ٢/ ٣٠٨ للشاطبي].

«فالمذنب إنما ضرره على نفسه، وأما المبتدع فضرره على النوع، وفتنة المبتدع في أصل الدّين، وفتنة المذنب في الشهوة، **والمبتدع قعد للناس على صراط اللَّه المستقيم يصدّهم عنه**، والمذنب

ليس كذلك. **والمبتدع قادح في أوصاف الرب وكماله**، والمذنب ليس كذلك. **والمبتدع مناقض لما جاء به الرسول** ﷺ والعاصي ليس كذلك. **والمبتدع يقطع على الناس طريق الآخرة**، والعاصي بطيء السير بسبب ذنوبه.» [الجواب الكافي ص ١٦٢، ١٦٣ لابن القيم].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «تأثير كلام صاحب البدعة في القلوب معلوم، وثَمَّ معنى آخر قد يكون من فوائده تنبيه الحديث بمثال داء الكلب.

وهو التنبيه على السبب في بعد صاحب البدعة عن التوبة، إذ كان مَثلُ المعاصي الواقعة بأعمال العباد قولاً أو فعلاً أو اعتقاداً، كمثل الأمراض النازلة بجسمه أو روحه، **فأدوية الأمراض البدنية معلومة، وأدوية الأمراض العملية التوبة والأعمال الصالحة**، وكما أن من الأمراض البدنية ما يمكن فيه التداوي، ومنه ما لا يمكن التداوي أو يعسر، كذلك الكلَبُ الذي في أمراض الأعمال، فمنها ما يمكن فيه التوبة عادة، ومنها ما لا يمكن.

فالمعاصي كلها ـ غير البدع ـ يمكن فيه التوبة من أعلاها ـ وهي الكبائر ـ إلى أدناها ـ وهي اللمم ـ والبدع أُخبرنا فيها إخبارين كلاهما يفيد أن لا توبة منها...

بسبب أن من شأن البدع مصاحبة الهوى، وغلبة الهوى للإنسان في الشيء المفعول أو المتروك له أبداً أَثر فيه، والبدع كلها تصاحب الهوى، **ولذلك سُميَ أصحابها أهل الأهواء، فوقعت التسمية بها، وهو الغالب عليهم، إذ العمل المبتدع إنما نشأ عن الهوى مع شبهة دليل، لا**

عن دليل بالعرض فصار هوًى يصاحبه دليل شرعي في الظاهر، فكان أَجرى في البدع من القلب موقع السويداء فأُشرب حبَّه، ثم إنه يتفاوت، إذ ليس في رتبة واحدة ولكنه تشريع كله، واستحق صاحبُه أن لا توبة له، عافانا اللَّه من النار بفضله ومَنِّه.» [الاعتصام ٢/ ٣١٢، ٣١٣].

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد ذكر حبائل الشيطان وعقباته التي يتدرج بها في الإغواء، ومنها العقبة الثانية: قال: «وهي عقبة البدعة. إما باعتقاد خلاف الحق الذي أرسل اللَّه به رسوله، وأنزل به كتابه. وإما بالتعبد بما لم يأذن به اللَّه: من الأوضاع والرسوم المحدثة في الدّين، التي لا يقبل اللَّه منها شيئاً. والبدعتان في الغالب متلازمتان. قلَّ أن تنفك إحدهما عن الأخرى. كما قال بعضهم: **تزوجت بدعة الأقوال ببدعة الأعمال. فاشتغل الزوجان بالعرس. فلم يفجأهم إلَّا وأولاد الزنا يعيشون في بلاد الإسلام. تضج منه العباد والبلاد إلى اللَّه تعالى.**

وقال شيخنا: **تزوجت الحقيقة الكافرة، بالبدعة الفاجرة. فتولد بينهما خسران الدنيا والآخرة.**» [مدارج السالكين ١/ ٢٤٥].

«فأهل البدع شر من أهل المعاصي الشهوانية بالسنَّة والاجماع:... إذ أهل المعاصي ذنوبهم: فعل بعض ما نهوا عنه، من سرقة، أو زنى أو شرب خمر، أو أكل مال بالباطل. وأهل البدع ذنوبهم ترك ما أمروا به من اتباع السنَّة وجماعة المؤمنين» [مجموع الفتاوى ٢٠/ ٦٠ لابن تيمية].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ بعد أن ذكر طرق المبتدعة الثلاث التي أسقطوا بها حرمة الكتاب والرسول عندهم، وحرمة الصحابة والتابعين لهم بإحسان.

«بل منتهاهم [أي: المتكلمة] السفسطة في العقليات والقرمطة في السمعيات، **وهذا منتهى كل مبتدع خالف شيئاً من الكتاب والسنَّة، حتى في المسائل العملية والقضايا الفقهية.**» [درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٤٧].

فأصل كل شر، البدع واتباع الهوى؛ «لأنَّ فساد الدين إما أن يقع بالاعتقاد الباطل والتكلم به وهو الخوض، أو يقع في العمل بخلاف الحق ولصواب وهو الاستمتاع بالخلاق، فالأول البدع، والثاني اتباع الهوى، وهذان هما أصل كل شر وفتنة وبلاء، وبهما كُذبت الرسل، وعصي الرب، ودُخلت النار، وحلَّت العقوبات، فالأول من **جهة الشبهات**، والثاني **من جهة الشهوات.**» [إعلام الموقعين ١/ ١٠٦].

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا يجوز ـ والحال هذه ـ أن يكون لها فضل، [أي: التلبيس بالبدع سواء كانت اعتقادية علمية أو عملية] **لأن ذلك** الفضل إن لم يعلمه النبي ﷺ، ولا أصحابه ولا التابعون، ولا سائر الأمة امتنع أن نعلمه نحن من الدّين الذي يقرب إلى اللَّه ما لم يعلمه النبي ﷺ، والصحابة، والتابعون وسائر الأئمة.

وإن علموه امتنع، مع توفر دواعيهم على العمل الصالح، وتعليم الخلق، والنصيحة لهم: أن لا يُعلِموا أحداً بهذا الفضل ولا يسارع إليه واحد منهم. فإذا كان هذا الفضل المدعين مستلزماً لعدم علم الرسول وخير القرون ببعض دين اللَّه، أو لكتمانهم وتركهم ما تقتضي شريعتهم وعاداتهم، أن لا يكتموه ولا يتركوه، وكل واحد من اللازمين منتف: إما بالشرع وإما بالعادة مع الشرع؛ علم انتفاء الملزوم وهو فضل

المدعي.

ثم هذا العمل المبتدع مستلزم: إما لاعتقاد هو ضلال في الدّين، أو عمل دين لغير اللَّه سبحانه، والتدين بالاعتقادات الفاسدة، أو التدين لغير اللَّه؛ لا يجوز.

فهذه البدع ـ وأمثالها ـ مستلزماً قطعاً، أو ظاهراً لفعل ما لا يجوز. فأقل أحوال المستلزم ـ إن لم يكن محرماً ـ أن يكون مكروهاً، وهذا المعنى سارٍ في سائر البدع المحدثة. ثم هذا الاعتقاد يتبعه أحوال في القلب: من التعظيم، والاجلال، وتلك الأحوال أيضاً باطلة، ليست من الدّين.

ولو فرض أن الرجل قد يقول: أنا لا أعتقد الفضل فلا يمكنه مع التعبد أن يزيل الحال الذي في قلبه، من التعظيم والاجلال؛ والتعظيم والاجلال لا ينشأ إلَّا بشعور من جنس الاعتقاد، ولو أنه وهم، أو ظن أن هذا أمر ضروري، فإن النفس لو خلت عن الشعور بفضل الشيء امتنع مع ذلك أن تعظمه، ولكن قد تقوم بها خواطر متقابلة. فهو من حيث اعتقاده أنه بدعة، يقتضي منه ذلك عدم تعظيمه. ومن حيث شعوره بما روي فيه، أو بفعل الناس له، أو بأن فلاناً وفلاناً فعلوه، أو بما يظهر له فيه من المنفعة؛ يقوم بقلبه عظمته. **فعلمت أن فعل هذه البدع يناقض الاعتقادات الواجبة، وينازع الرسل ما جاءوا به عن اللَّه. وأنها تورث القلب نفاقاً، ولو كان نفاقاً خفيفاً.**

ومثلها مثل أقوام كانوا يعظمون أبا جهل، أو عبد اللَّه بن أبي، لرياسته وماله ونسبه، وإحسانه إليهم، وسلطانه عليهم، فإذا ذمه الرسول

أو بين نقصه، أو أمر بإهانته أو قتله، **فمن لم يخلص إيمانه، وإلَّا يبقى في قلبه منازعة بين طاعة الرسول التابعة لاعتقاده الصحيح، واتباع ما في نفسه من الحال التابع لتلك الظنون الكاذبة.**

فمن تدبر هذا، علم يقيناً ما في حشو البدع من السموم المضعفة للإيمان، ولهذا قيل: إن البدع مشتقة من الكفر.» [إقتضاء الصراط المستقيم ٢/ ١١٤ـ١١٦].

هذا جمع من أقوال الأئمة الفطاحلة المحققين، الذين رزقهم اللَّه بصراً نافذاً، يميزون به بين الاتباع والابتداع، ويكفي اللبيب حال الأمة اليوم، بما جنى عليها المبتدعة، فإنَّ في ذلك كفاية لمن تدبر، وكان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد.

أما سوء عاقبة الابتداع وأصحابه، فأكثر من أن تحصى، من أول ظهور المبتدعة الأولى، إلى الذين سيخرج في أعراضهم الدجال، فالذل والصغار لا يفارقهم و إن هملجت بهم البراذين، لأنَّ اللَّه أبى أن تكون العاقبة للمبتدعة، بما جنوه على أنفسهم، من اسوداد أعمالهم في الدنيا ووجوههم في الآخرة.

لقد شاقوا الرسول، وخالفوا سبيل المؤمنين والعكس صحيح، وبهذا تعلم حجية الأصل الثالث من الأصول المعتمدة، ألا وهو «الإجماع»؛ إجماع سبيل المؤمنين وهم البررة الكرام ﵃، ومن كان والحال هذه؛ مخالفة سبيل المؤمنين، استحق صلي جهنم وساءت مصيرا، نعوذ باللَّه منها.

فمن تدبر هذا: يعلم حقيقة قولة القائلين: «أنَّ الصحابة ـ رضي

اللَّه عنهم ـ لم يحققوا أصول الدين كما حققناها[1]، لأنهم كانوا مشتغلين بالجهاد.» قد أصيبوا في عقولهم بداء جسيم، وهم على خطر عظيم.

«فإذاً: كل من ابتدع في الدّين فهو ذليل حقير بسبب بدعته وإن ظهر لبادي الرأي في عزه وجبريته فهم في أنفسهم أذلاء، وأيضاً فإن الذلة الحاضرة بين أيدينا موجودة في غالب الأحوال. ألا ترى أحوال المبتدعة في زمان التابعين، وفيما بعد ذلك؟ حتى تلبسوا بالسلاطين ولاذوا بأهل الدنيا، ومن لم يقدر على ذلك استخفى ببدعته وهرب بها عن مخالطة الجمهور، وعمل بأعمالها على التَّقيَّة.

وقد أخبر اللَّه أن الذين اتخذوا العجل سينالهم ما وعدهم فأنجز اللَّه وعده ـ فقال: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ ٱلذِّلَّةُ وَٱلْمَسْكَنَةُ وَبَآءُو بِغَضَبٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة ٦١] وصدق ذلك الواقع باليهود حيثما حلّوا في أي مكان وزمان كانوا لا يزالون أذلاء مقهورين: ﴿ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ٦١﴾[2] ومن جملة الاعتداء اتخاذهم العجل، هذا بالنسبة إلى الذلة، وأما الغضب فمضمون بصادق الأخبار، فيخاف أن يكون المبتدع داخلاً في حكم الغضب واللَّه الواقي بفضله.» [الاعتصام ١/ ١٧٨، ١٧٩ للشاطبي].

---

(١) ـ انظر «درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٤٦، ٢٤٧» لابن تيمية.

(٢) ـ «قد يظن بعض الناس أن اليهود في زماننا في عزة لا ذلة فيكذب بذلك صريح القرآن، والحقيقة أنهم أذلة أينما حلوا وأينما ارتحلوا في كل مكان وزمان مهما كان الظاهر غير ذلك، فإنهم لم يتمكنوا من العزة مهما طال بهم الأمد لأنهم مغلوبون مقهورون، وإنَّ غداً لناظره قريب وما يوم حليمة بسر وسوف يعلم من أشد ناصراً وأعظم جنداً، والله غالبٌ على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون» [محقق الاعتصام].

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وأما الخوف عليه من أن يكون كافراً. فلأن العلماء من السلف الأول وغيرهم اختلفوا في تكفير كثير من فرقهم مثل الخوارج والقدرية وغيرهم، ودل على ذلك ظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍۚ﴾ وقوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌۚ﴾. الآية. وقد حكم العلماء بكفر جملة منهم كالباطنية وسواهم، لأن مذهبهم راجع إلى مذهب الحلولية القائلين بما يشبه قول النصارى في اللاهوت والناسوت، **والعلماء إذا اختلفوا في أمر: هل هو كفر أم لا؟ فكل عاقل يربأُ بنفسه أن ينسب إلى خطة خسف كهذه بحيث يقال له: إن العلماء اختلفوا: هل أنت كافر أم ضال غير كافر؟ أو يقال: إن جماعة من أهل العلم قالوا بكفرك وأنت حلال الدم.**

وأما أنه يخاف على صاحبها سوء الخاتمة والعياذ باللَّه. فلأن صاحبها مرتكب إثماً، وعاصٍ للَّه تعالى حتماً، ولا نقول الآن: هو عاصٍ بالكبائر أو بالصغائر، بل نقول: هو مصر على ما نهى اللَّه عنه، والاصرار يعظم الصغيرة إن كانت صغيرة حتى تصير كبيرة، وإن كانت كبيرة فأعظم. ومن مات مصراً على المعصية فيخاف عليه، فربما إذا كشف الغطاء وعاين علامات الآخرة استفزه الشيطان وغلبه على قلبه حتى يموت على التغيير والتبديل، وخصوصاً حين كان مطيعاً له فيما تقدم من زمانه، مع حب الدنيا المستولي عليه.

قال عبد الحق الإشبيلي: إن سوء الخاتمة لا يكون لمن استقام ظاهره وصلح باطنه، ما سمع بهذا قط ولا علم به والحمد للَّه، وإنما يكون لمن كان له فساد في العقل أو إصرار على الكبائر، وإقدام على

العظائم، أو لمن كان مستقيماً ثم تغيرت حاله وخرج عن سننه، وأخذ في طريق غير طريقه، فيكون عمله ذلك سبباً لسوء خاتمته وسوء عاقبته، والعياذ باللَّه* قال اللَّه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].

وقد سمعت بقصة بلعام بن بعوراء حيث آتاه اللَّه آياته فانسلخ منها فأتبعه الشيطان إلى آخر الآيات.

فهذا ظاهر إذا اغتر بالبدعة من حيث هي معصية. فإذا نظرنا إلى كونها بدعة فذلك أعظم، **لأن المبتدع مع كونه مصراً على ما نهي عنه يزيد على المصر بأنه معارض للشريعة بعقله، غير مسلم لها في تحصيل أمره، معتقداً في المعصية أنها طاعة، حيث حسن ما قبحه الشارع، وفي الطاعة أنها لا تكون طاعة إلَّا بضميمة نظره، فهو قد قبح ما حسنه الشارع، ومن كان هكذا فحقيق بالقرب من سوء الخاتمة إلَّا ما شاء اللَّه**. وقد قال تعالى في جملة من ذم: ﴿أَفَأَمِنُواْ مَكْرَ ٱللَّهِ ۚ فَلَا يَأْمَنُ مَكْرَ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [الأعراف]، والمكر جلب السوء من حيث لا يفطن له، وسوء الخاتمة من مكر اللَّه، إذ يأتي الإنسان من حيث لا يشعر به. اللَّهم إنا نسألك العفو والعافية.

وأما اسوداد وجهه في الآخرة، [ففي] معنى قوله: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ ۚ﴾ وفيها أيضاً الوعيد بالعذاب لقوله تعالى: ﴿فَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ وقوله قبل ذلك: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ

* انظر «الجواب الكافي ص ١٨٩» لابن قيم الجوزية.

عَظِيمٌ ﴿١٠٥﴾.

حكى عياض عن مالك من رواية ابن نافع عنه قال: لو أن العبد ارتكب الكبائر كلها دون الإشراك باللَّه شيئاً ثم نجا من هذه الأهواء لرجوت أن يكون في أعلى جنات الفردوس، لأن كل كبيرة بين العبد وربه هو منها على رجاء، وكل هوى ليس هو منه على رجاء إنما يهوي بصاحبه في نار جهنم.

وأما البراءة منه ففي قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ وفي الحديث: **أنا بريء منهم وهم برآء مني**» [الاعتصام ١/ ١٨٠ ـ ١٨٢].

فشؤم البدعة، وسوء عاقبة من أشربها أو تجرعها أو أصغى لها جسيم «إذ قد يكون المرء على يقين من أمر من أمور السنَّة، فيلقي له صاحب الهوى فيه هوى مما يحتمله اللفظ لا أصل له، أو يزيد له فيه قيداً من رأيه، فيقبله قلبه، فإذا رجع إلى ما كان يعرفه وجده مظلماً فإما أن يشعر به فيرده بالعلم، أو لا يقدر على رده. وإما أن لا يشعر به فيمضي مع من هلك.» [الاعتصام ١/ ١٨٣ للشاطبي].

قال بعض السلف: «**إنَّ هذه القلوب جوالة، فمنها ما يجول حول العرش، ومنها ما يجول حول الحش**»، فكيف بمن ترك قلبه يجول حول القاذورات، أيأمن النجاسة؟! ما سمعنا قط أن من جال في السفليات والقاذورات والرذائل، لم يعلق فيه شيء منها، بل من عاشر نوعاً من الحيوان اكتسب من أخلاقه، سواءً كان سبعياً أو غيره، فكيف بمن خالط مبتدعاً، أيسلم من غائلته؟!

«ولقد سمع رجل من الأنصار من أهل المدينة شيئاً من بعض أهل القدر، فعلق قلبه، فكان يأتي إخوانه الذين يستنصحهم، فإذا نهوه قال: فكيف بما علق قلبي لو علمت أن اللَّه يرضى أن ألقي نفسي من فوق هذه المنارة فعلت» [الاعتصام ١/ ١٨٣ للشاطبي].

قال الطرطوشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ومما يدخل في باب التحذير من الزيادة في دين اللَّه تعالى والنقصان منه قوله تعالى: ﴿وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَٱدْخُلُواْ ٱلْبَابَ سُجَّدًا﴾ [الأعراف: ١٦١]... إلى قوله ﴿فَبَدَّلَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ ٱلَّذِى قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُواْ يَظْلِمُونَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأعراف].

قال أهل التأويل: طؤطئ لهم الباب؛ ليخفضوا رؤوسهم، فيدخلوا سجداً منحنين متواضعين، ويقولوا: ﴿حِطَّةٌ﴾؛ معناه: حُط عنا خطايانا، فقالوا: حنطة.

ويقال: إنهم قالوا: هِطَا سَمْقيا؛ يعنون: حنطة حمراء؛ استخفافاً بأمر اللَّه، فأرسل اللَّه تعالى عليهم رجزاً ظلمة وطعوناً، فهلك منهم في ساعة واحدة سبعون ألفاً، فلقوا من البلاء مالقوا ـ وإنما زادوا حرفاً في الكلمة ـ ؛ يعرفهم أن الزيادة في الدّين والابتداع في الشرع عظيم الخطر.

قال علماؤنا رضي اللَّه عنهم: **إذا كان تغيير كلمةٍ في باب التوبة ـ وذلك أمر يرجع إلى المخلوق ـ يوجب كل ذلك العذاب، فما ظنُّك بتغيير ما هو خبر عن صفات المعبود؟!**» [كتاب الحوادث البدع ص٢٧، ٢٨].

فما بالك بمن أنشأ طواغيت يرد بها ظاهر الكتاب والسنَّة تحريفاً ويسمي ذلك تأويلاً؟ اللَّهم سلّم سلّم.

فعلى هذا المصير المشؤوم أي: الابتداع، عول إبليس أن يظفر بالإنسان في هذه العقبة، وهي أحب العقبات إليه، لأنَّ صاحبها لا يتوب منها، فهو صاحب هوى لا ينزع.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والظفر به في عقبة البدعة أحب إليه. لمناقضتها الدّين. ودفعها لما بعث اللَّه به رسوله. وصاحبها لا يتوب منها. ولا يرجع عنها، بل يدعو الخلق إليها، ولتضمنها القول على اللَّه بلا علم. ومعاداة صريح السنَّة. ومعاداة أهلها، والاجتهاد على إطفاء نور السنَّة. وتولية من عزله اللَّه ورسوله، وعزل من ولاه اللَّه ورسوله، واعتبار ما ردّه اللَّه ورسوله، ورده ما اعتبره، وموالاة من عداه، ومعاداة من ولاه. وإثبات ما نفاه. ونفي ما أثبته. وتكذيب الصادق. وتصديق الكاذب. ومعارضة الحق بالباطل. وقلب الحقائق، بجعل الحق باطلاً، والباطل حقاً. والإلحاد في دين اللَّه، وتعمية الحق على القلوب. وطلب العِوَج لصراط اللَّه المستقيم. وفتح باب تبديل الدين جملة.

فإن البدع تستدرج بصغيرها إلى كبيرها، حتى ينسلخ صاحبها من الدّين. كما تنسلخ الشعرة من العجين. فمفاسد البدع لا يقف عليها إلَّا أرباب البصائر، والعميان ضالون في ظلمة العمى ﴿وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورًا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ ﴿٤٠﴾﴾ [النور].» [مدارج السالكين ١/ ٢٤٦].

وشر البدع وأنكاها وأحبها لإبليس اللعين، هو التقليد الأعمى، فبالتقليد كذبت الرسل، وبالتقليد حوربوا واستهزء بهم، وبالتقليد

ابتغوا لهم الغوائل، وبالتقليد غير شرع اللَّه وابتدع فيه، وبالتقليد تكلم الرويبضة في أمر العامة، وبالتقليد رفع رؤوسهم المبتدعة، وبالتقليد أُصغِيَّ لهم، وبالتقليد ظهرت الفتن، وبالتقليد أصبح يعرف الحقّ بالرجال، وبالتقليد تحزب المتحزبة، وبالتقليد تلذذوا بالنسيان، وبالتقليد جربوا وأخفقوا، وبالتقليد أستهزء بدعاة المنهج السليم، وبالتقليد سموهم أصوليين، وبالتقليد نبزوهم بكل لقب شين كي ينفروا عنهم العامة، وبالتقليد صمُّوا أذانهم وعموا قلوبهم وأبصارهم، فاللَّهم سحقاً للتقليد، اللَّهم اجعل بيننا وبينه ردماً، آمين آمين.

قال الشاطبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «وسبب بعده عن التوبة [أي المبتدع] أن الدخول تحت التكاليف الشرعية صعب على النفس لأنه أمر مخالف للهوى، وصاد عن سبيل الشهوات، فيثقل عليها جداً **لأن الحق ثقيل، والنفس إنما تنشط بما يوافق هواها لا بما يخالفه**، وكل بدعة فللهوى فيها مدخل، لأنها راجعة إلى نظر مخترعها لا إلى نظر الشارع، فعلى حكم التبع لا بحكم الأصل مع ضميمة أخرى، **وهي أن المبتدع لابد له من تعلق شبهة دليل ينسبها إلى الشارع، ويدعي أن ما ذكره هو مقصود الشارع، فصار هواه مقصوداً بدليل شرعيٍّ في زعمه، فكيف يمكنه الخروج عن ذلك وداعي الهوى مستمسك بحسن ما يتمسك به؟ وهو الدليل الشرعي في الجملة.**» [الاعتصام ١/ ١٧٦، ١٧٧].

أفلا عاقل يعتبر، ومغرور يزدجر، يسمع ما قاله أرباب البصائر في مضار الابتداع وسوء منقلب أصحابه، ثم يصر على بدعته، أو يقرب من أصحابها، أو يمكن أذانه لهم، ثم يرجوا بعد ذلك النجاة، هيهات،

هيهات.

عن عبد الملك بن أبي كريمة عن سفيان الثوري قال: «من جالس صاحب بدعة لم يسلم من إحدى ثلاث: إما أن يكون فتنة لغيره، وإما أن يقع بقلبه شيء يزل به فيدخله النار، وإما أن يقول: واللَّه لا أبالي ما تكلموا به، وإني واثق بنفسي، فمن أمن غير اللَّه على دينه طرفة عين سلبه إياه» [البدع والنهي عنها ص ٤٧ لابن وضاح القرطبي].

فالإنسان اللبيب الفطن صاحب الفطرة السليمة، هو الذي إذا سمع منذر جيش تجهز وتحصن، ولم يغتر بقوته، فكم من عدو صغير ذليل نكل بالكبار وأرداهم، كالذي قال: كيف بما علق قلبي، وكالذي نهوه أصحابه عن مخانيث الجهمية، فرد عليهم: إنكم تريدون أن تحرموني من العلم، فوقع في حبائلهم، فتجاسر بعد ذلك على الصفات، نسأل اللَّه الحفظ والسلامة من دعاة الخزي والندامة.

فعلى اللبيب إذا سمع بالبدع، أن ينفر منها، ويجعل بينه وبينها ردماً، فإن لها مخالب وزينة وبهجة.

الفصل السادس

منهج أهل السنّة والجماعة في معاملة أهل الأهواء والبدع

إنَّ للسلف أرباب البصائر منهج مميز في التعامل مع أهل الأهواء والبدع والافتراق، فتارة بالتنكيل أينما حلوا وارتحلوا، وتارة بالهجر، وبالاكفهرار في وجوهم تارة أخرى، وأما المجانبة والاعراض فهي قاعدة مطردة في كل زمان ومكان، وحسبما اقتضته المصلحة والمفسدة، وحال الضعف والقوة لمنهج الأنبياء والرسل.

فإن كان فتور الرسالة في زمانٍ ومكانٍ ما، وغلب أهل الأهواء على البلاد والعباد، اكتفى بالبعد عنهم والاكفهرار في وجوهم، أما إذا خاف على نفسه منهم البطش وغلب ذلك على ظنه، اكتفى بالبعد أو بمداراتهم بعض الأحيان إذا اقتضت المصلحة ذلك، هذا كله إن كان من العوام أو طلاب العلم.

أما إن كان ممن يقتدي بهم، فلابد من الصدع بالحقّ، والتصدي لباطلهم، بالكشف عن مذاهبهم الردية بالحجة والبيان، مع البعد عنهم والتحذير من مجالستهم والاكفهرار في وجوههم، حتى لو غلب على ظنه أنهم يقتلوه أو يسجنوه، كما فعل إمام أهل السنَّة أحمد ابن حنبل، مع مخانيث الجهمية وغلاتهم، والإمام النابلسي مع العبيدية الزنادقة منتحلي ثوب أهل البيت زوراً وبهتاناً، فلابد من التبيين حتى لا تغتر العامة فتهلك.

فلقد رد الإمام ابن تيمية ولم يبال بما أصابه في اللَّه، وكذلك

تلميذه البار ابن القيم، وكذلك ابن أبي العز الحنفي لما رد على المنحرفين الزائغين، المؤيدين بقوة السلاطين ذوي العقيدة السيئة، فضلاً عما في سلوكهم من انحراف*، في «شرح العقيدة الطحاوية»، لقد خفى اسمه منها، ولم يمنعه الخوف من الرد، وكان في وقته من يظهر مذهب ابن تيمية نُكِّلَ به.

أما إن كان المذهب السلفي سائداً، فتلك مرحلة قوة، يستعمل فيها التنكيل بشتى أنواعه، من كشف عوارهم وهتك أستارهم، وإحراق كتبهم، والمنع من بيعها، أو كما فعل أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه ولعن اللّه من سبه أو تبرأ منه، مع صبيغ بن عسل، فلابد من التنكيل بهم، وأن لا يجالسوا ولا يعادوا إذا مرضوا ولا يشهد جنائزهم إذا ماتوا، حتى يرتدعوا عن بدعهم ويوعظ بهم من سولت له نفسه ذلك.

فالأئمة الأعلام ذوي البصائر لم تأخذهم بهم رأفة، كانوا شديدي التنكيل على من أظهر بدعة أو كان من أهل الأهواء والبدع، فكيف لو أبصرت الإمام الجليل، إمام دار الهجرة مالك بن أنس، كيف عامل الإمام الجليل عبد الرحمن بن مهدي لما وضع ثوبه بين يديه في الصف.

قال أبو مصعب صاحب مالك: «قدم علينا ابن مهدي ـ يعني المدينة ـ فصلى ووضع رداءه بين يدي الصف فلما سلم الإمام رَمَقَهُ الناس بأبصارهم ورمقوا مالكاً، وكان قد صلى خلف الإمام، فلما

---

* انظر «مقدمة شرح العقيدة الطحاوية».

سلم قال: من هاهنا من الحرس؟ فجاءه نفسان فقال: خذا صاحب هذا الثوب فاحبساه. فحبس، فقيل له: إنه ابن مهدي فوجه إليه، وقال له: أما خفت اللَّه واتقيته أن وضعت ثوبك بين يديك في الصف وشغلت المصلين بالنظر إليه، وأحدثت في مسجدنا شيئاً ماكنا نعرفه، وقد قال النبي ﷺ: «**من أحدث في مسجدنا حدثاً فعليه لعنة اللَّه والملائكة والناس أجمعين؟**» فبكى ابن مهدي وآلى على نفسه أن لا يفعل ذلك أبداً في مسجد النبي ﷺ ولا في غيره».

قال الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وهذا غاية في التوقي والتحفظ في ترك إحداث ما لم يكن خوفاً من تلك اللعنة. فما ظنك بما سوى وضع الثوب؟» [الاعتصام ١/ ١٦٧، ١٦٨].

انظر إلى هذا الإمام الجليل كيف تعامل مع عمل يراه كل الناس أنه عمل بسيط؛ وضع الثوب بين يدي الصف في الصلاة، ومع من كان هذا التعامل؟ كان مع إمام جليل صاحب سنَّة واتباع، فكيف بمن هو دونه بكثير، أو بمن هو مبتدع زائغ.

فللَّه درك يا إمام! لو أبصرت حالنا اليوم، فقد أصبحت توضع السجائر والجرائد والمجالات المليئة بصور ذات الأرواح، بين يدي الصفوف تفتن المصلين ولا منكر لها، **بل قد أصبح من يدعي العقيدة السليمة يؤاكل ويشارب بل ويسامر أهل الأهواء والبدع، إلَّا لأنهم أبناء قبيلته أو من بلده، فيتملق لهم ويظهر لهم الود مخافة أن يهجروه لما غلب عليه الولاء والبراء في البلاد والعباد، لا اتجاه رب العباد، كأنَّ الحال انقلب، متى أصبح أهل الفرقة والابتداع يهجروا أهل**

السنَّة والاتباع؟، فيتملق لهم، فإلى اللَّه المشتكى من غربة أهل الإيمان والسنَّة اليوم من هذا الصنف، فلو أبصرتنا يا إمام لعلمت أنا بالعقيدة ونصوص الولاء والبراء نلعب.

فالمجانبة، والهجر والاعراض وعدم المناظرة، منهج وسمة بارزة للسلف لمن أراد أن يسلك سبيلهم، فأقوالهم طافحة في كتبهم في بيان ذلك، بل منهم من أدخله في أبواب العقيدة، ولا تسلم للمرء إلَّا إذا آتى به، كيف وهو من الولاء والبراء!، بل أنَّ هذه القاعدة المطردة في التعامل مع أهل الأهواء، أصل ثابت بالكتاب والسنَّة وفقه سلف الأمة.

فمن الكتاب قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ ۚ إِنَّكُمْ إِذًا مِّثْلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠].

قال الشوكاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي هذه الآية باعتبار عموم لفظها الذي هو معتبر دون خصوص السبب دليل على اجتناب كل موقف يخوض في أهله بما يفيد التنقص، والاستهزاء للأدلة الشرعية، كما يقع كثيراً من أسراء التقليد الذين استبدلوا أراء الرجال بالكتاب والسنَّة، ولم يبقى في أيديهم سوى قال إمام مذهبنا كذا، وقال فلان من أتباعه بكذا، وإذا سمعوا من يستدل على تلك المسألة بآية قرآنية، أو بحديث نبوي سخروا منه، ولم يرفعوا إلى ما قاله رأساً، ولا بالوا به بالة، وظنوا أنه قد جاء بأمر فظيع، وخطب شنيع، وخالف مذهب إمامهم الذي نزلوه منزلة معلم الشرائع، بل بالغوا في ذلك حتى جعلوا رأيه القائل، واجتهاده

الذي هو عن منهج الحق مائل، مقدماً على اللَّه، وعلى كتابه، وعلى رسوله، فإن للَّه، وإنا إليه راجعون ما صنعت هذه المذاهب بأهلها، والأئمة الذين انتسب هؤلاء المقلدة إليهم برآء من فعلهم فإنهم قد صرحوا في مؤلفاتهم بالنهي عن تقليدهم، ... اللَّهم انفعنا بما علمتنا، واجعلنا من المقتدين بالكتاب والسنَّة وباعد بيننا وبين آراء الرجال المبنية على شفا جرف هار، يا مجيب السائلين.» [فتح القدير ١/ ٦٧١، ٦٧٢].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِۦۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٦٨﴾﴾ [الأنعام].

قال الشوكاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «والمعنى إذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا بالتكذيب والرد والاستهزاء فدعهم، ولا تقعد معهم لسماع مثل هذا المنكر العظيم حتى يخوضوا في حديث مغاير له، أمره اللَّه سبحانه بالاعراض عن أهل المجالس التي يستهان فيها بآيات اللَّه إلى غاية الخوض في غير ذلك.

وفي هذه الآية موعظة عظيمة لمن يتسمح بمجالسة المبتدعة الذين يحرفون كلام اللَّه ويتلاعبون بكتابه وسنَّة رسوله، ويردون ذلك إلى أهوائهم المضلة وبدعهم الفاسدة، فإنه إذا لم ينكر عليهم ويغير ما هم فيه فأقل الأحوال **أن يترك مجالستهم، وذلك يسير غير عسير. وقد يجعلون حضوره معهم مع تنزهه عما يتلبسون به شبهة يشتبهون بها على العامة، فيكون في حضوره مفسدة زائدة على مجرد سماع المنكر.**

وقد شهدنا من هذه المجالس الملعونة ما يأتي عليه الحصر، وقمنا في نصرة الحق ودفع الباطل بما قدرنا عليه وبلغت إليه طاقتنا، **ومن عرف هذه الشريعة المطهرة حق معرفتها، علم أن مجالسة أهل البدع المضلة فيها من المفسدة أضعاف وأضعاف ما في مجالسة من يعص اللَّه بفعل شيء من المحرمات**، ولا سيما لمن كان غير راسخ القدم في علم الكتاب والسنَّة، فإنه ربما ينفق عليه من كذباتهم وهذيانهم ما هو من البطلان بأوضح مكان، فينقدح في قلبه ما يصعب علاجه ويعسر دفعه، فيعمل بذلك مدة عمره ويلقى اللَّه به معتقداً أنه من الحق، وهو من أبطل الباطل وأنكر المنكر.» [فتح القدير ٢/ ١٦٠، ١٦١].

ومن السنَّة قوله ﷺ: «**إذا رأيتم الذين يتبعون ما تشابه منه فأولئك الذين سمى اللَّه فاحذروهم**» [البخاري رقم ٤٥٤٧ ومسلم رقم ٦٧١٧].

قال النووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وفي هذا الحديث التحذير من مخالطة أهل الزيغ وأهل البدع» [المنهاج ١٦/ ٤٣٤].

أما من فقه سلف الأمة فكثير، والمعروف عنهم البراءة من أهل الزيغ والفساد، كما قال عبد اللَّه بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لما ذكر له القدرية: «إذا لقيتم أولئك فأخبرهم أني بريءٌ منهم، وأنهم برآء مني» [مسلم رقم ٩٣].

فعلى هذا يكون منهج أهل السنَّة والجماعة في التعامل مع أهل البدع كالآتي:

أولاً: مجانبة أهل الأهواء والبدع والافتراق:

لقد حذر السلف من مخالطة أهل الأهواء والبدع والافتراق، فقد أنذروا فأعذروا، فإن لأهل الأهواء عرة كعرة الجرب*، فمن حام حولها لصقت به والنبي ﷺ قد حذرنا من هذا فقال: «**لا يورِدُ الممرِضُ على المصِحِّ**» [البخاري رقم ٥٧٧١ ومسلم رقم ٥٧٥٢].

هذا إن كان المرض جسدي، فما بالك لو كان المرض في الأصلين السلفيين «الفطرة» و«الشرع»، فذاك أشد، والمخالطة تقتضي المشابهة والمشاكلة ولو في بعض الأمور، وهذا الأمر معلوم لا ينكره إلَّا مكابر، أو من له سفسطة في العقليات وقرمطة في النقليات، ومن فقه المرء أن يكون كما قال أبو الدرداء: «من فقه المرء ممشاه ومدخله ومخرجه ومجلسه» [الإبانة رقم ٣٦٨].

فعلى المرء أن يحمي نفسه بحجر طبي منيع، مخافة أن يصله شيء من ذوي العاهات التي هي ألصق من الجرب، فلا يُمَكِّنهم ولو بكلمة، فإن دخولها سهل وخروجها صعب، فعليه أن يضع الكُرفُس في أذنيه، ويجعل بينه وبينهم ردماً، لعلى يصيبه ما أصابهم، فإنَّ الوقاية خير من العلاج، فكم من مرض عولج ولم يزول، ومن فقد المناعة من هذه الأمراض الفتاكة؟ فاغسل يديك منه وكبر عليه ثلاثاً.

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «**الرجل على دين خليله؛ فلينظر أحدكم من يخالل.**» [صحيح سنن الترمذي رقم ٢٣٧٨ والسلسلة

---

* «الإبانة رقم ٣٨٩» و«البدع والنهي عنها ص ٥٠» لابن وضاح القرطبي.

الصحيحة رقم ٩٢٧].

عن أيوب، عن أبي قلابة، قال: «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالتهم، أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون.» [سنن الدارمي رقم ٤٠٥ والإبانة رقم ٣٦٤ لابن بطة والبدع والنهي عنها ص ٤٨ لابن وضاح].

عن يحي بن أبي كثير قال: «إذا لقيت صاحب بدعة في طريق فخذ في غيره» [الشريعة رقم ٢٠٤٢ للآجري والبدع والنهي عنها ص ٤٨ لابن وضاح والإبانة رقم ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢ لابن بطة].

عن ابراهيم، قال: «لا تجالسوا أصحاب الأهواء فإني أخاف أن ترتد قلوبكم» [الإبانة رقم ٣٧٤ والبدع والنهي عنها ص ٤٩].

عن قيس بن سعد قال: سمعت مجاهد يقول: «لا تجالسوا أهل الأهواء فإن لهم عرة كعرة الجرب.» [الإبانة رقم ٣٨٢ و ٣٨٩].

عن محمد بن عجلان قال قال ابن مسعود: «من أحب أن يكرم دينه، فليعتزل مخالطة السلطان ومجالسة أصحاب الأهواء فإن مجالستهم ألصق من الجرب» [سنن الدارمي رقم ٣٠٩ والبدع والنهي عنها ص ٤٩، ٥٠].

عن أبي جعفر: محمد بن علي قال: «لا تجالسوا أصحاب الخصومات فإنهم الذين يخوضون في آيات اللّٰه.» [سنن الدارمي رقم ٤١٤ والإبانة رقم ٣٨٣].

عن سفيان بن دينار التمار، قال: سمعت مصعب بن سعد يقول: «لا تجالس مفتوناً فإنه لن يخطئك منه إحدى اثنتين إما أن يفتنك فتتابعه

وإما أن يؤذيك قبل أن تفارقه.» [الإبانة رقم ٣٨٥ و٣٩٣].

عن أيوب السختياني، قال: قال لي أبو قلابة: يا أيوب احفظ عني أربعاً: «لا تقل في القرآن برأيك، وإياك والقدر، وإذا ذكر أصحاب محمد ﷺ فأمسك، ولا تمكن أصحاب الأهواء من سمعك فينبذو فيه ما شاءوا.» [الإبانة رقم ٣٩٧ أصول السنة رقم ٢٤٦ للالكائي].

عن عبد الصمد بن يزيد الصايغ مردويه، قال الفضيل: «صاحب بدعة لا تأمنه على دينك ولا تشاوره في أمرك ولا تجلس إليه ومن جلس إلى صاحب بدعة أورثه اللَّه العمى، يعني في قلبه.» [الإبانة رقم ٤٣٧ وأصول السنة رقم ٢٦٤].

وعن عمرو بن ميمون، قال: «إياكم وهذه الزعانف الذين رغبوا عن السنَّة وخالفوا الجماعة.» [الإبانة رقم ٤٠٦].

فلقد جاء عن السلف الكثير في التحذير من الجلوس إلى أهل الأهواء، تركنا معظمها واكتفينا بما قدمنا خشية الإطالة، فأقوالهم طافحة في كتب السنَّة والاعتقاد، كـ «سنن» الدارمي، و«الشريعة» للآجري و«الإبانة» لابن بطة و«أصول السنَّة» للالكائي و...، وكل ذلك من كمال علمهم، وبصرهم النافذ، أنَّ المخالطة تستلزم المشابهة والمشاكلة، لأنَّ الإنسان يتفاعل مع بني جنسه، إن كان خيراً فخير وإن كان شراً فشر، وعلى هذا قال الأصمعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لم أر بيتاً قط أشبه بالسنَّة من قول عدي:

عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه فإنَّ القرين بالمقارن يقتدي»

فسفيان الثوري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لما قدم البصرة، جعل ينظر إلى أمر الربيع

ـ يعني: ابن صبيح ـ وقدره عند الناس، فسأل أيّ شيء مذهبه؟

فقالوا له: ما مذهبه إلَّا السنَّة.

فقال: من بطانته؟ فقالوا أهل القدر، فقال: فهو قدري.

فهذا من كمال علم سفيان الثوري وحكمته، لأنَّ الإنسان يؤالف من يحب، وعقب الإمام ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ على ذلك فقال: «رحمة اللَّه على سفيان الثوري، لقد نطق بالحكمة فصدق وقال بعلم فوافق الكتاب والسنَّة وما توجبه الحكمة ويدركه العيان ويعرفه أهل البصيرة والبيان، قال اللَّه عَزَّ وَجَلَّ: ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُّواْ مَا عَنِتُّمْ ﴾ [آل عمران: ١١٨]» [الإبانة ٢/ ٤٥٣].

قال الأصمعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: سمعت بعض فقهاء المدينة يقول: «إذا تلاحمت بالقلوب النسبة تواصلت بالأبدان الصحبة».

قال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وبهذا جاءت السنَّة» [الإبانة رقم ٤٢٢].

كيف يكون الإنسان صاحب سنَّة واتباع، وبطانته أصحاب النفاق والابتداع؟! بل الذي يكون صاحب سنَّة ويجالس أهل الأهواء، هو شر من أهل الأهواء، ولا يكون إلَّا من نفاق.

قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الأرواح جنود مجندة فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف، ولا يمكن أن يكون صاحب سنَّة يمالي صاحب بدعة إلَّا من النفاق.» [الإبانة رقم ٤٢٩ لابن بطة وأصول السنة رقم ٢٦٦ للالكائي].

قال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صدق الفضيل رحمة اللَّه عليه فإنا نرى ذلك عياناً.» [الإبانة ٢/ ٤٥٦].

عن عبد اللَّه بن مسعود قال: «الأرواح جنود مجندة تلتقي تتشاءم كما تتشاءم الخيل فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف. ولو أن مؤمناً دخل مسجداً في مئة ليس فيه إلَّا مؤمن واحد لجاء حتى يجلس إليه، ولو أن منافقاً دخل مسجداً فيه مئة ليس فيهم إلَّا منافق واحد لجاء حتى يجلس إليه.

قال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وكذا قال شعراء الجاهلية.. قال طرفة:

تعارف أرواح الرجال إذا التقوا فمنهم عدو يتَّقى وخليل»

[الإبانة رقم ٤٢٨].

قيل للأوزاعي إنَّ رجلاً يقول: «أنا أجالس أهل السنَّة وأجالس أهل البدع، فقال الأوزاعي: هذا رجل يريد أن يساوي بين الحق والباطل.»

قال ابن بطة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «صدق الأوزاعي، أقول: إن هذا الرجل لا يعرف الحق من الباطل ولا الكفر من الإيمان وفي مثل هذا نزل القرآن ووردت السنَّة عن المصطفى ﷺ. قال اللَّه تعالى: ﴿ **وَإِذَا لَقُوا۟ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا۟ إِلَىٰ شَيَـٰطِينِهِمْ قَالُوٓا۟ إِنَّا مَعَكُمْ** ﴾ [البقرة: ١٤].» [الإبانة رقم ٤٢٠].

قال ابن عون رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من يجالس أهل البدع أشد علينا من أهل البدع.» [الإبانة رقم ٤٨٦].

قال جعفر بن سليمان الضبعي، قال: «سمعت عتبة الغلام يقول: من لم يكن معنا فهو علينا» [الإبانة رقم ٤٨٧].

«فعلامة النفاق أن يقوم الرجل ويقعد مع صاحب البدعة» [الإبانة

رقم ٤٣٨].

«كثر هذا الضرب من الناس في زماننا هذا لا كثرهم اللَّه وسلمنا وإياكم من شر المنافقين وكيد الباغين ولا جعلنا وإياكم من اللاعبين بالدين ولا من الذين استهوتهم الشياطين فارتدوا ناكصين وصاروا حائرين.» [الإبانة ٢/ ٤٥٧، ٤٥٨].

لكن قد يخطر على المرء سؤال، فيقول: كيف أهجر مسلماً، لا أخالطه ولا أسلم عليه، والرسول ﷺ، قد حذر من ذلك؟ بقوله: «**لا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث،...**» [البخاري رقم ٦٢٣٧].

نقول وباللَّه تعالى التوفيق:

لقد ثبت عن النبي ﷺ الهجر، في الثلاثة الذين تخلفوا في الخروج معه في غزاته لغير عذر، فقد أمر النبي ﷺ بهجرهم، حتى نزلت توبتهم*، وعلى هذا مضى سلف وأئمة المسلمين.

عن ابن عمر رضي الله عنه أنه جاءه رجل فقال: «إن فلاناً يقرأ عليك السلام، قال: بلغني أنه أحدث، فإن كان أحدث، فلا تقرأ عليه السلام» [سنن الدارمي رقم ٤٠٧].

أليس أفضل الأعمال الحب في اللَّه والبغض في اللَّه؟

أليس هو أوثق عرى الإيمان؟

أما شبهة المقاطعة فوق ثلاث، فقد بين الأئمة مغزاها، ومن هو صاحبها.

---

* انظر «الشريعة ٥/ ٢٦٤٠، ٢٥٤١» للآجري.

قال البغوي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «قد أخبر النبي ﷺ عن افتراق هذه الأمة، وظهور الأهواء والبدع فيهم، وحكم بالنجاة لمن اتبع سنته وسنة أصحابه رضي اللَّه عنهم، **فعلى المرء المسلم إذا رأى رجلاً يتعاطى شيئاً من الأهواء والبدع معتقداً، أو متهاون بشيء من السنن: أن يهجره، ويتبرأ منه، ويتركه حياً وميتاً، فلا يسلم عليه إذا لقيه، ولا يجيبه إذا ابتدأ، إلى أن يترك بدعته ويراجع الحق.**

والنهي عن الهجران فوق الثلاث فيما يقع بين الرجلين من التقصير في حقوق الصحبة والعشرة؛ دون ما كان ذلك في حق الدّين، فإن هجرة أهل الأهواء والبدع دائمةٌ إلى أن يتوبوا» [شرح السنة ١/ ١٩٢].

قال الآجري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ينبغي لكل من تمسك بما رسمناه في كتابنا هذا ـ وهو كتاب الشريعة ـ أن يهجر جميع أهل الأهواء من مثل الخوارج والقدرية والمرجئة والجهمية وكل من ينتسب إلى المعتزلة، وجميع الروافض، وجميع النواصب، وكل من نسبه أئمة المسلمين أنه مبتدع بدعة ضلالة، وصح عنه ذلك **فلا ينبغي أن يكلم ولا يسلم عليه، ولا يجالس، ولا يصلي خلفه ولا يزوج ولا يتزوج إليه من عرفه، ولا يشاركه ولا يعامله...**» [الشريعة ٥/ ٢٥٤٠].

«فأصحاب الحديث لا يرون الصلاة خلف أهل البدع لئلا يراه العامة فيفسدون بذلك.» [الحجة في بيان المحجة ٢/ ٥٤٨ للأصبهاني].

قال قوام السنَّة أبو القاسم الأصبهاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وترك مجالسة أهل البدعة، ومعاشرتهم سنَّة لئلا تعلق بقلوب ضعفاء المسلمين بعض

بدعتهم، وحتى يعلم الناس أنهم أهل البدعة، ولئلا يكون مجالستهم ذريعة إلى ظهور بدعتهم.

والخوض في الكلام مذموم، ومجانبة أهله محمودة ليعلم أنهم ناكبون عن طريق الصحابة ـ رضوان اللَّه عليهم ـ .» [الحجة في بيان المحجة ٢/ ٥٥٠].

قال الفضيل بن عياض رَحِمَهُ اللَّهُ: «من جلس مع صاحب بدعة؛ فاحذره، ومن جلس مع صاحب البدعة، لم يعط الحكمة، وأحب أن يكون بيني وبين صاحب بدعة حصن من حديد» [الإبانة رقم ٤٣٩ و٤٧٠].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ **أيضاً**: «لا تجلس مع صاحب بدعة فإني أخاف أن تنزل عليك اللعنة» [الإبانة رقم ٤٤١].

وعن محمد بن النضر الحارثي، قال: «من أصغى بسمعه إلى صاحب بدعة نزعت منه العصمة ووكل إلى نفسه» [الإبانة رقم ٤٣٤].

وعن مفضل بن مهلهل، قال: «لو كان صاحب البدعة إذا جلست إليه يحدثك ببدعته حذرته وفررت منه ولكنه يحدثك بأحاديث السنَّة في بدو مجلسه ثم يدخل عليك بدعته فلعلها تلزم قلبك فمتى تخرج من قلبك» [الإبانة رقم ٣٩٤].

وعن محمد بن واسع، قال قال: مسلم بن يسار: «لا تمكن صاحب بدعة من سمعك فيصب فيها ما لا تقدر أن تخرجه من قلبك» [الإبانة رقم ٤٣٦].

إذن، لماذا كل هذا التحذير من السلف؟ هل صحيح من صحب

صاحب بدعة وُكلَّ إلى نفسه؟ وهل صحيح قول الشاعر؟

إذا أنت لم تسقم وصاحبت مسقماً وكنت له خدناً فأنت سقيم

يقول الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في هذا، في ترجمة «ابن الرِّيونديِّ» الملحد: «وكان يلازم الرافضة والملاحدة، فإذا عوتبَ؛ قال: إنما أريد أن أعرف أقوالهم!!، إلى أن صار زنديقاً مُلحداً!» [سير أعلام النبلاء ١١/ ١٤٨].

وقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ **أيضاً**: في ترجمة ابن عقيل، حيث نقل عنه قوله: «كان أصحابنا الحنابلة يريدون مني هجران جماعة من العلماء، وكان ذلك يحرمني علماً نافعاً!!».

قال الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «كان ينهونه عن مجالسة المعتزلة ويأبى، حتى وقع في حبائلهم، وتجسَّر على تأويل النصوص، نسأل اللَّه السلامة.» [السير ١٤/ ٣٩٣].

صدق الإمام الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، فكم من مبتدع في أيامنا هذه، أردى حليماً حين آخاه، ولهذا أمر رسول اللَّه ﷺ بالفرار من ذي العاهة، بقوله: «**وفر من المجذوم فرارك من الأسد**» [السلسلة الصحيحة ٢/ ٦٦٠].

هذا إن كانت العاهة جسدية، فما بالك لو كانت العاهة قلبية، كيف يكون الفرار، اللَّهم سلّم سلّم.

قال أبو العتاهية:

من الذي يخفى عليك إذا نظرت إلى قرينه
وعالي الفتى بطباعه سمة تلوح على جبينه

فعلى هذا يكون قد أعذر من أنذر من قال:

ولا تصحب أخا الجهل	وإياك وإياه
فكم من جاهل أردى	حليماً حين آخاه
يقاس المرء بالمرء	إذا ما هو ما شاه
وللشيء على الشيء	مقاييس وأشباه
وللروح على الروح	دليل حين يلقاه
وذو الحزم إذا أبصر	ما يخشى توقاه
وذو الغفلة مغرور	وريب الدهر يدهاه
ومن يعرف صروف الدهر	لا يبطره نعماه

ثانياً: **مجادلة أهل الأهواء والبدع والافتراق**:

اعلم رحمك اللَّه، أنَّ ما من شيء جلب على الأمة الهوان، وفتح عليها الآطام، كمجادلة أهل الأهواء والبدع ومناظرتهم، لأنَّ السنَّة الماضية، هي السكوت والاعراض عنهم، لأنَّ مجادلتهم تورث الارتياب، والشبه خطافة والقلوب ضعيفة، والحفظ والسلامة في البعد عنهم، ووضع الكُرفُس في الآذان لمن لقاهم.

قال اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فما جنى على المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذل أعظم مما تركهم السلف على تلك الجملة يموتون من الغيظ؛ كمداً ودرداً، ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم سبيلاً، حتى جاء المغرورون، ففتحوا لهم إليها طريقاً، وصاروا لهم إلى هلاك الإسلام دليلاً، حتى كثرت بينهم المشاجرة وظهرت دعوتهم بالمناظرة وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصة والعامة، حتى تقابلت الشبه في الحجج وبلغوا من التدقيق في

اللجج، فصاروا أقراناً، وأخداناً، وعلى المداهنة خلاَّناً وإخواناً بعد أن كانوا في دين اللَّه أعداءً وأضداداً وفي الهجرة في اللَّه أعواناً يكفرونهم في وجوههم عياناً، ويلعنونهم جهاراً، وشتَّان ما بين المنزلتين، وهيهات ما بين المقامين» [أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٩].

عن أيوب قال أبو قلابة: «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم، فإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالهم، أو يلبسوا عليكم ما كنتم تعرفون» [سنن الدارمي رقم ٤٠٥].

عن عبد اللَّه بن مسعود قال: «من أراد أن يكرم دينه، فلا يدخل على السلطان ولا يخلون بالنسوان. ولا يخاصمن أصحاب الأهواء» [سنن الدارمي رقم ٣٠٩].

عن أسماء بن عبيد قال: «دخل رجلان من أصحاب الأهواء على ابن سرين فقالا: يا أبا بكر نحدثك بحديث؟ قال: لا، قالا: فنقرأ عليك آية من كتاب اللَّه؟ قال: لا، لتقومان عني أو لأقومنَّ، قال: فخرجا، فقال: بعض القوم: يا أبا بكر، وما كان عليك أن يقرآ عليك آية من كتاب اللَّه تعالى؟ قال: إني خشيت أن يقرآ عليَّ آيةً فيحرِّفانها، فيقرُّ ذلك في قلبي.» [سنن الدارمي رقم ٤١١].

عن سلاَّم بن مطيع: «أن رجلاً من أهل الأهواء قال: لأيوب: يا أبا بكر، أسألك عن كلمة؟ قال: فولى وهو يشير بأُصبعه ولا نصف كلمة. وأشار لنا سعيد بخنصره اليمنى.» [سنن الدارمي رقم ٤١٢ والإبانة رقم ٤٨٢ لابن بطة].

عن حماد بن زيد عن كلثوم بن جبر: «أن رجلاً سأل سعيد بن

جبير عن شيء فلم يجبه، فقيل له: فقال: أزيشان [يعني: من أهل الأهواء بالفارسية]» [سنن الدارمي رقم ٤١٣].

قال سفيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ما من ضلالة إلَّا ولها زينة فلا تعرض دينك إلى من يُبَّغضه إليك.» [الإبانة رقم ٤٧٩].

عن حماد بن زيد، عن أيوب أنه قال: «لست براد عليهم بشيء من السكوت» [الإبانة رقم ٤٧٩].

فالسنَّة الماضية في عدم مناظرتهم والبعد عنهم، «فإن قال قائل: فلم لا أناظره وأجادله وأرد عليه قوله.

قيل له: لا يؤمن عليك أن تناظره وتسمع منه كلاماً يفسد عليك قلبك، ويخدعك بباطله الذي زين له الشيطان فتهلك أنت» [الشريعة للآجري ٥/ ٢٥٤٠].

عن الأوزاعي قال: «لا تمكنوا صاحب بدعة من جدل فيرث قلوبكم من فتنته ارتياباً.» [البدع والنهي عنها ص ٥٣].

قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «من جعل دينه غرضاً للخصومات أكثر تنقل» [الإبانة رقم ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠].

عن هشام بن حسان، قال: جاء رجل إلى الحسن فقال: «يا أبا سعيد، تعال حتى أخاصمك في الدّين، فقال: أما أنا فقد أبصرت ديني فإن كنت أضللت دينك فالْتمسه» [الإبانة رقم ٥٨٦].

لأنَّ مناظرة المبتدع تورث الشكوك والشبه بما يؤوله ويحرفه، والشبه لها مخالب، ألا ترى أنَّ النبي ﷺ قال: «**من سمع منكم بخروج الدجال فلينأ عنه ما استطاع فإن الرجل يأتيه وهو يحسب أنه مؤمن فما**

يزال به حتى يتبعه لما يرى من الشبهات.» [الإبانة رقم ٤٨٥ وصحيح الجامع رقم ٦٣٠٧].

عقب الحافظ ابن بطة على هذا الحديث فقال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذا قول الرسول ﷺ وهو الصادق المصدوق. فاللَّه اللَّه معشر المسلمين لا يحملن أحداً منكم حسن ظنه بنفسه وما عهده من معرفته بصحة مذهبه على المخاطرة بدينه في مجالسة بعض أهل هذه الأهواء فيقول أداخله لأناظره أو لأستخرج منه مذهبه فإنهم أشد فتنة من الدجال وكلامهم الصق من الجرب وأحرق للقلوب من اللهيب ولقد رأيت جماعة من الناس كانوا يعنونهم ويسبونهم فجالسوهم على سبيل الإنكار والرد عليهم فما زالت بهم المباسطة وخفي المكر ودقيق الكفر حتى صبوا إليهم.» [الإبانة ٢/ ٤٧٠].

فأنت ترى أن السنَّة الماضية هي الاعراض وعدم المناظرة، لكن إذا اضطررنا إلى مناظرتهم فلابد من المناظرة حتى ينقطع دابرهم، لِمَ أحدثوا، وقد فعل ذلك بعض السلف كعثمان بن سعيد الدارمي وابن تيمية، لكن هذا لما يكون للمبتدعة صولة وقوة وقهر، حتى لا يلتبس أمرهم على العامة، ويظنوا أنهم على شيء، فأهواءهم صوالة جوالة فلابد من مناظرتهم حتى ينقطعوا وينبتروا على ما شنأوا، ففتنتهم عظيمة، ولابد من اخمادها، وهذا لا يكون أي: مناظرتهم إلَّا لأرباب البصائر المدعمين بالمنقول والمعقول.

فعلى المرء أن يحترس لدينه، والسعيد من وعظ بغيره، والشاب على أول نشوئه، فإذا رأيته مع أهل السنَّة والجماعة فارجه، وإذا رأيته

مع أهل النفاق والبدعة فايأس منه*.

ثالثاً: التنكيل بأهل الأهواء والبدع والافتراق:

اعلم أنَّ التنكيل بأهل الأهواء سنَّة ماضية، ثبتت عن إمام المرسلين، والخلفاء الراشدين المهديين، فمن ثبت عنه أنه يتعاطى شيء من الأهواء المضلة، فعلى ولاة الأمر وأئمة الدّين، أن ينكلوا به، بقتل أو سجن أو ضرب، والكل على حسب حال هواه وبدعته، حتى يوعظ به من سولت له نفسه ذلك.

فلابد من حرق أوكارهم كما حرق النبي ﷺ وكر المنافقين، الذي بنوه لأجل نفث سمومهم، فينبغي لزوايا أهل البدع ومزاراتهم أن تنقض من أساسها، وتحرق كتبهم، ولا يمكن من طبعها، كل ذلك ابتغاء الأجر والثواب، وأيم اللَّه! لهو من أعظم القربات عند اللَّه، كيف وهو حفظ الدّين من الزائغين الملحدين.

قال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ: «ينبغي لإمام المسلمين ولأمرائه في كل بلد إذا صح عنده مذهب رجل من أهل الأهواء ممن قد أظهره أن يعاقبه العقوبة الشديد، فمن استحق منهم أن يقتله قتله، ومن استحق أن يضربه ويحبسه وينكل به فعل به ذلك، ومن استحق أن ينفيه نفاه، وحذر منه الناس.

فإن قال قائل: وما الحجة فيها قلت: قيل: ما لا يدفعه العلماء ممن نفعه اللَّه عَزَّ وَجَلَّ بالعلم، وذلك أن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جلد صبيغاً

* انظر «الإبانة ٢/ ٤٨٢» لابن بطة.

التميمي فلم يزل وضيعاً في الناس.

وهذا علي بن أبي طالب رضي الله عنه قتل بالكوفة في صحراء أحد عشر جماعة إدعوا أنه إلاههم، خدَّ لهم في الأرض أخدوداً وأحرقهم بالنار وقال:

لما سمعت القول قولاً منكراً أججت ناراً ودعوت قنبراً

وهذا عمر بن عبد العزيز كتب إلى عدي بن أرطأة في شأن القدرية: تستتيبهم فإن تابوا وإلَّا فاضرب أعناقهم، وقد ضرب هشام ابن عبد الملك عنق غيلان وصلبه بعد أن قطع يده، ولم يزل الأمراء بعدهم في كل زمان يسيرون في أهل الأهواء، إذا صح عندهم ذلك عاقبوه على حسب ما يرون، لا تنكره العلماء.» [الشريعة ٥/ ٢٥٥٤، ٢٥٥٥].

قلت: فقد ضحى خالد بن عبد اللَّه القسري بالجعد بن درهم، لأنه زعم أنَّ اللَّه ـ تعالى ـ لم يكلم موسى تكليماً، فنزل عن المنبر فذبحه، وشكر العلماء صنيعه، كما قال ابن القيم في «نونيته ١/ ٥١»:

شكر الضحية كل صاحب سنَّة لله درك من أخي القربان

فحكم أهل السنَّة والجماعة في أهل البدع والأهواء، «الهجر» و«الاعراض»، و«التنكيل» أينما حلوا وارتحلوا.

قال الشافعي رحمه الله: «حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد ويطاف بهم في العشائر والقبائل، هذا جزاء من ترك الكتاب والسنَّة وأخذ في الكلام» [الجامع لابن عبد البر رقم ٩٩٠].

فالذلة والصغار، والعار والشنار، سنَّة ماضية في أهل الأهواء

والبدع والافتراق، بأن لا تأخذنا بهم رأفة أو رحمة، لأنَّ ضررهم كبير وشرهم مستطير، «وتوقيرهم مظنة لمفسدتين عظمتين تعودان على الإسلام بالهدم:

إحدهما: إلتفات الجهال العامة إلى ذلك التوقير، فيعتقدون في المبتدع أنه أفضل الناس، وأن ما هو عليه خير مما عليه غير، فيؤدي ذلك إلى اتباعه على بدعته دون اتباع أهل السنَّة على سنتهم.

والثانية: أنه إذا وقر من أجل بدعته صار ذلك كالحادي المحرض له على إنشاء الابتداع في كل شيء، وهذا يعتبر بحد ذاته مخالف للسنَّة الماضية فيه، وهي الإذلال والصغار.

وعلى كل حال فبالتوقير تحيا البدع وتموت السنن وهدم للإسلام بعينه، وعلى ذلك دل حديث معاذ «فيوشك قائل أن يقول: ما لهم لا يتبعوني وقد قرأت القرآن؟ ما هم بمتَّبعي حتى أبتدع لهم غيره، وإياكم ما ابتدع، فإن ما ابتدع ضلالة».

فهو يقتضي أن السنن تموت إذا أحييت البدع، وإذا ماتت انهدم الإسلام، وعلى ذلك دلَّ النقل عن السلف زيادة على صحة الاعتبار، **لأن الباطل إذا عمل به لزم ترك العمل بالحق كما في العكس، لأن المحمل الواحد لا يشتغل إلَّا بأحد الضدين، وأيضاً فمن السنَّة الثابتة ترك البدع، فمن عمل ببدعة واحدة فقد ترك تلك السنَّة.**» [الاعتصام ١/ ١٦٥ للشاطبي بتصرف يسير].

أليس توقيرهم من ثبت أنَّ وجوههم مسودة في الآخرة، بسبب اسوداد أعمالهم في الدنيا هو مخالفة أصل محكم في الشرع؟!

ثم اعلم أنَّ العمل بعقيدة الولاء والبراء اتجاه أهل الأهواء والبدع، قد زل فيها كثير من الناس، فمنهم الغالي فيها، حتى رد ما عندهم من حق أو سوى بين جميع البدع سواء كانت «اعتقادية علمية» أو «عملية»، ومنهم الجافي المفَرط فيها، حتى ظن أنهم من الفرقة الناجية طالما ما زال معهم أصل الإسلام.

والعدل هو الإنصاف في الأقوال والأعمال اتجاه أيّ كان؛ لا «إفراط» ولا «تفريط»، لأنَّ البدع ليست على مستوى واحد، فهي تختلف بإختلافها وكثرة وقوعها، وشدة خطورتها، فالبدع والأهواء متفاوتة، فمنها المخرج من دائرة الإسلام، ومنها من تخاف على صاحبها سوء الخاتمة.

فبدعة التجهم ليست كبدعة الخروج، وبدعة الرفض ليست كبدعة الاعتزال، وبدعة القدر ليست كبدعة الإرجاء، وبدعة الحلول والاتحاد ليست كبدعة الذكر والأوراد، و...

فالولاء والبراء مع أهل الأهواء والبدع، حسب بدعهم وخطورتها، وما اقتضت تلك البدع من رد النصوص المحكمة الثابتة التي لا تتحمل تأويلاً آخر، والخير والشر درجات، فهذا أصلٌ عظيمٌ فليتنبه له.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «الهجر يختلف باختلاف الهاجرين في قوتهم وضعفهم وقلتهم وكثرتهم، فإن المقصود به زجر المهجور وتأديبه ورجوع العامة عن مثل حاله. فإن كانت المصلحة في ذلك راجحة بحيث يقضي هجره إلى ضعف الشر وخفيته كان مشروعاً.

وإن كان لا المهجور ولا غيره يرتدع بذلك، بل يزيد الشر، والهاجر ضعيف، بحيث يكون مفسدة ذلك راجحة على مصلحته، لم يشرع الهجر، بل يكون التأليف لبعض الناس أنفع من الهجر.

والهجر لبعض الناس أنفع من التأليف، ولهذا كان النبي ﷺ يتألف قوماً ويهجر آخرين... ـ إلى أن قال ـ : وإذا عرف هذا، فالهجرة الشرعية هي من الأعمال التي أمر اللَّه بها ورسوله. فالطاعة لابد أن تكون خالصة للَّه، وأن تكون موافقة لأمره، فتكون خالصة للَّه صواباً، **فمن هجر لهوى نفسه، أو هجر هجراً غير مأمور به، كان خارجاً عن هذا، وما أكثر ما تفعل النفوس ما تهواه، ظانة أنها تفعل طاعةً للَّه**...ـ إلى أن قال ـ : فينبغي أن يفرق بين الهجر لحق اللَّه، وبين الهجر لحق نفسه، فالأول مأمور به، والثاني منهي عنه، لأن المؤمنين إخوة... ـ إلى أن قال ـ : وهذا لأن الهجر من باب العقوبات الشرعية. فهو من جنس الجهاد في سبيل اللَّه. وهذا يفعل لأن تكون كلمة اللَّه هي العليا، ويكون الدّين كله للَّه.

والمؤمن عليه أن يعادي في اللَّه، ويوالي في اللَّه، فإن كان هناك مؤمن، فعليه أن يواليه وإن ظلمه، فإن الظلم لا يقطع الموالاة الإيمانية،... ـ إلى أن قال ـ : **فليتدبر المؤمن الفرق بين هاذين النوعين، فما أكثر ما يلتبس أحدهما بالآخر، وليعلم أن المؤمن تجب موالاته وإن ظلمك واعتدى عليك، والكافر تجب معاداته وإن أعطاك وأحسن إليك. فإن اللَّه ـ سبحانه ـ بعث الرسل وأنزل الكتب ليكون الدّين كل للَّه، فيكون الحب لأوليائه والبغض لأعدائه، والإكرام لأوليائه، والإهانة**

لأعدائه، والثواب لأوليائه والعقاب لأعدائه.

وإذا اجتمع في الرجل الواحد خير وشر، وبر وفجور، وطاعة ومعصية، وسنة وبدعة؛ استحق من الموالاة والثواب بقدر ما فيه من الخير، واستحق العقاب والمعاداة بحسب ما فيه من الشر، فيجتمع في الشخص الواحد موجبات الإكرام والإهانة، فيجتمع له من هذا وهذا، كاللص الفقير تقطع يده لسرقته، ويعطى من بيت المال ما يكفيه لحاجته.

وهذا هو الأصل الذي اتفق عليه أهل السنة والجماعة.» [مجموع الفتاوى ٢٨/ ١١٦ ـ ١١٨].

فليتنبه لهذه القاعدة العظيمة فإنها شديدة الالتباس، وعموماً أنَّ أهل الأهواء ليسوا على رتبة واحدة، وخاصةً المقلدة منهم الذين لم يتبن لهم النور الكافي في سلوك الطريق المشروعة، إلَّا ببعض ظلمة الابتداع لضعف أثر النبوة في بلدانهم، حيث اختلطت السنَّة بالبدعة، فهؤلاء هجرانهم فيه مفاسد. فلابد من الصبر على جفوتهم، وأن يُبين لهم النور الصافي لا ظلمة فيه، فإن أصروا على ما هم عليه بعد ذلك، هجروا الهجر المشروع لا هوى فيه، ويفرق فيه بين الداعية إلى البدعة والمستخف بها والمقلد فيها، كل واحد على حسب حاله.

قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «وقد يتعذر أو يتعسر على السالك سلوك الطريق المشروع المحضة، إلَّا بنوع من المحدث لعدم القائم بالطريق المشروعة علماً وعملاً.

فإذا لم يحصل النور الصافي، بأن لم يوجد إلَّا النور الذي ليس

بصافي، وإلَّا بقي الإنسان في ظلمة، **فلا ينبغي أن يعيب الرجل وينهى عن نور فيه ظلمة، إلَّا إذا حصل نور لا ظلمة فيه، وإلَّا فكم ممن عدل عن ذلك يخرج عن النور بالكلية،** إذا خرج غيره عن ذلك، لما رآه في طرق الناس من ظلمة.

وإنما قررت هذه القاعدة؛ ليحمل ذم السلف والعلماء للشيء على موضعه، ويعرف أن العدول عن كمال خلافة النبوة المأمور به شرعاً، تارة يكون لتقصير بترك الحسنات علماً وعملاً، وتارة بعدوان بفعل السيئات علماً وعملاً، وكل من الأمرين قد يكون عن غلبة، وقد يكون مع قدرة.

فالأول، قد يكون لعجز وقصور، وقد يكون مع قدرة وإمكان.

والثاني: قد يكون مع حاجة وضرورة، وقد يكون مع غنى وسعة، وكل واحد من العاجز عن كمال الحسنات والمضطر إلى بعض السيئات معذور، فإن اللَّه يقول: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ مَا ٱسۡتَطَعۡتُمۡ﴾ [التغابن: ١٦]، .... ـ إلى أن قال ـ: وهذا أصل عظيم وهو: أن تعرف الحسنة في نفسها علماً وعملاً، سواء كانت واجبة أو مستحبة، وتعرف السيئة في نفسها علماً وقولاً وعملاً، محظورة كانت، أو غير محظورة ـ إن سميت غير المحظورة سيئة ـ وإن الدِّين تحصيل الحسنات والمصالح، وتعطيل السيئات والمفاسد.

وإنه كثير ما يجتمع في الفعل الواحد، أو في الشخص الواحد الأمران، فالذم والنهي والعقاب قد يتوجه إلى ما تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، كما يتوجه المدح والأمر والثواب إلى ما

تضمنه أحدهما، فلا يغفل عما فيه من النوع الآخر، وقد يمدح الرجل بترك بعض السيئات البدعية الفجورية، لكن قد يسلب مع ذلك ما حمد به غيره على فعل بعض الحسنات السنية البرية.

فهذا طريق الموازنة والمعادلة، ومن سلكه كان قائماً بالقسط الذي أنزل اللَّه له الكتاب والميزان.» [مجموع الفتاوى ١٠/ ٢١١، ٢١٢].

«وختاماً احذر المبتدع، واحذر بدعته، وأعمل الولاء والبراء معه، وتقرَّب إلى اللَّه بذلك، بهجره الهجر الشرعي، منزلاً على قواعد الشريعة وأصولها في رعاية المصالح، ودفع المفاسد، وإياك **ثم إياك من تأمير الهوى هجراً أو تركاً**» [هجر المبتدع ص ٤٧].

فها أنا أدلك يا من تريد النجاة**!**، على نور لا ظلمة فيه، كي تفوز بسعادة الدارين، **قَالَ تَعَالَى:** ﴿**وَلِكُلٍّ دَرَجَٰتٌ مِّمَّا عَمِلُواْۖ وَلِيُوَفِّيَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ وَهُمۡ لَا يُظۡلَمُونَ ١٩**﴾ [الأحقاف].

قال أبو بكر بن أبي داود في قصيدة له، قالها في السنَّة ذكرها الآجري في «الشريعة» خاتماً بها «٥/ ٢٥٦٣ ـ ٢٥٦٥» باختصار:

تمسك بحبل الله واتبع الهدى	**ولا تك بدعياً لعلك تفلح**
ودن بكتاب الله والسنن التي	**أتت عن رسول الله تنجو وتربح**
ودع عنك آراء الرجال وقولهم	**فقول رسول الله أزكى وأشرح**
ولا تك من قوم تلهو بدينهم	**فتطعن في أهل الحديث وتقدح**
إذا ما اعتقدت الدهر يا صاح هذه	**فأنت على خير تبيت وتصبح**